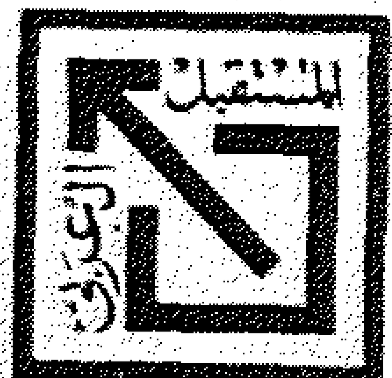
عادل حسين

نحو فكر عربي جديد

الناصرية و التنمية و الديمقراطية



دار المستقبل العربي

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

القاهرة

نحو فكر عربي جديد

الناصرية و التنمية و الديمقراطية

تصميم الغلاف بهجت عثمان

الطبعة الاولى ١٩٨٥

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهـرة

نحو فكر عربي جديد

الناصرية و التنمية و الديمقراطية

عادل حسين



دار المستقبل العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا الكتاب مثير للجدل والخلاف !

أعلم ذلك ، وأرجو أن يتسع صدرك له ، فما أحوجنا — بعد كل ما جرى — لوقفة تأمل وتدبر . ما أحوجنا لنقد الذات ونقد الآخرين . ما أحوجنا لإعادة فحص المسلمات والتصورات النظرية التى وجهت نضال المرحلة السابقة .. ما أحوجنا بالتالى لإحتمال الجدل الجاد والخلاف الموضوعى ، من أجل أن يكون الغد أفضل بإذن الله .

إن البحث النظرى المتجدد ،والمبدع، فى مجال العلوم الاجتماعية ممارسة مضنية ، ولكنها ضرورية لترشيد الفعل الإجتماعى فى مجمله ، والفعل السياسى بشكل خاص . وقد تخلف مفكرونا طويلًا عن أداء واجبهم فى هذا المجال ، فسادت التبعية وساد التقليد .. وإذا خمدت القدرة على الإبداع المستقل يكون الحديث عن نهضة الأمة وتنميتها المستقلة لغواً . إن الإبداع مطلوب فى المجالات كافة ، ومطلوب بدرجة أعلى فى مجال العلوم الإجتماعية ، وهو عملية متصلة تتضمن قدرة نقدية متقدة فى مواجهة المفاهيم والتصورات النظرية السائدة ، وإستيعاباً للوقائع والعلائق وما يلحق بهذه وتلك من تغيرات .

والنظريات الإجتماعية ، وخاصة عند المستوى الأقل تجريداً (أى حين تبحث حالة مجتمع معين ، وليس المجتمع البشرى بشكل عام) لا يمكن إلا أن تكون منحازة . ومن واجب الباحث الأمين أن يكشف منذ البداية عن القيم أو العقائد أو الأهداف التى ينحاز اليها ويبنى عليها ، بقدر وعيه بمثل هذا الإنحياز . وأعترف هنا بأننى منحاز لأمتى العربية ورسالتها الإسلامية ، وأومن بمشروعية حقها فى إنهاض حضارتها المستقله (بكافة مكوناتها) ، وأقف إلى جانب العدل الإجتماعى والمستضعفين .. الخ . وفق مثل هذه الأهداف والمعايير أحاكم المفاهيم والتصورات النظرية ، وأحدد مدى صحتها وملاءمتها ، فأعدل

وأضيف وأسقط وأعيد التركيب والتشكيل .

لقد حاول مؤلف الكتاب أن يسهم بنصيب متواضع فى تنشيط البحث النظرى فى مجال العلوم الإجتماعية حسب هذا المفهوم الذى أشرت إليه . بدأت المحاولة منذ مطلع ١٩٧٣ ، ثم انقطعت أربع سنوات تفرغت فيها لتأليف كتاب عن التطورات الخطيرة التى أصابت الإقتصاد المصرى ونقلته من طريق الإستقلال إلى طريق التبعية . وقد عدت بعدها إلى مشروعى الأصلى : أقرأ وأستوعب وأتأمل وأبلور . ورغم الشوط الطويل الذى قطعته أحسب أن أمامى أعواماً أخرى من الجهد الشاق ، أدعو الله أن يهبنى القدرة على القيام به .. إلا أنه حدث خلال السنوات الأربع الأخيرة أن كشفت عن عدد من النتائج التى توصلت اليها ، أمام بعض الندوات العلمية ، أو من خلال النشر فى مجلات فكرية ، فأثارت ما أثارت . وهذه الدراسات تبلور منهجاً جديداً فى التحليل ، يرتبط بنسق نظرى يباين الأنساق المألوفة . وقد لاحظ ذلك كل من قرأ إحدى هذه الدراسات ، ولكن إستيعاب هذا النسق النظرى ، وإختبار كفاءته التفسيرية والتوجيهية ، لم يكن ممكناً أن يتحقق على نحو مرض بدون قراءة الدراسات فى مجموعها بإعتبارها كلًا متكاملًا . وهذا أمر كان يصعب على أى فرد أن يحققه بسبب أن بعضها لم ينشر بعد ، وما نشر كان مبعثراً فى مراجع مختلفة ، وفى سنوات متفرقة . ومن هنا جاءت فكرة أن أنشىء من هذه الدراسات مؤلفاً واحداً يتيح للقارىء إمكان التوصل إلى صورة عامة وواضحة عن طبيعة ما نطرحه ، فيكون الإتفاق والإختلاف ، ويكون الحوار ، على أسس المعرفة الصحيحة .

لقد قامت فصول الكتاب على الدراسات التالية (حسب تتابع إعدادها) : **المال النفطى عائق للتوحيد والتكامل** (نشرت فى المستقبل العربى ، يناير ١٩٧٩) — **مفهوم التبعية / الاستقلال** (الفصل الخامس من كتاب الإقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ، ١٩٨٢) — **الإنهيار بعد عبد الناصر .. لماذا ؟ جواب جديد لسؤال قديم** (نشرت فى المستقبل العربى ، اكتوبر ١٩٨٠) — **عبد الناصر والنظام الإقتصادى : رد على المعارضين والناقدين** (نشرت فى المستقبل العربى ، يناير ١٩٨٢) — **مقدمة** (كتاب دراسات فى التنمية والتكامل الإقتصادى العربى ، ١٩٨٢) — **النظريات الإجتماعية الغربية قاصرة ومعادية** (ندوة أزمة العلوم الإجتماعية فى الوطن العربى ، ١٩٨٣ ، لم تنشر) — **المحددات التاريخية والإجتماعية لقضية الديمقراطية** (ندوة أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، ١٩٨٣ ، لم تنشر بعد) .

تحولت هذه الدراسات إلى فصول ستة للكتاب ، ورتبت الفصول حسب منطق بناء الكتاب الواحد ، وليس حسب التتابع الزمنى لإعداد الدراسات الأصلية . فالفصل الأول يطرح الإطار النظرى العام لكافة ما يليه من فصول ، فهو نقد جذرى لما تطرحه النظريات الغربية فى مجال العلوم الإجتماعية (الاقتصاد ، السياسة ، الاجتماع ، التاريخ) وهو يشرح أيضاً مفهوم الممارسة النظرية المستقله —

والفصل الثانى مثال تطبيقى لممارسة نظرية مستقله فى موضوع التنمية ، مع تركيز خاص على بعدها الإقتصادى ــ والفصل الثالث يقدم نقداً للنظريات الإقتصادية المصدرة الينا من منظور التنمية المستقلة كما شرحت فى الفصل الثانى ــ والفصل الرابع يقدم تقييماً للتجربة الناصرية وإنجازاتها الإقتصادية وفق معايير التنمية المستقلة ــ والفصل الخامس يتحدى عديداً من أدوات التحليل السائدة ، ويكشف أن التقيد بها يؤدى إلى تجاهل الوقائع الأساسية ، وإلى العجز بالتالى عن تفسير ظاهرة تاريخية كبيرة كظاهرة إنهيار الناصرية ــ والفصل السادس يقدم مثالاً لممارسة نظرية مستقلة فى مجال آخر هو مجال الإدارة السياسية الرشيدة (أى الديمقراطية) ويتولى تقييم التجربة الناصرية السياسية وفق المعايير التاريخية والواقعية المستخلصة .

وكان طبيعياً أن يتطلب تحويل الدراسات إلى فصول للكتاب ، أن ندخل قدراً محدوداً من التعديلات فى الصياغة ، وأن نحذف ونضيف وندمج . سواء أكان ذلك بهدف إحكام الترابط بين الفصول ، أم بسبب مزيد من التوضيح فى ضوء مناقشات سابقة . ويلاحظ أن المنهج المستخدم فى الفصول المختلفة هو منهج مركّب ، أى منهج يستوعب التفاعل الموضوعى بين مختلف المكوّنات المشكلة للظاهرة المجتمعية . قد يركز أحد الفصول على الجانب الاقتصادى أو على الجانب السياسى ، ولكن يعمد المؤلف إلى تحليل التشابكات والتفاعلات التى تحيط بهذا الجانب المعين (الإقتصادى مثلًا) مستخدماً علوم السياسة والإجتماع والتاريخ بامتداداتها فى النظام الدولى وتأثراتها بالجغرافيا السياسية . ولا شك أن إستخدام هذه العلوم كان خاضعاً لرؤيته النظرية الخاصة لها . وترتب على هذا كله أن جاءت المعالجة معقدة ، أى تحتاج جهداً فى متابعتها ، وهذا أمر لا حيلة لنا فيه . فقد حاولنا التيسير قدر الطاقة ، ولكن الممارسة النظرية بطبيعتها عسرة . وأود أن أضيف فى هذا السياق ملاحظة حول اسلوب استخدامى للهوامش ، فسيلحظ القارىء أننى استخدم الهوامش بشكل مكثف ، وقد تساءل البعض لماذا لم ندخل القسم الاكبر من مادة هذه الهوامش فى متن الفصول ، خاصة وأنها تحوى عديداً من الآراء التى يرى أنها هامة ؟ والواقع أننى لم أفعل ذلك بهدف التيسير . فما أطرحه فى المتن يمثل بلورة مركزة لوجهة نظر الكاتب ، وبوسع القارىء أن يكتفى بها فيستوعب جوهر ما نقصد اليه . ولكن نظراً لأن ما نطرحه يعتبره البعض تحدياً لما يظنه مسلمات ، ونظراً لان قسماً مما نطرحه يثير أسئلة جديدة يهتم بها المتخصص فى قطاع معين ، ولا تهم غير المتخصص بالقدر نفسه . نظراً لهذا السبب أو ذاك ، فضلنا أن يكون إستخدامنا للهوامش على النحو الذى فعلنا ، فبوسع من يشاء أن يكتفى بما جاء فى المتن بلا تشويش ، وبدون تفاصيل ، وبوسع من أراد التثبت والمزيد أن يتحمل مشقة الرجوع الى الهوامش .

وملاحظتى الأخيرة عن الكتاب هى أنه لا يعتبر بديلًا عن المشروع الذى بدأته منذ أكثر من عشر سنوات ، والذى يهدف إلى تقديم تصور نظرى أكثر شمولًا وتجريداً ، واكثر إتساقاً ، ويستوعب العمق التاريخى على نحو أكفأ عند معالجته للحاضر ، وعند تحديد مؤشرات للمستقبل . وغنى عن

البيان ، أن الكاتب طور ويطور مفاهيمه ومناهجه أثناء ممارسته النظرية الطويلة . فما اعتمده اليوم يغاير ما بدأت منه ، وأرجو أن يفتح الله على بمزيد من التغير أو النضج إذا إمتد بى العمر والجهد . والتطور الذى أشرت إليه لا يعنى فى حالتى أننى انتقلت إلى موقع مضاد لما كنت فيه ، إذ أعتقد أننى ظللت متمسكاً بإنحيازاتى الأساسية (مع مزيد من ضبط مضامينها وعلاقاتها) ، وما أصابنى من تطور كان أساساً فى جانب الوسائل المفضية للأهداف ، ويشمل ذلك تصوراً نظرياً مركباً عن واقعنا وكيف تشكل عبر قرون وأجيال فى إطار عقيدته وفى إطار محدداته المادية المختلفة ، وكيف نواجه التشوهات التى فرضها التفاعل غير المتكافىء مع قوى السيطرة الغربية خلال المائة والخمسين عاماً الأخيرة .

على أية حال ، هذا الكتاب لا يعتبر بديلا عن المشروع الأكبر ، ولكنه تمهيد له . وهو يسجل مرحلة متميزة من تطورى الفكرى . وهو بوصفه هذا ــ وكما قلت فى البداية ــ مثير للجدل والخلاف . وقد قلت أيضا : مرحباً بالجدل والخلاف ، ولكن هذا لا يعنى سعياً للخلاف كهدف . فواقع الحال أننى أطرح عدداً من القضايا بطريقة تخالف ما هو مطروح تقليدياً فى الساحة من مختلف الفرقاء ، وما أدى إلى صراعات دموية بددت طاقة الأمة وطلائعها الساعية للتغيير . ولكن الحوار العلمى والموضوعى حول الرؤية التى اتقدم بها ، وما تتضمنه من منهج للتعامل مع الواقع ، سيؤدى فى ظنى إلى تبين أن الصراع التقليدى بين هؤلاء الفرقاء لا تتسع أسبابه على النحو الذى يتصورونه عادة ، وسيؤدى إلى ضبط البوصلة النظرية العامة . إن تحديد هدف عام يتفق عليه ، وتحديد منهج نظرى عام ، لا ينهى التعددية ، ولا نريدها أن تنتهى . فالدخول من باب واحد ونحو وجهة واحدة ، لا ينفى أن مسار التقدم نحو الهدف سيتم عبر تنافس لتيارات ومدارس مختلفة ، ولكن سيكون التنافس فى هذه الحالة محكوماً بمبادىء مشتركة ، وستكون المدارس المختلفة مدارس أصيلة ومبدعة . إن ما أطرحه فى هذا الكتاب هو تحديد مدخل أو منهج لمعالجة قضايانا ، مع تحديد معين للهدف الرئيسى باعتباره نهضة حضارية مستقلة لأمتنا العربية الإسلامية . وقد استطرد الكتاب بعد ذلك إلى مزيد من التحديد حين قدم تقييماً محدداً للماضى والحاضر ولاحتمالات المستقبل وفق استخدامه للمنهج المقترح . ولا جناح علينا إذا اختلفنا حول هذا التقييم المحدد ، فما يعنينى فى المقام الأول هو الاتفاق حول الهدف وحول طريقة التفكير والمعالجة . وإذا إختلفنا فى النتائج الحاصلة من إستخدام نفس المنهج ، فهذا جائز علمياً ، وخاصة فى العلوم الإجتماعية .

أقول هذا ، وعينى على الإنقسام الحاد بين أصحاب الثقافة الإسلامية من جانب وأصحاب الثقافة الغربية من جانب آخر ، مع كل ما ترتب على هذا الإنقسام فى الحركة الاجتماعية والسياسية . أرجو أن يكون هذا الكتاب وما يقدمه من منهج ، خطوة نحو إقامة جسور التفاعل بين طرفى الأمة . إن الكتاب يثير خلافاً مع كل الفرقاء بهدف التوصل إلى لغة مشتركة بين الأطراف المتحاربة ، عبر حوار عقلانى جاد . والله الموفق والمستعان .

عادل حسين

القاهرة ــ مايو ١٩٨٤

الفصل الأول
النظريات الاجتماعية الغربية
قاصـرة ومعـادية

تمهيد :

يبدو أننا بدأنا ــ على المستوى الفكرى والنظرى ــ مرحلة من المراجعة النقدية لمفاهيمنا ومواقفنا التقليدية . ويبدو أن كثافة التحولات التى شهدتها منطقتنا فى العقود الأخيرة كانت حافزا أساسيا فى هذا الاتجاه . ومن ناحية أخرى حدث داخل العلوم الاجتماعية نفسها (كمجال معرفى) أن مرت مرحلة كافية من الاعتماد على النظريات الجاهزة بحيث تجمع لدى باحثينا عبر الممارسة عدد من الملاحظات النقدية . ويلاحظ أن هذه اللحظة عندنا تتوافق مع لحظة أزمة ومراجعة داخل الفكر النظرى الغربى نفسه . ولكن أرجو ألا يعنى هذا أن نغرق فى متابعة مختلف الارهاصات التى تصدر عندهم فى محاولة لتجاوز أزمتهم ، اذ ينبغى أن نتنبه الى أننا نشعر بالأزمة لأسباب نستقل بها ، وفى ضوء ممارساتنا الخاصة . وقد أضيف أن اعتراف الغرب بالأزمة يتزامن مع انتشار مفاهيم الاستقلال والتبعية بين صفوفنا ، ومع تزايد الوعى بالارتباط « المحتمل » بين مخططات الغرب للهيمنة السياسية والاقتصادية وبين مخططاته للسيطرة الفكرية ، وهذا يعنى زيادة الحذر من استخدام النظريات الجاهزة المصنوعة فى الغرب . وفى هذا الاطار فان الفائدة من اعتراف الغرب بأزمته لا تتمثل فى انتظارنا لاجاباته المحتملة للأسئلة الكثيرة المثارة ، ولكن فى كسر الهيبة (أو القداسة) التى أحاطت بالفكر الغربى ، فنزداد جرأة فى مواقفنا النقدية من منظورنا المستقل .

فى هذه المرحلة النقدية ينبغى أن نبدع فى تحديد الأسئلة الحقيقية التى تواجهنا ، وفى محاولة الاجابة على هذه الأسئلة . ونطرح هنا مجموعة من الاجتهادات من شأنها أن تثير خلافا مع عديد من « المسلمات » ، ولكن أرجو ألا يضيق صدركم بسبب ذلك ، وشفيعى أن ما أطرحه هو حصيلة ممارسة نظرية شاقة لسنوات طويلة ، وأغلب ما أطرحه هو مجرد نتائج لا يتسع المجال للأسف لتسجيل حيثياتها كلها ، فلست بصدد عرض نظرية متكاملة ، وغاية ما يطمح إليه هذا الفصل هو تعميق ادراكنا

لخطورة التبعية فى مجال « العلوم » الاجتماعية ، وارساء قبول مبدئى لمشروعية الاستقلال النظرى فى هذا المجال . ويتطلب الأمر تأكيد بعض النقاط حتى لا ينحرف الحوار (رغم التوضيح الوارد فى الفصل) الى مالا خلاف فيه ، أو مالا نفع منه .

النقطة الأولى : تتعلق بالموقف من الفكر الغربى ، فالسؤال الذى يطرحه الفصل ليس من نوع : هل نستفيد من الفكر الغربى أو لا نستفيد ؟ أو هل التفاعل بين الحضارات والمجتمعات ضرورة أم لا ؟ فمثل هذه الأسئلة كان جائزا طرحها فى بداية القرن ١٩ وأثنائه حيث تجسد الخطر لدى بعض النخب فى سيادة الجمود والتقوقع . أما الآن فان السؤال هو : ما هى شروط الاستفادة وما هى شروط التفاعل ؟ هذا هو السؤال الذى نطرحه ، ومشروعيته تستمد من مخاطر ضياع الهوية وضياع القدرة على الابداع الذاتى والمبادرة .. وعلى التفاعل بالتالى . وهذا السؤال لا يتضمن دعوة للانعزال عن العالم الخارجى ، ولكنه ينبه الى ضرورة وضع قواعد للعلاقات الخارجية كى نمنع تحول التفاعل بين طرفين ، الى سيطرة من جانب طرف على آخر . كما فى الاقتصاد ، أرجو أن نتجنب الثنائية المسطحة والمغلوطة : انغلاق أم انفتاح . القضية هى اعتماد ديناميكى على النفس (فى الفكر قبل الاقتصاد) واقامة علاقات خارجية تتحدد بهذا المبدأ بما يتضمنه من مفاهيم وحسابات مستقلة .

النقطة الثانية : أرجو ألا تثار ثنائية تقليدية أخرى عن عالمية العلم أو محليته . فنحن نرى أن العلم عالمى . وأعتقد أن هذه بدهية . وبالتالى فان الخلاف المحتمل لا ينشأ عند هذا المستوى . ولكن هل تشكل الدراسات الاجتماعية ونظرياتها — بوضعها الحالى — علما ؟ هذا هو السؤال تحديدا ، واذا كان خلاف فليكن فى هذا المستوى .

النقطة الثالثة : أرجو فى حالة معارضتى لبعض « المسلمات » ألا يفسر ذلك على أساس جهل المتحدث بأنه يعارض « مسلمات مقدسة » ، ولكن أرجو أن يكون التفسير هو أننى أطلب — عن وعى ومع سبق الاصرار — تحدى تصورنا التقليدى أن هذه « مسلمات » ، وأطالب — بعد بحث منى وتأمل — بضرورة اعادة فحصها . ولذا لا يكفى فى حالتى أن أسمع من يتلو على بعض المأثورات ليعلمنى أو ينبهنى الى أننى أهرطق . طبعا قد يثبت خطأ ما أقول ، ولكن أرجو أن يتم الاثبات بعد اعادة الفحص ، وليس امتثالا لحكم مسبق .

أولا : العلوم الاجتماعية غير العلوم الطبيعية :

اهتمامنا بما يسمى العلوم الاجتماعية لا ينشأ — كما نعلم — عن مجرد الاستمتاع باجراء تمرينات ذهنية فى انشاء نماذج رياضية أو غير رياضية . ولكن ينشأ الاهتمام عن أهمية أن نفهم المجتمع — الأمة

على أفضل نحو ممكن بهدف تحسين ادارته . ومضمون هذا التحسين ينعكس ــ فى التحليل الأخير ــ فى زيادة درجة التوازن والرضا التى يشعر بها أفراد المجتمع ــ الأمة، وفى تكامل العلاقات داخل هذا المركّب ، ويتطلب هذا نوعا ما ودرجة ما من الصراع . وكافة ما نتوصل اليه من أساليب بحثية أو من مفاهيم وتركيبات نظرية مسخر لهذه الغاية ، وينبغى أن نعدل ونصحح فى أساليبنا ومفاهيمنا كلما تطلبت المعرفة الصحيحة ذلك . وهذه المهمة لم تتوقف المجتمعات البشرية عن أدائها منذ وجدت . فإعمال العقل فى الادارة المركزية للعلاقات الاجتماعية ليست مسألة غريبة أو حديثة . وعبر عملية معرفية تاريخية طويلة ومركّبة اكتشفت المجتمعات المختلفة قواعد الادارة الملائمة تاريخيا وبيئيا وايديولوجيا[١] ، وفى هذه العملية استخدم المنهج العلمى (صراحة أو ضمنا) لاستخلاص النتائج من التجارب التاريخية ، ثم تم تركيب مفاهيم وتصورات نظرية من هذه التجارب . وقليل من هذا التراث مكتوب (جمهورية افلاطون مثلا) ، وكثير منه لم يحفظ لانه كان يتداول شفويا باعتباره من أسرار الحكم تتلقاه الخاصة (وما زال مضمون هذا التقليد ساريا بشكل أو آخر حتى يومنا هذا) ، ولكن الآثار العملية لهذه الأعمال النظرية لا تخطئها عين على أية حال ، والا كيف نشأت المؤسسات وتطورت وتحددت علاقاتها ؟ وكيف قامت الحضارات التى احتضنت الابداع ووظفته ؟ كيف تحقق الاستقرار وكيف نظمت الحروب والصراعات ؟ المجتمعات البشرية حصلت إذن على معرفة اجتماعية كانت خلف انجازاتها المتراكمة ، ولكن كان المفهوم الاجتماعى العقلانى متفاعلا مع عقيدة ميتافيزيقية ما ، فزعم الفكر الأوروبى (وخاصة منذ التنوير فى القرن ١٨) أن هذا مما يتنافى مع العلم ، فوسم هذا التراث المعرفى الهائل بأنه غير علمى ، ولا يمثل الا ارهاصات قوم بدائيين .

وعلى المستوى المعرفى ، كانت سيادة أفكار التنوير تعنى سيادة المفهوم الدنيوى (بكافة مدارسه)[٢] لأمور المجتمع ، وبالتالى سيادة المفهوم الدنيوى لمضمون التقدم . وفى ظل هذه السيادة احتل العلم الطبيعى التجريبى مكانة مبالغا فيها . وشيئا فشيئا تضاءلت الفلسفة (بعد ان تمثلت الدنيوية بدورها) وتخلت عن مقامها العالى الموجه لتحتله العلوم الطبيعية ، وشيئا فشيئا اختزلت المعرفة الاجتماعية الى مستوى العلوم الطبيعية . فى مجال المعرفة الاجتماعية مرت العملية عبر مسالك مختلفة : الاقتصاد الكلاسيكى والنيوكلاسيكى ــ والوضعية فى علم الاجتماع ــ وما تفرع عن ذلك من علم السياسة ــ ثم الماركسية فى مواجهة ذلك كله ... الخ . اختلفت المدارس ، ولكن استهدفت كلها ان تقيم علوما تشبه العلوم الطبيعية ، وكلما تعثرت المحاولات ، وظلت النتائج بعيدة عن هذا المثال ، أصروا على أن هذا لا يعنى الا ان العلوم الاجتماعية مازالت متخلفة وفى مرحلة أدنى ، ويقال كثيرا أن هذا يرجع الى حداثة هذه العلوم الاجتماعية . وهذا ادعاء غير صحيح .

فمعرفة البشر بالمجتمع وبقواعد ادارته ــ كما ألمحنا ــ قديمة ، بل أقدم من معرفة النار والزراعة ، وقد تطورت نظريات الادارة الاجتماعية وفنونها طوال التاريخ جنبا الى جنب مع تطور نظريات العلوم

الطبيعية وفنونها ، ولذا لا يمكن أن يقال ان امتناع العلوم الاجتماعية عن التطور الى النمط الذى اتخذته العلوم الطبيعية كان بسبب تخلف زمنى فى دخول الميدان . وحتى اذا أخذنا بالطبعة الأوروبية عن تاريخ العالم والتى تعتبر نشأة العلم وتطوره مسألة احتكرتها أوروبا ، حتى اذا أخذنا بهذه النظرة ، سنلحظ أن التراث الاغريقى كان بالغ الثراء فى النواحى الانسانية ، ولم يسبق الاهتمام بالطبيعيات بأية حال الاهتمام بالمجتمع والانسان . بل قد يكون العكس هو الصحيح . واذا كان المقصود أن البداية الحديثة للعلم الغربى شهدت صياغات جديدة للعلوم الطبيعية منذ القرن ١٦ فى حين أن المحاولات المبذولة لمحاكاة هذه الصيغ فى مجالات الاجتماع لم تبدأ قبل القرن ١٩ ، فاننا نضيف الى ما سبق أن حجة التخلف الزمنى (حتى بالفمهوم الأوروبى الضيق) كان ممكنا أن تصلح كحجة لتعثر العلوم الاجتماعية فى محاكاة العلوم الطبيعية ، وفى اللحاق بها ، منذ مائة عام . ففى كل الأحوال مرت فترة زمنية كافية للتقدم نحو الهدف الى درجة مرضية ، اذا كانت المحاولة ممكنة ، وما نلحظه هو أن العلوم الاجتماعية الغربية كانت تطرح نظرياتها فى القرن ١٩ بثقة فى النفس تزيد كثيرا عما يبدو عليها اليوم ، بل نلحظ أنها تعانى أزمة تتزايد فى العقود الأخيرة ، فتوقف الابداع أو كاد ، ويتركز الجهد على اجترار ما سبق واعادة تحليل وتركيب الانجازات النظرية القديمة . ألا تصلح هذه التجربة التاريخية شاهدا على أن السؤال المعروض علينا خاطىء فى أصله وجوهره ؟ .

ولكن رغم دلالة هذا الفشل المتوالى فى التجارب ، مازال هناك اصرار على المحاولة . ومع تأثرنا الشديد بأهل الغرب ، انتقل الينا بالتبعية التطلع الى تحقيق الهدف نفسه . وقد تقدم صلاح قنصوة بمحاولة أخيرة فى هذا الاتجاه[٣] ، فعرض منهجا ذا بنية تبدو محكمة عند النظر اليها من الخارج . وهذه المحاولة بلورة ممتازة للموقف الذى أتصدى لمعارضته ، ولذا فان التوقف لمناقشتها يخدم الغرض . قال صلاح ما خلاصته اننا **لو** تمكنا من اخضاع ما هو غير علمى (فلسفة / ايديولوجية / قيم) لشروط الفرض العلمى الذى يقبل التحقق من صحته ، **ولو** تمكنا من الغوص خلف واجهة الوقائع المباشرة لكى نتوصل الى « الوحدات التحليلية » وعلاقاتها الجوهرية ، اصبح بوسعنا أن نقيم « صورة اجتماعية علمية » (أو نموذجا) على غرار « الصورة الفيزيائية للعالم » كما تنشئها العلوم الطبيعية . وهذا الاستنتاج صحيح تماما اذا كانت **لو** الأولى **ولو** الثانية مما يمكن تحقيقه . **فهل هذا ممكن ؟** لو كان ممكنا لما ثارت أية مشكلة . ان الأطروحة تقول اننا لو تمكنا من تحويل المادة الخام للمجتمع الى ما يشبه المادة الخام للعالم غير العضوى سيصبح بوسعنا أن نُعمل ممارساتنا النظرية فى المجال الأول بالشكل الذى نعمله فى المجال الثانى ، والطرح على هذا النحو نوع من الطوطولوجيا لا يقدم ولا يؤخر . من قال انه يمكن أن نخضع ما هو غير علمى ؟ واذا اتفقنا على أهمية التوصل الى وحدات تحليلية فى مجال البحث الاجتماعى ، فمن قال ان هذه الوحدات التحليلية تشبه الوحدات التحليلية فى مجال العلوم الطبيعية ؟ إن البعض ينتقد منهج المدرسة السلوكية (فى علم النفس) التى تعامل الانسان وكأنه مجرد حيوان ، ونحن نتفق مع هؤلاء فى هذا النقد ، ولكن يبدو أن بعضنا يصل الى أبعد من ذلك فلا يلمح الفارق بين الانسان وبين

ثانى اكسيد الكربون وما آشبه .

وعلى كل ، سبق تجريب المنهج المقترح فى الممارسات النظرية الغربية ، فمنهج التوصل الى وحدات تحليلية مورس فعلا فى المدارس المختلفة (الطبقة ـــ النخبة ـــ المؤسسات ـــ الأنساق ـــ فائض القيمة .... الخ) وتم بالفعل تركيب « صور اجتماعية علمية » مختلفة ، ومع ذلك نعلم ان المشكلة لم تحل . وتكمن المشكلة فى أن القوى الفاعلة فى المجتمع الحى لا تخضع ـــ فى ظروفها وفى قياس امكانيات دورها واتجاهه ـــ لوحدات نمطية ، ولا لعلاقات نمطية بين هذه الوحدات . ان المعرفة الاجتماعية الحديثة استوعبت امكان قيام نمط من الزعامة الكاريزمية ، وهو « اكتشاف عبقرى » تم على يد فيبر ، مع أن البشرية تعرف هذه الحقيقة وتتعامل معها منذ آلاف السنين ، وكل ما أضافه فيبر هو مصطلح « كاريزما » . على أية حال ، هذا المفهوم مهم كوحدة (أو كأداة) تحليلية ، ولكن هل يمكن أن يتعدى استخدام هذه الوحدة مرحلة الوصف العام ؟ هل يمكن أن نعرف متى تظهر مثل هذه الزعامة ؟ وما هى آليات خلقها ؟ وما هى حدود امكانياتها ؟ واذا امتد البحث الى مجموعات أوسع من نوابغ المفكرين والعسكريين والسياسيين والاقتصاديين ، فهل يمكن هنا أيضا استخدام وحدات تحليل نمطية تجعل بوسعنا أن نقيم نماذج اجتماعية تشبه فى دلالاتها وانتظامها نماذج العلوم الطبيعية ؟

أعتقد أن بوسعنا أن نكتشف بعض الاتجاهات العامة التى تحكم حركة المجتمع البشرى فى كل شموله وأعماقه التاريخية ، ويكون هذا عند مستوى عال جدا من التجريد ، وهو أمر لم يحدث حتى الآن على نحو مرض ، وهذا طبيعى لأنه يتطلب شروطا عديدة لم تتوفر حتى الآن ، وأعتقد أن بوسعنا أن نكتشف أيضا قواعد اللعبة الاجتماعية فى منطقة محددة وفى زمان محدد ، وهذا يتطلب فى الممارسة النظرية مستوى أقل من التجريد ، وأغلب الممارسات النظرية يجرى عمليا فى هذا المستوى . ولكن هل نستهدف فى هذا المستوى ، أى فى نطاق مجتمع ـــ أمة معين مثلا ، أن ننشىء نموذجا يمكننا من التنبؤ والتحكم ؟ أعتقد أن هذا مستحيل ، ففارق كبير بين أن نكتشف قواعد اللعبة ، وبين أن نتنبأ بنتائج المباراة أو أن نتحكم فيها . وفضلا عن الاستحالة ، هل نحن بصدد هدف نبيل أو مقدس يستحق كل هذا العناد والاصرار للوصول اليه ؟ ماذا يعنى مثل هذا الهدف عمليا بفرض إمكان تحققه ؟ انه الغاء لحيوية المجتمع المتجددة ، وتحويل للمجتمع الى آلة كبيرة محكومة الحركة ومضبوطة بالأزرار ، انه تسريع لقيام الدولة الشمولية وتكثيف لوظائفها . هل سيسعدنا هذا الفتح « العلمى » « العقلانى » العظيم ؟ وهذا النجاح المفروض فرضا هل نصفه بأنه اكتشاف لقوانين الحركة الاجتماعية الموضوعية ، أم بأنه محاولة لفرض قواعد وقوالب على الحركة الاجتماعية ؟

كذلك أتصور أن اخضاع العقيدة لمتطلبات العلم الوضعى أو غير الوضعى مسألة مستحيلة . ويسلم صلاح قنصوة بصعوبة هذه العملية ، ولكن لا تأخذه أية شفقة بهذا الذى لا يقبل التطويع

« فكل مالا يقبل هذا التطويع يظل خارج العلم .. نحن نحتاج إلى ما هو أشبه بممر أو ثقب لا يسمح إلا بعبور ما هو علمى محتجزاً امامه ما ينتمى إلى غير العلم طالما كان عاجزاً عن صوغ نفسه فى فرض يقبل التحقق من صحته أو كذبه » ولكن اذا أجرينا هذا الاستبعاد التعسفى لمكونات أساسية تلتحم عضوياً ببنية المجتمع ، بل تتخلل وحداته وعلاقاته كلها ، هل يكون بوسع العلماء أن يركبوا من الأجزاء التى اقتطعوها وانتقوها نموذجاً يصور حالة المجتمع الحى فى كليته ؟ ويرد د . صلاح على سؤالنا بسؤال مضاد إذ « كيف نقيم علما » إذا لم ننفذ ما ينصحنا به ؟ والاجابة عندى بدهية : ملعون هذا « العلم » ولا حاجة لنا به ، اذا كان ما نقيمه تحت هذا الاسم مجرد رياضة ذهنية تضر ضرراً بليغاً بمعرفتنا عن حقيقة المجتمع الحى .

ولكن ما هو مصدر هذا الأمل فى امكان تجريد المجتمع (والعلوم الإجتماعية بالتالى) من اثر العقيدة والوجدان وكل مالا يخضع لمعايير العقل أو البحث العلمى ؟ اصحاب هذا الأمل يستندون عادة إلى سببين :

السبب الأول ان النجاح المتزايد فى ترشيد الحركة الإجتماعية وفى اخضاعها للقواعد والترتيبات التى يقترحها علماء الاجتماع يؤدى فى رأيهم إلى نجاح متزايد مواز فى تضييق دائرة غير العلمى (العقيدة) فى حياة المجتمع ، وبالتالى فى النماذج النظرية المستهدفة ، بحيث قد يمكن اهمال بقاياها فى مرحلة ما ، اى يمكن استبعادها من العلم الاجتماعى دون اخلال شديد . والرد على ذلك ينبنى على ما سبق أن بيناه ، فهذا الخط بمساريه (اى فى مجالى التنميط والعقيدة) لا يمكن ان يصل فى تقديرنا إلى المدى الذى يتوقعه المطالبون بعلم طبيعى ، سيظل التنميط متعذراً ، وسيظل نوع ما من العقيدة مؤثراً . فُطر الإنسان (فرداً وجماعة) على ذلك . والسبب الثانى (وهو تطبيق لهذا المفهوم العام) : أن هناك فى تقديرى خلطاً بين المستويات المختلفة للعقيدة المقصودة ، فالمدارس المختلفة فى العلوم الإجتماعية الغربية وبسبب ما شجر بينها من صراع ارتبط عضوياً بصراع الطبقات والمصالح والأمم ، تحورت الى شكل من العقيدة والرموز المقدسة ، مع ما يصاحب ذلك من تعصب ولدد فى الخصومة ورفض لمناقشة الفروض والمسلمات (ومع ذلك ظل كل فريق يزعم أنه يمثل علماً وليس عقيدة حتى يساير تقاليد العصر) . ولكن بعد ما حدث من تطور فى المجتمع الغربى أصبح ممكناً أن ينزع هذا الطابع العقيدى عن الخلاف بين المدارس العلمية ، وبالتالى اصبح ممكناً ضبط الحوار والتوصل إلى توليفات نظرية موحدة . وهذا هو المصدر الثانى للتفاؤل فى امكان حصر ما هو غير علمى وتغليب العلمى لبناء « نظرية اجتماعية علمية » . وسنلقى فى فقرة تالية مزيداً من الضوء على هذا المنحى ، وحسبنا الآن أن نشير الى أن الخطأ نشأ عن تصور أن مستوى العقيدة العليا (المستوى الايديولوجى الأعلى) ، الذى يحكم وحدة الغرب وصراعاته ، هو هذا المستوى الذى مثلته هذه النظريات أو المدارس ، مع أن الصفة الأيديولوجية التى اكتسبتها هذه المدارس كانت بمثابة ايديولوجيا (عقيدة) فرعية مستمده من

الأيديولوجية (العقيدة) العامة السائدة ، وهى الدنيوية . والمطلق الحقيقى فى هذه العقيدة هو المنفعة واللذة الحسية للإنسان . وقد دارت الصراعات والخلافات بين النظريات والمدارس فى اطار هذه العقيدة العامة ومطلقها (وهى — ككل عقيده — غير علمية فى مجملها بطبيعة الحال) ، وكافة محاولات التوحيد والتركيب النظرى التى تجرى حالياً تدور فى اطار هذه العقيده نفسها . ونستنتج من ذلك أنه فى حالة نزع الطابع الأيديولوجى عن الماركسية وما يقابلها ، وحتى فى حالة حل التناقضات العلمية والمعرفية بين المدارس النظرية القائمة ، سيظل المولود النظرى الجديد مرتبطاً بالعقيدة الأم السائدة ويستحيل الفكاك من ذلك ، وبالتالى يستحيل أن تكون التوليفة المستهدفة شبيهة بنظريات العلوم الطبيعية . ستظل مشبعة بالأيديولوجيا ، وبالأيديولوجيا الغربية على وجه التحديد .

إلا أن هجومنا على فكرة توحيد نمطى العلوم : الطبيعية والإجتماعية لا يفضى إلى رفض استخدام مصطلح العلوم الاجتماعية ، فإذا كان اسم العلم له كل هذا البريق واللمعان ، فلا بأس من استخدامه ، وفى لغتنا العربية العلم يعنى المعرفة ، ولكننا نحرص فى الوقت نفسه — وفقاً لعرضنا السابق — على تأكيد الفروق النوعية بين نمطى العلوم . حقيقة أننا بشر يختلفون عن عالم الحيوان او العالم اللاعضوى مسألة لا تتطلب الاعتذار او تجلب الخجل . وبالنسبة لقضية أى العلمين اعلى وايهما أخفض ، فإنه اذا كان المعيار هو القيمة الأدبية للمجال المبحوث ، فإن عالم الإنسان اكرم . واذا كان المقصود تحديد أى العلمين أكثر تقدماً من حيث هو علم ، فإن المعيار يكون قدر المعرفة الصحيحة التى تمكن كل علم من الوصول اليها فى مجاله وبطريقته الخاصة .

ثانيا : مدارس غربية وليست علوما عالمية :

بعد هذه المعارضة للتوجه الغربى نحو توحيد نمطى العلوم ، ننتقل الى محاكمة « العلوم » الاجتماعية الغربية من زاوية أخرى ، فنتساءل : ما هو المجال الجغرافى ، وما هو العمق التاريخى الذين تستند اليهما هذه العلوم فى تعميماتها أو فى بنيتها النظرية ؟ ان مشروعية الادعاء بقيام علوم اجتماعية ، ومشروعية الزعم بأن هذه العلوم تركيز قريب من الموضوعية لمجمل معارفنا الاجتماعية ، ومشروعية المطالبة بالتالى باعتراف عالمى بمصداقية وعلمية النتائج التى توصلت اليها هذه العلوم ... مشروعية هذا الزعم وهذه المطالبة تتطلب (ضمن ما تتطلب) استنادا الى قاعدة كافية من المعلومات عن سائر المجتمعات البشرية وبعمق تاريخها الطويل . وواقع الحال أن ما يسمى الآن « العلوم الاجتماعية » لا يستند الا على معرفة أهل الغرب عن مجتمعاتهم فى العصر الحديث ، أى أن بقعة الضوء تركزت على شريحة رقيقة من التاريخ وعلى مساحة محدودة من الأرض ، وصيغت الأبنية النظرية كافة وفقا للأسئلة المطروحة فى هذا النطاق المحدود . ومع زيادة « علمية » هذه « العلوم » ، زاد الأمر سوءا حيث انقسم هذا المجال المعرفى المحدود الى وحدات أصغر فأصغر ، باسم التخصص الأكاديمى . ومع سيادة الوضعية وغياب المحاولات

التركيبية على المستوى النظرى تحول الأمر الى كارثة معرفية يحد منها (ولكن لا يكفى لحلها) تشكيل فرق بحثية من أصحاب التخصصات المختلفة ، فمعرفة المجتمع الحى المركّبة ليست مجرد حصيلة جمع بسيط « لعلوم » الاقتصادى و « علوم » السياسى .... الخ . صحيح أن الأمر لم يكن بهذا السوء فى القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ ، فلم تقطع أوصال المجتمع على النحو الذى يحدث حاليا ، ولم يكن هناك اهمال للتاريخ وما يفرضه على المجتمع القائم بشكل أو بآخر ، ولكن فى أحسن الأحوال ظلت دراسة التاريخ تحمل التشوه الرئيسى الذى ذكرناه ، فهو يكاد ينحصر داخل أوروبا ، وحتى بالنسبة لأوروبا لم يكن مثريا للعلوم الاجتماعية الأخرى بقدر ما كان خادما لأهداف المرحلة الحديثة من المجتمع الأوروبى ، أى أعيد تركيب التاريخ على نحو يضع الحضارة الغربية المعاصرة كغاية وحيدة للتقدم العالمى المنشود ، وبالتالى يبرر تركيز العلوم الاجتماعية على دراسة هذه المرحلة المحدودة زمانا ومكانا .

فى هذا المستوى من التحليل ، لا نصدر حكما قيميا على ما فعلته أوروبا ، لا نقول أنها أخطأت أو أصابت فى هذا التعميم الذى أصدرته وفق قاعدة معلومات ضيقة جدا . مهمتنا الآن تقتصر على تسجيل هذه الحقيقة كى ننزع مشروعية الادعاء بعالمية العلوم الاجتماعية المعاصرة أسوة بالعلوم الطبيعية . ومن الواجب أن نعترف بأن نقص المعلومات كان محدّدا موضوعيا لا حيلة للفكر الأوروبى فيه ، ولكن هذه قضية أخرى ، وهى لا تعنى أكثر من الاعتراف بأن البناء النظرى الغربى لم يكن ممكنا أن يمثل علما مقبولا عالميا ، وكان لابد من أن يولد قاصرا مشوها (اذا أريد تطبيقه على مجتمعات الأرض كلها) مهما كانت الكفاءة الفكرية لصانعيه .

ومع ذلك فان المسألة ليست مجرد استنتاج منطقي ، فسنلقى نظرة طائر على مسيرة « العلوم » الاجتماعية الغربية ومضمونها لتوضيح ما نقصده من قولنا بأنها كانت مجرد اجابة على أسئلة اوربية حديثة ، وأنها لا تستحق بالتالى صفة العلوم أو العالمية . ما هى الأسئلة التى طرحها الواقع الاجتماعى الأوربى مع سيادة الدنيوية والاحساس بالتفوق والهيمنة الدولية ؟ مع انهيار المؤسسات التقليدية كافة ، ومع ذيوع المنفعة واللذة الحسية ؟ ومع اطلاق المنافسة المجنونة والبقاء للأصلح (الأقوى) ، ومع الاستقطاب الطبقى الحاد المصاحب لامكانيات الثورة الصناعية البورجوازية ؟

كان السؤال المحورى المطروح على الفكر الأوروبى : ما هو مستقبل مثل هذا النسق ؟ وتولدت عن هذا السؤال أسئلة فرعية عديدة . الأفكار الأولية للتنوير ظلت مرشدة فى تحديد الأسئلة والاجابات ، ولكن بدا أن هذه الأفكار بسيطة جدا وعلى نحو لا يستوعب التعقيدات الواقعية التى تواجه النسق الاجتماعى الجديد ، فالتقدم المادى (تقدم العلم والصناعة) لا يؤدى بشكل شبه تلقائى الى تقدم معنوى . وبوسعنا أن نقول ان الاجابات المركبة (الأنساق النظرية) التى قدمت بدءا من النصف الثانى للقرن ١٩ انقسمت أساسا الى اتجاهين : **الاتجاه الأول** : اتجاه صراعى بين العمل ورأس المال

بهدف التغيير الثورى الراديكالى . فالنظام البورجوازى غير قابل للاصلاح ، ولابد من نسق اجتماعى آخر يستفيد من امكانيات الثورة الصناعية على نحو ينهى التمايزات الطبقية . والنموذج الأمثل والأكمل فى هذا الاتجاه هو النسق الماركسى . أما **الاتجاه الثانى** : فهو اتجاه يدعو الى استكمال المؤسسات اللازمة لاستقرار العلاقات بين العمل ورأس المال ، واجراء التحسينات المطلوبة من خلال هذا الاستقرار وبهدف دعم التوازن المطلوب للاستقرار . والأنساق النظرية المعبرة عن هذا الاتجاه لا تهدف الى انهاء التمايز الطبقى ، بل تعارض ذلك ، وتعمل من خلال ترشيد النخب القائدة . والطبعات المتتالية من أنساق هذا الاتجاه تبدأ من كومت وتنتهى بالوظيفية(٤) . ويلاحظ طبعا أن أسئلة الاتجاهين واجاباتهما تحددت بمفاهيم الدنيوية والتقدم الدنيوى (العقيدة السائدة فى الغرب الحديث) ، وحتى حين اكتشف البحث العلمى أهمية وجود الدين ، تقدمت مشروعات أديان دنيوية لأداء الوظيفة (صراحة أو ضمنا) . ويلاحظ أن هموم الصراع والتوازن انحصرت تحديداً فى الأنماط التى تولدت فى الدول الصناعية المسيطرة على النظام الدولى والمتنافسة فيما بينها . وقد شهدت المجتمعات الأوربية صراعا حادا بين ممثلى هذين الاتجاهين ، على مستوى الفعل الاجتماعى المباشر ، وعلى المستوى النظرى والفكرى ، وتم هذا وسط عمليات التبلور القومى والتوسع الخارجى ، وهذه نقطة لا ينبغى ان ننساها فقد انعكس ذلك أيضا فى الأنساق النظرية الاجتماعية بدرجة أو أخرى .

ومرت مياه كثيرة منذ نشأت المدارس الأوروبية . وصورة النسق الاجتماعى الحالية فى الغرب أصبحت تتضمن تدخلا واسعا من الدولة اقتصاديا واجتماعيا ، وفى معدلات النمو واقتصاديات الرفاه التى تكفلت برفع مستوى المعيشة للقاعدة العريضة من أبناء المجتمع . وكثيرا ما يقال فى الغرب أن هذه الصورة تعتبر هزيمة لتوقعات ماركس فى نموذجه ، اذ يبدو أن الصورة التوازنية المستقرة المستندة الى الهيمنة العالمية ، هى الصورة التى نشأت عن التقدم العلمى والاقتصادى ، وليس تصفية العلاقات الطبقية وذبول الدولة كما تنبأ ماركس . ولكن يقابل ذلك ، وينصف ماركس ، أنه صاحب الفضل فى الصياغة النظرية لآليات أساسية من آليات التغيير الاجتماعى فى الغرب ، والتى أفضت فعلا الى التطويرات والتحسينات المحققة .

فقد أوضح ماركس أن المطالبة بتعديل علاقات الانتاج لا تستند الى مجرد دعوة انسانية ، ولكنها ترتبط بمنطق تشغيل قوى الانتاج الحديثة أساسا . كذلك أوضح ماركس ان الادراك النظرى لضرورة التلاؤم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج لن يفضى ببساطة إلى تحقيق هذا التلاؤم ، وانما سيتحقق ذلك عبر صراع طبقى . وصحيح أن التلاؤم الذى تحقق لم يكن على النحو الذى تنبأ به ماركس ، وصحيح أن الصراع الطبقى لم يصل الى النتيجة الراديكالية التى بشر بها ، وصحيح بالتالى أن البروليتاريا لم تقم بالدور الذى رشحت له ، وصحيح أيضا أن الصراع الطبقى لم يكن نمط الصراع الوحيد الذى أسهم فى تطوير النظام الاقتصادى ـــ الاجتماعى الغربى ، فهناك صراعات الأمم أيضا ، ولكن تبقى ـــ

رغم كل ذلك ـــ الآليات التى اكتشفها مكونا أساسيا لأى نسق نظرى يسعى الى تفسير مسيرة التطور الغربى ، وما آل اليه ، وما يتوقع له . وينعكس ذلك فى محاولات التأليف الحالية بين الماركسية والوظيفية على المستوى النظرى ، أى محاولة استيعاب مفهوم الصراع من أجل التوازن والاستقرار ، وتعتمد المحاولة على كتابات ماركس « الناضج » (رأس المال وما أشبه) . وينعكس الاتجاه نفسه على المستوى العملى فى مواقف الشيوعية الأوربية التى ابتعدت عن المناهج الثورية والاهداف الراديكالية من ناحية ، وكذلك فى مواقف القوى السياسية الأخرى من مشاركة الشيوعيين فى الحكم من ناحية ثانية (قارن ردود الفعل التى واجهت كومونة باريس ١٨٧٠ مع القبول العام لدخول الشيوعيين حكومة باريس بعد حوالى مائة عام من حكومة الكومونة) .

كان الإقتتال بين قطبى الصراع الاجتماعى (الرأسمالية والإشتراكية) يبدو فى الماضى كنوع من المباراة الصفرية فى حالة صراع صاف (اى أن كل مكسب لفريق يمثل خسارة للفريق الآخر بنفس القدر) وفى هذه المرحلة تحولت النظريات « العلمية » الإجتماعية ـــ كما قلنا ـــ إلى رموز وعقائد مقدسة (وإن ظلت عقائد فرعية باعتبار الدنيوية الأيديولوجية الأساسية) . اما فى الوضع الحالى فإن العلاقة تبدو كمزيج من الصراع والتعاون ، فخفت الحدة وازيحت عن الصراع بين الرأسمالية والإشتراكية هالته الأيديولوجية ، بكل ما مثلته فى الحقبة الماضية من تعصب ومطلقات ومسلمات كثيرة لم تخضع للبرهان ، وصدرت كتابات عن نهاية الأيديولوجيا (بهذا المضمون) . وصدرت فى الفترة نفسها دراسات اقتصادية ـــ اجتماعية عديدة تحلل اتجاه التقارب بين بنية النظام الرأسمالى القائم وبنية النظام الإشتراكى فى الدول الصناعية . وفى هذا الجو أصبح الحوار ممكناً وجارياً بالفعل (صراحة وضمناً) بين المدارس النظرية المختلفة ، ولم تعد مستهجنة محاولات الوصول إلى مفاهيم مشتركة او توليفات موحدة من الأنساق النظرية السابقة .

•

إن هذا التوجه نراه منعكساً فى سيل الدراسات المستقبلية الغربية (كمية وكيفية) أثناء مواجهتها للمشاكل المتوقعة فى اطار الثورة العلمية والتكنولوجية ، فهذه الدراسات كافة تتضمن بشكل أو بآخر أن نتائج هذه الثورة ستؤدى إلى وحدة النظام الإقتصادى الإجتماعى ، إلى « المجتمع ما بعد الصناعى » . وكثير من الدراسات المستقبلية يبالغ فى المنهج الكمى والوضعى ، وهو يتضمن مع ذلك هذا الفرض الذى اعتبره مسلمة بدون جهد كبير فى الإثبات ، وكأنه ينفض يديه ببساطة من خلافات الماضى النظرية . ولكن هناك فى المقابل من يجتهدون فى مجال الممارسة النظرية فلا يلقون جانباً بالإنجازات النظرية للمرحلة الماضية ، ولكن يسعون إلى إنشاء توليفة نظرية تكون إنعكاساً وتفسيراً وتوجيهاً لما يتوقع حدوثه فى المستوى الإقتصادى ـــ الإجتماعى . النشاط فى هذا الإتجاه تزايد كما قلنا منذ أكثر من عقدين ، وهو يتسارع مع الدراسات المستقبلية(٥) . والآن ماذا يعنى هذا التوجه فى دراسة الواقع الحالى ، وفى اسقاطاته على المستقبل ؟ لندع جانبا أن نظرتهم الى المستقبل تشير الى مستقبل أسود ينتظر

مجتمعاتنا ، فنحن بصدد ما يحدث فى الغرب نفسه . ان الانجاز الحالى فى المجال النظرى ، واسقاطه على المستقبل يعنى محاولة استيعاب أفضل ما فى المدرستين الأساسيتين (بمعيار معرفى وعملى) ، داخل نسق نظرى واحد ، ويعد هذا بمزيد من ضبط الأداء فى اتجاه مزيد ومزيد مما تحقق فعلا خلال العقود الأخيرة . انه يعد بمزيد من نمو القوى الانتاجية ، ومزيد من التعديل فى علاقات الانتاج (النظام الاقتصادى) ، وبمزيد من الرفاه وسلع الاستهلاك لأبناء هذه المجتمعات كافة . وهذه الوعود هى فى الحقيقة أقصى ما بشرت به النظريات الاجتماعية الدنيوية فى الغرب ، وتحاربت باسمه فى السابق ، واذا أصبح ممكنا الآن أو فى المستقبل القريب التوصل الى تصور موحد (أو متقارب) للعلاقات الإنتاجية الملائمة ، ولاتجاه تطويرها ، ولما يرتبط بذلك من علاقات طبقية وتوزيعية ، فإن تصفية الخلافات تتحقق فى لحظة يستطيع الفكر الإجتماعى الغربى أن يقول فيها أنه حقق رسالته . وهذه ذروة الأزمة . فالفكر الغربى كان يبشر (أثناء حروبه الداخلية المقدسة) بأنه يسعى لتحقيق فردوس أرضى ، وكان هذا السراب الايديولوجى متسرباً من مفاهيم الدنيوية . المدارس المختلفة كانت بمثابة مداخل مختلفة إلى هذا الفردوس . فإذا كنا الآن قد وصلنا إلى الوفرة ، واذا كان الفرقاء قد توصلوا إلى تصور متقارب لمجتمع الوفرة هذا من حيث الإنتاج والتوزيع ، اذا كان الغرب قد وصل إلى هذا كله ولم يجد الفردوس ، اذن ماذا بعد ؟ .

إن القيم النبيلة تتحلل بسرعة متزايدة ، ووصلت النفعية والفردية إلى حد أن الناس فقدت شهيتها الطبيعية لانجاب الأطفال حتى لا يقاسموهم رزقهم واستمتاعهم بمتع الحياه . الإحساس بالاختناق والإغتراب قائم ويزيد . والاحساس بالخطر رهيب ، فآفاق الثورة العلمية والتكنولوجية لا تحمل وعوداً بالرفاه فقط ، ولكن تحمل نذيراً بالدمار الشامل ايضاً ، وبخراب البيئة . وكل هذا لا يحله — على المستوى النظرى — التحام الماركسية بالوظيفية أو ما يشابه ذلك ، بل إن احكام الضبط « العلمى » للحركة الإجتماعية يضاعف المخاطر التى ارقت فيبر منذ أيام بعيدة مع تزايد اتجاه الترشيد فى الأداء الإجتماعى[٦] . ويبدو أن هذه المخاطر المتزايدة كانت خلف مفاهيم ومناهج الفينومينولوجيا . وهنا أيضاً تجرى محاولة لدمج الفينومينولوجيا مع مفاهيم ماركس ، ولكن ماركس الشاب هذه المرة فى كتاباته عن الإغتراب وما أشبه ، وهذه الكتابات المبكرة لماركس تبدو ساذجة ولا تحل قضية . وواقع الأمر أن الهموم والتحديات التى تواجهها الحضارة الغربية فى مرحلتها المعاصرة لم تعد تجد الحلول على المستوى الإقتصادى والإجتماعى فى المقام الأول بعد كل ما تحقق فى هذا المستوى ، فهى تمتد بجذورها إلى المستوى الأيديولوجى الأعلى (إلى سيادة الدنيوية) أى إلى أساس الحضارة الغربية الحديثة الذى لم يخضع بعد للبحث والمراجعة الجادة ، وهنا تكمن ذروة الأزمة النظرية والعملية .

والآن ، مالنا نحن وكل ذلك ؟ إن كافة الأسئلة وكافة الإجابات نشأت عن المجتمع الغربى . الصراع والوحدة بين المدارس كان يعكس مراحل مختلفة من تطورات هذا المجتمع المهيمن على النظام الدولى المحكوم بعقيدته الدنيوية السائدة . إن الزعم بعالمية علوم الاجتماع الغربية لا يستند اذن الى

مشروعية معرفية أو تاريخية . نحن نعترف بأن الغرب أنشأ مدارس ممتازة بمعايير بيئتها وظروفها . ولكننا نواجه من موقع التبعية والتخلف الاقتصادى أسئلة غير أسئلة الغرب ويتطلب هذا أن ننشىء مدارس تختلف عن مدارسه اذا أردنا أن نفهم مجتمعنا ومراحله فى ضوء عقيدتنا السائدة .

ثالثا : المدارس الغربية معادية لنا :

حتى الآن ، أردنا أن نقول ان علوم الاجتماع الغربية ليست عالمية ، وأنها تعالج أسئلة غير أسئلتنا . ولكن هل كان الأمر مجرد اختلاف ، أم أن مجمل الظروف التى شكلت المشروع الأوربى كانت قمينة بافراز مقولات ومفاهيم وأبنية نظرية تعبر (بشكل أو آخر ، صراحة أو ضمنا) عن مخطط السيطرة الغربية على النظام الدولى ؟ هذا سؤال مشروع تعلمناه من علم اجتماع المعرفة ، والاجابة الموضوعية لهذا السؤال تكشف أن المدارس الغربية لا تعبر عن مضمون معرفى مختلف وحسب ، فأخطر من ذلك أنها ليست محايدة قبلنا ، انها معادية لنا . وهذا العداء قد يصدر عن الارتباط المؤسسى المباشر بين هذه العلوم وبين الدولة ومخططاتها ، وقد يصدر عن مجرد التأثر بالمناخ الأيديولوجى السائد والضابط . فاذا كان الوجه الأول لتأثر المدارس الاجتماعية الغربية بالعقيدة السائدة تمثل فى خضوعها للدنيوية ، فان الوجه الثانى للتأثير العقيدى تمثل فى قبول « مسلمة » تفوق الغرب ، ومشروعية سيطرته على العالم (أى علينا) . والوجهان مرتبطان تماما . انهما وجها عملة واحدة . فاذا كان الغرب سيدا متفوقا ، فان مجمل نظرياته المشتقة من الدنيوية هي العلم ، وينبغى أن تسود ، وكل ما عداها غير علمى متخلف وينبغى أن يختفى . ان الوجه الثانى للتأثير الايديولوجى (التفوق والسيطرة) نراه مبثوثا فى سائر أنحاء الفكر « العلمى » الاجتماعى الغربى . فى دراسات التاريخ العام كانت تلوى الحقائق ليّا خدمة للنتيجة التى تقول صراحة أو ضمنا (صدفة أو لأسباب اثنية أو أنثروبولوجية) ان مسيرة التقدم هى رسالة الغرب التاريخية . نجد هذا فى دراسات التاريخ العام وما نشأ عليه من نظريات وفلسفات ، وما تفرع عنه مثلا فى أعمال المستشرقين ، أو فى تاريخ الفلسفة أو تاريخ العلوم . فطوال القرنين الأخيرين كانت المقولة الدائمة أن العلم الكلاسيكى أوربى أساسا ، وأن اصوله ترجع مباشرة الى الفلسفة والعلوم الاغريقية . وقد يحدث اعتراف ببعض الانجاز الفلسفى أو بقيام علوم عملية معينة فى هذه الحضارة أو تلك ، ولكن يظل هذا الاعتراف فى اطار أنها مجرد اسهامات ثانوية تستمد قيمتها من انضمامها الى الترسانة الأم . والعلوم الاجتماعية كافة تدرس المجتمع الغربى الحديث فى ارتباط مع هذا المنظور التاريخى ، وتأكيدا لنتائجه فى العصر الحالى . ففى المدرسة الاقتصادية الغربية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، وما تفرع عن ذلك من دراسات التنمية الاقتصادية المصدرة فى العقود الأخيرة الى الدول التابعة (المسماه بالنامية) ، نجد أن الحديث عن المنافسة وتحرير التجارة الدولية ، ونموذج التنمية بالانتشار ، يضمر (أو يبرر) فرض سيطرة الأقوى (الغرب) على النظام العالمى ، المستند اقتصاديا الى تقسيم معين للعمل الدولى .(٧) الأمر نفسه نجده فى «العلوم» الاجتماعية و «العلوم» السياسية، فكافة أشكال التنظيم الاجتماعى والادارة السياسية

خارج الغرب (أى أشكال غير الليبرالية السياسية) تعتبر مستوى أدنى غير قابل للتجدد والتطور ،[٨] ومجرد قيام هذا المفهوم فى قلب المدارس الاجتماعية والسياسية يجعل هذه المدارس « عقيدة » تلعب أداة تبرير للاستعمار وبسط النفوذ بأبشع الأساليب . وأكثر من ذلك فان اشكالية هذه « العلوم » هى كيفية تطوير البنية الاجتماعية والبنية السياسية على نحو يمكن الغرب من القيام بمهمته « التاريخية » فى « تحديث العالم وتمدينه » ، بكفاءة أعلى . ان الدراسات الخاصة بالعلاقات السياسية الدولية (كما هو الشأن مع العلاقات الاقتصادية الدولية) تنهض كلها الآن على أساس معالجة المشاكل التى تنشأ عن « بقاء كل شيء على حاله » ، أى اعادة انتاج السيطرة الغربية .

لقد انبهر أغلبنا طويلا بما قيل عن العقلانية وسيادة العلم فى الغرب . وبالتالي طالعنا ما حدث من تطورات اجتماعية ـــ اقتصادية ـــ سياسية بعين غربية ، أى بعين المفاهيم والنظريات « العقلانية العلمية » ، فأضلنا ذلك الى حد بعيد . ان التوسع الأوربى فى سواحل أفريقيا الغربية بدأ فى القرنين ١٤ و ١٥ ثم تواصلت العملية باتجاه أمريكا ورأس الرجاء . وتدفق الجنود وتدفقت الهجرة ، ونزحت الموارد والثروات إلى اوربا . هذه حقيقة تاريخية معروفه ، ولكن النظريات الإجتماعية الغربية ـــ بتعصبها المعروف ـــ تجاهلتها أو بررتها ، وفى الحالين ابتلعناها بكل ما حملته . هل كانت الثورات البورجوازية مجرد حل تقدمى لتناقضات داخلية فى المجتمعات الأوربية كما يقولون ؟ أم ان التوسع الذى بدأته اوربا ـــ قبل هذه الثورات بقرون ـــ كان عاملًا لا يقل أثراً فى مبررات هذه الثورات ونتائجها ؟ ان تحرير الأقنان لم يخدم متطلبات داخلية (الصناعة) فقط ، ولكن كان خدمة للهجرة أيضاً ولتعبئة الجيوش . وكذلك لم يكن دعم الدولة المركزية استجابة للتطورات الداخلية وحدها ، ولكن كان ضرورة لبناء الامبراطورية أيضاً . وكذلك الصناعة فإنها لم تمول من التراكم الداخلى وحده ، فالنهب واستعباد مئات الملايين فى الخارج كان مورداً لايقل أهمية . ان الثورات البورجوازية لم تكن اذن حصادا للتطورات الداخلية وحدها ، وكذلك لم تنحصر نتائج نجاحها فى المسرح الداخلى ، ولكن كانت النتائج الداخلية بمثابة اعادة ترتيب للبيت وحشداً أكفأ للامكانيات المحلية من اجل تثبيت ما فرض من سيطرة خارجية وتوسعية . الا أن ما حدث خارج اوربا تجاهلوه كله أو برروه ، فنظرياتهم تركز على ما حدث ويحدث فى المركز ، وتبتعد عمداً عن الموضوعية حين تتجاهل تكامل الأسباب . ولكن كيف نتجاهل نحن ذلك او نقبل نظريات تبرره ؟ . اذا كانت نظرياتهم تركز ، على ما حدث فى اوربا ، فتحتفى بانتقال الفلاح الأوربى من نظام القنانة الى نظام المواطنة ، فهل يمكن أن ننسى نحن الوجه المقابل لذلك وهو انتقال عشرت الملايين من الافارقة والهنود الحمر من الوجود إلى الإبادة ؟ او من الحرية والحياة الجماعية إلى السخرة والعبودية الجماعية ؟ واذا كانوا يحتفون بالعقلانية ، فهل العقلانية تقاس بمواجهة محدودة مع تزمت كنيستهم ، ام يقاس مفهوم عصر العقل هذا بما قدمه من نظريات وعلوم اجتماعية صبت فى خدمة التعبئة الأوربية العامة للسيطرة على العالم واقتسامه ، واسهمت فى تدمير عقائد الشعوب وحضاراتها وقيمها وتراثها ؟[٩] .

مفهوم ان يحتفى الغربيون بمراحل النهضة والتنوير ، فهى بالفعل مراحل تقدم فى تاريخهم ، ولكن كيف نحتفى نحن أيضا بهذه المراحل باعتبارها مراحل نهضة عالمية أو تنويرا عالميا ، رغم ان شعوبنا من ضحايا هذه المراحل ؟ وكيف لا نعيد قراءة كل ما افرزه التاريخ الغربى الحديث من نظريات اجتماعية فى ضوء وعينا بعقيدة السيطرة الوحشية التى استولت على هذا التاريخ ونظرياته ؟ فى اعادة القراءة هذه ، سنلحظ أنه مع انتشار أفكار التنوير بكل ما صاحبها من تقدم علمى وصناعى ، ترسخت نظريات دنيوية تتمحور حول التفوق الأوروبى . بعض هذه النظريات قدم تفسيرا عرقيا « علميا » صريحا لذلك ، والبعض أجفل من هذا فقدم تفسيرا أقل فجاجة وإن عبر تقريبا عن المضمون نفسه ، فقد يقدم البشر على أنهم ـــ كأفراد ـــ اصحاب قدرات كامنة واحدة ، ولكن مع ازدراء لتاريخ مجتمعاتهم ، أو مع تصور أن هذه المجتمعات أعجز من أن تواصل السير وحدها بدون تدخل من الغرب ، أو مع تصور أن مفهوم التقدم هو مفهوم التقدم الغربى فقط ، وكل من يرفض (أو يعجز عن) تحقيق هذا النموذج بالذات يعتبر متخلفا أو عاجزا عن التقدم . وأى من هذه الصياغات ينفى عمليا فرض تساوى البشر كأفراد من حيث قدراتهم الكامنة ، ما دامت الصياغات تؤكد أن هذا الفرض لم يثبت أبدا فى أية تجربة غير غربية .

أعلام الفكر الغربى كافة (العقلانية الكلاسيكية أو العقلانية الغربية) لم يخرجوا من قبضة هذه النظرة الأيديولوجية ، نظرة السيطرة أو الاستعلاء (بالنسبة للعصر الحديث على الأقل ، وفى أحسن الظروف) . فولتير ومونتسكيو وكوندورسيه تحدثوا مثلا عن الحضارات الأخرى بقدر من الاحترام ، ولكن فى تحقيق التقدم الحديث لم يكن لديهم أى شك فى سيادة الغرب وموقعه القيادى الطبيعى . وكان فولتير يعتقد أن الزنوج بالذات غير قابلين لأى تحضر حقيقى . وجيبون كان أيضا ممن حرروا كتابة التاريخ من تركيزها الضيق على الغرب ـــ اعترف بتاريخ البشر الآخرين ، ولكن كان يستخدم فى سرده المقابلة بين المواطن والبربرى (أى بين أهل الغرب وأهل الشرق) . والنظرة نفسها شائعة فى كتابات هوبز ولوك وروسو . ودافيد هيوم كان يكتب بصراحة ان الحضارة احتكار للبيض . ودفاع ج . س . ميل عن الحرية لم يكن يمتد إلى « ضعاف العقول » أى إلى الشعوب التى لم تتقدم إلى المستوى الأوروبى . وسان سيمون كان يرى أو أوروبا المنظمة وفق طريقته (بزعامة إنجلترا وفرنسا بالمناسبة) ستمد نعمة التقدم إلى العالم وتملأ الأرض بسكان من العنصر الأبيض الذى هو أرقى من الأجناس الأخرى . وهيجل (مع تعصب خاص لبروسيا) كان يضع الشرق فى أدنى درجات سلمه ، أدنى من الاغريق والرومان ، فتاريخ العالم « يسافر من الشرق إلى الغرب ، حيث أن أوروبا هى نهاية التاريخ بشكل مطلق » . وفى مستوى العلوم الإجتماعية ، كان كومت يحمل النظرة ذاتها ، ونلحظ أن دوركايم حين مد مفهومه عن التماسك العضوى إلى النظام الدولى ، كان التماسك العضوى فى هذا النطاق يتطلب سيطرة الغرب على باقى العالم . ومفهوم التفوق الأوروبى كان من مسلمات فيبر أيضاً ، وقد وصل عبر دراسة مقارنة للأديان إلى أن أنساق المعتقدات فى الشرق لم يكن ممكناً أن تهيىء ما هيأته البروتستانتية فى أوروبا . وماركس

(على عكس ما يتصور البعض) لم يكن خارج السياق ، فقد وصل إلى النتيجة نفسها التي وصل إليها هيجل وفيبر عبر مدخله الخاص ، أى عبر دراسته المقارنة للأبنية الاقتصادية الاجتماعية ، فالنمط الأسيوى (أى النمط الإقتصادى ــ الإجتماعي خارج اوروبا) كان أدنى فى سلمه للتقدم من النمط العبودى فى أثينا وروما[10] ، وهو نمط محكوم عليه بالجمود ، وكان مستحيلا أن يحدث ما أحدثته أوروبا ، ومن هنا وصل إلى أن الإستعمار الإنجليزى للهند كان اداة التاريخ لإحداث التقدم فيها . وقد حاول رودنسون (فى سنواتنا الأخيرة) أن يبرىء الشرق الإسلامى من هذه التهمة ، فكتب أن أوضاع العالم الإسلامى إجتماعياً ومعتقدياً (أى كدين وحضارة إسلامية) لم تكن تمنع نشوء البورجوازية ونموها ، ولكنه أهدى هذا التحليل إلى قرائه المسلمين لكى يصل منه إلى أن الإسلام إن كان صالحاً فى الماضى فإنه فاقد الصلاحية الآن لتحقيق التنمية المطلوبة .

هذه مجرد أمثلة سريعة ، ولا مانع من تعليق سريع أيضاً . ففى أفضل أشكال الطرح الغربى ، نلحظ أن النتيجة المتحيزة (أو المعادية) تعتمد نظرياً على مغالطة محورية ، فقد وحّدوا جميعاً بين الثورة الصناعية والثورة البورجوازية . أصبحت الإثنتان شيئاً واحداً ، وواقع الحال أنهما شيئان . فالثورة البورجوازية هى الشكل المحدد الذى إتخذته الثورة الصناعية فى الغرب عند نقطة تقاطع تاريخية بين عديد من المتغيرات جعلت هذا الشكل ملائماً . واذا قيل إن هذا الشكل المحدد لم يكن ممكناً حدوثه فى ظروف مجتمعية أخرى ، أو فى ظل اعتبارات جيو سياسية مغايرة ، فإن هذا مما لا يختلف فيه ، ولا يتطلب عناء الإثبات ، ولكنه لا يفضى إلى أن الثورة الصناعية لا يمكن أن تحدث بأشكال أخرى غير شكل البورجوازية الغربية . فتجربة محمد على فى مصر ، وبمشروعها للإمتداد فى المنطقة العربية الإسلامية ، نموذج على إمكانية إبتداع أشكال أصيلة للثورة الصناعية (الإقلاع) تخالف الشكل الأوروبى . واذا كانت هذه التجربة قد أجهضت بالقوة المسلحة على يد التحالف الأوروبى ، فإن تجربة اليابان تقدم نموذجاً آخر قدر له أن يفلت ويمضى إلى ذروة النجاح . ويمكن أن نشير أيضاً إلى التجربة السوفيتية وإلى تجربة الصين الصاعدة .

وقد نسجل هنا إستطراداً مهماً . فما ذكرناه تواً عن اليابان والصين يمثل تحدياً واضحاً ــ على المستوى النظرى ــ لتوحيد الغربيين للثورة الصناعية والثورة البورجوازية فى مفهوم واحد . وهو تحد يشعرون به كأزمة كامنة فى بنائهم النظرى . ولكن التحدى الأكبر لبنائهم النظرى ، ويرتبط بالأمثلة التى أشرنا اليها ، يتجسد فى نتائج ما حققته اليابان وما ستحققه الصين (وغيرهما) بالنسبة للعلاقات الدولية . فكما تمثل التطورات داخل المجتمعات الغربية تحدياً لمسلمة الدنيوية ، الأمر الذى ينعكس فى أزمة نظرية حادة ، تمثل التطورات الدولية تحدياً للمسلمة الأيديولوجية الأخرى عن مشروعية السيطرة الغربية ، فالنظام الدولى سيتغير مع نهاية القرن على نحو ينهى إحتكار الغرب للسيطرة ، وهذا بدوره ينعكس فى أزمة البناء النظرى الغربى التقليدى .

ولكن هذه قضية أخرى ، فما يعنينا الآن هو تأكيد أن النظريات الإجتماعية الحالية لا يقف خطرها عند حد الجهل ببيئتنا وتاريخها ، فهى نظريات تعادينا ، أو تزدرينا فى أحسن الأحوال ، ولذا فإن أخطر ما يصيبنا حين نستخدمها هو أننا نخضع لتحريضها لنا على احتقار تاريخنا ، ونبتلع « مسلمة » أننا أدنى ، فنفقد الثقة فى قدراتنا ونجهض امكانية الابداع . ونحن لا نتحدث هنا عن النظريات العنصرية الفجة والمفضوحة ، ولكن نناقش أثر استخدامنا لنظرياتهم الأقل عدوانية . وقد صيغت فى بلاد الغرب (خصيصا لنا) توليفات تحوى خلاصة التجارب والنظريات الغربية لكى نحقق بها تنمية ناجحة . وهذه التوليفات النظرية تحكمها المسلمات نفسها التى تحكم النظريات الأم . وبمجرد استخدام منظور تكون مسلمته الأولى أن الغرب هو الكعبة ، وهو النموذج الوحيد للتقدم ، يؤدى بالضرورة الى النتائج التى ذكرناها . فأول النتائج أنه محكوم علينا تاريخيا بأننا أدنى . ومن تمثل الاحساس بالدونيه ، واعتبر ذلك علما وعقلانية ، كيف يبدع ؟ واذا لم يبدع كيف يلحق بالغرب ؟ .

ان قضية اللحاق بالغرب أمل يداعب رجال السياسه والعلوم الاجتماعية فى بلادنا ، ومن خلال هؤلاء وأولئك يتسرب الأمل وينتشر فى أرجاء المجتمع كلها . وكثيرا ما يكون الترويج لهذا الأمل مدفوعا بالنية الحسنة . ولكن ينبغى أن نفحص بعناية هذا الأمل ، لأن قضية اللحاق بالغرب (بمفهومها السائد) ليست الا سرابا محضا . فقضية اللحاق بالغرب تختزل أحيانا الى المستوى الاقتصادى مقيسا بمتوسط الدخل وما أشبه من مؤشرات ، ويعبر عن هذا أحيانا بسد الفجوة بين متوسط الدخل فى الدول الصناعية المتقدمة وبين المتوسط المقابل فى الدول « النامية » . وسد الفجوة هذا هو الجزرة التى سيجرى الحمار طول عمره دون أن يلحقها أبدا . بعض الاقتصاديين فى الدول « النامية » يقول ذلك ، وفى الدراسات المستقبلية الغربية المختلفة يستبعدون تحقق هذا الهدف فى أى أفق زمنى منظور ، وهم يصلون الى هذه النتيجة وفق حساب معدلات النمو فى هاتين المجموعتين من الدول . وهذا حساب صحيح ، ولكن أهم من ذلك فى تفسير عدم اللحاق ان نظريات التنمية المصدرة الينا مصممة كما قلنا فى اطار المسلمات التى تحكم النظريات الأم ، وضمن ذلك استمرار السيطرة الغربية علينا ، أى أنها مصممة عمدا على نحو لا يمكننا من احداث تغيير جذرى فى بنية النظام الدولى ، وبالتالى على نحو لا يمكننا من اللحاق بالغرب أبدا . وأهم من ذلك أيضا وأعمق أن نتساءل هل لهدف اللحاق بالغرب (بالمفهوم السائد) أى معنى أصلًا ؟ نحن متخلفون عن الغرب من حيث القدرة الاقتصادية بلا جدال ، ولكن هذا التخلف لا يقاس فى المقام الأول بمعايير الانتاجية أو معدلات استخدام الطاقة ... الخ وانعكاس ذلك فى متوسط الاستهلاك ، فكل هذه مؤشرات شكلية أو خارجية .

ان المدارس الغربية المختلفة تركز تركيزا واضحا على المكوّن الاقتصادى للتنمية الشاملة . وفى ذلك تحتل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ــ لدى المدرسة الماركسية ــ موقعا محوريا . ومقولة قوى الانتاج وتمفصلها مع علاقات الانتاج مقولة أقبلها فى تحليلى ، وهى تلعب أدوارا متباينة عند مستويات مختلفة من

التجريد مما لا يتسع المجال لشرحه ، ولكن يكفى فى السياق الحالى أن أوضح أنه على مستوى مجتمع — أمة معين ، تلعب العلاقة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج دورها البناء فى نموذج التقدم المستهدف من خلال مشروع متحور حول نفسه . ومضمون التمحور حول النفس — فى التحليل النهائى — هو القدرة على الابداع الذاتى ، وينعكس ذلك على المستوى الاقتصادى فى القدرة على تحديد نمط الاستهلاك الملائم بمعايير مستقلة ، وبالتالى فى القدرة على تحديد مضمون النمو الاقتصادى ، وابتكار التوليفات التكنولوجية اللازمة لانتاج هذا المضمون . هذا هو مفهوم التقدم الاقتصادى بمعنى زيادة القدرة الاقتصادية الذاتية ، وهذا هو منهج ضرب التخلف الاقتصادى فى جذوره العميقة ، وهذا هو جوهر التجربة الغربية (واليابانية والصينية) الذى ينبغى أن نمسك به ، ولكنه مفهوم يختلف تماما عن المفهوم السائد باسم اللحاق بالغرب ، والمفهوم السائد يروج له الغرب عمدا لاستمرار تبعيتنا له .

وكثير من نظريات التنمية التى تصدر الينا مؤخرا أكثر شمولا وتركيبا ، أى أنها لا تختزل نفسها الى المستوى الاقتصادى وحده ، فهى نظريات اقتصادية — اجتماعية — ثقافية — سياسية ، أى أنها نظريات تهدف الى الحاقنا بالغرب فى هذه الأبعاد كلها ، ولا تكتفى بالبعد الاقتصادى . وحجتها أن التبعية .. أقصد التحديث .. مفهوم مركب بالضرورة ، وأن الغرب سبق أن طبق ما يشبه هذه النظريات ونجح . ولن نعيد ما ذكرناه لكشف ضلال هذا الكلام حين كان التركيز على المستوى الاقتصادى ، ونؤكد أن تخلفنا عن الغرب لا يتمثل فى تخلف كمى أو زمنى ، ولكن فى تخلف عقلى ان صح التعبير . ونضيف أن ما أنجزه الغرب فى نهضته الشاملة لا يرجع الى أنه اتبع نظريات اجتماعية معينة ، ولكن الى أنه أبدع نظريات تلائمه وسط فورة الابداع العام الذاتى التى انتابته . وفى المجال النظرى ، كانت النظريات المحددة التى طرحها هى الشكل الذى اتخذته عبقرية الغرب ، ولكن مضمون العبقرية تمثل فى فى فن اكتشاف الأسئلة الجوهرية التى تواجهه ، وفى قدرته على ابداع اجابة ملائمة . وهذا ما ينبغى أن نستلهمه ، بدلا من استيراد المنتج النهائى (المركّب النظرى) المصمم لاستمرارنا فى التبعية .

ان قتل ملكة الابداع ، وتربية بعض فئاتنا على استخدام المنتج النهائى الجاهز ، على هيئة سلع استهلاكية أو نظريات اجتماعية ، يؤدى الى خلق قطاعات « حديثة » تشبه أهل الغرب فى نمط استهلاكهم وأسلوب حياتهم وقيمهم . وأبناء هذه القطاعات يتبعون الغرب من حيث ارتباطهم بكل ما يستحدثه فى هذه المجالات . وهذه التبعية تحقق لهم امتيازات مادية أعلى ، وتدعم مواقعهم فى السلطة ، ولكن هل يمكن أن تتحول هذه القطاعات — مع بقاء كل شىء على حاله — الى بؤر تقود تقدما أصيلا قابلا للانتشار المنتظم (كما حدث فى التجارب الغربية مثلا) ؟ الاجابة طبعا لا عريضة ، ولأسباب عديدة ، نكتفى منها (خاصة ونحن بصدد التركيز على المستوى النظرى) بحقيقة أن هذا القطاع الحديث مصمم بحيث يكون عقيما (لا ينجب) ، مصمم بحيث يشبه أهل الغرب فى كل شىء ، الا فى الجوهر ، أى فى القدرة على الابداع . ولكن ماذا لو توفرت نخبة فكرية سياسية غير عقيمة ؟ ماذا

يحدث اذا لم يؤد اتصالها مع التراث الغربى الى التبعية ؟ ماذا يحدث اذا تحول الاتصال الى عامل تنشيط وبث للديناميكية ، فأرادت هذه النخبة أن تعدل فى النظريات المستوردة وما نشأ عنها من سياسات ونمط تنمية ؟ ماذا لو بدأت محاولة لدمج القطاع الحديث فى البنية الأصلية للمجتمع ــ الأمة ، بحيث تنذر المحاولة بانتشار تنمية متمحورة حول نفسها ؟ فى هذه الحالة يتضح أن للنظريات الغربية أنيابا حادة ، ويتضح أنها ليست الا أداة أيديولوجية لستر التبعية . ان النظريات الغربية حين تنكشف حقيقتها ووظيفتها ، وحين يتعذر بالتالى استمرار هيمنتها طواعية ، تتدخل القوة المسلحة فورا لاعادة الاعتراف بها .

كل هذا الذى ذكرناه لا يعنى انكار أهمية كثير من الاكتشافات التى توصلت اليها المدارس الغربية المختلفة . فكثير من هذه الاكتشافات له صفة عالمية بالفعل ، ولا نرى أى وجه للحرج فى استخدام هذه المكتشفات فى أى بناء نظرى يخصنا . القضية هى أن ما نراه صحيحا وذا قيمة عالمية هو بعض المفاهيم (أو الوحدات التحليلية) وكذلك بعض المناهج البحثية ، ولكن هذه المناهج استخدمت المفاهيم التى نقبلها والتى نرفضها فى أنساق أو فى نظريات كلّية ، وهذه الانساق (أو طبعات خاصة منها) هى التى تصدر الينا جاهزة « بتسليم المفتاح » باعتبارها علما عالميا قابلا للتشغيل المباشر عندنا ، وتحت اشراف خبرائهم أيضا . وهذا ما نرفضه .

رابعا : مفهوم الممارسة النظرية المستقلة :

أعلم أننى أمثل فى هذا الذى قدمته موقفا متطرفا فى قضية التبعية والاستقلال فى مجال العلوم الاجتماعية ، ولكن يقابل موقفى هذا فى الطرف الآخر المضاد عدد من المتفرنجين (المتغربين) أى المستوعبين فى الفكر الغربى تماما ، ويلمس هؤلاء معارضة قيمية واجتماعية شديدة لمواقفهم ، وقد تنتهى هذه المعارضة ببعضهم الى تفضيل الهجرة الى المجتمعات التى ملكت كيانهم كله ، وقد ينتهى الحال ببعضهم الى الاغتراب الشديد ، أو الى الإستعلاء على المجتمع « المتخلف » والتعاون (كمستشرقين محليين) مع المستشرقين الأجانب فى بحث أفضل الوسائل لفرض « التحديث » ، وعادة ما يكونون أكثر غلوا من زملائهم الأجانب . ومن الأشكال المتطرفة للتعبير عن هذا النمط ما نقراه أحيانا من هجوم شرس على القيم والرموز والعلاقات المتوارثة كلها بلا أى تمييز، وبلا أى معيار إلا معيار اتفاقها أو اختلافها مع ماهو سائد فى الغرب . وكذلك ما نقرأه فى بعض الأحيان عن الكتابة بأحرف لاتينية أو من هجوم على مبدأ تعريب العلوم ، أو على اللغة العربية الفصحى ، أيضا ما كتب عن انتمائنا الى حضارة البحر الأبيض ، وكذلك ما نسمعه عن فرعونية مصر وفينيقية الشام ... الخ . وهذه الدعوة الأخيرة لها أسباب عديدة ، ولكن ضمن الأسباب أن هذه المرحلة التاريخية يمجدها الغرب ، وهى تبعدنا عن المرحلة الاسلامية التى يكرهها الغرب ، فهى دعوة تابعة من طرفيها ، وهى تقطعنا عن تاريخنا الحى المرشح لضبط حركة

مستقبلنا المستقل ، وفى المقابل تربطنا بتاريخ ميت لا خطر منه ، بل ان هذه الدعوة تستخدم الانتماء الأخير لضرب الانتماء الأول . ولن أتوقف عند هذا الفريق لمناقشته باعتبار أن ما جاء فى الورقة فى مجمله كان موجها الى منابعه الأصلية ، ولكن سأسعى هنا الى توضيح بعض النقاط حول ما تحقق حتى الآن على يد أصحاب المواقف النقدية للفكر الغربى ، وحول منهج الممارسة النظرية المستقلة ، بهدف تقريب شقة الخلاف المحتمل ، ولإبراز ، امكانية البديل النظرى المستهدف .

لقد سجلت فى صدر الفصل تزايد الحس النقدى بين المشتغلين عندنا فى العلوم الاجتماعية ، وانتشار الحذر من احتمال تصدير التبعية الفكرية فى غلاف هذه النظريات الغربية . والمدخل العام لهذا الموقف النقدى تدعم من خلال كشف لتحيز الدراسات الغربية وتحاملها الواضح فيما يتعلق بتاريخنا وتراثنا . وليس عيبا أن يبدأ الكشف عبر شك مبدئى فى صحة النتائج الغربية ناتج عن انتماء عميق لأمتنا ، وثقة متوارثة فى انجازاتها ، ولكن من المؤكد أن هذا الشك قد تحول الى يقين بعد عديد من الدراسات الامبيريقية لباحثينا أثبتت القيمة الحقيقة لانجازاتنا ، وحددت بعض معالم المسار الخاص الذى اتخذه التاريخ عندنا . وقد حدث الشيء نفسه فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة (والتنمية عموما) ، حيث أثبتت الدراسات الامبيريقية أن التركيبات النظرية الغربية تحمل خللا ما بدلالة النتائج العملية التى نشأت عن تشغيل هذه النماذج ، والتى لا تحقق المصالح المستهدفة من منظور وطنى ، أو لا توصلنا الى معرفة صحيحة تعين فى اتخذا القرارات الملائمة . وهذا جيد ، ولكن هذا الموقف النقدى آن له ألا يتوقف عند المستوى الامبيريقى والاكتفاء باستخلاص النتائج الجزئية المباشرة عن هذه التجربة أو تلك . آن لنا أن نستخدم هذه النتائج أساسا لتحدى مجمل البناء النظرى الغربى ، فالتوقف عند المستوى الامبيريقى (مع بقاء البناء النظرى على حاله) قد يصل ببعضنا الى أن اكتشافاتنا الامبيريقية هى مجرد انحراف عن المسار « الطبيعى » للأمور ، فنظل نعيد المحاولة ونزيد ، مع أن النظرة الشاملة والأعمق قد تكشف لنا أنه لا يوجد مسار طبيعى ، وأن هناك امكانية لمسار مختلف وأكثر ملاءمة ، وبالتالى فاننا لسنا بصدد مصاعب غير مألوفة فى طريق الوصول الى النموذج الغربى ، ولكن أمام احتمال أن نصل الى نموذج آخر .

وأعتقد أن تزايد الاعتراف النظرى بمفاهيم تعدد المراكز الحضارية ، والاستقلال الحضارى ، انجاز ايجابى فى هذا الاتجاه المستهدف . وأعتقد أيضا أن مصطلحات التحديث المؤصل أو التراث والمعاصرة ، أصبحت تلقى بدورها قبولا متزايدا ، وقد أفضل مصطلح التجدد الذاتى للتعبير عن المفهوم المقصود بطريقة أكفأ على ما أعتقد ، ولكن يبقى أن القبول المتزايد لهذا المفهوم (الذى مازال غامضا ومشوشا) يشير الى الاهتمام ببدء ممارسة نظرية مستقلة تعتمد (على الأقل) على النتائج الامبيريقية ، ومدعمة بالمدخل النقدى العام . ان الممارسة النظرية المستقلة مسألة بالغة الصعوبة وتحتاج عباقرة وموهوبين ، ولكن لا ينبغى أن يدفعنا هذا الى التردد فى اقتحام الميدان . والمحظور فى مثل هذه الممارسة الجادة هو

أن نخدع أنفسنا أو نلجأ الى التلفيقية . وأقصد بخداع النفس أن نستخدم المفاهيم الغربية نفسها ، مع تغيير فى المصطلحات الدالة عليها ، أو مع محاولة متعنتة لاثبات أن كل مفهوم من هذه المفاهيم له أصل فى تراثنا يبرر الأخذ به . ان هذا المنهج يؤدى بطبيعة الحال الى العودة لاستخدام الأنساق الغربية الكلية وان تغيرت المصطلحات والأسماء أو حيثيات القبول . والخطر من التلفيقية يعنى ان نضيف الى ترسانة المفاهيم والانساق الغربية مفاهيم تتعلق بالايمان بالله مثلا ، أو بالأسرة ، أو بعض القيم ، ونتصور أننا قد حللنا بهذا الاشكالية الصعبة ، ناسين أن المفاهيم الدنيويه تتولد عنها فى الأنساق الفكرية الغربية مفاهيم فرعية فى كل مناحى المعرفة الاجتماعية تتعارض تماما مع المفاهيم الفرعية المتولدة عن المتغيرات التى أدخلناها (وخاصة الايمان بالله تعالى) ، وحصاد مثل هذه المحاولة التلفيقية يفتقد أى قدر من الاتساق الواقعى والمنطقى ، ويفتقد بالتالى مشروعية الادعاء باقامة بناء نظرى فعّال . ما هو المنهج اذن لممارسة تهدف الى انشاء بنية نظرية مستقلة عندنا ؟

١ ــ يبدأ هذا المنهج **بالاقرار بحقيقة المفهوم المحورى فى العقيدة السائدة، عقيدة الحضارة الاسلامية. والمفهوم المحورى عندنا هو الايمان بالله الواحد الخالق** . ليختلف من أراد أن يختلف حول هذا المفهوم ، فالفصل ليس معداً لمناقشة فلسفية . حسبى أن أثبت كحقيقة واقعة أن هذا هو المفهوم المحورى فى العقيدة السائدة التى تملأ عقول الناس ووجدانهم . ولا شك أن هذا المفهوم المحورى (أو هذا الجوهر للعقيدة) تبلور فى منطقتنا فى الدين الاسلامى تحديدا ، وقد تفاعل الاسلام مع المسيحية الشرقية قرونا طويلة عبر كل الوسائل ، وعلى رأسها اللغة ، فساد تصور عقيدى متقارب ، وانعكس ذلك فى أنماط متشابهة من السلوك الفردى والجمعى .

ولكن ما أهمية التسليم بهذه الحقيقة ؟ وهل لها هذا الدور الذى نزعمه فى الممارسة النظرية لانشاء مدارس اجتماعية مستقلة (أى اسلامية عربية) ؟ نقول نعم ، فلها الدور نفسه الذى لعبته العقيدة الغربية المضادة (الدنيويه) . ان الدنيويه لم تكفر بالله صراحة أو بالضرورة فى كل مدارسها ، ولكن حكمها بأن قضية الايمان بالله مجرد مسألة شخصية ، ولا أهمية لها حين نبحث شئون المجتمع والعلاقات الاجتماعية ، شئون الدنيا التى نحياها ، هذه العقيدة بحكمها هذا وضعت الانسان فى مركز المجتمع (والكون فى الحقيقة) ، بدلا من الله تعالى وفق عقيدة التوحيد الاسلامية . وفق الصيغة الأولى (الدنيوية) ، أصبح الانسان بالمفهوم المجرد (أى البشر) السيد المطاع الذى لا حدود لقدراته أو مطالبه ، ومن ناحية أخرى أصبح الانسان الفرد أو الجيل الاجتماعى المعين ينحو الى حصر كل اهتمامه فى الفترة العمرية التى يحياها . أصبح هو ــ بجسده واحتياجاته المادية ــ معيار كل الاختيارات والسلوك ، وعن هذا نشأت القيم الملائمة ، فازدهرت مفاهيم المنفعة واللذة والحسية والفردية والتنافس المحموم ، وقد انعكس هذا كله فى نوع ما من الحياة الاجتماعية ، وفى أنماط ما من النظم الاجتماعية ، وعبرت النظريات عن ذلك كله ، فأصبحت أكثر الأعمال الوحشية مبررة بالعقيدة و « بالعلم » . فى

المقابل نجد أنه وفقا للصيغة الثانية (الاسلامية) يهتم الانسان الفرد والجيل الاجتماعي المعين بالحياة الدنيا وبتنمية حظه فيها ، ولكن دون ان يتحول معدل النمو الى صنم يعبد ، ودون ادعاء مغرور بحجم القدرات الانسانية ، ومع ايمان بأن الحياة الدنيا ليست كل شيء وأن بعدها حسابا . مثل هذه المفاهيم من شأنها أن تفضى الى نوع مختلف من الحياة الاجتماعية ، والى درجة من الغيرية تؤثر فى التماسك الاجتماعى وفى نمط الفعل الاجتماعى ، وتؤثر كذلك فى أنماط التنظيم ، ويتطلب هذا كله نظريات ملائمة تعبر عنه .

سيقول البعض ان الصيغة الاسلامية فيها ميتافيزيقيا لا علمية ، وتتنافى مع العقلانية . ونحن نسلم بصحة الشق الأول ، ولكن الصيغة الدنيويه بدورها تشمل ميتافيزيقا لا علمية . ومرة أخرى لست بصدد المفاضلة بين الصيغتين (وان كنت من المؤمنين بالصيغة الاسلامية والحمد لله) ، فما يعنينا اثباته هنا هو أننا لسنا بصدد علم فى مواجهة ميتافيزيقا ، ولكن نحن أمام رؤيتين لعقيدتين تؤثر كل منهما فى صياغة العلوم الاجتماعية على نحو يختلف جذريا . وينقلنا هذا الى الشق الثانى الذى يقول ان الصياغة الاسلامية فى اجمالها تتنافى مع العقلانية ، وهذا قول مرفوض بمعنى أنه غير صحيح . والقائلون به ابتلعوا مقولة غربية شاذة ومتحيزة تزعم أن العقلانية اختراع فريد للحضارة الغربية . وقد سبقت الاشارة الى أن العقلانية ، أى استخدام العقل ، فضيلة (بل غريزة) صاحبت وميزت الانسان على المستوى الفردى والجمعى ، وأن إعمال العقل فى ادارة المجتمعات المختلفة وصل الى قواعد وتركيبات نظرية تختلف باختلاف الظروف البيئية ، وتختلف أيضا باختلاف العقائد التى حكمت الحسابات العقلية . فاستخدام العقل فى تحليل مشاكل المجتمعات المختلفة ، وفى ابتداع الحلول الملائمة ، لا يصل الى نتيجة واحدة فى مختلف المجتمعات ، والعقائد تلعب دورا أساسيا فى هذا الخلاف من حيث تأثيرها على الممارسة العقلية فى المجال الاجتماعى . وعلى هذا لسنا بصدد ثنائية تقول عقلانية دنيوية فى مقابل لا عقلانية ، كمرادف للغرب فى مقابل الشرق الاسلامى ، ولكننا بصدد عقلانية دنيوية غربية فى مقابل عقلانية اسلامية عربية . لقد وجهت الدنيوية العقلانية الغربية الحديثة فوصلت الى نتائج معينة ، والاسلام وجه العقلانية عندنا فوصلت الى نتائج مغايرة ، وبوسع العقلانية الاسلامية أن تجتهد وتطور هذه النتائج .

٢ ــ ان هذا المحدِّد العقيدى لفكرنا الاجتماعى ، ولممارستنا النظرية فى هذا المجال ، تفاعل مع بيئته تاريخياً ، **فنشأت تقاليد وأوضاع مؤسسية** نتيجة هذا التفاعل . وأى تركيب نظرى نستهدفه (المدارس الاجتماعية المستقلة) يستمد صياغته النهائية ، ويستمد مشروعية الارشاد للمستقبل ، من استيعابه لمنطق هذا التفاعل وما أدى اليه ، كى يكون التجدد الذاتى وفق المنطق الأصيل للاستمرارية التاريخية .

وواضح أن البندين السابقين يتطلبان دراسة عميقة للتاريخ فى تمفصله مع الحاضر من أجل التعرف على الذت ، ونذكر التاريخ هنا بكل شموله : التاريخ الفلسفى والفكرى والسياسى والإجتماعى والإقتصادى . والدراسة المطلوبة ليست مجرد دراسة امبيريقية تراكم المعلومات . وأعلم أن هذه مهمة شاقة

جداً ، وأعانى منها شخصياً ، فما أقل ما نعرفه عن التاريخ ، إن الأمر يتطلب إعادة صياغة بنيتنا الثقافية كباحثين .

٣ ــ فى عملية البناء النظرى الموجه للتجدد الذاتى ، سبق أن أوضحنا أننا **لا نرفض إستخدام بعض المكونات النظرية المكتشفة فى الغرب** ، ولكن يتطلب ذلك فرز محتويات الترسانة الغربية ، وعزل ما هو خاص (غربى) عما يصلح لأن يكون عاماً (عالمياً) . كذلك يتطلب الأمر فحصاً للمفاهيم وكشف علاقاتها الصريحة والضمنية مع عقيدتهم السائدة ، وبالتالى مدى إتساق ذلك مع مفاهيم عقيدتنا السائدة . فمفاهيم مثل الإنسان الإقتصادى ، والقيمة ــ العمل [١١] ترتبط بالعقيدة الدنيوية وتفضى إلى تحليلات وتركيبات إقتصادية يحكمها هذا التحيز العقيدى . فى ضوء هذه التحفظات يمكن أن نصل إلى قبول مفاهيم أو وحدات تحليلية مثل : الطبقة ــ النخبة ــ التراتب الإجتماعى ــ الأمة ــ التوازن الإجتماعى ــ الصراع الإجتماعى ــ تمفصل الممارسات الإجتماعية ــ التخطيط ... الخ ، (ويلاحظ أن الأمثلة المقبولة منى من مدارس مختلفة) . مثل هذه المفاهيم أو المكونات إذا استخدمناها باعتبارها عالمية (أى عند مستوى عال من التجريد) ستتخذ مضامين خاصة بنا وفق شروط نسقنا النظرى المستقل المتأثر بأسئلة واقعنا الإجتماعى الموضوعى . وهذا طبيعى ، فاستخدامها عندنا أى فى مستوى مجتمع ــ أمة معين ، هو استخدام لهذه المفاهيم عند مستوى أقل من التجريد ، ولذا فإن مضمونها ووزنها النسبى وعلاقاتها المتبادلة فى نسقها النظرى تختلف كثيراً أو قليلًا عن وضعها فى النسق النظرى الغربى .[١٢] فالأمة والدولة المركزية عندنا ــ على سبيل المثال ــ تتخذان مضموناً خاصاً وفقاً لطبيعة تكوينهما التاريخى . فالأمة ــ الدولة ليست انجازا حديثا شكلته البورجوازية وارتبط الى حد كبير بمصلحتها فى توحيد السوق الداخلية وفى المشاركة فى مشروع السيطرة الخارجية (كما حدث فى الغرب الحديث) . الامة والدولة المركزية تشكلتا عندنا منذ زمن بعيد ، وقبل أن تظهر البورجوازية الاوروبيه على مسرح التاريخ بقرون طويلة ، وقد تراكم فى هذه العملية أثر العقيدة الموحدة (الآسلام) الذى رسخ الترابط والانتماء على نحو أقوى مما حققته وحدة السوق فى الولايات المتحدة . والطبقات الاجتماعية تحمل عندنا كذلك مضامين تختلف عن تلك المضامين المحددة التى اتخذها هذا المفهوم فى السياق الاوربى ، فلا الملتزمون عندنا كانوا كاقطاعييهم ، ولا رجال الاعمال فى ماضينا وحاضرنا كان لهم نوع الدور أو وزنه الذى أدته بورجوازيتهم ، وكذلك لم يكن للصراع بين طبقة العمال وطبقة أصحاب رؤوس الأموال الدور الكبير نفسه الذى كان لهما داخل النسق الاجتماعى والنظرى الاوروبى .. الخ ، ان دور الطبقات المختلفة تحدد عندنا بمنطق تطورها التاريخى الخاص ، فى اطار استمرارية مجتمعية تمثلها الأمة ــ الدولة .

والمتغيرات المرشحة لنسقنا النظرى الخاص لا تقتصر على تلك الأمثلة التى هى بمثابة طبعات خاصة من المتغيرات العامة (العالمية) ، فنسقنا النظرى على مستوى المجتمع ــ الأمة يتطلب **اضافة متغيرات خاصة،** قد لا تتكرر بالضرورة فى أنساق مناطق أخرى ، ولكنها تعكس دور قوى فاعلة فى واقعنا الاجتماعى الموضوعى ، فقد نضيف مثلا الطوائف أو القبائل كتكوينات اجتماعية تتقاطع مع الطبقات فى تشكيل البنية الاجتماعية والسلطة ، وقد نضيف أيضا النفط والمال النفطى . ولا ننسى أن كل هذه المتغيرات (وغيرها) ، فى مضمونها وفى أوزانها النسبية وفى علاقاتها المتبادلة ، وفى تشكيلها عبر ذلك كله للنسق النظرى ــ تتحدد أو تتحور **وفق ارتباطها مع العقيدة السائدة وقلبها الاسلامى** وقد نضيف فى هذه النقطة أن الاسلام لا يتلخص بطبيعة الحال فى القضية المحورية (لا اله الا الله) ، فقد لجأنا الى هذا التجريد لبلورة التصور الجوهرى ، ولكن حين نصل الى الممارسة النظرية الفعلية ، ستكون هناك الأصول الأخرى وما يشتق منها . كذلك يتأثر مجمل النسق النظرى تأثرا رئيسيا بحقيقة أن المجتمع ــ الأمة يشتبك فى مواجهة مركبة حادة (منذ القرن ١٩ بشكل خاص) مع قوى السيطرة الغربية التى استمدت دعما خطيرا خلال العقود الأخيرة ممثلا فى الكيان الصهيونى الذى اغتصب فلسطين والقدس ، وفى أبعاد هذا الصراع وآثاره ينسى الاجتماعيون عادة الأبعاد الجيوسياسية .

٤ ــ المثال الذى نضربه لهذا النوع من الممارسة النظرية المستقلة ، نأخذه عن **تجربة ماوتسى تونج** ، فقد استخدم بعض المكونات الواردة فى الفكر الغربى وفق المنهج الذى شرحناه ، أى بتطويعها وتطويع شروط عملها وفقا لظروف الصين ، وأضاف اليها ، ثم أنشأ من ذلك كله نسقاً نظريا محكما . ان كتابات ماوتسى تونج ــ رغم بساطتها البادية ــ تعتبر أعمق دراسات اجتماعية حديثة ــ من منظور غير غربى ــ وهى درس عظيم ينبغى أن نتعلم منه ، ومعيار نجاح هذه الممارسة النظرية واضح . ففضلا عن التماسك المنطقى للبنية الناشئة ، فانها ساعدت الحركة الاجتماعية فى تحقيق ما استهدفته ، ففجرت نهضة شاملة ، ووضعت الأساس لمشروع دولة عظمى . ولا يعيب ممارسة ماو النظرية ــ فى تقديرى ــ الا أنها تقيدت فى وصف عملياتها وتحديدها بالمصطلحات الماركسية التى قد تتسبب فى التضليل عن حقيقة المفاهيم المستخدمة ، وحقيقة ما انجز فعلا على المستويين النظرى والعملى .

نقطة البدء فى تحليلات وتركيبات ماو النظرية (وممارساته السياسية) كانت الأمة الصينية العملاقة ذات التاريخ المجيد . ومن خلال هذا الارتباط بالمجتمع ــ الأمة كان طبيعيا أن يكون مفهوم النهضة مشروعا متمحورا حول نفسه . ومن خلال هذا شرع فى دراسة الطبقات ودورها . فى كتاباته قبل ١٩٤٩ ، لم يتقيد فى مفهومه عن الطبقة بالمفهوم الماركسى التقليدى المرتبط بالعلاقة بأدوات الانتاج ، فقد استطرد الى تقسيمات فرعية تقرب من مفهوم التراتب الاجتماعى (محوّرا وفق المنطق العام للنسق) ، وذلك بهدف تحديد أدق للعلاقات واتجاه الحركة . وبالنسبة للطبقات الأساسية (الملاك

العقاريون ــ الفلاحون ــ البورجوازية ــ البروليتاريا) حدد لها أوزانا نسبية وأدوارا تختلف عن المتعارف عليه فى النموذج الماركسى ، ولكن يبدو هنا الخلط الذى تحدثه المصطلحات الماركسية . فاعتماده الأساسى فى الحركة كان على طبقة الفلاحين ، ولكن ولاء للمصطلحات الماركسية نجد أنه يصر على أن قيادة الحركة والثورة للبروليتاريا ، وترتب على ذلك ان مفهوم البروليتاريا فى كتابات ماو يختلف تماما عن مضمون المصطلح نفسه فى كتابات ماركس أو لينين . وفى العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية (أقصد الطبقات والفئات) نلحظ أنه استخدم آليات التكامل والتوازن (الجبهة الوطنية) وآليات الصراع فى اللحظة نفسها وبمرونة عالية ، ونلحظ أيضا أنه لم يحدد خط الصراع العدائى فى نموذجه بخط البورجوازية ــ البروليتاريا . فوفقا للمنطق الأساسى للنموذج ، والذى يحكمه فى الأساس المجتمع ــ الأمة ، وفى ظروف صراع ضد السيطرة الخارجية ، كان خط الصراع العدائى بين كل الطبقات الوطنية من ناحية (شاملة كبار الملاك الوطنيين والبورجوازية الوطنية) وبين أعداء الأمة (المرتبطين عضويا بالاستعمار) من ناحية أخرى ، وقد عبر عن ذلك فى دراسته الفلسفية (فى التناقض) التى استحدثت فيها التفرقة التى أصبحت تقليدية بين التناقض الرئيسى والتناقضات الثانوية .

وفى كتابات ماو بعد ١٩٤٩ (أى بعد اقامة الدولة الثورية المركزية) ، أصبح التركيز على جانب الاستقرار فى اطار النموذج المستقل في مجمله الذى يواجه اشكاليات التنمية والتهديدات الخارجية ، ودراسته عن أسلوب حل التناقضات بين صفوف الشعب استخدمت مفاهيم قريبة من مفاهيم الوظيفية (ولا أعتقد أنه قرأ عنها) ولكنها مترجمة صينيا وفى سياق مختلف ، ومضاف إليها . ونتوقف عند هذا القدر ولا نستطرد إلى ما حدث فى الثورة الثقافية وما تلاها ، فما ذكرناه يكفى للدلالة على ما نقصده . ان الممارسة النظرية لماوتسى تونج ليست ممارسة على مستوى عال من التجريد ، ليست علم اجتماع عالمى ، ولكنها بالتأكيد مدرسة مستقلة ، فى مواجهة المدرسة الغربية ، انها مدرسة فى مستوى مجتمع ــ أمة (وان كان هذا المستوى يتسع فى حالة الصين لحوالى مليار من البشر) . ويعنى ذلك اننا لسنا مطالبين باستيراد النموذج النظرى الصينى . نحن مطالبون بممارسة نظرية مستقلة على مستوى مجتمعنا ــ أمتنا ، كما مارست الصين ممارسة مستقلة ، وسننتهى من ممارستنا المستقلة الى نتيجة تختلف عن النتيجة التى حققتها .

صحيح ان النسق النظرى الصينى يعكس واقعا قريبا من واقعنا . على المستوى الاقتصادى ــ الاجتماعى ، وعلى مستوى التحديات الدولية التى يواجهها ، ومن هنا فهو أكثر فائدة بالنسبة لنا فى الاسترشاد والتدرب على فن تصميم نموذج نظرى مستقل ، وهو فى الحقيقة يلعب هذا الدور بالنسبة للنخب الفكرية والسياسية المتطلعة الى الاستقلال ، ولكن نؤكد مرة أخرى أن مبدأ المحاكاة ضار ، والابداع هو الهدف . ويكفى أن نذكّر بأن البناء العقلانى يتم فى اطار العقيدة السائدة ، ولا اعتقد أن العقيدة السائدة فى الصين هى الشيوعية بالمعنى الذى تفهمه أوروبا نقلا عن ماركس ، فهى مفهوم

خاص جدا للشيوعية مستمد من التفاعل مع التراث التقليدى (المستوى العقيدى الأعلى فى الصين) ، ولا أزعم اننى توفرت على دراسة هذا المزيج الناشىء بعمق كاف ، وقد لا يهمنى ذلك ، ما يعنينى وما أدركه هو أن هذه العقيدة الصينية التى أثرت فى نمط الترتيبات الاجتماعية وفى حوافز الحياة والقيم والفعل الاجتماعى تختلف كثيرا عن عقيدتنا السائدة . أضف الى ذلك أوجهها أخرى من الخلاف تتعلق بخصوصية الاستمرارية التاريخية عندنا وعندهم ، وطبيعة الاوضاع الجيوسياسية . انها منطقة حضارية مستقلة غير منطقة الحضارة الاسلامية ــ العربية . وكل هذا يؤكد أنه ليس مقصودا أن نستورد النموذج الصينى بدلا من النموذج الغربى . ان غير المبدعين فى عديد من البلاد أقاموا حركات فكرية وسياسية ماوية ، وكان طبيعيا أن تنتهى الى الاخفاق ، لأن نموذج ماو صينى .

٥ ــ **مسألة أخيرة فى الممارسة النظرية المستقلة . فمن غير المتوقع أن نصل جميعا الى نتيجة واحدة** ، وفورا من المؤكد مثلا أن عددا كبيرا من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية (ولا أقول الغالبية) لا يتفقون مع النظرة النقدية الراديكالية التى عبر عنها هذا الفصل ، سواء فى بعض تفاصيله أو فى نظرته الاجمالية . ولكن خلاف الاتجاهات والمدارس لا يفزع ولا يثير الاحباط ، بل ان الخلاف والنقد المتبادل سمتان مصاحبتان بالضرورة لعملية الابداع . المهم هو الا نتخلى عن حسنا النقدى قبل الفكر الغربى ، وأن تكون الخلافات بين مدارسنا أصيلة وليست صدى لخلافات غيرنا . لنبدأ باستيعاب اصول عقيدتنا (اسلامنا) وتاريخ أمتنا (بالمعنى الواسع للتاريخ) ، وظروفها الموضوعية الحالية ، ولنبحث فى مناهج التجدد الذاتى وفق منطق هذه العقيدة وهذا التاريخ وهذه الظروف ، ولتتعدد بعد هذا المدارس . لنختلف (وسنختلف) حول أفضلية الملكية الخاصة أو الملكية العامة ، أو حول الوزن النسبى لكل منهما ، أو حول مدى التخطيط المركزى وأدواته ... الخ ، ولكن صاحب التفضيل للملكية الخاصة أو لتوسيع الحرية التنافسية لا ينبغى أن يكون مرجعه سميث أو الاقتصاد الامريكى . وصاحب الرأى المضاد لا ينبغى أن يكون مرجعه ماركس أو الاقتصاد السوفيتى . المرجع فى كل الحالات هو منطق مشروع بناء الأمة فى اطار المحددات الموضوعية .

ان المهمة صعبة وتتطلب إبداعا ، تتطلب شجاعة وخيالا ، خيالا يفوق ما تحدث عنه رايت ميلز ، فميلز لم يتطلع الى تجاوز الحضارة الغربية الدنيوية ، بينما نتطلع نحن الى ذلك . الا أن هذه المهمة الشاقة والجسورة ، لا يمكن أن ينهض بها فى بيئة فكرية متهرئة . ونحن معشر المثقفين المكلفون فى المقام الأول ــ وليس سوانا ــ بخلق البيئة المواتية ، البيئة التى ننشدها هى بيئة تمتد جذورها بعمق فى أرض أمتها ، وهى بيئة تمارس الحوار العلمى الديمقراطى بعقل مفتوح ، وتحتضن المبدعين ، ان أعداء ابداعنا الأصيل يملكون وسائل عدة للقوة ولا يتورعون عن استخدامها ضدنا ، فلا أقل من أن نتكاتف لنحمى براعمنا الوليدة .

هوامش الفصل الأول

(١) الايديولوجيا مفهوم غير محدد ، أى يختلف فى تعيين المقصود منه . وهو يستخدم فى هذا الموضع للدلالة على مجموعة الأفكار والتصورات العلمية واللاعلمية (وقد لاتكون متسقة بالضرورة) التى تشكل الرؤية العامة فى مجتمع ما عن الذات وعن الآخرين وعن الكون ، والتى تضبط بالتالى القيم والسلوك . وسأستخدم كلما كان مناسبا (فى هذا الفصل والفصول التالية) مصطلح العقيدة ليدل على المفهوم نفسه بدلا من الأيديولوجيا .

(٢) تستخدم « الدنيوية » فى هذه الورقة بدلا من المصطلح التقليدى « العلمانية » Secularism . يرى الكاتب أن المصطلح المقترح اكثر تعبيرا ودلالة على المفهوم .

(٣) عرض د . صلاح هذه المحاولة فى : « المشروع العلمى فى البحث الاجتماعى » ، ندوة **مشكلة المنهج فى بحوث العلوم الاجتماعية** (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٢) .

(٤) المدرسة النيوكلاسيكية فى الاقتصاد ، والتى ازدهرت فى الفترة نفسها ، كانت متخلفة عن الامساك بجوهر التحدى الذى تصدى له التياران اللذان أشرنا اليهما ، فعكفت على التحليل الجزئى بافتراض أن الاقتصاد الكلّى مضمون استقراره تلقائيا . ولم تفق هذه المدرسة الا بعد الأزمة العنيفة (فى الثلاثينيات) على يد التطور الكينزى فبدأت تنتبه الى أن الاقتصاد الكلّى يحتاج الى التدخل . ومن الطريف أنه حين ساد هذا الفكر الاقتصادى ارتد قسم كبير من الدراسات الاجتماعية الى الغرق فى التحليل الجزئى اطمئنانا الى استقرار الكلّ الاجتماعى .

(٥) هذا الاتجاه نجده أيضا فى الدول الشيوعية الأوربيه . فالدراسات المستقبلية والمرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية تؤكد أنها تفضى الى وحدة النظام الاقتصادى ــ الاجتماعى . وهى تغلف هذا بأنه دليل على صحة توقعات ماركس فى قيام النظام الشيوعى مع تطور قوى الانتاج (وهذه بقايا التأثير الايديولوجى فى العلوم الاجتماعية الغربية) ، ولكنها تتجاهل الآليات الاجتماعية المرشحة لتحقيق هذا التحول المتوقع فى النظام الاقتصادى ــ الاجتماعي الغربى ، فهى لا تتحدث عن دور البروليتاريا ، أو دور أحزابها ، أو الثورة السياسية ، ولا تطرح أى تصور عن ذبول الدولة ، ولا تفسر لماذا يحدث التحول الى هذه الشيوعية بدون مرحلة اشتراكية . المهم ، بعيدا عن الوصف المحدد الذى تذكره هذه الدراسات ، يبقى أنها تتحدث فى الجوهر عن نظام اقتصادى ــ اجتماعى موحد كما هو الحال فى الدراسات الصادرة فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة .

(٦) المقصود هنا ملاحظة ماكس فيبر أن السرعة غير العادية فى اصدار القرارات العامة ، والسرعة فى التحولات السياسية والاقتصادية ، قد احدثتا رد فعل مماثل فى اتجاه سرعة ايقاع العمليات الادارية ، ووفق هذا التحليل فإن « المنظمة ذات الطبيعة البيروقراطية الصارمة هى التى تستطيع أن تمارس أسرع استجابة لمثل هذه التغيرات » حيث تتسم هذه الطبيعة بالاستقرار ، والتسلسل القيادى ، والتقسيم الصارم للعمل . وتوقع فيبر التوسع المتواصل فى حجم هذه المؤسسة وصلاحياتها ، واعتبر هذا كابوساً لم يستطع تقديم حل له . بعد فيبر ظلت هذه المشكلة المنذرة سببا للقلق عبر عنه بأشكال مختلفة . نذكر مثلا كافكا وأورويل وماركيوز .

(٧) لمزيد من شرح هذه النظريات ، انظر الفصلين الثانى والثالث .

(٨) لمزيد من الشرح ، انظر الفصل السادس .

(٩) لابد من الاشارة هنا إلى المؤلف القيم :

منير شفيق ، **الاسلام فى معركة الحضارة** (بيروت : دار الكلمة ، ١٩٨٢) .

(١٠) الإصرار على تفوق أثينا حضارياً وإجتماعياً مقارنة بمصر أو الصين (وما ماثلهما) هو إدعاء بالغ الشذوذ مفضو التحيز . فمصر والصين أنشأتا إدارة مركزية لمجموعات كبيرة من السكان فوق أرض ممتدة قبل أن تظهر أث بآلاف السنين . وهذا إنجاز حضارى هائل يتطلب تطوراً تكنولوجياً وكفاءة إقتصادية وسياسية ، ويتطلب عقا ملهمة وأفكاراً مركبة ، ويتطلب تشكيلًا بيروقراطياً ملائماً ، ويتطلب جهداً تربوياً عبر أجيال وأجيال لتحقيق الأم الداخلى والإستقرار فى علاقات متمحورة حول مركز واحد . ومعروف أن أثينا لم تحقق مثل هذا النسق المركزى أغلب مراحل تاريخها . ومعروف أيضاً أن مجتمعاتنا لم تعرف نمط التنظيم الإجتماعى القائم على العبودية البشعة الت عرفتها الحضارة الاغريقية ، وهو أحط أشكال التنظيم البشرى ، ولكن لم تفسر هذه الحقيقة باعتبارها دليلًا إضاف على تفوق تطورنا العقيدى والقيمى والحضارى . لقد أنجزت مجتمعاتنا تقدماً مركباً عبر أنماط من التنظيم الإجتماعى أكثر إنسانية ، ولكن نظرة التعالى الأوروبية رأت أننا نحن الذين تنكبنا الطريق الصحيح . فما دامت أثينا قد شهدت مرحلة كريهة من العبودية كان واجباً أن نسعى نحن أيضاً إلى هذه المرحلة ، وإذا كنا لم نفعل فإن التفسير الوحيد هو أننا قوم عاجزون عن التقدم ، أى عن الوصول إلى ما بلغه الاغريق من « إنجاز هائل » . ان قوانين الإجتماع عندهم ومعايير التقدم تستنتج مما حدث فى هذه الرقعة الإغريقية المحدودة . واذا كانت الغالبية العظمى من المجتمعات البشرية شهدت قوانين مختلفة ومعايير للتقدم مغايرة ، فإن هذه الغالبية هى الخارجة عن القواعد العامة التى يقاس عليها وليس الإغريق !

(١١) « الإنسان الإقتصادى » هو المفهوم المحورى الكامن خلف الفكر الإقتصادى الغربى (الكلاسيكى والنيوكلاسيكى) ، فكل آليات السوق وتوازناته تصبح لغواً إذا لم يكن الإنسان الإقتصادى حاكماً لجانب العرض وحاكماً لجانب الطلب . ومفهوم الإنسان الإقتصادى هذا هو فرض لإنسان مشوه (بمعاييرنا الإسلامية) ولكن ترتبط مواصفاته عضوياً بالعقيدة الدنيوية ـــ وفرض أن القيمة (أو القيمة التبادلية) للسلعة تتحدد بساعات العمل الإجتماعى المبذول فى إنتاجها هو نقطة البدء فى نموذج ريكاردو ، وقد قبله ماركس أيضاً كنقطة بدء فى نموذجه الإقتصادى للرأسمالية . وفى تقديرنا أن هذا الإعتماد لفرض القيمة ـــ العمل (ووفقاً لمفهوم العمل المستخدم فى التحليل) أوقع التحليل الإقتصادى الريكاردى والماركسى فى إرتباكات ومفارقات يصعب الخلاص منها . ولكن ما يعنينا هنا هو ملاحظة العلاقة بين هذا الفرض (الذى يبدو لدينا خاطئاً وغير واقعى) وبين العقيدة الدنيوية . فتحدد القيمة بالعمل الإجتماعى وحده ، ودون إدخال للأرض (أو الطبيعة) فى الحساب ، يعكس المبالغة فى دور الإنسان داخل العقيدة الدنيوية . الإنسان « الخالق » ، « الفعّال لما يريد » ، قاهر الطبيعة . ولم يكن صدفة أن ابن خلدون وصل إلى تصور مختلف للقيمة يتحدد بما يقدمه العمل الإجتماعى والطبيعة معاً ، فهذا بدوره يعكس مفاهيم العقيدة الإسلامية . والمفكرون الإسلاميون عموماً ـــ ووفقاً لأصول عقيدتهم ـــ يرون الإنسان معمراً للطبيعة فى إطار التعاون والتناغم معها وليس فى إطار الصراع معها ، ولم يكن يتسق مع الفكر الإسلامى بالتالى موقف عدم المبالاة من تخريب البيئة . هناك إحترام لقدرات الإنسان ودوره ولكن مع وضع قدرة الإنسان ودوره فى إطار الكلّ الأشمل الخاضع لله تعالى .

(١٢) غنى عن البيان ، ووفقاً لشرحنا السابق ، أن النسق النظرى الغربى هو عند مستوى التجريد نفسه الذى نطلب من مفكرينا أن يشتغلوا عنده لإنشاء نسق نظرى عربى إسلامى . أى أن الغرب ينشىء نظريات تلائمه وحده ، وتجيب على أسئلة واقعه . مع فارق أنهم لا يعترفون بذلك ، فيزعمون أنهم يقدمون نظريات عالميه أى على مستوى عال من التجريد .

الفصل الثانـــى
مفهوم التنمية المستقلـة

أولًا : أزمة النظرية العامة

أشرنا فى الفصل السابق إلى الإعتراف المتزايد بوجود أزمة حادة فى « النظريات العامة » الصادرة عن أهل « الشمال » . وفى المجال الإقتصادى ــ على سبيل المثال ــ ينطبق ذلك على النظرية الإقتصادية كما صاغها ماركس قدر انطباقه على النظرية الإقتصادية التى سادت فى جامعات الغرب الرأسمالى . وتتمثل الازمة فى عجز النظريات العامة المطروحة عن تقديم اجابات (وفق منطقها وبنائها) على الأسئلة المعاصرة ، او حتى عن تفسير ما تحقق خلال القرون والعقود السابقة ، وترتب على ذلك أن سبقت السياسات الإقتصادية فى الغرب (الممارسات العملية) هذه النظريات وخرجت عن اطارها ، ولم يستطع البحث النظرى (حتى الآن) أن يستوعب هذه الممارسات العملية ، ولذا فقدت النظرية دورها المفترض كموجه للسياسات ، « وقد يكون العمل دون نظرية عامة اكثر ضماناً من العمل بنظرية متحيزة وخاطئة » ، كما يقول ميردال(1) . أشرنا إلى شيء من ذلك فى الفصل السابق ، ولا بأس من بعض الاستطراد هنا من خلال موضوع هذا الفصل .

(١) النظرية الاقتصادية الماركسية

معروف أنه من حيث الفروض والتحليل والنتائج ، تختلف نظرية ماركس في الاقتصاد ــ كما جاءت في رأس المال ــ اختلافاً *أساسياً عن النظرية الاقتصادية التي سادت في جامعات الدول* الرأسمالية ، وبالتحديد مع بزوغ المدرسة الحدية (النيوكلاسيك) في الربع الأخير للقرن التاسع عشر . ومعروف أن نظرية ماركس ترتبط عضوياً بنظام نظري أوسع بينما اقتصرت النظرية الاقتصادية الحدية على مجال الاقتصاد البحت ، فلا ترتبط عضوياً بالتاريخ او الاجتماع أو السياسة أو الثقافة ، ولكن يتزايد الوعي الآن بقصور هذا المنحى ، فتمايز البحث في البنية الاقتصادية لا ينبغي أن يتجاهل الروابط الطبيعية والتفاعل الضروري بين هذه البنية وباقي الأبنية في المجتمع البشري ، وبالتالي لابد أن يكون بحث

الاقتصادي على صلة وثيقة بالأبحاث والممارسات في سائر العلوم الانسانية . ويعني تزايد الوعي بهذه الحقيقة أن هناك تسليماً متزايداً ـــ صريحاً أو ضمنياً ـــ بأن المدخل الواسع لدراسة الاقتصاد ـــ الذي اتبعه ماركس ـــ هو المدخل الصحيح ، ولكن ينبغي أن نسجل هنا أن المؤسس الحقيقي لهذا المنهج ، وبعبقرية فذة ، كان ابن خلدون .

ويضيف تلامذة ماركس إلى ذلك أن امتداد البحث ـــ بدءاً من نظريته ـــ أثبت قدرة على تفسير التطورات العديدة والمركبة في كل أنحاء العالم ، خلال الأعوام المائة الأخيرة ، ويعني هذا أن أبحاث المفكرين الماركسيين كانت مجرد إضافات كمية ، أغنت النظرية الأصلية ، ولم تثبت حاجة إلى تعديل كيفي في بنيتها ، وهذا بالتحديد ما نختلف معه ، ونكتفي مثلًا بأن نشير إلى النمط السوفيتي في التنمية ، فهذا النمط أضاف الى تراث البشرية خبرات هائلة في إحداث تنمية إقتصادية متكاملة وسريعة ، وأضاف خبرات هامة في مجال التغيير الاجتماعي الشامل ، وحول وظيفة الدولة . وأثبت هذا النمط قدرته على الانتشار والتكرار ، حيث أسهم في صياغة ملامح أساسية لتجارب تنموية ناجحة تمتد من وسط وشرق أوروبا إلى الصين وكوريا وفيتنام في آسيا ، وإلى كوبا فى أمريكا اللاتينية . ولاشك أن تحديد القسمات المشتركة ، واستنتاج بعض المفاهيم والتعميمات النظرية المحدودة ، لاشك أن هذا أصبح ممكناً وضرورياً ، ولكن ينبغى أن نذكر أن أية صياغات نظرية قد نطالعها الآن لم تكن جاهزة ـــ حتى فى خطوطها العامة ـــ امام البلاشفة بعد الثورة ، ولم تساعدهم « النظرية العامة » فى التوصل إلى ما انجزوه . ويمكن للقارىء المهتم بهذه النقطة أن يرجع إلى كتابات القادة السوفييت فى العشرينات والثلاثينات (وخاصة ستالين ـــ تروتسكى ـــ بوخارين) ويمكنه أيضاً أن يطالع المساجلات الشهيرة والخصبة للإقتصاديين السوفييت فى العشرينات ، فهذه المساجلات كان هدفها المعلن بناء الإشتراكية ، ولكن فى ظروف بلد متخلف إقتصادياً ، أى فى ظروف تتعارض مع نموذج « رأس المال » للإنتقال إلى النظام الإشتراكى . وهذا الفهم لنموذج ماركس لم يكن محل خلاف بين البلاشفة ، ولا بين البلاشقة والمناشفة والإشتراكيين الديمقراطيين فى الغرب ، أثناء الفترة السابقة على ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، أو حتى أوائل العشرينات . كان لينين يفسر موقفه من ممارسة ثورة « بروليتارية » فى روسيا بدءاً من التسليم بنموذج ماركس كما أوضحناه . فروسيا بتخلفها الإقتصادى لا يمكن أن تقيم علاقات إنتاج إشتراكية (هكذا كان يقول ويكرر) ، ولكن قام موقفه على فكرة البدء بأضعف الحلقات ، أى أنه ليس بالضرورة أن تبدأ الثورة الإشتراكية فى اكثر الدول تقدماً من الناحية الإقتصادية ، لتبدأ بالممكن ، بأضعف الحلقات فى سلسلة الرأسمالية العالمية حتى ولو كانت الحلقة الأضعف روسيا المتخلفة إقتصادياً ، باعتبار أن إنفجار الحلقة الأولى يساعد على توالى الانفجارات فى الدول الرأسمالية الأخرى ، وهذا النوع من التفاعل المتسلسل Chain reactian (الذى يقابل نظرية الدومينو التى تحدثت عنها العلوم السياسية فى الغرب حديثاً) كان شرطاً عند لينين لإمكان إستمرار الثورة الروسية ولبناء الإشتراكية بالتعاون مع الدول المتقدمة إقتصادياً التى توقع توالى تحولها الثورى إلى الإشتراكية(٢) .

لسنا نقصد ـــ بطبيعة الحال ـــ أن « رأس المال » وكتابات ماركس الأخرى كان مفروضاً أن تشمل الإجابة المحددة ، والوصفة الجاهزة ، لكل سؤال أو معضل يظهر فى أى عصر من العصور ، فهذا تصور ساذج وغير علمى . فنحن نقصد أن الإشتراكية فى بلد متخلف إقتصادياً كان ضد المنطق الداخلى فى نظرية ماركس ، وكان ضد النتائج المترتبة على هذا المنطق ، أى كان القول ببناء الإشتراكية فى بلد متخلف إقتصادياً ضد النموذج الذى بدأ بمفهوم القيمة ، وتصاعد بإتساق منطقى (بدا محكماً) إلى سيادة الإنتاج السلعى ، وإلى دور مرحلة العلاقات الرأسمالية (مع كل بنائها الفوقى) بالتناقضات النامية التى تتضمنها ، والمفضية إلى إنهيار هذه العلاقات نتيجة التقدم المحقق فى قوى الإنتاج . إن الإشتراكية فى نموذج ماركس كانت حلًا حتمياً (وبالتالى علمياً) للتناقضات الناشئة عن التنمية الرأسمالية وما حققته من تصنيع وليست أسلوباً بديلًا فى التنمية ، يحقق ما حققته الرأسمالية من تصنيع وفق منهج مخالف . ولم تكن لدى قادة الثورة الروسية أية أوهام حول حقيقة أنهم يواجهون مأزقاً نظرياً ، ولكن لم يكن بوسعهم أن يتفرغوا لبحث أوجه القصور فى النظرية العامة ، كان عليهم أن يواجهوا المشكلات والتحديات الساخنة ، وفى المواجهة نشبت الخلافات الحادة بين إستراتيجيات متعارضة . (° بوخارين كان يمثل اليمين ، وتروتسكى اليسار ويقال إن ستالين كان يمثل الوسط ، ولكننا نعتقد أنه إلتقى مع أفكار تروتسكى حول نمط التنمية مع خلاف فى التوقيت والتكتيك) .

لقد أصبح على القيادة السوفيتية أن تبتدع سياسات ملائمة لتغيير بنية المجتمع جذرياً ، وكان على القيادة وعلى الإقتصاديين أن يبتدعوا أساليب جديدة لتحقيق التراكم الأولى (العلاقة مع قطاع الزراعة) ، وكان عليهم أن يحددوا أولويات التنمية وفق تتابع غير تقليدى (أولوية الصناعة الثقيلة) ، كان عليهم أن يحددوا إطار معدلات النمو المستهدف للناتج القومى الإجمالى (مرتفعة أو منخفضة) ، وكذلك أساليب إدارة الإقتصاد القومى مركزياً وتخطيط تنميته . فى كل ذلك أصابت الإختيارات وأخطأت ، وفى كل ذلك أثرت الفروض والمناقشات والممارسات العملية الفكر التنموى والإقتصادى ، ولكن كان التقدم من خلال التجربة والخطأ باتجاه هدف محدد . وإذا كان ممكنا أن نصوغ الآن نوعاً من التعميمات النظرية عن نمط التنمية على ضوء التجربة السوفيتية ، والتجارب الإشتراكية الأخرى ، فإن الفجوة مازالت قائمة بين هذا النموذج وبين النظرية الأم : النظرية العامة لماركس .

إن فترة ستالين توصف بالجمود الفكرى ، وهذا وصف صحيح بلا شك ، ولكن بأى معنى ؟ ليس المعنى أن ستالين كان مقيداً تقييداً أعمى بنظرية ماركس ، فستالين كان خلاقاً في براجماتيته ، وكان لا يتوقف أمام أي نص أو مفهوم نظري ، إذا تعارض مع المتطلبات العملية لبناء وحماية التجربة السوفيتية ، وكان ستالين يدرك مسألة الفجوة التى تفصل ما يمارس عن أصول النظرية العامة ، ولكنه كان يتجنب فتح باب البحث في هذا الموضوع ، لقيود سياسية وايديولوجية تفرض نفسها على البنية العامة للتجربة ، ولذا فإن جمود الفترة الستالينية كان يتمثل ـــ من ناحية ـــ في وقف الاجتهادات حول

لاختيارات السياسية التي حددها ستالين ، وكان يتمثل ـــ من ناحية أخرى ـــ في تحنيط مؤلفات ماركس في الدوائر الأكاديمية ، مع انتقاء بعض الفقرات ـــ المنتزعة من سياقها ـــ لترتل « كمأثورات » في المناسبات المختلفة . وقد عبر هو عن هذا الموقف في آخر كتاباته حين فصل فصلًا تعسفياً وصريحاً بين مهمة « الاقتصاد السياسي » ، ومهمة « السياسة الاقتصادية » ، فالأول موضوعه « قوانين تطور علاقات الانتاج بين البشر » ، ويشمل « أشكال ملكية وسائل الانتاج ، ووضع مختلف المجموعات الاجتماعية في عملية الانتاج وعلاقاتهم المقابلة » ، أما « أشكال التنظيم الرشيد لقوى الانتاج ، وتخطيط الاقتصاد القومي ... الخ فهي ليست موضوع الاقتصاد السياسي ، ولكن السياسة الاقتصادية[٣] » .
وقد عارض م . ضب هذا الموقف ، بينما رحب به ل . ألتوسير . عارض ضُب لأنه يرى ضرورة التفاعل بين الفكر النظري (الاقتصاد السياسي) والممارسة العملية (السياسية الاقتصادية)[٤] ، ورحب ألتوسير[٥] لأنه يركز على ضرورة الاعتراف بتمايز الأبنية والممارسات المختلفة التي تشكل بترابطها الوثيق البنية العامة للمجتمع . إن ألتوسير يؤكد على الاستقلال الذاتي للبنية النظرية ، وعلى الممارسة النظرية كممارسة متميزة ، لا ينبغي أن تدمج او تختزل في الممارسات الأخرى ، سياسية أو إقتصادية ، كما كان يحدث عادة في الأدبيات الماركسية . والحقيقة أن كلا من ضب وألتوسير قد أخطأ عندما حاكم كلمات ستالين باعتبارها مقولة نظرية عامة مجردة عن سياقها التاريخي . من المؤكد أن النظرية لابد وأن تتفاعل مع الدراسات حول الممارسات العملية (وهذا ما نزعم أنه لم يحدث على نحو جاد حتى الآن) ومن المؤكد أيضاً أن الممارسة النظرية مستوى متميز من الممارسة ، له دوره الخاص وله معاناته وأدواته ، ولكن ستالين لم يقصد هذا التمايز المتدفق بالحيوية . إن ستالين كان يتحدث في سياق معين ، وحديثه كان مجرد وصف أو تبرير لحالة كانت قائمة ، وأدت إلى فصل الاقتصاد السياسي عن السياسة الاقتصادية ، أو إلى فصل النظرية العامة عن دراسات الممارسة العملية . ونحن نعتقد أن هذا الوصف لم يتغير جذرياً حتى الآن ، فالسياسات الاقتصادية في الدول الاشتراكية مازالت تمضي بأسلوب براجماتى لحل المشاكل المباشرة ، وحصيلة هذه الممارسات لم تستخدم في اعادة تغذية النظرية العامة لماركس ، وفي تصحيحها وفقاً لنتائج الممارسات العملية .

والحقيقة أن ما ذكرناه بخصوص الجانب الاقتصادي في التجارب الاشتراكية هو مجرد مثال ، ونفس الكلام يمكن أن يقال عن كتابات ماوتسي تونج ، أو عن التحليلات العينية التي يكتبها الاقتصاديون الماركسيون عن أوضاع الاقتصاد الرأسمالي في تطوراته الأخيرة ، وأيضاً عن التناقضات الاجتماعية والسياسية ، فكثير من هذه الدراسات مواجهات هامة للمشاكل المباشرة ، ولكن الاكتشافات الخلاقة فى بعض هذه الدراسات لا ترتبط عضوياً بفروض ومنطق النظرية العامة ، وهى فى الحقيقة لا تمثل مجرد إضافات كمية تزيد حجم النظرية الماركسية ككرة الثلج ، فالفجوة بين نتائج هذه الدراسات وبين مقدمات النظرية وتوقعاتها لا تتوقف عن التوسع ويعكس ذلك أزمة نظرية حقيقية (دراسة باران وسويزى عن رأس المال الإحتكارى مثال بارز على ذلك)[٦] . إن التوسير بعد تأكيده على أهمية

الممارسة النظرية ، إنتهى إلى أن النظرية العامة لماركس مازالت صحيحة ، ولا تحتاج لتعديلات أساسية ، ولكننا نعتقد أن الممارسة النظرية الجادة لابد وأن تنتهى حالياً إلى نظرية عامة جديدة .

على أية حال ، ينبغى أن أسلم بأن هذا الموقف يختلف مع رأى كثيرين من المفكرين التقدميين ، والعرض السابق يكاد أن يكون تسجيلًا لعدد من النتائج دون شرح كاف للتحليل الذى أوصلنى اليها ، ولكنه يكفى — على ما اعتقد — لتفسير ما قصدته بوجود أزمة حادة فى النظرية العامة عند ماركس ، وأرجو ألا يفهم من الحديث السابق أى إقلال من الدلالة التاريخية لنمط التنمية السوفيتية ، ولا من أهمية ما يمكن أن يصاغ كتعميمات مفيدة تبلور خبرات هذا النمط ، فهذا النمط مفيد أن ندرسه ، وواجب أن نستفيد من مكتشفاته وأدواته ، وواجب أيضاً أن نتجاوزه . ولكن ما نلح فى إثباته هو أن هذا النمط (وما شاكله) لا يمكن تبريره وفق النظرية العامة لماركس . بل إن انتشار التجارب التى تحمل اسم الإشتراكية (العلمية) فى آسيا وأفريقيا ، وليس فى أوروبا الغربية أو اليابان أو الولايات المتحدة ، يعتبر تحدياً نظرياً وتاريخياً خطيراً لنظرية ماركس . والإشتراكية العلمية التى تمارسها هذه التجارب تمثل مفهوماً مخالفاً تماماً للمفهوم الغربى الذى حدده ماركس « للإشتراكية العلمية » .

(٢) النظرية الإقتصادية الغربية

سبق أن قدمنا أن هذه النظرية على يد « النيوكلاسيك » تعاملت مع الممارسة الإقتصادية بعيداً عن روابطها الطبيعية بباقى الممارسات فى المجتمع . والحقيقة أن المدرسة النيوكلاسيكية لم تختلف فى هذا مع ماركس وحده ، فقد خرجت أيضاً على أسلافها من مؤسسى الإقتصاد الكلاسيكى (آدم سميث — ريكاردو — مالتس — ميلز) ولا شك أن هذا الخلل فى الأساس الأول من شأنه أن يهدم جدوى وفاعلية مثل هذه النظرية ، ولكن لابد من أن نسلم أن تأثيرها مازال ملموساً على عقول عدد كبير من إقتصاديينا ، وهى مازالت تقدم على أنها النظرية التى فسرت وقادت النمو الإقتصادى فى الغرب ، كما أن الهيئات الدولية والقوى الغربية تسعى إلى بيع توصياتها المختلفة الينا باسم هذه النظرية التى ستتكفل « باصلاح مسارنا الإقتصادى » .

إن علم الإقتصاد وفق هذه النظرية هو « كيف نختار الموارد الإنتاجية النادرة ذات الإستخدامات القابلة للإحلال ، لمواجهة أهداف مفروضة »[٧] . إلا أن هذه النظرية تستطرد إلى أن المستهلكين يتخذون قرارات تمثل الطلب ، والمنتجين ينفذون التعليمات ويقدمون العرض المناسب . وترتيب العلاقة بين العرض والطلب هو ما يسمى « السوق » . والمحصلة العامة للسلوك الرشيد من جانب المستهلكين (من أجل الإشباع الأمثل للإحتياجات — أى لتحديد الأهداف المفروضة) وكذلك من جانب المنتجين (بإنتاج السلع المطلوبة بأقل تكلفة — أى بالاستخدام الأمثل للموارد النادرة) تنحو تلقائياً إلى

تحقيق التوازن في السوق بين العرض والطلب . وكانت النظرية تفترض أن السوق يشتغل في ظل المنافسة الحرة ، أو المنافسة الكاملة (الأخيرة تفترض أقصى درجات المرونة في انتقال الأشخاص والسلع وعوامل الانتاج وفي تحقيق التبادل) . ونموذج المنافسة يفترض أن أي منتج فرد لا يمكن أن يتحكم في أسعار السوق ، وكذلك أي مستهلك . وحركة الأسعار المفروضة على كل الأطراف توجه العرض والطلب ، وتحقق التخصيص الأمثل للموارد .

هذا النموذج لعمل السوق التنافسي يعتقد الكثيرون أنه كان يعكس إلى حد كبير الآليات الواقعية اثناء المراحل الأولى للاقتصاد الرأسمالي ، ولكن هذه قضية لا تعنينا مناقشتها حالياً ، فما يعنينا الآن هو تأكيد أن الاقتصاديات الغربية تعمل حالياً وبالقطع وفق آليات لا تمت بصلة إلى هذا النموذج . وقد طورت النظرية الاقتصادية الغربية أساليب تحليلها ، وأكثرت من استخدام الأدوات الرياضية ، وتشعبت وتفرعت إلى الحد الذي يعجز أي اقتصادي عن الاحاطة بكل « الابداعات » . ولكن هذه التطورات لم تتمكن من حل المأزق النظري ، مأزق العجز عن صياغة نظرية عامة تفسر وتوجه . إن التطورات التي أدخلها الحديون على النموذج لم تقتصر طبعاً على مناهج وأدوات التحليل ، ولكن عدلت أيضاً في بعض الفروض الأساسية ، ومع ذلك لم يتحقق التقريب المطلوب بين النموذج النظري وبين الواقع .

في أواخر القرن التاسع عشر كان دور الشركات الكبيرة الحجم واضح التأثير في الممارسة الاقتصادية الفعلية ، وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك تدريجيا في النظرية الاقتصادية . ومع ثلاثينات هذا القرن كان فرض المنافسة الكاملة (الذي يقوم ضمن ما يقوم على مشاركة منتجين صغار وكثار في كل سوق) قد انتهى تماماً ، وأعيدت صياغة نموذج السوق على أساس فرض « احتكار القلة » . إلا أن هذا التعديل لم يتناسب في عمقه مع حقيقة ما طرأ على البنية الاقتصادية ، لقد نتج عن النموذج الجديد أن الأسعار لم تعد متغيراً ثابتاً بالنسبة للمنتج ، حيث اعترف بأن المنتج في احتكار القلة يتحكم في السعر (وقد يكون هذا الانجاز الأساسي) ولكن بقي السوق (المستهلك) موجهاً للمنتج ولتخصيص الموارد ، وبقي اعتقاد السوق الذي يتجه تلقائياً الى التوازن ، وبقي أي تدخل من خارج السوق يعرض النشاط الاقتصادي للدمار . ولذا كان لابد أن ينهار هذا النموذج أمام الأزمة الرهيبة في الثلاثينات .

إن حدوث أزمة اقتصادية لم يكن حادثاً طارئاً أو جديداً ، ولكن درجت النظرية الاقتصادية على تجاهل خطورة ودلالات هذه الظاهرة ، فقد اعتبرتها ظاهرة طبيعية ، ويتكفل السوق تلقائياً وطبيعياً بالتغلب عليها « ففي سائر الحالات يتحقق الشفاء من تلقاء نفسه .. بل وأكثر من ذلك : فإن تحليلنا يقودنا إلى أن الشفاء لا يكون صحيحاً إلا اذا تحقق من تلقاء نفسه » . هكذا كان يتكلم شومبيتر وميتشل(٨) ، ولكن هذا الكلام كان يمكن أن يقبل حين كانت آثار الأزمة محتملة ، وهو لا يمكن أن يقبل حين تصبح الأزمة دماراً بلا حدود ، فمع عمق واتساع أزمة الثلاثينات كان لابد من إعادة النظر في

قضية التوازن الطبيعي ، وقدرة السوق على استعادة التوازن في حالة الأزمة بدون أي تدخل خارجي . وقضية التوازن الطبيعي بدأت « باليد الخفية » ، عند آدم سميث ، ثم اتخذت صياغتها النظرية فيما عرف بقانون ساي الذي يضمن انتظام توافر القوة الشرائية الكافية في السوق ، ويعني هذا القانون ــ إعتماداً على التحركات الطبيعية المناسبة للأسعار والأجور والفوائد ــ ان الاتجاه الأصيل والتلقائي للاقتصاد القومي يكون نحو التشغيل الكامل . وقد تحول قانون ساي للأسواق إلى عقيدة جامدة يستبعد من زمرة الاقتصاديين المحترمين في الجامعات الأمريكية كل من يتجاسر على الشك في صحتها[٩] ، ولذا لم تكن مهمة كينز سهلة ، رغم ظروف أزمة الثلاثينات . ولكن حدث في النهاية أن تحطم قانون ساي على يد كينز ، ومعه أسطورة النسق الاقتصادي الذي ينظم ويصحح مساره ذاتياً ، وأصبح من المسلم به الآن ان الاقتصاد يمكن أن يواجه عجزاً (أو فائضاً) في القوة الشرائية ، وأن خفض الأجور في حالة الأزمة أو الانكماش (إذا أمكن) وتعديل سعر الفائدة ، لا يمكن أن يقدما وحدهما علاجاً كافياً ومناسباً ، وبالتالي أصبح من المسلمات أنه لابد من تدخل قوة من خارج السوق (الدولة) لكي تعيد التوازن . تدخل الدولة بسياستها المالية أصبح ضرورة لادارة النسق الاقتصادي .

لقد شقت الأفكار الكينزية طريقها وسط مقاومة شديدة ، وفي أحيان كثيرة كانت الحكومات تنفذ سياسات كينزية دون أن تعلن ذلك . ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وتواصل وتزايد تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد القومي ، ولا داعي للاشارة إلى السياسات التي طبقت في الدول الأوروبية (دول المحور وانجلترا) ولكن قد نذكر فقط أن حكومة الولايات المتحدة قد مارست أيضاً ، وعلى نطاق واسع ، سياسة التدخل المباشر ، وخاصة بعد بيرل هابور (أوائل ١٩٤٢) ، فأخضعت الأسعار رسمياً لقرارات الحكومة ، وخضعت الأجور ــ بشكل غير رسمي ولكن حازم ــ وكان طبيعياً أن ينعكس تزايد الدور الحكومي في حجم الموازنة الاتحادية ، فوصلت الايرادات عام ١٩٤٤ إلى ستة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٣٩ ، وكانت مصروفات الحرب ضعفي الايرادات أو ثلاثة أضعاف .. في هذه الفترة ، لم يحد من الاستهلاك برفع الأسعار ، ولكن بالبطاقات وتحديد الانتاج ، كذلك لم تحصل الدولة على احتياجاتها من الانتاج العسكري برفع الأسعار ، ولكن بالضوابط[١٠] . وفي العقود التى أعقبت الحرب ، واجهت الدول الغربية مشاكل التعمير ، ثم هدف النمو بدون هزات عنيفة ، وأثناء هذا كله كان حجم الشركات المنتجه قد وصل إلى أبعاد غير مسبوقة ، ولم تكن القضية مجرد تغير في الحجم ، فالتغير في الحجم كان مصاحباً للتطورات التكنولوجية المتلاحقة ، وكان لابد وأن يؤدي ذلك الى تغير في مفاهيم الادارة ، وفي دور الشركة وقدراتها ، وهذه الشركات المعاصرة ، مع التطلع إلى نمو منتظم ، كانت تتطلب مزيداً من تدخل الدولة لتنظيم الطلب الإجمالي ، ولتوجيه النشاط الانتاجي . ولذا أصبح التدخل المتزايد سياسة دائمة ، ولم يعد إسعافاً مؤقتاً كما كان التصور في بداية تنفيذ السياسات الكينزية . وأعتقد أن هذا معروف إلى حد كبير بالنسبة لأوروبا الغربية[١١] ، ولكن قد نؤكد فقط ــ لمن لا يعلم ــ أن الولايات المتحدة ليست إستثناء في هذا الشأن ، مع فارق أن الدولة لا تستخدم ــ حتى الآن ــ في آليات

توجيهها ، ملكية الدولة المباشرة لجزء من القطاع الانتاجي . إن أكبر ٥٠٠ شركة تنتج ما يقرب من نصف السلع والخدمات المتاحة سنوياً داخل الولايات المتحدة . وهذه الشركات العملاقة تخضع كافة مراحلها للتخطيط ، فحجمها الكبير ومشروعاتها الطويلة الأجل لا تحتمل الاحتكام إلى تقلبات السوق غير المحسوبة . ويتحقق ذلك من خلال التخطيط الداخلي في الشركة ، ومن خلال الاتفاقات مع الشركات المشابهة ، ومن خلال العقود الطويلة الأجل مع الشركات الموردة والجهات المشترية (ومن بينها الدولة بطبيعة الحال وخاصة فيما يتعلق بالانتاج العسكري) . ولا تتوقف علاقة الدولة بالنسق الصناعي الآن عند إدارة الطلب الاجمالي بشكل دائم ، ولم يعد المطلوب مجرد توسع كمي في الانفاق العام ، فالدولة تضمن تمويل التقدم التكنولوجي ، عصب التقدم الصناعي . لقد أصبح النسق الصناعي (وبالتحديد قطاع الـ ٥٠٠ شركة المخطط) على أوثق صلة بالدولة . « في جوانب أساسية أصبحت الشركة الناضجة (أي العملاقة ـــ ع . ح) ذراعاً للدولة ، والدولة أصبحت فى أمور هامة ـــ أداة للنسق الصناعي »[١٢] . ويقال أحياناً إن قطاع المنتجين الصغار والمتوسطين مازال يخضع مع ذلك لآليات السوق ، وقد يكون هذا صحيحاً من حيث أن هؤلاء المنتجين لا يسيطرون على الأسعار ، ولكن هذا لا يعني أن الأسعار يفرضها السوق ، فالأسعار يفرضها ـــ إلى حد كبير ـــ القطاع الاحتكاري المهيمن من خلال علاقات التبادل ، وأحياناً أيضاً تفرضها الدولة (كما في حالة القمح والمحاصيل الزراعية)[١٣] .

إلا أن هذه النتائج الملموسة لم تستوعب بعد داخل النظرية الاقتصادية كما تدرس في الجامعات الغربية . والحقيقة أنه يتعذر إستيعاب هذه النتائج بدون تعديل هذه النظرية تعديلًا جذرياً . إن أفكار كينز أعادت الاهتمام بدراسة اقتصاديات الماكرو (الاقتصاد الكلي) ، ولكنها لم توجه ضربة قاضية إلى المدرسة الحدية ، فتواصل الحديث عن الخضوع للسوق ، ولم يبلور الدور الفعلي الكبير والدائم للدولة ، وتواصل الاهتمام باقتصاديات الوحدات (الميكرو) في معزل عن الاقتصاد الكلي ، وجالبريث محق حين يقول « إن هذا الفصل لا معنى له اذا كانت السياسة الاقتصادية الكلية (الماكرو) تعكس احتياجات الشركة الحديثة »[١٤] . وباختصار فإن مواجهة المشكلات العملية ولدت سياسات ونتائج اقتصادية ، تفصلها فجوة واضحة عن نماذج النظرية الاقتصادية الغربية ، في هيئة النيوكلاسيك ، ورغم الاستحداثات الكينزية . ويبدو أنه لن تستوعب التغيرات البنيوية في الاقتصاد والمجتمع الغربي في نظرية متماسكة الا في إطار معالجة مركبة ، وليس في إطار معالجة اقتصادية بحتة . والمعالجة النظرية لابد تشمل التطورات الفعلية في العلاقات الدولية .

****

إن مواجهة الأزمة النظرية ، وتجاوز المفاهيم الحالية بانكسارات حادة ، يعتبر أمراً بالغ المشقة .

ويقول جالبريث إنه « يتحقق استقرار الأفكار والأهداف في الأقطار الشيوعية بواسطة التزام رسمي بمنهج معلن ، وفي مجتمعنا يفرض إستقرار مشابه ــ بشكل غير رسمي إلى حد بعيد ــ بواسطة الحكمة التقليدية »[١٤] . وجالبريث مصيب في أنه اختلفت الأسباب والموت النظري واحد ، ولكننا لا نعتقد في صحة تحديده لأسباب الركود (ولا نقول الاستقرار) النظري في كل من المعسكرين . إن الوزن الضاغط « للحكمة التقليدية » يمثل جانباً هاماً من المعاناة الطبيعية في مجال البحث النظري ، فالتجديد النظري ــ والثورة النظرية بالتالي ــ تتحدي بالضرورة ما تعارف الناس عليه ، ولابد أن يقابل التحدي بمقاومة ضارية على مستوى المشتغلين بالبحوث النظرية . ولكن في العلوم الانسانية تضاف إلى هذا العائق حقيقة أنه يصعب عزل البحث في هذه العلوم عن المؤثرات الفعلية في المجتمع الحي ، فهذه المؤثرات (ذاتية ــ طبقية ــ تاريخية ــ أيديولوجية) تهدد دائماً بافراز تشويهات وتحيزات في الصياغات النظرية . وأصحاب المصالح السائدة أو القائدة ، يستخدمون بالقطع ادوات سيطرتهم لكي تكون التحيزات النظرية في اتجاه تبرير سيطرتهم ، بشكل أو آخر . هذان العائقان (عائق التقليد وعائق المؤثرات من خارج البحث العلمي) اللذان شلا تجدد البحث النظري في العلوم الانسانية (ومنها الاقتصاد) لا يمكن أن نقول أن موطن أحدهما في الشرق والآخر في الغرب ، فالصحيح أنهما استخدما معاً في كل معسكر بأشكال مختلفة ، ففي المعسكر الغربي لا تلعب الحكمة التقليدية العائق الوحيد ، وإنما استخدمت أيضاً المؤسسات الرسمية ، وبوزن مؤثر ، وإن كان استخدامها بدرجة تقل عن الشرق . ونفي جالبريث لهذا الكلام هو تأكيد لما نقول ، فقد اضطر إلى اخفاء دور السلطة الذي يعلمه ، كي تمر آراؤه بأقل زوابع ممكنة (صدر كتابه ، والذي نقلنا عنه الفقرة السابقة ، أثناء الحرب الباردة التي أسهمت في تحويل النظريات الاقتصادية في المعسكرين إلى أعلام ورموز مقدسة) ، ولذا نلحظ أنه في كتاباته الأخيرة (بعد تحسن المناخ العام نسبياً) يعترف بصراحة بدور المؤسسات الحاكمة في صياغة النظرية الاقتصادية الغربية على نحو يخفي الحقيقة ، « فإذا افتراضنا أن تلك المنظمات التي تشترك في هذه العملية (الاقتصادية) تمتلك سلطة ــ بمعنى أن أهدافها هي التي تراعي ، والناس يطوّعون وفق هذه الأهداف ــ فإن أقل الناس يقظة سيسأل بالقطع : أليس ممكناً أيضاً أن يخدم علم الاقتصاد أهداف التنظيم ؟ إن التنظيمات تمتلك سلطة ، فهل ينعدم نفوذها بالنسبة لمجال البحث الذي يتناولها ويتناول هذا الاستخدام للسلطة ، هل يمكن أن تكون التعريفات التي قدمناها تواً (حول النظرية الاقتصادية) غطاء لتلك السلطة ؟ »[١٥] .

(٣) المنهج المقترح للدراسة

أ ــ على أية حال سواء بسبب التحيزات المفروضة قسراً ، أو لأسباب أخرى ، أعتقد أن هناك أزمة بادية وعميقة في النظرية العامة ، ولن نفهم ما يحدث فعلًا في الدول الاشتراكية من خلال الماركسية ، ولن نفهم ما يحدث فعلًا في الاقتصاديات الغربية من خلال النظرية الحدية في آخر

طبعاتها ، ولن نستنبط بالتالى ما ينبغي أن نفعله في بلادنا عبر أي من هذين الاطارين .

إن متابعة التغير في بنية المجتمع الغربي ، ومتابعة التطور في أساليب إدارة الاقتصاد القومي ، ينبغي أن تتم حالياً وفق **الدراسات العينية المباشرة ، ووفق تعميمات نظرية محدودة** (تماماً كما هو الحال مع الشرق) وهذا هو أقرب الطرق المتاحة حالياً لاستيعاب الصورة على نحو أفضل . إن التعرف على الممارسة الاقتصادية الفعلية من الكتب المدرسية يؤدي إلى تضليل بيّن . لقد تابع العديدون — عن قرب — تطورات الغرب ، وتطورات الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأوروبية ، وتابعوا دوافع وآليات هذا التطور ، واستنتجوا من دراساتهم أن هناك تقارباً متزايداً في السياسات الاقتصادية ، وفي الأساليب المستخدمة لادارة اقتصاد صناعي متقدم . وهذا الاستنتاج — في تقديري — بالغ الأهمية ، وهو يؤكد عمق الأزمة في النظرية العامة . فالمطالع للكتابات النظرية الرسمية والتقليدية يخرج بأنه أمام كوكبين مختلفين جذرياً ، رغم أن المتابعة الواعية لواقع ما يحدث تشير الى غير ذلك . إن نظرية التقارب يتبناها في الغرب إقتصاديون وعلماء إجتماع بارزون ، وفي معسكر الماركسيين هناك أيضاً من ماركسيي الغرب من يتعاطف مع الاتجاه العام لهذه النظرية ، ومنظرو الصين يروجون طبعاً لهذه النظرية بحماس ، وإذا كان المنظرون والاقتصاديون في الدول الاشتراكية الأوروبية يقفون بصراحة ضد نظرية التقارب ، فإننا لم نقرأ — في حدود ما وصل الينا — رداً واحداً مقنعاً . ومعروف أن نظرية التقارب لها تنويعات عديدة ، ولها توظيفات سياسية متباينة ، ولكن يهمنا من أمرها هنا :

* أنها تأكيد — كما قلنا — على عمق الفجوة بين نتائج السياسات الاقتصادية خلال العقود الماضية ، وبين النظرية العامة ، فالتوصل إلى هذه النتيجة (نظرية التقارب) كان تحدياً ، أو مفاجأة للنظريات العامة ، ولم يكن ممكناً توقعها وفق منطق النظريات العامة[١٦] .

* ونظرية التقارب ، في صيغها الجادة ، لا تعني ان الاتحاد السوفيتي يعود الى الرأسمالية بصورتها القديمة ، أو أن النظامين في مجموعهما سيتحولان إلى نسخ كربونية متماثلة ، فالتقارب يتحقق عبر تطور يصيب كلا من النظامين ، نحو أشكال جديدة من الادارة ، وهذا التقارب لا يعني بأية حال أن أهداف الادارة الاقتصادية أصبحت واحدة ، والمدخل المركب لدراسة الاقتصاد يعني أن تشابه أساليب الادارة الاقتصادية لا يطمس التناقضات والتمايزات السياسية والاجتماعية والايديولوجية بين الدول . وقد نضيف أيضاً أن اتجاه التقارب لا يعتبر نتيجة مباشرة للانفراج الدولي ، والدول الاشتراكية التي فتحت أبوابها للتبادل مع الغرب ، فعلت ذلك في إطار التخطيط المركزي ، وغير صحيح طبعاً أن الدول الاشتراكية أصبحت تحتكم في تسيير أمورها إلى توجيهات السوق ، « والاصلاح الاقتصادي » في الدول الاشتراكية ليس عودة إلى السوق ، ولكنه تحويل لبعض وظائف التخطيط من الدولة إلى الوحدة المنتجة .

* وبالنسبة لنا في مصر ، فإن بعض الكتابات تتناول أحياناً هذه النظرية كجزء من الحديث الغامض عن العودة لقوانين السوق ، وأغلب الظن أن بعض « الخواجات » المشاركين في تصدير الجهل إلى الدول « المتخلفة » ينقلون هذه النظرية إلى « إخوانهم » في مصر على الوجه الذي يحقق مصالحهم ، وهذا ليس جديداً ، فمن آليات فرض واستمرار التبعية ، تصدير النظريات الخاطئة ، وتشويه المفاهيم الصحيحة . إن نظرية التقارب يروج لها في مصر كجزء من تبرير الانفتاح ، وللتدليل على أن الدول الاشتراكية عادت إلى آليات السوق ، وفتحت أبوابها للغرب بلا حساب فى ظل الانفراج الدولى ، ولكن نظرية التقارب أكثر تعقيداً وجدية من مثل هذا الهذيان ، وهى إذا كانت تقدم إجابة على أسئلة مطروحة فى الدول المتقدمة صناعيا — فى المقام الأول — فإن هذا يعنى أن أهميتها بالنسبة لنا هي أهمية نظرية أكثر منها عملية ، حيث أنها تقترب بنا من فهم الواقع المعاصر ، بدون الاعتماد على الترجمة المزيفة لهذا الواقع التى توفرها النظريات العامة .

ب — وفقا للعرض السابق ، نتصور أن التوصل إلى نموذج نظرى للتنمية فى الدول المسماة بالنامية لن يعتمد على مساعدة فعالة من اطار نظرى اوسع ، بل ان **الاقتراب من صياغة نموذج فعّال للتنمية يتحقق حالياً بقدر الجرأة على تحدى اطار النظريات الأوسع** . ان ما ذكرناه فى الصفحات السابقة كان تذكيراً لمثقفينا بأزمة « النظريات العامة » كما تبدو عند أهل الشمال أنفسهم ، فهم يتبينون الآن عجز تلك الصياغات التقليدية عن استيعاب واقعهم وتفسيره . إلا أن رؤيتنا نحن لهذه الأزمة تختلف ، فنظرياتهم — بغض النظر عن ملاءمتها او عدم ملاءمتها لمجتمعاتهم — هى نظريات غربية وان إدعوا أنها عالمية ، وهى فضلًا عن ذلك — كما أشرنا فى الفصل السابق — متحيزة ضدنا . ونحن لا نعتقد على اية حال ان التوصل إلى سياسات اقتصادية — اجتماعية ملائمة للهدف ، او إلى نظرية للتنمية ، يتطلب بالضرورة الاستعانة بنظريات عالمية متكاملة . ولكن يمكن ان **نتوصل مباشرة إلى نظرية جزئية فى مجال التنمية** ، وهذا هو التوجه الفعلي للإجتهادات الجادة الحالية ، حيث عوملت قضية التنمية كقضية متميزة ، وشهد هذا المجال تفاعلًا بين العلوم الإنسانية لم تشهده المجالات الأخرى بالقدر نفسه . واذا كان الوضوح النظرى فى موضوع التنمية لم يكتمل رغم ذلك على النحو الذى يرضينا علمياً ، فإن هذا لا يدعو للإبتئاس الشديد ، فالثورة الصناعية (او مرحلة الاقلاع بتعبير روستو) بدأت فى انجلترا وتواصلت بدون نظرية متكاملة للتنمية ، والاسهام النظرى لآدم سميث(١٧) كان لاحقاً للممارسة العملية ، اى لابتداع وتطبيق سياسات اقتصادية ملائمة . ولا نعتقد أن كتابات سميث ومن تلاه قد اسهمت كثيراً فى الهام اليابان(١٨) ، والتجربة السوفيتية ارتادت طريقها اساساً — كما ذكرنا — بالتجربة والخطأ ، ويعنى ذلك أننا — بقصورنا النظرى الحالى — نعتبر فى وضع أفضل من حيث مستوى الوضوح النظرى الذى نبدأ منه ، فقد تراكمت خبرة التجارب التنموية (الناجحة والفاشلة) فى كل انحاء الأرض ، وفى ظروف دولية ومحلية متباينة ، ونشطت الدراسات فى تحليل هذه التجارب ، واستخلاص النتائج ، وكان طبيعياً أن يصاحب هذا تقدم ملموس فى البحث النظرى لمفاهيم التنمية

وأدواتها (وخاصة منذ منتصف الستينات) . وبوسعنا أن نقول إن هناك الآن عدداً من المبادىء (أى سياسات تتطلبها المصالح طويلة الأجل للتنمية) تحظى بإنتشار كبير وتقبل واسع ، نشير اليها على النحو التالى :

فى العلاقات الدولية هناك مبدأ المواجهة بشكل ما لحقيقة أن العلاقات غير مواتية مع الدول الصناعية ، وبسبب التناقض الفعلى فى المصالح بين الشمال والجنوب — وفى العلاقات الداخلية هناك مبادىء : الإعتماد على النفس بشكل أساسى / التنمية عملية مركبة / لابد من قفزة كبيرة وجريئة / الدور المحورى للدولة والتخطيط / قضية عدالة توزيع الناتج[١٩] .

ولا شك أن كل مبدأ من هذه المبادىء الستة له اكثر من تفسير ، كذلك تختلف الأوزان النسبية لهذه المبادىء من نموذج إلى آخر ، والترابط المنطقى بين هذه المبادىء يختلف أيضاً . ان الخلافات النظرية والعملية مازالت حادة وجذرية ، ولكننا نعتقد أن اللقاء حول المبادىء السابقة كان انجازاً علمياً يساعد فى ضبط الحوار ، بحيث تبحث الخلافات والبدائل داخل اطار ما ، حتى ولو بدا فضفاضاً . وفائدة ذلك — مثلًا — أننا نشعر أحياناً أن الحوار حول قضايا التنمية فى مصر ، وحول السياسات الإقتصادية المقترحة ، أصبح يتسع لأى كلام ، فأى تحذير من الضغوط الخارجية المحتملة ، ومن مخاطر التعامل بغير حرص سياسى واقتصادى مع الشركات العابرة للجنسية ، أصبح محلًا للإستنكار والاتهامات التى تنتهى عادة بالإلحاد . ولا يلمس فى كتابات الإقتصاديين الرسميين ، أو فى منطق سياستنا الإقتصادية ، اى وعى بحقيقة التحديات التى نواجهها من موقعنا كدولة « نامية » تختلف ظروفها وتتعارض كثيراً مع ظروف ومصالح أهل الشمال ، وأصبح استهداف الاعتماد بشكل اساسى على تمويل خططنا من الخارج تقليداً يدافع عنه بسذاجة مدهشة ، ومفهوم التنمية والتخطيط مازال بعيداً تماماً عن بحث التغيرات الإجتماعية والمؤسسية المطلوبة ، وبدا أن مفهومنا للتنمية مازال هو مفهوم النمو الإقتصادى المعتمد على حجم الإستثمارات ، وعبر الأموال الوافدة من الخارج بالذات ، وبدا أننا لم نسمع بعد عن مبدأ عدالة التوزيع .

فى جو كهذا يكون التذكير ببعض الضوابط النظرية أمراً هاماً ، فالخلاف حول المبادىء السابقة لم يعد خلافاً بين يساريين وغير يساريين ، فهو ببساطة خلاف بين من يعلم ومن لا يعلم . ان الخلاف الحاد بين الإقتصاديين يبدأ الآن بعد هذه المبادىء ، ومن خلالها ، وليس قبلها أو خارجها .

إلا أن حديثنا عن اتفاق حول مبادىء ستة هو حديث عن مستوى من التجريد يستبعد الخلاف فى مضمون وترتيب هذه المبادىء فى نماذج التنمية . ان اتفاق الباحثين حول مبادىء ستة يضبط الحوار النظرى فى موضوع التنمية ، إذا اعتبرنا أن التنمية (عند مستوى عال من التجريد) تعنى فى جوهرها

تحولًا إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة ، فعملية التصنيع (أياً كانت وجهتها) تتطلب المبادىء الستة ، ولكن اذا أدخلنا فى بحثنا هدف التنمية (وهدف التصنيع بالتالى) ، وإذا أدخلنا وجهة المتغيرات الحضارية والسياسية للتنمية ، اى اذا بحثنا موضوع التنمية عند مستوى اقل تجريداً ، يبدأ الخلاف الجاد حول مضمون وترتيب هذه المبادىء فى نموذج مناسب للتنمية .

جـ ـــ إن مختلف التوليفات المقترحة من المبادىء السابقة يمكن أن تندرج تحت **نموذجين عامين : نموذج التنمية بالإنتشار ، ونموذج التنمية المستقلة** ، والخلاف بين النموذجين جذرى ، وينبع الخلاف من طبيعة الموقف من التحديات الخارجية ، وما يترتب على ذلك من طبيعة الربط بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية فى نموذج التنمية .

فنموذج التنمية بالإنتشار يتعامل مع حالة الدول النامية على أنها ـــ بالأساس ـــ حالة دولة تخلفت عن الركب ، وتشبه حالة الدول الغربية قبل انتشار الثورة الصناعية فى ربوعها ، وقد نبتت (او استزرعت) فى الدول النامية عوامل التحديث خلال العقود السابقة ، فاصبح هناك ما يسمى بازدواجية الاقتصاد ، اى تجاور قطاع رأسمالى (حسب تسمية ليويس) او قطاع حديث وقطاع تقليدى (روستو) والمطلوب والمتوقع وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث فى الغرب) ، وتستخدم فى ذلك كل المبادىء الستة والمتفق عليها ، بحيث توظف لحفز الرأسمالية المحلية على العمل ، بالتعاون مع رأس المال الأجنبى ، وفى اطار من التعامل مع الدول الصناعية المسيطرة على النظام الدولى بشروط هذه الدول . ان نموذج التنمية بالإنتشار هو فى الحقيقة ترسيخ للتنمية التابعة .

وفى مقابل هذا النموذج لا يتعامل نموذج التنمية المستقلة مع حالة « الدولة النامية » باعتبارها مجرد حالة تخلف زمنى ، فقد تحولت الى حالة مركبة بفضل الإستعمار الأجنبى ، وبصيغة اخرى فإن الدول النامية ليست طفلًا ، ولكنها قزم مشوه ، ويمتد هذا التأصيل التاريخى لحالة التخلف الى الحاضر ، فعملية استنزاف الموارد من الدول « النامية » مازالت مستمرة ، ومعدلات التنمية وانماطها مازالت مشروطة بقرارات المركز (دول الشمال المتقدمة) ووفقاً لمصالحه ، وتطلب هذا تحوير الأبنية المحلية على نحو يرسخ التبعية ويعوق التنمية المستقلة ، وبالتالى فإن التنمية الجادة المستقلة لابد من أن تبدأ بكسر حلقة التبعية ، وتتواصل بقرارات مستقلة تحقق تنمية متمحورة حول ذاتها ، وتتجه إلى سوقها الداخلية فى الأساس . ونحن نعتقد أن رفض البعض الأخذ بهذا النموذج ، وترويجه لنموذج التنمية بالإنتشار (او التنمية التابعة) ، هو انحياز يبرر استمرار الوضع الراهن فى العلاقات الدولية ، وفى الدول التابعة بالتالى ، ولا أعتقد أنه من قبيل الصدفة ان يكون تأييد نموذج الإنتشار (التنمية التابعة) مستقراً بين علماء الدول الغربية الأكثر تمثيلًا وإتساقاً مع المؤسسات الرسمية فى هذه الدول ، وبين اتباع هؤلاء عندنا (دون أن يعنى الانحياز رابطة مصلحة مباشرة بالضرورة) . وليس من قبيل الصدفة ايضاً أن الإقتصاديين الغربيين

الأكثر قدرة على التحرر من هيمنة المؤسسات الرسمية ، والأكثر قدرة على النظرة النقدية ، اقتراباً من الموضوعية فى البحث ، ليس من الصدفة أن يتعاطف هؤلاء مع نموذج الإستقلال . ايضاً ليس من الصدفة أن إقتصاديي التنمية فى الدول الإشتراكية يعارضون نموذج الإنتشار (وان بدا التحيز فى انهم لم يطرقوا احتمال استمرار التبعية باشكال أخرى داخل مجموعة دول اشتراكية) . وليس من الصدفة أخيراً أن موقف الإقتراب (النظرى على الأقل) من نموذج الإستقلال هو الموقف الذى يحظى بقبول واسع فى الدول التابعة الآن .

الا أن حديثنا عن اقتراب اعداد كبيرة من اقتصاديي الدول التابعة من نموذج الاستقلال ، يتضمن أن مفهوم هذا النموذج فضفاض ويسمح بخلافات عديدة وجوهرية . ولكن مجرد أن تنحصر الجهود والخلافات حول نموذج يحكمه القضاء على التبعية وتحقيق التنمية المستقلة ، يؤدى إلى تحديد دائرة الأسئلة المطروحة تحديداً سليماً ، ويصبح الحوار بين المهمومين بمشاكل التنمية الوطنية أكثر جدوى وأكثر علمية . ولكن لا ينبغى — فى كل الأحوال — أن ننسى أن حسم طريق التنمية لا يتحقق بالمناقشات العلمية والنظرية فى المقام الأول . ان الوضوح النظرى أداة هامة لتعبئة نضال الشعوب وتوجيهه ، وهو أداة هامة اذا نجح هذا النضال فى تولية قيادة مقاتلة زمام السلطة ، فالوضوح النظرى ساعتها اداة مهمة لتنفيذ التنمية . ولكن واقع الحال — حتى الآن — هو أنه رغم ذيوع المفهوم النظرى الصحيح للتنمية ، فإن توازن القوى على مستوى عالمى — وبالتالى داخل كل دولة تابعة — مازال يفرض نموذج التنمية بالإنتشار .

ثانياً : تصور أكثر تحديداً للتنمية المستقلة

بعد إثبات اللقاء الواسع حول مفهوم فضفاض لنموذج الإستقلال ، نؤجل نقاشنا للنموذج المضاد إلى الفصل التالى . والأمر المؤكد أن التحديد الدقيق لنموذج الإستقلال يتطلب ابداعاً نظرياً مستقلاً . « نحن » المكلفون — وليس « هم » — بتحديد المعالم الملائمة والمسار . وفى هذا الإطار ، نبدأ هنا بتقديم طبعة خاصة بنا من نموذج التنمية المستقلة ، وكيف يتشكل ويشتغل . ونرجو أن تكون محاولتنا أكثر تحديداً لطبيعة الهدف ، وأكثر إتساقاً فى بنيتها النظرية ، وأكثر واقعية فى الوقت نفسه .. وهذا هو الأهم . ولابد من الإشارة إلى أن المبادىء والمفاهيم المطروحة تمثل فى رأينا نسقاً متكاملاً ، وليس عدداً من البنود المتفرقة .

(١) وسنلجأ هنا إلى محاولة استنباط الوسائل الملائمة من خلال تحديد هدف واضح لما نسميه **« الهدف الرئيسى البعيد »**[٢٠] ، ويمكن أن نقول إن الأهداف فى المستويات والقطاعات المختلفة ، وفى المراحل المختلفة ، هى وسائل فى واقع الأمر لتحقيق الهدف الرئيسى البعيد للتخطيط ، ولكن يمكن أن

نقول فى الوقت نفسه ــ أن الهدف الرئيسى البعيد هو بدوره وسيله لاختيار وتشكيل الأهداف / الوسائل فى مختلف المستويات والقطاعات والمراحل ، ولتحقيق الترابط بينها من خلال التخطيط . وينبغى أن نفرق بين هدف الخطة فى برنامج سنوى او خطة متوسطة الأجل ، وبين « الهدف الرئيسى البعيد » . إن الخطة متوسطة الأجل تحدد « هدف الخطة » على ضوء ما تراه حصراً وتخصيصاً أمثلين للوسائل المختلفة (إقتصادية وغير إقتصادية طبعاً) خلال ثلاث او خمس سنوات ، ولكن يظل « هدف الخطة » ــ فى الأساس ــ وسيلة تقربنا من الهدف الرئيسى البعيد (او نموذج المجتمع المستهدف فى الأجل الطويل) ، ولذلك يتحدد هدف الخطة أيضاً ــ وإلى حد كبير ــ بطبيعة الهدف الرئيسى البعيد ، فهذا الأخير يسهم إسهاماً هاماً فى ضبط معدلات واتجاه الخطوات المطلوبة ، أى يسهم فى تحديد « الأمثل » فى حشد وتخصيص الوسائل المتاحة فى المراحل المختلفة ، ويعنى كل ذلك أن تحديد الهدف الرئيسى البعيد ــ بإعتباره حاكماً وملهماً ــ يعتبر مسألة جوهرية فى نضال التنمية ، وهو قابل للتحديد الكمى ــ او شبه الكمى ــ فى الجانب الإقتصادى ، ولكن فى اطار من التحديد الكيفى لنموذج المجتمع المستهدف ، وهذا الإطار الكيفى قضية عقيدية نظرية ، ونعتقد أنه الأولى بالإهتمام عند أى تناول « للهدف الرئيسى البعيد » ، ولكنه ــ رغم أهميته الحاسمة ــ يحظى بالنصيب الأقل من الاهتمام فى أية دراسات مستقبلية حول العالم العربى ، وفى احسن الأحوال يتناول بشكل خاطىء ، إلا فيما ندر .

(٢) ننتقل إلى **تصويب رؤيتنا للعلاقات الدولية** عند ممارسة مشروع مستقل ، اذ حدث كثيراً فى المناقشات المعاصرة حول استراتيجيات التنمية الجديدة ، ان ربطت هذه الاستراتيجيات بالنظام الدولى الجديد ، اى ان الكثيرين يربطون بين نجاح مشروع التنمية فى بلد من البلاد وبين تعديل النظام الدولى فى صيغته الحالية القائمة على علاقات دولية غير متكافئة . واعتقد أن هذا الربط غير صحيح . بل قد يكون العكس هو الصحيح ، فأية محاولة لاعادة ترتيب شاملة للنظام الدولى ستكرس أوضاع قوى ليس من صالحنا أن تستقر العلاقات بينها ، بينما تمثل التناقضات بين أقطاب النظام الدولى لحظة مواتية لأمة مقاتلة كى تفلت من قبضة التبعية . وهذا هو تصور الصين على مايبدو[٢١] . ومن ناحية أخرى فإن استقراء التاريخ البشرى يدل على أن قانون النمو اللامتساوى لا ينطبق على مسيرة الإقتصاد الرأسمالى فقط ــ كما يشيع فى معظم الأدبيات الماركسية ــ ولكنه قانون ينطبق على كل المجتمعات فى العصور كافة ، ولذا لا نتصور أن الدول التابعة ستمثل فى لحظة ما إرادة ثورية موحدة تنتزع حقها فى التنمية المستقلة . سيبقى دائماً من يتقدم للمهمة ومن يعجز . وعجز البعض لن يمنع دولة ثورية (او مجموعة دول) من ملاقاة التحدى والإنتصار عليه ، واذا كان هذا يتطلب الاستفادة الواعية والنشطة من تناقضات القوى العظمى ، فإنه يتطلب ايضاً اقامة التحالفات مع الدول التابعة فى مراحل واشكال مختلفة من النضال ، ولكننا نعترض على الربط بين تحقيق مشروعنا القومى (هدفنا الرئيسى البعيد) وبين اقامة هذه التحالفات المستقرة على اكمل وجه ، ونعترض على تصور أن تكون هذه التحالفات

منتظمة ، وباتساع القارات الثلاث . واى تقنين لنظام شامل من العلاقات الدولية ـــ فى ظل الفروض الواقعية حول طبيعة هذه العلاقات ـــ قد يتعارض مع طموح مشروعنا الخاص ، ويدعونا ذلك إلى رفض وصف جهود الدول التابعة بأنها تشبه النضال النقابى داخل النسق الرأسمالى(٢٢) ، فهذا الوصف يبلور ما نخشاه بالتحديد ، لأنه يتضمن مجرد التحسين النسبى فى الموقف التفاوضى بين الشمال والجنوب ، ولكن مع بقاء القادة قادة ، والاتباع اتباعاً ، وهذا ما نرفض تقنينه ، لأننا نهدف إلى الإنعتاق منه ثورياً . نحن لا نهدف إلى تحسين اوضاعنا فى اطار التبعية . ولكن الى انشاء مركز مستقل .

وليس مقصوداً بكسر التبعية ، والشروع فى التعامل مع العالم الخارجى من موقع الاستقلال ، أن تنعزل الدولة التابعة ، وتقطع علاقاتها بدول الشمال ، فهذا المفهوم السلبى ضار ، فضلًا عن أنه غير ممكن بحكم موقعها الموروث فى تقسيم العمل الدولى ، والمقصود اذن هو التحرك نحو التعامل مع العالم الخارجى بندية وتكافؤ ، بحيث نمنع او نحيّد قدرة القوى الخارجية على استنزاف مواردنا ، وعلى تشكيل بنيتنا الإجتماعية والإقتصادية على النحو الذى يتفق مع مصالحها (التى هى استمرار سيطرتها فى التحليل الأخير) . والتحرك فى هذا الاتجاه لا يحقق غايته فى يوم وليلة ، أو بإصدار قرار ، فهو عملية ممتدة ومخططة بالضرورة ، وهى عملية هدم لقديم وبناء لجديد فى اللحظة نفسها ، تبدأ بتعديل الإطار الحضارى والنظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وتتواصل بتصفية التشوهات الهيكلية الموروثة من خلال التنمية المستقلة الشاملة ، وكل هذا يدعم باطراد ممارسة الاستقلال والتعامل مع الخارج بندية وتكافؤ

(٣) ان حديث اغلب دارسى امريكا اللاتينية بالغ فى ربط **التخلف الإقتصادى بالتبعية** ، بحيث أصبحا صنوين فى النشأة والمسار(٢٣) . وهذا التوحيد بين التخلف الإقتصادى والتبعية ، فضلًا عن انه غير صحيح تاريخياً ومنطقياً ، يؤدى إلى إلقاء المسئولية كاملة على النظام الدولى ، وهذا أمر يمكن أن يستخدم كذريعة للدولة التابعة كى ترضى بنصيبها إلى حين تعديل النظام الدولى ، وكيف يتم هذا التعديل الذى يقضى على التبعية اذا كانت الدولة التابعة هامدة أو تكتفى بتقديم عرائض والتماسات ؟ إن مثل هذا التصور قد نراه منعكسا فى نشاط ما عرف بمجموعة الـ ٧٧ ، وفيما يشبه ذلك من حوارات الشمال والجنوب فى أشكالها المختلفة . ويبدو من هذا التصور أنه ينتظر الاذن او المبادرة لتعديل النظام الدولى من جانب الدول المسيطرة ، ومجرد التصور بأن المبادرة تأتى من جانب هذه الدول المسيطرة يعنى أننا لسنا بصدد مشروع للتحرر من التبعية لها ، أو من تحكم قراراتها فينا .

وفى المقابل نلحظ أن بعض الدارسين يبالغ فى الحديث عن مسؤولية الأبنية الاجتماعية داخل الدول التابعة فى تفسير التخلف والتنمية معاً . انهم يفصلون بين الظاهرتين ويبالغون فى دور العوامل الداخلية إلى الحد الذى يكاد يهمل فى التحليل الفعلى اثر النظام الدولى ، رغم الحديث الكثير عن

« الرأسمالية العالمية » أو « الإستعمار الجديد » .. الخ[٢٤] والرأى عندى لا يتوسط بين الفريقين . لنقل انه اكثر تركيباً . فنحن نلحظ التمايز بين ظاهرتى التخلف والتبعية ، رغم التسليم بقوة الرابطة بينهما . فالتخلف الإقتصادى قد ينشأ ويستمر فى بلد ما بدون استعمار أو سيطرة خارجية (حالة اليمن او اثيوبيا مثلًا) . وفى كثير من الحالات ، نشأت حالة التبعية واستقرت لركود الابنية الداخلية وعجزها او استسلامها امام التحديات الخارجية (مفهوم القابلية للإستعمار الذى قدمه مالك بين نبى)[٢٥] . ولكن هناك من ناحية أخرى حالات أجهضت فيها إمكانات النهضة اجهاضاً ، وبالقوة المسلحة ، وفرض عليها التخلف او التنمية المشوهة (والتجربة المصرية مثال بارز فى ذلك) . وفى كل الأحوال فإن استبعاد المرحلة الأولى من نشأة النظام الدولى ، وما يرتبط بها من سؤال ما اذا كان التخلف الاقتصادى سابقاً للاستعمار او لاحقاً ، يضعنا امام المرحلة الحالية من النظام الدولى بعد أن تطورت مؤسساته وآلياته تطوراً هائلًا . ان قدرة النظام الدولى حالياً على التخطيط والتنفيذ ، وعلى تشكيل الأبنية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول التابعة تبدو واضحة تماماً . ان الدولة التابعة بشقيها : كجهاز للحكم ــ وكمجتمع مدنى ، مشكلة على نحو ملائم لفرض الاستقرار فى التبعية ومشروعيته ، ان القوى المحلية المستفيدة والقابلة لعلاقات التبعية مسؤولة طبعاً عن استمرار هذا الوضع ، ولكن المسؤول الأول وصاحب القرار والسلطة الاعلى هو قيادة النظام الدولى عبر شبكتها المؤسسية الأخطبوطية . وهذا فى الحقيقة هو مضمون الاعتراف بظاهرة التبعية . نحن لا ننفى اذن دور القوى المحلية فى اعادة انتاج علاقات التبعية ، ولكننا نحدد من هو العدو الرئيسى . وحديثنا عن امكانية الانتقال من التبعية إلى الاستقلال ، كعملية نضالية ممتدة ، يعنى اننا لا نبالغ فى قوة النظام الدولى ونقبل بها تبريراً لوضعنا الحالى ، بل اننا ندعو إلى التنمية المستقلة تمرداً على النظام الدولى . **واذا كان النموذج التابع يعتمد فى تشغيله واستمراره على القوى الخارجية فى المقام الأول ، فإن النموذج المستقل يعتمد بالضرورة على القوى الثورية المحلية فى المقام الأول .**

وقد أكدت الثورة الصينية هذا المفهوم الذى قدمناه . فالتجربة الصينية بدأت بتشخيص حالة الصين على أنها ــ فى الأساس ــ حالة أمة يحكمها أنها شبه مستعمرة شبه اقطاعية ، ومضت فى طريقها للتنمية المستقلة من خلال صراع سياسى خاضته القوى الوطنية باتجاه ما سماه ماوتسى تونغ « التناقض الرئيسي » ، أى ضد الاستعمار والأبنية الاجتماعية المرتبطة به والمعيقة للتنمية الشاملة المستقلة ، وكان شرطا لذلك بناء سلطة ثورية مناسبة للمهمة ، وتكاملت المبادىء الستة فى نموذج فعّال للتنمية المستقلة[٢٦] .

(٤) أسهمت البحوث التنموية في السنوات الأخيرة ، وعبر جهد خاص ومتميز لاقتصاديي الدول التابعة ، في صياغة « مكون إنتاجي » ملائم لنموذج التنمية المستقلة ، ممثلا في **« استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية »** ، وتكفلت كتابات عدد من اقتصاديينا البارزين بشرح الجوانب المختلفة لهذه

الاستراتيجية ، بحيث نكتفي هنا بتسجيل التعريف العام والمركز الذي سجله إسماعيل صبري . إن « جوهر القضية هو بناء هيكل صناعي متكامل داخلياً ، ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى ، وفي مقدمتها الزراعة ، ومتسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية . وهذا الهيكل الذي يبنى على أساس من الاعتماد على السوق الداخلية الضخمة التي تفتحها استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية ، يتضاءل إعتماده على التجارة غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية ، ويمكن أن يخرج من قبضة الشركات متعددة الجنسية . فالتنمية لا يمكن أن تكون مستقلة إلا إذا كانت متوجهة إلى السوق الداخلية ، أو متمركزة على الذات كما يقال في الأدب التنموي الحديث ، وهي في الوقت ذاته التنمية التي يمكن أن تغذي نفسها ـــ Selfsustained وتسير قدماً دون استجداء عون خارجي »[٢٧] . والقيمة الأساسية لهذا التعريف هي أنها تفهم وتركب استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها توظيفاً للتنمية الاقتصادية باتجاه الهدف الرئيسي والبعيد : كسر التبعية ، وتحقيق تنمية شاملة مستقلة ، وهو مفهوم لا نراه واضحا بالقدر نفسه عند بعض المنتمين الى نموذج الاستقلال ، والمروجين لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية[٢٨] .

وأعتقد أن استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية إذا حكمت بالهدف الرئيسي والبعيد (الاستقلال) ، فإن المنطق الداخلي لهذه الاستراتيجية ، والذي يعكس احتياجات عملية ، يؤدي إلى تكامل المبادىء الستة (بمفهوم معين وبأوزان مناسبة) في توليفة تبدو متسقة ، وذلك على النحو التالي باختصار :

أ ـــ العلاقة مع العالم الخارجي : تبدو الاستراتيجية متلائمة تماماً مع هدف الاستقلال ، فهي تؤدي ـــ إقتصادياً ـــ إلى تقليل الاعتماد على العالم الخارجي كمياً (بالحد من الاستيراد والاقتراض) ونوعياً (من حيث الاستغناء عن الخارج في إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الأساسية) ويفضي منطق الاستراتيجية إلى هذه النتيجة من خلال التغيير المقترح في نمط الاستهلاك والانتاج .

ب ـــ الاعتماد على النفس : هذا المبدأ متضمن بداهة ، من خلال الاعتماد الأساسي على تعبئة الفائض الاقتصادي ، وباتجاه التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسية بالعمل والامكانيات المحلية ، وبمفهوم أوسع وأكثر ديناميكية : من خلال ما نسميه روح التجدد الذاتي وملاقاة التحديات الخارجية (انظر بند « ٧ ») .

جـ ـــ دور الدولة : إذا كان دور الدولة في التجربة الغربية أساسياً لفتح العالم أمام التجربة ، فإن دور الدولة في البلدان التابعة أساسي لحماية تجربتها في التنمية من العالم الخارجي ، أي أنها تواجه العالم الخارجي من موقع ضعف وليس من موقع قوة ـــ كما كان الحال في الدول الغربية ـــ وهي في موقف

الدفاع الاستراتيجي وليست في موقف الهجوم الاستراتيجي ، ويتطلب ذلك أن تعمل الدولة كمؤسسة مركزية تستخدم استخداماً أمثل الكفاءات البشرية النادرة في المجالات العلمية والفنية والاقتصادية والادارية ، بنفس منطق الحاجة الى تركز الكفاءات العسكرية في مؤسسة واحدة . إن نوعية المسؤوليات المترتبة على استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية تتطلب ادارة للعلاقات الدولية (سياسياً واقتصادياً) بدرجة عالية من الكفاءة ، بحيث تقلل إلى أدنى حد مخاطر وخسائر الصدامات الخارجية المحتملة ، وتستفيد إلى أقصى حد من التناقضات الحية بين الدول والكتل المسيطرة ، ولا يتصور أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تشق طريقها في التنفيذ بدون نوع من مؤسسات اقتصاد الحرب ، ويعني ذلك أن منطق الاستراتيجية يؤدي بالضرورة إلى سيطرة السلطة المركزية على مفاتيح الاقتصاد القومي ، وإلى تدخلها المباشر والحاسم في إدارة الاقتصاد . لابد من تخطيط مركزي عيني ومالي يحدد إتجاهات ونسب النمو المتلائمة مع دعم الاستقلال ، ومع نمط الاستهلاك المستهدف ، وفي اطار التأهب الدائم للضغوط الخارجية المحتملة . ويصعب في الحقيقة أن يتفق مع منطق الاستراتيجية وهم الاعتماد بأي قدر على ما يسمى آليات السوق لتخصيص الموارد ، أو وهم الاعتماد على مبادرة القطاع الخاص المحلي (ومن باب أولى الأجنبي) كعامل حاسم ، دون أن يعني ذلك دعوة لتصفية القطاع الخاص ، بل لعلنا ندعو إلى عكس ذلك في إطار المحددات المفروضة

د ــ القفزة الكبيرة : هذا المبدأ مضمون أيضاً بمنطق الاستراتيجية ، ويشمل ذلك تعظيم الفائض الاقتصادي المخطط (حسب مصطلح باران) واستثماره وفقاً لأهداف الاستراتيجية ، بالاضافة إلى الهجوم المنتشر على جبهة واسعة (أي ليس على الجبهة الاقتصادية وحدها) في لحظة تاريخية واحدة .

هـ ــ التوزيع : منطق إطلاق المبادرات وحشد القوى البشرية لملاقاة التحديات الخارجية والداخلية للتنمية المستقلة ، يتطلب الحد من تفاوت الدخول إلى القدر الضروري لحفز العمل والابداع ، ولا يؤدي إلى الانقسام والتناحر ، إلا أن قضية التوزيع بالنسبة لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ليست إضافة ملائمة من خارج الاستراتيجية ، أي ليست مجرد سياسة دخلية ، ولكنها متضمنة في هيكلها الانتاجي نفسه (أنظر بند « ٦ ») ، ولكن يمكن أن نقول في الوقت نفسه ان إدراك أهمية التماسك الاجتماعي عامل مهم في تيسير التقبل العام لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية .

و ــ التنمية عملية مركبة : إن الاشارة إلى التغيرات العديدة المتزامنة كانت متضمنة ــ في الواقع ــ في كل مبدأ من المبادىء السابقة ، ولكن لابد من تحديد تصور نظري متكامل لمضمون التغيرات المطلوبة ، وهذا ما تغفله كثير من الدراسات حول استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية . إن تحديد التصور المتكامل عملية صعبة ، وتتطلب التفاعل الخلاق بين علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة مع جهود العاملين في المجالات الثقافية والتعليمية والتربوية ، ولكن بدون التوصل الى تصور متكامل يبدو

ممكنا ومتسقا ــ منطقيا وفعليا ــ مع متطلبات المبادىء السابقة ، تصبح استراتجية إشباع الحاجات الأساسية كخطة وضع الجرس في عنق القط ، أي خطة جميلة ولكن غير قابلة للتشغيل . ومحبوب الحق كان مصيباً تماماً حين حذر من تحول الحديث عن الاستراتيجية الجديدة إلى « موضة مستهلكة » ، وهو يؤكد « أن الاستراتيجية الجديدة للتنمية تتطلب تجديداً أساسياً لتوازن القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بحيث أنه ما لم يتم التوصل إلى قرار على أعلى المستويات السياسية ، وتتم تعبئة الحركة السياسية بأسرها في داخل البلد خلفها ، فستظل هذه الممارسات التخطيطية أكاديمية إلى حد كبير »[٢٩] . ولكن كيف تتخذ القرارات السياسية المطلوبة بدون ما سماه ميردال « الحكومة القوية » ؟ إن ميردال يعتبر سائر الحكومات في الدول التابعة (حتى أشدها دكتاتورية) حكومات « رخوة Soft » ، وهو يعني أنها غير قادرة على فرض القوانين والقرارات التي تبدو ضرورتها واضحة ، لأن هذه الحكومات خاضعة لأصحاب المصالح المتخندقة في الأوضاع القائمة ، والتي تتعارض التشريعات والاجراءات المطلوبة مع مكاسبهم المحققة من بقاء كل شيىء على حاله . إن « الحكومة القوية » هي شرط أساسي إذن لكي تكون استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية قابلة للتشغيل . ولكننا نتوقف مؤقتاً عن الاستطراد حول مفهوم الحكومة « القوية » ، وحول السياسات المصاحبة والضرورية لاستراتيجية إشباع الحاجات ، لكي نسلط مزيداً من الضوء على مكونات هذه الاستراتيجية نفسها .

(٥) **فبالنسبة لقضية التوزيع** ، يعتبر هذا المبدأ اجرأ واحدث المسلمات المدخلة في نماذج التنمية ، والتزام الاقتصاديين والخبراء في الغرب ، وفي هيئات دولية خاضعة للسيطرة الغربية ــ كالبنك الدولي ــ بهذا المبدأ ، هو بالتأكيد مكسب علمي هام ، يؤثر في السياسات العملية بشكل أو آخر . والتوصل إلى هذا المبدأ المشترك ، مبدأ عدالة التوزيع ، تم عبر مناهج مختلفة ، « فقد أصبح واضحاً أن أكثر من عقد من النمو السريع في الأقطار المتخلفة كان ذا فائدة ضئيلة ، أو بلا أية فائدة ، لما يقرب من ثلث سكانها (كما تقول دراسة للبنك الدولي) ..... ومن المفارقات أنه بينما نجحت سياسات النمو بأبعد من توقعات العقد الأول للتنمية ، حدث أن نفس فكرة النمو الاجمالي كهدف إجتماعي أصبحت موضع تساؤل .... وقد قادتنا المناقشات إلى إعادة فحص مشاكل التوزيع والنمو كتمهيد ضروري لاعادة صياغة تكنيك التخطيط الاقتصادي »[٣٠] إلا أن رجال البنك الدولي حاولوا أن يستزرعوا مبدأ التوزيع العادل في غير أرضه ، أي حاولوا أن يعتبروا هذا المبدأ مجرد إضافة إلى نموذجهم التقليدي في التنمية (التنمية بالانتشار) ، رغم أن هذا المبدأ لا يمكن أن يعمل في إطار هذا النموذج (إذا جاز أن نعتبر نموذجهم فعالًا أصلاًفي إحداث تنمية شاملة وأصيلة) . وقد نبدأ بالاشارة إلى أن النموذج التقليدي مستوحى ــ بتجريد مخل ــ من تجارب التنمية الأولى في الغرب ، وحين قيل ــ وفق نموذج التنمية بالانتشار ــ ركزوا على معدل النمو ، وسيتكفل النمو بعد ذلك بمشكلة التوزيع ، كان هذا القول مستوحى أيضاً من تجارب التنمية الغربية الرأسمالية ، ولكن ينبغي أن نتذكر أن هذه النهاية السعيدة (أي إعادة التوزيع) لم تتحقق في التجارب الغربية (بفرديتها المتطرفة ونفعيتها) بعد عقد أو عقدين من بدء

التنمية ، ولكن بعد قرون ، وبعد صراعات أيضاً وثورات وحروب . وينبغي لمن يقترح تكرار النموذج أن يفسر في اللحظة نفسها كيف يمكن اختزال الزمن المطلوب ، والحد من الهزات الاجتماعية العنيفة . ولكن ، يحسن على أية حال أن **نناقش أطروحة البنك الدولي** بشكل أكثر انتظاماً .

أ ـــ لقد تحدد إطار البحث على أساس أن مشكلة إعادة التوزيع في الدول التابعة ينبغي أن تمتد إلى ما وراء أصحاب الدخول الدنيا في القطاع الحديث المنظم ، بل ينبغي أن يركز الاهتمام على القطاع الأشد فقراً من السكان الذي يعمل خارج القطاع الحديث . وفي ضوء هذا التحديد (الصحيح في رأينا) أصبح السؤال : كيف يحدث هجوم مباشر على الفقر بدون التأثير سلبياً على النمو ؟ (وهو سؤال مشروع بالقطع) . وقد ترتب على السؤال رفض منهج التحويلات المالية من أصحاب الدخول العالية كحل أساسي ، وبالتحديد رفض تصور أن تحل مشكلة القطاع الأشد فقراً من خلال تحويلات من أصحاب الدخول العالية ، تستخدم لتحسين المستوى الاستهلاكي للجماهير الفقيرة ، والمنطق في ذلك وفق نموذج التنمية بالانتشار (ليويس ومن بعده) هو المحافظة على معدل عال من الاستثمار في القطاع الرأسمالي باعتباره أكثر القطاعات ديناميكية ، وأعلاها انتاجية ، واستثمار الأرباح المتولدة من هذا القطاع يظل المناط الأول لأمل انتشار « التحديث » ، الذى يوفر الأساس المطرد لرفع مستوى المعيشة في الأجل الطويل (مع السياسات المناسبة والمكملة) . إن استخدام هذه الأرباح في زيادة استهلاك القطاعات الأفقر هي سياسة تهزم نفسها بنفسها ، لأنها تقوض إمكانية انتشار وتوسع القطاع القائد في الاقتصاد الوطني ، وتفشل بالتالي الاستمرار في برنامج مكافحة الفقر . بنفس هذا المنطق رفض مبدأ اعادة توزيع الأصول المنتجة (خارج القطاع الزراعي التقليدي) على أساس أن هذا يهدد الانتاجية ، وعائد هذه الأصول (بسبب الاضطرابات السياسية الناتجة وتكلفة التعويضات ... الخ) . وعلى ذلك كان المنهج المقترح ـــ لبعض اقتصادي البنك الدولي ـــ هو خفض التمركز داخل المجتمع في ملكية الأصول (باعتبار التفاوت في ملكية الأصول أساساً للتفاوت الشديد في توزيع الدخل) ، ويتحقق هذا من خلال إعادة تخصيص الاستثمارات العامة على نحو أكثر انحيازاً للقطاعات الأفقر ، فتزداد إنتاجية وكفاءة أهل هذه القطاعات . ومفهوم الاستثمار هنا واسع ، فهو يدخل الخدمات والمستلزمات المطلوبة للانتاج الصغير والحرفيين ، وهو يدخل في المفهوم أيضاً التعليم والتدريب والصحة ، والحقيقة أن ميردال سبق أن أشار إلى أنه عند مستويات معينة من الفقر يصعب الا نعتبر توفير حد أدنى من الغذاء استثماراً . المهم كان تبني منهج إعادة تخصيص استثمارات الدولة هو الاضافة ، ولكنها إضافة من خارج نموذج الانتشار ، ولا تتسق مع واقعه ومنطقه .

ب ـــ ونوضح ذلك علي النحو التالي : فبداية لا خلاف حول ديناميكية القطاع الحديث (او الرأسمالي حسب تسمية ليويس ومن بعده) ، ولا خلاف حول خطورة توزيع الأصول المنتجة في هذا القطاع من حيث الأثر السلبي على الانتاجية (ونقصد هنا بالتحديد توزيع أراضي المزارع الكبيرة

الحديثة ، وتفتيت ملكية الشركات الكبيرة) ، أيضاً لا خلاف حول خطورة تبديد قسم متزايد من الفائض المتولد في القطاع الحديث من أجل توفير سلع استهلاكية للقطاعات الأشد فقراً ، ولكن يبدأ الخلاف حين نلحظ أن النموذج لم يقترح (بعد إدخال مبدأ عدالة التوزيع) أية تعديلات تضمن أيضاً الا يتبدد قسم متزايد من الفائض الاقتصادي في استهلاك ترفي . ومن ناحية أخرى ، يبدو أن إضافة مبدأ إعادة تخصيص الاستثمارات ــ مع ثبات المعطيات الأخرى في النموذج ــ يثير احتمالا من اثنين : فإما أن تلجأ الدولة إلى زيادة مواردها الحقيقية ، بحيث تتمكن من توجيه حجم أكبر من الاستثمار إلى القطاعات الأشد فقراً ، دون مساس بالحجم المعتاد من التخصيصات الاستثمارية الموجهة لخدمة القطاع الحديث ، وفي هذه الحالة ستلجأ الدولة إلى اقتطاع مزيد من أرباح أصحاب الأعمال وأصحاب الدخول العليا ، وهو ما يتعارض مع مبدأ آخر أساسي في النموذج ، أو تلجأ الدولة (وهذا هو الاحتمال الثاني) إلى إعادة تخصيص نفس الحجم المعتاد من الاستثمارات بانحياز للقطاعات الأفقر على حساب الاستثمارات الموجهة لخدمة القطاع الحديث ، ومن شأن هذا الاحتمال الثاني إبطاء التوسع في هذا القطاع ، وهو ما يتعارض أيضاً مع منطق النموذج ، ومع مصالح أصحاب الأعمال . ويبدو أن أصحاب النموذج يدركون نقطة الضعف هذه ، ولذا اعترفوا بأنه « في الأجل القصير قد يحدث خفض في نمو مجموعات أخرى من خلال إعادة تخصيص الاستثمار هذه باتجاه الفقراء ، ولو أن هذا ليس ضرورياً بأية حال (ونحن لا نعتقد أنه غير ضروري إلا إذا قبل أصحاب الدخول العالية الاحتمال الأول بحماس.، فقبلوا خفض أرباحهم ، وقبلوا أن يكون هذا الخفض على حساب استهلاكهم ، وليس على حساب الاستثمار ، ولم يفقدوا الحافز على مواصلة النشاط ــ ع . ح) .. « وعلى أية حال ، فإنه في الأجل الأطول يمكن أن يقال أن تحول مجموعات الفقراء إلى أعضاء أكثر إنتاجية في المجتمع يتوقع أن يرفع دخول الجميع »[٣١] . ويعني هذا أن النموذج كان يطلب ــ في الماضي ــ من القطاعات الأشد فقراً أن تصبر وتنتظر في الأجل الطويل « تساقط الخيرات من أعلى » ، والنموذج ــ بعد تعديله ــ يطلب من القطاعات الأكثر ثراء أن تقبل تضحية آنية لأنه في الأجل الطويل « ستنبثق الخيرات من أسفل » ، ولكن إذا كانت القطاعات الأشد فقراً مقهورة ومكرهة على الصبر ، فإن القطاعات الغنية ــ مع ثبات المعطيات الحالية للنموذج ــ تملك السلطة الاقتصادية والسياسية ، وقد رفضت هذه القطاعات زيادة الضرائب أيام كان النموذج يستهدف تخصيص هذه الموارد لاستثمارات خدمات موجهة لها وحدها ، فكيف يتوقع أن تقبل الفئات نفسها زيادة الضرائب والاستقطاعات الأخرى من أجل زيادة الاستثمارات لفئات أخرى ؟ هذا التوقع ليس بعيداً عن أذهاننا فقط ولكن أيضاً عند أصحاب الدراسة « فهناك عدد من الأنظمة تعتبر بالنسبة لهم هذه الاستراتيجية غير قابلة لأي نقاش ، فبعضها تسيطر عليه نخب متحصنة لن تتنزل عن شيء للمحرومين إلا تحت ارغام القوة المسلحة .. إلا أن هذا يظل يترك تشكيلة واسعة من المجتمعات يمكن أن تبدو لها هذه الاستراتيجية معقولة ، رغم أنه يستبعد في بعضها إحتمال أن تتبنى بحماس »[٣٢] .

جـ ــ إن أية محاولة لتنفيذ هذه الاستراتيجة ، تفترض إمكان قيام « حكومة قوية » ، أو نخبة سياسية مستنيرة بعيدة النظر ، وقادرة على أن تعزل نفسها عن ضغوط الطبقة المسيطرة إقتصادياً ، وينقلنا هذا الفرض إلى التأمل في طبيعة الطبقة العليا في الدولة التابعة ، فهذه الطبقة وقطاعها الحديث ، ليست طبقة مستقلة ولا تقود تنمية مستقلة ، وهذا ما يتجاهله نموذج التنمية بالانتشار ، وهو ما قصدناه بقولنا إن هذا النموذج مستوحى ــ بتجريد مخل ــ من تجارب التنمية الأولى في الغرب . إن هذه الطبقة تتألف من أغنياء الريف ، ومن رجال الأعمال المحليين ، في مجالات الانتاج والخدمات والتصدير والاستيراد . وهذه الطبقة تشتبك بدرجات وأشكال مختلفة مع القوى الخارجية ، سواء بمشاركة في الملكية ، أو من خلال التجارة الدولية ، أو من خلال التحالف لفرض السيطرة على النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي ــ الثقافي . وهذا التحالف يحرص طبعاً على أن يكون هيكل السلطة السياسية متطابقاً مع هيكل السلطة الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ الثقافية . وعلى ذلك فإن فرض قيام « حكومة قوية » ، أو نخبة سياسية متحررة بقدر ما من ضغوط التحالف المسيطر ، هو فرض بأن هذه النخبة قادرة على مواجهة تحديات عنيفة ، تتدخل فيها قوى كبرى ، إذا حاولت أن تحد من التهرب من الضرائب (ولا نقول زيادة الضرائب) ، أو للحد من الاستنزاف في تعاملاتها الخارجية (ولا نقول التدخل المباشر في تنظيم الاستيراد أو في تحويلات الأرباح) . إذا حاولت النخبة السياسية إتخاذ مثل هذا الموقف الاصلاحي الضروري لمقاومة الفقر ، ستتعرض لمقاومة ضارية لا من الطبقة المحلية المحافظة وحدها ، ولكن من حلفائها (أو قادتها) الخارجيين في المقام الأول . ووفقاً للمعطيات الحالية ، سيشترك البنك الدولي نفسه ، وغيره ، في هذه الحرب . وإذا لم يعدل نموذج التنمية بالانتشار لمواجهة هذه الصورة الواقعية ، فإن هذا النموذج ــ الذي يتضمن الآن إعادة التوزيع ــ يكون بالقطع غير قابل للتشغيل . إن مطالبة أصحاب الدخول العليا في الدول التابعة بقبول تضحية مؤقتة ، من أجل مصالحهم الطويلة الأجل في انتظام التنمية والتماسك الاجتماعي ، يعني في ظل الأوضاع الحالية ، مطالبة دول المركز (أو الدول المسيطرة) بأن تقبل تضحية مؤقتة في الأجل القصير ، من أجل نظام دولي عائده أفضل لكل الأطراف في الأجل الطويل ، وإلى هذا دعا برييش وميردال ومحبوب الحق وآخرون ، وهي دعوة لا تخلو من المنطق ، ولكنها تبدو بعيدة التحقيق في مجتمع لا يحكمه الاقتصاديون العقلاء ، وقد لا يتحقق الأمل ــ إلا كما حدث داخل الدول الصناعية ــ أي بعد صراعات عنيفة وحروب .

د ــ إن الحل بالنسبة لما يسمى بقضية إعادة التوزيع ، لا يتسق إذن إلا مع نموذج الاستقلال . كان ماركس محقاً إذ اعتبر أن علاقات التوزيع هي الوجه الآخر لعلاقات الانتاج[٣٣] (بشرط ألا يقتصر في مفهوم علاقات الانتاج على ملكية وسائل الانتاج كما يحدث أحياناً . ولكن يشمل المفهوم سيطرة فئة إجتماعية على وسائل الانتاج دون ملكيتها ، وأيضاً القوة النسبية لأطراف العلاقة في العمل الاجتماعي) . وإذا كانت علاقات الانتاج المناسبة للتنمية المستقلة المخططة ، ولمواجهة التكتلات الخارجية العملاقة ، تتطلب سيطرة الدولة على مفاتيح الاقتصاد القومي (كسياسة اقتصادية تستنبط منطقياً من الهدف ،

وليس من تحيزات مذهبية مسبقة) ، فإن هذا المبدأ في علاقات الانتاج ، ييسر قضية التوزيع ، بتغيير هيكل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية المعيق . وقد نشير هنا — بالمناسبة — إلى أن مبدأ ملكية الدولة لمفاتيح الاقتصاد القومي يجعل نموذج البنك الدولي قابلًا للتشغيل ، وهو لا يتعارض مع فروض أساسية للنموذج ، فقد أوضحنا أن الجانب « الفني » في نموذج الانتشار لا يعترض عليه (أي التركيز على القطاع الأكثر ديناميكية — عدم توزيع الأصول — عدم تبديد فائض هذا القطاع في استهلاك الفقراء) ، واذا تخلى البحث عن التحيزات المسبقة ، سيتأكد أن سيطرة الدولة على القطاع المنظم تكون أقدر على حماية الفائض الاقتصادي المستنزف للخارج ، وأقدر على حمايته من الاستهلاك الترفي ، وفي هذه الحالة يمكن أن يواصل القطاع الحديث معدل الاستثمار المرتفع ، وفي نفس الوقت تزداد التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الفقيرة ، بل ويتحقق قدر من التحويلات الاستهلاكية لهذه القطاعات على حساب الاستهلاك الترفي . أليس النموذج — في هذه الحالة — أقرب إلى أن يكون قابلًا للتشغيل ؟ .

(٦) ومع ذلك ، فإنه لا تكفي سيطرة الدولة على المواقع المؤمنة للاستقلال الاقتصادي والتنمية المستقلة (رغم الأهمية الكبيرة لهذه الخطوة) كي نقول إن علاقات الانتاج (وبالتالي علاقات التوزيع) قد تغيرت بالعمق المطلوب ، فقد لا تتعدى النتائج (في جانب التوزيع) إعادة توزيع ناتج القطاع الحديث — على نحو أفضل — داخل نفس القطاع ، وفي هذه الحالة قد يؤدي الأمر إلى مجرد زيادة المعدلات العامة للاستهلاك (دون استفادة محسوسة للقطاعات الأشد فقراً) ، وانخفاض معدلات النمو ، أو زيادة الاعتماد على الخارج . والحقيقة أنه لا يكفي لتعميق التغيرات في علاقات الانتاج والتوزيع مجرد إضافة مزيد من السياسات المناسبة ، إذ يتطلب **الأمر تغيير نمط (أو مضمون) النمو في الناتج القومي** ، وفي هذا يكمن الجوهر الهام لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ، ولابد من الاشادة بالصياغات الهامة التى قدمها جلال أمين ومحبوب الحق ، فمن الخطأ « إفتراض أن سياسات توزيع الدخل يمكن فصلها عن سياسات النمو ، أو يمكن إضافتها فيما بعد لتحقيق أي توزيع للدخل نرغب فيه (...) فما دمتم قد زدتم ناتجكم القومي الاجمالي عن طريق إنتاج المزيد من السيارات والمساكن الفاخرة ، فإنه لا يكون من السهل على الاطلاق تحويلها إلى مساكن قليلة التكلفة أو أتوبيسات للنقل العام (...) فسياسات التوزيع يجب أن تصاغ في نمط تنظيم الانتاج »[٣٤] .

أ — إن هذه النقطة حاسمة ، ليس في مجال التوزيع — في المقام الأول — وانما في كسر التبعية ، وهي هامة جداً في جعل نموذج التنمية المستقلة قابلًا للتشغيل والاستمرار . ولتوضيح ذلك ، نذكر أنه في قضية العلاقة بين المنتج والمستهلك ، تحطمت الآن فكرة أن المستهلك يصدر تعليماته للمنتج من خلال السوق ، ويشيع الآن (مع الدور المتميز للشركة العملاقة) أن المنتج هو الذي يصيغ الأذواق والتطلعات لأنماط الاستهلاك على النحو الذي يتلاءم مع منتجاته حتى وإن كانت لا تشبع حاجة

حقيقية للمستهلك . وقد تعرض هذا الوضع للنقد الشديد من الراديكاليين والاصلاحيين في الدول الغربية ، من حيث تبديد الموارد العينية والمالية ، ومن حيث التسابق المجنون نحو اقتناء السلع المادية على حساب أوجه الاستمتاع الاخرى[٣٥] . ولكن رغم النقد ، يبقى أن هذا النمط من الاستهلاك في السوق المحلية للدولة الصناعية هو استجابة لنمط الانتاج المحلي ، أي يظل هناك انتظام في دورة اقتصادية مستقلة ، ويمكن أن نقول أنه بقدر اتساق نمط الاستهلاك مع قدرات الانتاج التي يحتكم عليها بلد ما (داخل حدوده وخارجه) ، ومع قدرته على التبادل المتكافىء مع أقرانه ، يتحقق الأساس المادي للاستقلال الاقتصادي ، وبقدر اختلال العلاقة بين نمط الاستهلاك ، وبين القدرة الذاتية على إشباع هذا النمط ، يفتح الباب أمام التشوهات الهيكلية والتبعية ، والوضع الأخير هو بالتحديد وضع الدول التابعة الآن ، فالشركات الأجنبية العملاقة فرضت على دائرة متنامية من أبناء الدول التابعة نمطاً استهلاكياً مستورداً بالكامل ، واستخدمت في ذلك كل أدوات السيطرة التي استخدمتها بنجاح بين المستهلكين في سوقها الأصلي (غسيل المخ) ، بالاضافة إلى أدوات القوة السياسية التي تملكها في مثل دولنا ، وهذا النمط لايمكن إشباعه عند من أدمنوه إلا باستيراد منتجات نهائية تنتجها هذه الشركات ، أو من خلال صناعات محلية لإحلال الواردات بتكنولوجيا ومستلزمات مستوردة . وهذه السيطرة من خلال فرض نمط للاستهلاك قد تكون أعمق في نتائجها من مشاركة اصحاب الأعمال المحليين ، فالمشاركة تربط مجموعة محدودة العدد بالدول المسيطرة ، ولكن الربط بالنمط الاستهلاكي يربط كل فئات القطاع الحديث ، بل إن هذه السيطرة على التطلعات الاستهلاكية من العوامل الأساسية التي تدفع الرأسمالية المحلية إلى قبول مشاركة الأجانب وبشروطهم ، عازفة عن محاولات التنمية المستقلة ، فالرأسمالية المحلية تدرك أنها تعجز وحدها عن إنتاج ما أدمنه المستهلكون . وحتى رأسمالية الدولة (أي في حالة التأميم) تستمر خاضعة لنفس الضغوط التي تولد التبعية ، إذا لم يتغير نمط الاستهلاك المستورد تغيراً جذرياً[٣٦] .

ورحم الله مفكرنا الاسلامي العظيم جمال الدين الأفغاني ، الذي نفذ بعبقريته إلى مكمن الخطر الحقيقي هذا ، وكشفه أمامنا منذ مائة سنة . ولكننا لم نقرأ أو لم نفهم ، ثم نفرح الآن إذ نعيد اكتشاف نفس الذي قال ، بعد أن ذاع وانتشر ، ولكن لعلنا نتحرك هذه المرة في الاتجاه الصحيح . منذ حوالي مائة سنة كتب الأفغاني عن الذين « قلبوا أوضاع المباني والمساكن وبدلوا هيئات المأكل والملابس والفرش والآنية ، وسائر الماعون ، وتنافسوا في تطبيقها على أجود ما يكون منها في الممالك الاجنبية ، وعدوها من مفاخرهم .. فتسفوا بذلك ثروتهم الى غير بلادهم ! .. وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم .. وهذا جدع لأنف الأمة ، يشوه وجهها ، ويحط بشأنها ! .. لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المنتحلين أطوار غيرها يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها ، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات ، يمهدون لهم السبيل ، ويفتحون الأبواب ثم يثبتون أقدامهم »[٣٧] .

إن ترسيخ نمط الاستهلاك الغربي هو إذن الأداة الاقتصادية الأولى لفرض التبعية ، ومن خلالها

يشارك رجال الأعمال المحليون في الاستيراد والتصنيع .. ويترتب ايضاً على النمط نفسه وبالضرورة ، التفاوت المتزايد بين دخول القطاع الحديث ودخول القطاع الأفقر من السكان ، بل ويترتب عليه تزايد التفاوت في دخول الفئات المختلفة داخل القطاع الحديث ، إذ في اطار من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ، لا يمكن شراء السلع المعمرة والكمالية إلا اذا كانت هناك فئة تستجوذ على الدخل الكافي ، أي دخل يزيد كثيراً عن متوسط نصيب الفرد ، ومع سيادة نمط الاستهلاك المستورد ، الذي يلهث خلفه الجميع تصبح المقارنة بين الميل الحدي للادخار ، عند الفئات المختلفة أمراً لا معنى له ، فكل من يصيب دخلًا اعلى يتجه أول ما يتجه الى استكمال تشكيلته من النمط الاستهلاكي ، ويتسرب من كل فئات القطاع الحديث — في هذا السباق — الفائض الإقتصادي المحتمل ، وإذا حلت الدولة محل الأفراد في ملكية وسائل الانتاج الأساسية ، وظل النمط الاستهلاكي بلا تغيير جذري ، ستكون سياسة التنمية المستقلة وعدالة التوزيع حاملة لعوامل هزيمتها من داخلها(٣٨) .

ب — في ضوء ذلك كله ، يتضح أن نموذج التنمية المستقلة هو المتسق منطقياً مع مبدأ عدالة التوزيع ، فهو لا يفترض (كمدخل لهذه العملية) إمكان إجراء تعديل أساسي في علاقات التوزيع ، مع بقاء نفس القوى الدولية والمحلية مسيطرة على علاقات الانتاج داخل النموذج (أو داخل النظام) رغم تعارض مصالح هذه القوى — جذرياً — مع مبدأ إعادة توزيع الدخل . إلا أن نموذج التنمية المستقلة يأخذ عمقه الحقيقي — كما أشرنا — عند **التحامه مع استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية** ، التي تتضمن (بحكم تعريفها) ثورة في نمط الاستهلاك ، وهجوماً مباشراً على مواقع الفقر ، أي أن عدالة التوزيع متضمنة ومضمونة فعلًا ببنية الاستراتيجية ، ولكن يحسن في هذه الحالة أن نحدد التحدي الذي يواجه استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ، لا على أنه إعادة توزيع الناتج ، ولكنه في الحقيقة نمط الاستهلاك الملائم ، وتقبل المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة لهذا النمط . وغني عن البيان أن تحديد نمط الاستهلاك المستهدف ، والالتزام به ، ليس عملية إقتصادية بحتة ، ونعني بذلك أن التحديد والاقناع والالتزام عملية تشترك فيها إعتبارات وأدوات متنوعة ، ولكننا نعني أيضاً أن تحديد نمط الاستهلاك وتطوره لا يتحدد فقط حسب مستوى القوى المنتجة المتاحة . لقد عاب جلال امين على الاقتصاديين تشويه فكرة العدالة ، اذ حولوها الى قضية اعادة توزيع الدخل.وبدلًا من التساؤل عن طبيعة المنتجات نفسها ، وعما إذا كانت تلبي حاجات حقيقية للانسان او لا تلبيها ، قنع الاقتصاديون بمطلب تافه ليس افضل كثيرا من رغبة الفرد في أن يلحق بمستوى معيشة جاره ، بصرف النظر عما إذا كان يحتاج حقيقة إلى ما يحوزه هذا الجار(٣٩) . وهذه الفكرة توجه البحث حول نمط الاستهلاك الملائم بحيث لا يكون هذا النمط مجرد تعبير رشيد عن إمكانات الاقتصاد القومي في مرحلة ما ، وخطوة للاقتراب من النمط الاستهلاكي السائد حاليا في الدول الصناعية الغربية ، فهذا التصور يظل مثقلًا بالتبعية الفكرية ، ويعني اننا لم نتغير من الأعماق الى الدرجة المطلوبة لملاقاة التحدي . إن النمط الاستهلاكي — وفق استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية لمجموع السكان ، بدءاً من القطاعات الأشد فقراً — ينبغي ان يتطور وفق معايير

الذاتية لما يعتبره حاجات أساسية ، تحقق انسانية الانسان ، حتى وإن ادى هذا النمط في تطوره الى مجتمع مختلف في أسلوب حياته تماماً (او كثيراً) عن المجتمعات الغربية ، فليست المجتمعات الغربية مثلاً اعلى او وحيداً يقاس التقدم بقدر الاقتراب منه « إن الذي لا يقتفي اثر خطواتك ويرفض ان يستمر في السير ، قد تفقد تبعيته لك الى الابد ، وليس اكثر فعالية في ضمان هذه التبعية من أن تحاول اقناعه باستمرار بأنه ليس هناك هدف اكثر جدارة من أن يحاول اللحاق بك »(٤٠) .

(٧) وينقلنا هذا إلى نقد مفهوم « التحديث » ، فعملية التنمية المركبة توصف عادة بأنها عملية تحديث ، ويستخدم هذا الوصف من أنصار نموذج التنمية بالانتشار ، وأيضاً من غالبية انصار نموذج التنمية المستقلة ، وينحصر فضل الأخيرين ــ في هذه الحالة ــ في أنهم يقترحون نموذجاً يبدو أكثر واقعية وجدية للتحديث ، إلا أن مفهوم التحديث يتضمن أن الحديث والتقدم هو الحضارة الغربية ، وعملية التحديث هي بالتالي محاولة الدول التابعة لكي تكون قطعة من الغرب ، أو قطعة من أوروبا ــ حسب التعبير الشهير للخديو اسماعيل ــ وقد ابتلع الكثيرون منا هذا الطعم ، وأصبح كل من يقول غير هذا ــ في نظر هؤلاء ــ جاهلاً او متخلفاً . في دراسة ميردال مثلاً نجد أنه افترض في « الدراما الآسيوية » أن التحديث هو الهدف الطبيعي والملهم ، وتتبع واقعيا ومنطقيا الخطوات المطلوبة لتحقيق قيم التحديث ، ولكنه لاحظ بعد أن فرغ من عمله الكبير أن « مثل القومية هي أسهل المثل إنتشاراً بين الجماهير في الأقطار المتخلفة ، بالمقارنة مع كل مثل التحديث الأخرى »(٤١) . ولكنه لم يتوقف طويلاً أمام هذه الملاحظة المهمة ، والتي كان ممكناً أن تعدل كثيراً في تحليلاته وتركيباته ، فالتعمق في هذه الملاحظة كان يربط إعادة بناء الأمة Restructuring بالروح القومية ــ في المقام الأول ــ وإذا ربطت إعادة البناء بروح قومية عريقة تتصدى للسيطرة الخارجية (وهذا متسق تماماً مع المضمون المركب لنموذج الاستقلال) سيضيف ذلك ويحوّر فيما يسمى بقيم التحديث ، فشرح ميردال (وغيره طبعاً) لقيم التحديث يقتصر على العقلانية ــ تخطيط التنمية ــ زيادة الانتاجية ــ المؤسسات والتصرفات المناسبة .. الخ . ولكن تنسى في مثل هذا الحصر أهم قيمة لازمة للنهوض وهي الثقة بالنفس قبل الدول المسيطرة . هذه القيمة هي بالفعل الأهم بمنطق التنمية المستقلة ، وإذا سلمنا بحقيقة أن الجماهير لا تندفع بكل طاقاتها ــ وعن حس فطري سليم ــ إلا في إطار بعث قومي أصيل في مواجهة التحديات الخارجية القوية . إن انتزاع الاستقلال الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر جو من الثقة بالنفس ، إلا إذا زالت الرهبة عن « أنصاف الآلهة » أبناء الدول المسيطرة ، وإلا إذا انبعث الابداع الذاتي للأمة ، وإلا إذا أصبحت هناك جرأة في إتخاذ الموقف النقدي أو الرافض من النصائح الخارجية . وإذا تعدت هذه الجرأة الموقف من التكنولوجيا الملائمة أو أولويات المشاريع ، إلى نظرية التنمية الاقتصادية ، وإلى هدفها الرئيسي ، سينعكس هذا بالضرورة في تحديد نمط الاستهلاك المستقل والملائم . إن استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية هي استراتيجية لتنمية إقتصادية مستقلة ، أو لتنمية إقتصادية متمركزة حول ذاتها . وإذا كانت التنمية عملية مركبة ، فإن هذه التنمية المركبة (بمكوناتها الثقافية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية) هي ايضاً تنمية مركبة متمركزة حول ذاتها ، أو هي نهضة شاملة تنبعث من قلب الأمة ، وكل هذا لا يتساوى طبعاً مع مفهوم التحديث (بمضمونه السائد) ولذا لجأ البعض إلى استخدام « التحديث المؤصل » (أنور عبد الملك) ، ولكن من الأفضل أن نقول « التجدد الذاتي » أي التجدد من داخل الأمة ومن داخل قيمها ، وهذا التجدد الذاتي لا يغفل عما حوله ، ولكن يتفاعل ويتمثل حسب قراره هو . ان التجدد الذاتى ــ الذى لا يغفل عما حوله ــ هو روح التنمية المستقلة المركبة ، أو روح النهضة القومية الحضارية ، وفى كل هذا نحن فى الحقيقة نعيد إكتشاف ما قاله الرواد ، فالأفغانى عاب على العثمانيين أيامه نفس ما نعيبه فى أيامنا ، فقد « شيدوا عدداً من المدارس على النمط الجديد ، وبعثوا بطوائف من شبابهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون من العلوم والمعارف والآداب ، وكل ما يسمونه (تمدناً) . وهو فى الحقيقة تمدن للبلاد التى نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الإجتماع الإنسانى »[٤٢] (أى أن التمدن لا يكون حقيقة إلا إذا كان منبعثاً من داخل الأمة ومن التطور الطبيعى لمجتمعها) . والتجدد الذاتى الذى ينتج « تمدناً » أصيلًا ، يؤدى بالضرورة إلى صياغة (أو بعث) مراكز حضارية متباينة ، تحدد نظرة إلى الكون والذات والآخرين ، تختلف عن نظرة الحضاره الغربية . والربط بين المشروع القومى والإستقلال الحضارى هو بالتحديد ما يجعلنا نرفض بحزم مفهوم ومصطلح « التحديث »[٤٣]

(٨) ولكن **قضية الإستقلال الحضارى** تحتاج مزيداً من الإستطراد .

إن السؤال الخاص بالهدف الحضارى ليس غريباً على تراثنا الفكرى الحديث ، اذا لم نتجاهل أطروحات التيار الذى نرمز له بالأفغانى ومحمد عبده . ولكن القسم الغالب من نخبنا الحاكمة سياسياً وفكرياً إستوعبته الحضارة الغربية بشكل أو آخر ، فأزيح هدف الإستقلال الحضارى العربى ، وحل محله مصطلح التحديث الذي يعنى عند أصحابه أن نكرر ما فعله الغرب خطوة خطوة كى نصل إلى ما وصل إليه . فالحضارة الحديثة ــ فى عرفهم ــ هى حضارة عالمية واحدة ، وهى كل لا يتجزأ ، وهى حضارة الغرب ، وهدف الحداثة بالتالى يعنى أن نكون قطعة من الغرب . كان هذا هو الجو السائد بحيث أن مفهوم التمايز أو الإستقلال الحضارى لم يكن ضمن ترسانتنا الفكرية أثناء ذروة المد القومى فى الخمسينات والستينات . ولكن الفكرة لقيت قبولًا متزايداً فى السنوات الأخيرة ، وإن ظل المفهوم غامضاً في اذهان الكثيرين ، رغم التقبل المبدئى له ، ولذا فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهد النظرى المكثف من أجل تحديد المقصود . وقد نفضل التعبير عن مفهومنا بمصطلح « الإستقلال الحضارى » ، لأن الحديث عن « المشروع الحضارى العربى » ــ فى ظل المناخ السائد ــ قد يفهم باعتباره مشروع العرب للحاق بالحضارة الحديثة ، أى مشروع حضارة غربية يتكلم أهله العربية ، وهذا اللبس ينبغى أن يستبعد . وأود أن أوضح أن مفهومى للحضارة يدخل فيه كل ما أبدعه ويبدعه البشر ويمارسه الإنسان لإشباع حاجاته المادية والفكرية والروحية ، أى أن الحضارة عندى لا تقتصر على الابداع الفكرى

والروحى فقط . وطبيعى أن مجمل الابداع فى المجالات المختلفة يتحقق عبر الزمن فى مجتمع . وعند مستوى أقل من التجريد والتعميم نقول أن هذه العملية تحققت وتتحقق تاريخياً داخل مجتمعات محددة ، وفق تاريخ الإبداع الخاص بها ، ووفق الشروط البيئية المحددة . والمجتمعات التى حافظت على روابطها حتى تبلورت فى مرحلة أو أخرى إلى صيغة متماسكة نسميها أمة ، كانت إنجازاتها الحضارية (بأنواعها وأشكالها كافة) متمحورة حول نفسها اى تطورت هذه الإنجازات إلى نسق من المتغيرات ، تشكلت وتشكلت علاقاتها ، على النحو الذى يحقق للمجتمع وحدته . وفق هذا ، لا نتصور إعترافاً بأمة بغير اعتراف بالانجاز الحضارى التاريخى المتكامل لهذه الأمة ، فأمة لا تنتج حضارة متكاملة خاصة بها لا يمكن أن تكون أمة . ومصطلح الإستقلال الحضارى هو تعبير عن هذا المفهوم ، وهو لا يتنافى مع حقيقة التفاعل الدائم بين الحضارات ، ولا مع حقيقة التشابه بين الملامح الحضارية لعدد من الأمم المتقاربة نتيجة كثافة خاصة فى الروابط والتفاعلات .

إن الإبداع الحضارى ــ بشكل عام جداً ــ يوفر ضمن ما يوفر الحاجات المادية للإنسان (الغذاء ــ الكساء ــ المسكن .. إلخ) . ولكن عند مستوى أقل من التجريد ، أو عند مستوى أكثر تحديداً ، نقول إن حضارة المجتمع المعين تنتج لأفراده ما يشبع هذه الحاجات المادية على النحو الذي يتفق مع متطلبات البيئة المعينة (درجة الحرارة ــ الجبال أو السهول ــ البحار والأنهار والأمطار .. إلخ) وأهم من ذلك أن المنتجات المادية للحضارة المعينة تتشكل أيضاً على نحو يتلاءم مع أساليب الإنتاج التى أبدعتها أو إستخدمتها الحضارة نفسها ، ومع العلاقات الإجتماعية التى أنشأتها أو تبنتها الحضارة نفسها ، ومع النظم السياسية والقانونية اللازمة لإدارة المجتمع وحمايته ، ومع البيئة الثقافية التى تشمل المعتقدات المختلفة (علمية ولا علمية) بكل ما تفرزه هذه المعتقدات من قيم موجهة للسلوك الفردي والجمعى . نحن نقول إذن ــ عند مستوى عال من التجريد ــ إن الإبداع الحضارى يوفر ضمن ما يوفر الحاجات المادية للإنسان أى الغذاء ، والكساء ، والمسكن ، وما أشبه . ولكن عند مستوى أقل تجريداً لا نقول إن حضارة المجتمع المعين توفر الغذاء ، وإنما نبحث أنماط الغذاء المعينة التى تقدم وتفضل فى إطار هذه الحضارة ، ونبحث كيفية إعداد هذه الأنماط الغذائية ، ومواعيد تناولها ، والآداب والطقوس المصاحبه لكل مرحلة من مراحل إعداد الغذاء وتناوله .. إلخ ، وسنلحظ مثل ذلك عند حديثنا عن الكساء أو المسكن في حضارة المجتمع المعين . فالمنتجات المادية المطلوبة لإشباع حاجات أساسية أو غير أساسية لأبناء الأمة المعينة ، تكوّن تشكيلية خاصة من المنتجات ومن التقاليد المصاحبة لها . كل ذلك تحدد وتطور عبر تفاعل مع المكونات العديدة للنسق الكلى .. إن دراسة التاريخ العربى الإسلامى مثلاً من هذا المنظور ، بل أية دراسة تاريخية مقارنة لعدد من المدن أو القرى فى الوطن العربى ، وقبل الغزو الحضارى الغربى ، تقدم شاهداً على هذا الذى قلناه ، وهى تثبت بالتالى إنجازنا الحضارى المتراكم والمتكامل وفق منطق مشترك خلف العديد من الواجهات المتنوعة . وهذا الإنجاز هو الذى يسوغ لنا الآن القول بأننا أمة تشكلت تاريخياً ، رغم عوامل التفرقة المفروضة علينا الآن .

ويلاحظ أننا بدأنا بمطلب إنتاج ما يشبع حاجات مادية لنثبت أن كل العوامل المؤثرة أو المكونة في البنية الحضارية تتضافر فى تشكيل المنتجات المادية المطلوبة . وهذا مثال لما نقصده بتكامل البنية الحضارية ، وبأنها متمحورة حول نفسها . ويمكن أن نثبت أيضاً أن حاجة المجتمع فى لحظة ما لتعديل أسلوب الإدارة السياسية أو أية ممارسة إجتماعية أخرى تحدث سلسلة من الأفعال وردود الأفعال تؤثر فى المنتجات المادية كما فى كل متغير آخر ، وتؤدى بعد فترة إلى وضع جديد ، يظل متمحوراً حول نفسه ، طالما أن روح الأمة لم تخمد ، وقدرتها على خلق الحضارة لم تهمد . وهذا ما نطلق عليه التجدد الذاتى .. بدون هذه القدرة على التجدد الذاتى يكون الركود أو التشوه المرتبط بالتبعية لحضارة أقوى .

بقى أن أؤكد أهمية الدور الخاص الذى تلعبه البيئة الثقافية وإرثها الذى تشكل تاريخياً . فى هذا المستوى من التحليل الذى يرصد إختلاف التجمعات الحضارية للأمم ، تلعب البنية الثقافية بمعتقداتها المعينة دوراً فى تحديد الشخصية الحضارية ، وفى تحديد ملامحها المتنامية عبر الزمن ، يزيد كثيراً عن الدور الذى نوليه عادة لهذه البنية فى كتاباتنا المعاصرة . ولا يعنى هذا التأكيد بطبيعة الحال أننا نختزل مجمل الحضارة وملامحها إلى هذه البنية . واذا كان دور هذه البنية فى تيسير التطور العام أو تعسيره مسلماً به ، وإذا كانت البنية الثقافية تلعب دوراً مهماً فى تلوين التطوير العام وصوغه ، فإن هذا لا يعنى أيضاً أن التغيير يبدأ بالضرورة من هذه الجبهة ، أو يبدأ بالضرورة على يد عدد من المفكرين ، فالتجدد الذاتى للحضارة عملية مركبة ، وقد تبدأ من أية زاوية ، وقد تكون العملية تدريجية أو بالإنكسار الحاد ، ولكن يظل من البنية الثقافية شيء ما يحافظ على الإستمرارية التاريخية ، طالما أن العملية فى أطار مسيرة متمحورة حول نفسها .

(٩) رغم كل ما أشرنا اليه ، نسلم بأن الحديث عن مفهوم حضارى جديد ، يبدو شاذاً وغريباً على أسماع الغرب ، وعلى اسماع من بهرتهم واستوعبتهم حضارة الغرب من مثقفى الدول التابعة . إذ أن تجارب التنمية عندهم يمكن أن تتخذ مسارات سياسية وإقتصادية وإجتماعية مختلفة ، ولكن كل هذه المسارات تظل في الإطار الحضارى الحاكم نفسه . إن بعضاً من مفكرى اليسار فى الغرب قد يعقل أهمية الإستقلال السياسى والإقتصادى والإجتماعى في إحداث تنمية جادة ، ولكنهم لا يتخيلون أبداً أن الإستقلال الحضارى ممكن أيضاً أو مطلوب ،(٤٤) فالنمط الحضارى الذي يفرز الإنسان الصناعى أو الإنسان الإقتصادى ــ بالمفهوم الغربى ــ شرط وهدف للتنمية فى كل الأحوال . وقد إنعكس هذا الموقف عملياً فى أن بنية مجتمعات الغرب قد تتشكل على نحو يوصف بأنه إشتراكى أو رأسمالى ، ولكنها تتألف فى كل الأحوال من نفس الوحدات : الإنسان الصناعى . وإذا قصدنا بنسق القيم : القواعد التى تحكم سلوك الفرد قبل نفسه ، ومع الآخرين ، وإذا تضمن ذلك حوافز العمل والإبداع ، فإن هذا النسق من القيم لا يختلف كثيراً فى الدول الإشتراكية الأوروبية عنه فى الدول الرأسمالية الأوروبية . واذا كنا قد أشرنا إلى التقارب بين الأنظمة الإقتصادية ــ الإجتماعية ، فإن أوضح نقاط التقارب تتجلى فى هذا

الجانب الذى يعكس وحدة الإطار الحضارى .

وقد تعرض هذا الإطار الحضارى لنقد هام من داخله ، وفى مراحل مختلفة ، ونكتفى بالإشارة إلى موقف ماركس الذى ركز على فعل العامل الإقتصادى ، وبمفهوم المراحل كما تمت فى دور أوروبا الغربية التى عايشها . وأهمية الإشارة أن تحليل ماركس هذا أصبح يلقى قبولًا واسعاً ، صراحة أو ضمناً (أي بين الماركسيين وغير الماركسيين ، وبوعى من الأخيرين بنسبة هذا التحليل إلى ماركس أو بغير وعى) . وقد حدث فى الغرب أن اقتلعت الثورة الصناعية البورجوازية كل التراث السابق عليها من القيم ، وبلا تفرقة بين المتغير والثابت ، وبين الصالح للبقاء وبين المعيق للتطور ، وبالتالي بدد هذا النمط من الثورة الصناعية ثروة حضارية شادتها الانسانية عبر عشرات الآلاف من السنين . وكان ماركس يركز على محاولته لكشف قوانين موضوعية للتطور الاجتماعي ، وكانت الثورة الصناعية ــ باعتبارها ثورة فى قوى الانتاج ــ ملهما أساسيا لصياغاته النظرية ، لذا تورط ماركس في تعميم خبرة بعض الدول الغربية على نحو مخل ، فربط في تحليلاته واستنتاجاته بين حتمية الثورة الصناعية ، وحتمية الثورة البورجوازية على النمط الأوروبي ، وحتمية النتائج التي صاحبتها(٤٥) .

إلا أن ماركس كان في الوقت نفسه ناقداً حاداً لنمط القيم السائد والمتصاعد في اطار النسق البورجوازي الغربي . وتضمنت نظريته نوعا من العزاء للانسانية عما فقدته وستفقده من قيم نبيلة في « حتمياته » ، على أساس أنه إذا كان التطور « الموضوعي » تطلب بالضرورة هذه التركيبة المشوهة من القيم (إنعكاساً لعلاقات الانتاج الرأسمالية) ، فإن هذه التركيبة مؤقتة ، لأن استمرار تطور قوى الانتاج من شأنه خلق الظروف المواتية لتغيير نوعي في علاقات الانتاج يصل في مرحلته العليا (مرحلة الوفرة) إلى العلاقات الشيوعية ، حيث البداية الحقيقية لمجتمع انساني ، في أسلوب إنتاجه ، وفي توزيع الناتج . مجتمع ينتهي فيه الانقسام والصراع الطبقي (بل وتنتهي الدولة) . وينعكس هذا كله في « البنية الفوقية » ، وفي الثقافة ونسق القيم بالتالي ، أي ستستعيد الانسانية كل قيمة نبيلة سبق أن فقدتها ، في إطار نسق أكثر ثراء ، إتساقاً مع متطلبات قوى الانتاج المتطورة وما صاحبها من علاقات إنتاجية ملائمة .

ولكن مع بشاعة الاعصار البورجوازي ، بدا ماركس في مرحلة متأخرة ، وفي لحظة من لحظات التأمل ، كما لو كان متردداً في تعميم هذا التحليل وهذه النتيجة ، ويتضح ذلك في تعليقه على طبيعة التطورات المطلوبة في روسيا ، وهل يلزم فعلًا أن تكرر ما حدث في غرب أوروبا ، وتعصف بكل تراثها التاريخي والحضاري ، والإيجابي منه والسلبي ، ثمناً حتمياً للتقدم الاقتصادي ؟ لقد تمنى ماركس وتصور أنه يمكن تجنب هذا المسار ، ولكن كان ذلك التصور يتعارض مع كثير مما جاء في محاولته لصياغة قوانين علمية لتطور المجتمع ، ولذا عدل سريعاً عن هذا التصور ، ولم يعد إليه(٤٦) .

على أية حال ، حدث أن مضى التاريخ الفعلي في مسار يختلف عن توقعات ماركس المعتمدة ، فالمجتمع الذي حقق مستوى من التقدم في قوى الانتاج والوفرة يفوق بما لا يقاس ما افترضه ماركس شرطاً للمجتمع الشيوعي (نقصد الولايات المتحدة) هو أبعد ما يكون عن علاقات الانتاج الشيوعية وعن القيم المحققة لانسانية الانسان . وبالنسبة للاتحاد السوفيتي نذكر أن تروتسكي قرر أن الاتحاد السوفيتي في الثلاثينات لم يكن مؤهلًا بعد لبناء الاشتراكية ، فهو « في الحقيقة مجتمع انتقالي بين الرأسمالية والاشتراكية ، أو تحضيري للاشتراكية » ، وقد فسر من هذا المنظور تخلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والقيمية عما كان متوقعاً من المجتمع الاشتراكي .وكماركسي مخلص ، ظل تروتسكي يربط هذه التفسيرات بتخلف قوى الانتاج ، رغم أنه لاحظ « أن الاتحاد السوفيتي تجاوز بقواه الانتاجية اليوم (١٩٣٦) أكثر البلاد تقدماً أيام ماركس » (أي البلاد التي كان ماركس يرى أنها مؤهلة لثورة اشتراكية !) وعلل هذا التناقض في موقفه بأن « الأمور خلال السباق التاريخي للنظامين لا تتعلق بالمستوى المطلق قدر تعلقها بالمستوى النسبي . إن الاقتصاد السوفيتي يقف وجهاً لوجه أمام رأسمالية هتلر وبالدوين وروزفلت ، لا أمام رأسمالية بسمارك وبالم ستوف وابراهام لنكولن ، ومتطلبات الانسان نفسها تختلف مع تطور التكنولوجيا في العالم . إن معاصري ماركس كانوا على جهل بالسيارة والراديو والطائرة ، ولكن المجتمع الاشتراكي يغدو غير منطقي في وقتنا الحاضر إذا لم تستخدم فيه كل هذه الوسائل إستخداماً حراً »[٤٧] . إلا أن هذا الكلام يعني تأجيلًا للحكم على صدق قوانين وتوقعات ماركس إلى أجل غير مسمى ، وهو يصلح كتبرير دائم وسخيف لنواقص وتشوهات أي مجتمع يعلن أنه يبني الاشتراكية ، طالما أن بوسعه أن يتذرع بأن قواه الانتاجية مازالت متخلفة نسبياً عن قوى الانتاج في الدول التي لا تدعي الاشتراكية . فمستوى قوى الانتاج في الاتحاد السوفيتي فاق في السبعينات ما كان ماركس يفترض أنه كاف لبناء علاقات وقيم المجتمع الشيوعي ، ولكن وفقاً لكلام تروتسكي ، فإن هذا المستوى يظل غير مناسب لبناء الاشتراكية (وليس الشيوعية) طالما أن الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية في موقع التفوق الاقتصادي (مقاساً طبعاً بمتوسط دخل الفرد) . وعلى كل فإن المشاهد — كلما قلنا سابقاً — هو أنه كلما تقدمت قوى الانتاج في دول الاشتراكية الأوروبية ، إقترب نسق القيم — شيئاً فشيئاً — من أن يكون نسخة من قيم الدول التي تواصل طريقها تحت راية « الاقتصاد الحر » ، وابتعد شيئاً فشيئاً عن نسق القيم المفترضة في « الانسان الشيوعي » .

في تنظيم الاقتصاد والمجتمع ، وفي العلاقة بين الدخول والطبقات ، حدثت تغييرات كثيرة في الدول الصناعية (رأسمالية واشتراكية) ، ولكن نمط الانسان والحضارةلم يتغير عما كان ، بل قد نقول إنه تدهور مع التقدم الهائل في قوى الانتاج ، ولذا تصاعدت الدعوة من جديد إلى نقد هذا النمط من داخل المجتمعات الغربية . ليس فقط من زاوية تبديد الموارد أو تخريب البيئة أو الفوارق الطبقية ، ولكن أيضاً كنمط حضاري تحركه كلية النفعية والتسابق المجنون لزيادة الانتاجية (بغض النظر عن القيمة الفعلية للمنتج) ، واللهث خلف أوجه الاستمتاع الحسي والاستهلاك المادي . إن الانتقادات المتصاعدة

من داخل النمط الحضاري الغربي ، تعترف بأن هذا النمط عصف بطابع الانسانية في العلاقات ، وجردها من مضامين الرحمة والتكافل والايثار والتضحية لهدف نبيل . وهؤلاء النقاد لهم أصول مختلفة ، وكثيرون منهم لا يطالبون بتعديل هذا النمط كمجرد نصح وإرشاد ، ولكن باعتبار أن التعديل أصبح نتيجة يتطلبها منطق مجتمع الوفرة بامكانياته الانتاجية الهائلة ، وهذه عودة إلى ماركس بشكل أو آخر . وفي الدول الاشتراكية تشير بعض الدراسات إلى الأمل نفسه ، وبالمنطق نفسه ، اي من خلال الثورة العلمية والتكنولوجية ونتائج هذه الثورة في التنظيم الاجتماعي ، وفي نسق القيم (ضمن البناء الفوقي) .

(١٠) ونحن لا نعتقد بوجود رابطة ضرورية وواقعية بين مرحلة النمو الاقتصادي في الغرب ، وبين إمكانية التعديلات المطلوبة في النمط الحضاري ، ولذا لا نستنتج أن التوصل إلى هذه التعديلات حتمي (كما فعل ماركس) فقد يتعذر التعديل الكبير — في كل المجتمعات الغربية أو بعضها — في الوقت المناسب ، لسبب أو آخر . والتعديل المطلوب هو — في كل الأحوال — معركة قاسية ينبغي على المجتمعات الغربية أن تخوضها باعتبارها معركة متميزة ، رغم ارتباطها بإحداث تغييرات ملائمة في كافة الممارسات داخل المجتمع ، وقد يؤدي فشلها إلى انهيار النمط كله ، وبمنجزاته العلمية والاجتماعية الكبيرة كلها . ولكن سواء نجحت هذه المجتمعات أو فشلت لاستعادة ما فقدته أثناء الثورة الصناعية البورجوازية ، فإن من واجبنا في الشرق أن **نستخدم مدخلاً مختلفاً للبعث والنهضة** ، ونجاحنا في الاحتفاظ بالجوهر الايجابي لتراثنا الحضاري القائم علي التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية ، وإقامة مجتمع متقدم إقتصادياً في هذا الاطار ، هو إسهام فعلي لتقويم النمط الغربي (من خلال التأثير بنموذج ناجح)، وهو إسهام بالتالي في تطور البشرية بشكل عام . إن هذا الكلام — إذا استطردنا وتعمقنا في بحثه — لن يبدو كموضوع إنشائي ، ولكن قد يبدو كبيراً على من كان في مثل حالنا . والحقيقة أنه ليس كذلك إلا بمقدار اعتبارنا للتنمية الاقتصادية المستقلة مهمة يستحيل علينا تحقيقها ، لأن القضيتين مرتبطتان ، وكما يعتبر الاستقلال الحضاري كلاماً فارغاً بدون أساس إقتصادي متين ، يعتبر تحقيق تنمية إقتصادية مستقلة وأصيلة محاولة عرجاء بدون استقلال حضاري .

لقد ذكرنا أن التنمية المستقلة تتطلب — في التحليل النهائي — نمطاً إستهلاكياً ملائماً ، يتقبله المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة (بند ٦ — ب) . ومفهوم أن تحديدنا لما نعتبره نمطاً ملائماً يتفق تماماً مع مصالح القطاعات الأشد فقراً . ولكن ماذا عن الفئات ذات الدخل الأعلى ؟ إن إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لا تعني عندنا المساواة في الدخول أو في ملكية الأصول . وما ذكرناه من محددات ثلاثة متكاملة لنمط الاستهلاك يصيب أصحاب الدخول الأعلى على النحو التالي :

أ — التوجه العام لاشباع الحاجات الأساسية والفعلية ، وللهجوم المباشر (وبتركيز خاص) على مواقع الفقر الأشد ، يؤدي إلى تقارب مستويات وأنماط الاستهلاك ، أي إلى خفض تطلعات الفئات

المتميزة إلى مستويات بالغة الارتفاع ، وأنماط بالغة التعقيد .

ب — مستوى القوى الانتاجية المتاحة يعني ربط مدي التطلعات الاستهلاكية ونمطها بمستوى الامكانات المحلية ، فالتطلعات لمستويات وأنماط استهلاكية معينة لا تكون مشروعة لكل فئات المجتمع — وعلى رأسها الفئة المميزة من حيث الدخل والملكية — إلا بمقدار ارتباطها بهذه الامكانات ، وبمقدار توسعها ، وهذا المحدد يفرض سقفاً آخر (منخفضاً من الناحية العملية) على كم الاستهلاك ونوعه الذي تتطلع إليه الفئة صاحبة الدخل الأعلى ، ولفترة طويلة نسبياً بحساب الأفراد .

جـ — تنمية النمط الاستهلاكي (نوعياً) وفق معايير مستقلة ، يتعارض مع ثقافة أجيال هذه الفئة صاحبة الدخول العليا ، ومع ما أدمنوه من عادات معيشية واستهلاكية .

ولولا تكامل المحددات الثلاثة ، لأصبح المحددان (أ) و (ب) مجرد مطالبة للفئة المتميزة بالصبر وضبط النفس لفترة ما . وهذا مطلوب . ولكن اختزال المسألة إلى ذلك لا يضمن النتيجة أمام الضغوط الخارجية ، وأمام المغريات الممثلة في نمط الاستهلاك المستورد . ولذا يمثل ارتباط العامل (جـ) بالمحددين الآخرين دعماً بالغ الأهمية . فالمحددان (أ) و (ب) يطرحان سؤال : متى نستهلك (س) ؟ ولكن المحدد الأخير يطرح سؤالًا مختلفاً تماماً وهو : لماذا نستهلك (س) ؟ وهو سؤال صعب ، ولكن مجرد طرحه على نحو جاد يتيح جواً يسمح بالصبر وقبول التضحية .

وكي ندرك خطورة هذا السؤال ، ينبغي أن نتذكر أن غرق شعوب الشرق عامة في التبعية وصل الى حد أننا لم نعد نجسر على أن نلبس أو نسكن أو نأكل بالطريقة التي تناسب بيئتنا ، فرعبنا من الاتهام بالتخلف يدفعنا لأن نلبس ونسكن بالطريقة التي يعيش بها « أسيادنا » في بيئة مختلفة . هذه المسألة نتصور أنها بسيطة ، أو لأننا اعتدناها لم تعد تثير انتباهنا ، ولكن دلالتها الحقيقية في منتهى الخطورة . إنها تعني أننا حتي في الأمور الحسية لا نملك أن نقرر لأنفسنا . لم يعد الفرد منا يجسر على التساؤل — ولو بينه وبين نفسه — حول ما إذا كان الجلباب أنسب لجونا الحار أو البدلة على النمط الأوروبي (بل لا يتجاسر على التساؤل حول ما إذا كان ضرورياً أن تكون الجاكيت مفتوحة من الخلف عام ١٩٨٤ أو لا !) ، كذلك لم يعد هناك مَن لا زال يملك الجرأة على التساؤل حول لماذا الكرسي بدلًا من الجلوس على الأرض ؟ لست طبعاً ضد احتمال أن نفضل البدلة أو الكرسي (وإن كنت شخصياً لا أرى ذلك) ولكن فارق كبير جداً بين أن نتخذ القرار بعد بحث مستقل حول الأنسب ، وبين أن نتخذ القرار في ضوء التسليم بعجزنا الدفين عن تحديد ما يلائم وما لا يلائم ، وبسبب الرهبة من نظرة الأجانب المستنكرة لتمردنا على ما قرروه ، حتى اذا كان القرار في أمور المعاش اليومية التي لا تحتاج لخبير يدلنا على ما يريح فيها وما يشقي .

ينبغي أن نعترف بأن الاحساس بالدونية يتملكنا تماماً . نحن مهزومون ــ بل منسحقون ــ في أعماقنا ، والقدرة على اتخاذ قرار مستقل فيما يتعلق بحاجاتنا المعيشية اليومية يتطلب ثورة بالغة العمق في نفسية المجتمع والأفراد ، وستمتد هذه الثورة بالضرورة إلى نطاق القرار المستقل حول كيفية صناعة ما نحتاجه ، وساعتها سنعتنز بقدرتنا على الابتكار وعلى التوصل إلى تشكيلة التكنولوجيا التي نراها ملائمة لصنع احتياجاتنا ، وما ارتحنا إلى استهلاكه . وسنسعى بدأب للاجادة ، ولن نخجل ولن نصاب بالاحباط الشديد إذا تعثرنا في المحاولة . وهذه الثورة البالغة العمق لا يولدها ، ولا تشمل آثارها ، مجرد التمود على نمط الاستهلاك السلعي المفروض ، فهي بالضرورة في اطار نظرة أشمل إلى نمط الحياة ، أو هي في إطار ثورة فلسفية ، أو في إطار ثورة في تشكيلة الأفكار والمعتقدات الموجهة ، أو في النسق القيمي للأفراد . نحن لن نواجه الغرب بأننا سنأكل ونلبس ونسكن بالطريقة التي تريحنا نحن ، وليس بالطريقة التي تريحه هو ، إلا اذا كنا مدفوعين بثقة هائلة في النفس ، ثقة بأن قدرتنا على الحكم والتقييم والابتكار لا تقل عن قدرته ، ولا يدعم هذه الثقة إلا استناد وإيمان بعظمْة ما يمثله تراث الحضارات الشرقية ، وإنجازها التاريخي ، وبأننا استطعنا أن نحتفظ حتى الآن بقسم هام من هذا التراث الحضاري الذي فقده هو ، أو لم يعرفه ، أي أننا نملك عناصر تفوق على الغرب ، نعتز بها ونفخر ، ونعمل على استمرارها وتطويرها ، سواء قبل هذا أو لم يقبل[٤٨] . إذا تملكتنا هذه الجرأة على مواجهة الغرب ، والعين في العين ، بأننا نزدري ونسخر من كثير مما في نمطه الحضاري ، وإذا تملكتنا الجرأة على الجهر بأننا نسعى الى مشروع أفضل ، إذا تملكتنا الجرأة على الجهر بذلك ، بتحد وبلا استخذاء ، بل وبفدائية ، نكون قد قضينا على عوامل الهزيمة المنبثة في أعماقنا ، وحين ننطلق بعد ذلك في اتجاه التجدد الذاتي الحضاري ، سيكون الجو مهيئاً للسيطرة على نمط الاستهلاك الملائم ، ولبناء قوة اقتصادية مستقلة ، ويصبح الصبر على ضريبة التكافل الاجتماعي ــ كما في استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ــ أمراً محتملاً ، ويصبح الصبر على ما يفرضه مستوى القوى الانتاجية مسألة أيسر .. ولعل القرآن الكريم قد عبر عن كل هذا الذي قلناه في آية واحدة : ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ .

إن هدف الاستقلال الحضاري مطلوب ــ إذن ــ في حد ذاته، كضابط وموجه لتطور مجتمعنا، وهو في الوقت نفسه شرط مهم لصياغة النمط الاستهلاكي على نحو ملائم، وهو بالتالي شرط مهم لمجرد إحداث تنمية إقتصادية إجتماعية مستقلة (دون أن يعني هذا طبعاً أنه الشرط الوحيد).

(١١) ويساعد في استيعاب تصورنا عن الاستقلال الحضاري ــ كذروة للتعبير عن استقلال الادارة ــ ان نشير إلى نموذجي اليابان والصين ، ونكتفي هنا ببعض كلمات عن التجربة الصينية باعتبارها التجربة الأحدث. فمحاولة ماوتسي تونغ كانت ــ في تقديرنا ــ تهدف إلى بعث مركز حضاري مستقل، وصراع التجربة الصينية مع الغرب بشكل عام، ومع التجربة السوفيتية بشكل حاد وخاص، كان في جانب منه صراعاً حول قيم حضارية، وحول مواصفات الانسان المطلوب لبناء المجتمع

الجديد. كان اهتمام ماوتسي تونغ بقيم الانسان الصيني واضحاً ودائماً في كل المراحل[٤٩]، واستخدم في ذلك كل الآليات التي ابتدعها لانتاج هذه القيم وتنميتها، بدءاً من التوعية (إعادة التثقيف المستمرة) ودورات العمل اليدوي لكل العاملين الذهنيين، إلى جلسات النقد المنتظمة في كل المواقع، وإنتهاء بالثورة الحضارية (الثقافية) التي كان يعلن أنه لابد من تكرارها، تعبيراً عن الحاجة إلى مواصلة اليقظة والصراع الجماهيري الواسع ضد النوازع التي لا تتوقف لاعادة الرأسمالية، ولايقاع الهزيمة بالبروليتاريا. إلا أن الحديث عن «الرأسمالية» و «البروليتاريا» كان مجرد إستعارة لمصطلحين غربيين، وحفاظاً على صلة شكلية بماركس، فمفهوم الرأسمالية والبروليتاريا لم يكن يرتبط عندهم بعلاقات الانتاج، وبالتحديد بالموقف من ملكية أدوات الانتاج ، وكما لاحظت روبنسون بحق فإن الطبقة عندهم «تتحدد بحالة ذهنية، وهذه الحالة الذهنية تنكشف في السلوك»[٥٠]. وبهذا المعيار نفسه تحدثت الأدبيات الصينية عن عودة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفيتي. وحين ركزت الثورة الحضارية (الثقافية) هجومها على قيادات الحزب القابعة في السلطة وتتخذ مساراً رأسمالياً، كان المقصود أن هؤلاء الأشخاص يحاولون تقليد النموذج السوفيتي، لقد حرصت قيادة ماوتسي تونغ على شرح خلافها الجذري مع «البناء الفوقي» الذي صاحب التجربة السوفيتية، ولكن مفهوم «البناء الفوقي» عندها مفهوم متميز، وهو يساوي ما نسميه هنا الاطار أو النمط الحضاري، ولا شك أن هذا المفهوم الحضاري للثورة كان محدداً لأهداف التنمية الاقتصادية، وللتنظيم الاجتماعي المصاحب، وقد أسهم هذا المفهوم اسهاماً أساسياً في تحقيق استراتيجية جادة لاشباع الحاجات الأساسية، وفي تحقيق نمط إستهلاكي مستقل، وبالتالي في تحقيق أقصى تقارب في توزيع الدخول داخل مجتمع بشري[٥١]، لهذا سجلت الأدبيات الصينية (حتى قبل الثورة الحضارية) أن البدء في تنشئة الانسان الشيوعي والعلاقات الشيوعية لا ينبغي أن ينتظر حتى التوصل إلى مجتمع الوفرة الاقتصادية[٥٢]. والمقصود أن تنشئة إنسان متوازن، تحركه الحوافز المعنوية إلى جانب الحوافز المادية (بل قالوا بأولوية الحوافز المعنوية) مهمة مباشرة[٥٣]، وهذا المقصود صحيح من وجهة نظرنا[٥٤]، ولكن ارتباط القيادة الصينية التاريخي بالماركسية، جعلها أيضاً تصف هذا الهدف بأنه انشاء للعلاقات الشيوعية، وكان طبيعياً أن يرد عليهم أغلب الماركسيين في الغرب (داخل الدول الاشتراكية الأوروبية وخارجها) ــ ولهم حق ــ بأن هذا الكلام لا علاقة له بماركس، وبدأ الدارسون الماركسيون المهاجمون للتجربة الصينية يسعون الى التنقيب عن الجذور الحقيقية للأهداف المعلنة ، وأثبتوا ــ دون جهد كبير ــ أن ثقافة ماو الماركسية محدودة، وأن أفكاره تعود في الأساس الى التراث الحضاري للصين[٥٥].

والحقيقة أن ماوتسي تونغ لم يخف ــ ومنذ فترة مبكرة ــ وعيه بالانتماء إلى أمة عريقة، ذات حضارة، وأن نضاله يهدف إلى تعديل الأوضاع الاجتماعية في إطار بعث هذه الأمة التي «تملك تقاليد ثورية مجيدة، وتراثا تاريخيا رائعا (...) إن الصين بلد عظيم (...) وقد شهد تاريخ حضارة الأمة الصينية زراعة وصناعة يدوية اشتهرتا بمستواهما الرفيع منذ أقدم العصور، وبرز فيه عدد كبير من عظام المفكرين والعلماء والمخترعين والسياسيين والعلماء والعسكريين والأدباء والفنانين، كما أننا نملك تراثاً غنياً من الأعمال

الكلاسيكية (...) وهكذا فإن الصين إحدي الدول ذات أقدم الحضارات المزدهرة في العالم، وإن تاريخها المكتوب يعود إلى ما يقارب ٤٠٠٠ عام»[٥٦] (١٩٣٩). ومع تقدم تجربة البناء، وانفجار الخلاف مع السوفييت، لم يعد ماو يخفي (أو تبين له) أنه يدعو إلى أمر يختلف فعلًا مع مؤسسي الماركسية، فكتب أن «كلمات لينين (أنه كلما تخلف البلد، زادت صعوبة تحولها إلى الاشتراكية) لم تعد صحيحة، فالواقع أن كلما زاد تخلف الاقتصاد، كان انتقاله إلى الاشتراكية أيسر وليس أصعب» (١٩٦٠)[٥٧]، وإذا كانت مفاهيم ماو للرأسمالية والاشتراكية والشيوعية والبروليتاريا كما شرحناها، فإن مقصده هنا أن بعث القيم التي يروج لها، وإنشاء «بناء فوقي» أو إطار حضاري مستقل في مجتمع لم تلوثه صراعات الحضارة الغربية يكون أسهل. ولكن هذا الكلام يبالغ في دور الأفكار، ويخرج به عن الحدود التي بينها ماركس ولينين ، ولذا أوضحت القيادة الصينية — لكي تريح وتستريح — أن ماو قد « طور الماركسية اللينينية ورفعها الى مستوى أسمى وجديد تماماً»[٥٨]. وكان كبار المثقفين المعبرين عن اتجاه الثورة، أصرح في الاشارة الى الأصول الفلسفية في التراث الحضاري للصين، وتحدثوا بوضوح عن استلهام هذا التراث في بناء مجتمع جديد «ولإنجاز الرسالة العظيمة التي وضعها التاريخ على عاتقه»[٥٩].

وسواء استمرت الصين على النهج نفسه وبالاصرار نفسه الذي مارسه ماو، أو انتكست جزئياً في الجانب الحضاري بالذات ، فإن مجرد البدء في التجربة على هذا النطاق الواسع كان علامة بارزة وملهمة في تاريخنا المعاصر، وستظل الصين — على اي حال — ورغم أي انتكاس جزئي، تمثل توجهاً نحو استقلال حضاري[٦٠]. وهذا التوجه نحو مشروع حضاري مستقل هو الجوهر الذي ينبغي أن نستلهمه في عالمنا العربي. ولكن مكونات النموذج الحضاري الصيني لا تناسبنا بالقطع، فتراثنا — رغم أوجه القرابة — يختلف، والنهضة من داخله تؤدي إلى نموذج مغاير .

(١٢) إذ حددنا أن الهدف الرئيسي البعيد هو الاستقلال الحضاري ، وإذا سلمنا بأن تبني هذا الهدف على نحو جاد يعني ثورة عميقة في كل جوانب حياتنا ، فإن كافة سياسات التنمية لابد تصمم بحيث تتلاءم مع هذا كله ، وتحتل التنمية الاقتصادية في ذلك موقعاً أساسياً ، فالحديث عن مشروع حضاري مستقل يصبح لغواً إذا لم يكن مدعوماً بقوة اقتصادية ، وتواصل التنمية بمعدلات عالية جزء لا يتجزأ من مركب الهدف الرئيسي البعيد ، ولكن هذا التصور التكامل يتطلب **إعادة النظر في مفهوم واستخدام معيار متوسط دخل الفرد** ، وما يشبهه (أى متوسطات الأنصبة الكمية للفرد من منتجات معينة أو خدمات) ، فهذا المعيار مازال يستخدم — على نطاق واسع — باعتباره أداة القياس الرئيسية للتقدم ، وبالتالي يكتسب معدل النمو أهميته الكبرى باعتباره وسيلة الانتقال من متوسط دخل أدنى إلى متوسط دخل أعلى ، ويتضمن هذا عادة فرض اقتراب بلد ما من امتلاك القدرة الذاتية على مواصلة النمو ، ويتضمن بالتالي أمل تضييق الفجوة (ثم الغائها) بين مستويات الدخول والمعيشة في الدول « المتخلفة » أو « النامية » وبين الدول « المتطورة » . وتضييق الفجوة ثم إلغاؤها يساوي في الأدبيات

الغربية (في الدول الرأسمالية والاشتراكية) ان عملية « التحديث » والتنمية قد تحققت في جوهرها[٦١] ، وهذا الاستخدام لمتوسط دخل الفرد ولمعدل النمو مرفوض تماماً من ناحيتنا ، لأنه لا يتسق مع مفاهيمنا عن التنمية المستقلة ، وما تتضمنه من استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية .

إن متوسط دخل الفرد وفق هدفنا الرئيسي البعيد ليس المعيار الرئيسي للتقدم والتخلف ، فالمعيار الرئيسي هو الاستقلال أو التبعية (الاستقلال حضارياً وسياسياً واقتصادياً) . وبالتأكيد فإن هذا المعيار الكيفي المركب لا يحمل أناقة وبساطة التعبير الكمي الممثل في معيار متوسط دخل الفرد ، ولكن إذا كان المقصود التوصل إلى معيار أصدق دلالة ، فإن معيارنا الكيفي أكثر كفاءة في تحديد الفارق الجوهري بين الدول التابعة والدول المستقلة أو الدول المسيطرة ، وهو أكثر كفاءة في تحديد الامكانات الديناميكية الكامنة في الاقتصادات المختلفة ، ومثال الصين واضح في هذا ، فحسب متوسط دخل الفرد تكون الصين أكثر تخلفاً جداً من دولة كالمكسيك مثلًا ، وقد ا على تجاوز التخلف ـــ حتى بالمعنى الاقتصادي المجرد والضيق ـــ أقل ، ولا أعتقد (حسب منا للتقدم والهدف الرئيسي البعيد) أن الصين أكثر تخلفاً من المكسيك ، ولا يوجد في العالم من د أن ديناميكية الاقتصاد الصيني كانت ، أو ستكون ، أقل ديناميكية من الاقتصاد المكسيكي[٦٢] . معيار متوسط دخل الفرد أدى إذن إلى استنتاجات خاطئة ، ومعيار الاستقلال والتبعية هو الذي يؤدي إلى استنتاجات صحيحة . نأخذ أيضاً مثال اليابان ، ففي الفترة ٥٢ ـــ ١٩٥٤ كان متوسط دخل الفرد يضع اليابان (١٩٠ دولارا) بعد دول كبور توريكو (٤٣٠ دولارا) وشيلي (٣٦٠ دولارا) والملايو (٣١٠ دولارا) واليونان (٢٣٠ دولارا) وتركيا (٢١٠ دولارا) . وفي عام ١٩٦٧ كانت اليابان قد سبقت كل هؤلاء (١٠٠٠ دولارا بسعر ١٩٦٧) ـــ باستثناء بورتوريكو (١٢١٠ دولارا)[٦٣] ! .

إلا أن كلامنا السابق يحتاج تحديداً أكثر . فالقول بأن التقدم إلى الاستقلال (بمفهومه المركب) هو المعيار الذي يعتمد عليه ، يفترض طبعاً أن تترجم الخطط المتوسطة والبرامج السنوية ذلك ـــ وبأكبر دقة ممكنة ـــ إلى مجموعة الأهداف المرحلية المحددة التي تقربنا من الهدف الرئيسي البعيد (راجع البند رقم ١) ، وكلامنا السابق عن متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو في القطاع الاقتصادي لا يعني اسقاط أية أهمية لهذه المعايير في تقييم الأداء الاقتصادي ، ولكنه يعني أنه حتى في القطاع الاقتصادي لا تعتبر هذه معاييرنا الأساسية ، فمتوسط دخل الفرد ومعدلات النمو لا تعني في حد ذاتها أننا نقترب أو نبتعد عن هدفنا الرئيسي البعيد ، فأهم من ذلك محتوى ناتجنا المحلي الاجمالي ومكونات الزيادة المحققة فيه ، وبقدر تحولها إلى ما يلائم نمط احتياجاتنا المستقلة نكون قد اقتربنا من هدفنا الرئيسي البعيد . أيضاً لا تحدد معايير متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو ـــ بذاتها ـــ مدى الديناميكية الكامنة في اقتصاد ما ، لأن التنبؤ بهذه القدرة لا يحددها ـــ في المقام الأول ـــ عدد المشروعات المقامة ونوعية التكنولوجيا المستخدمة فيها ، ولكن يحددها ـــ في الأساس ـــ نوع إدارة الاقتصاد القومي ، وهل هي مستقلة أو

تابعة . وفقط إذا أصبحت التنمية الاقتصادية المستقلة (المتسقة مع المشروع الحضاري المستقل) هي المعيار الحاكم لما نعتبره تقدماً ، وللنجاح والفشل في التنمية ، يكتسب متوسط دخل الفرد ومعدل النمو أهميتهما الكبيرة التي لا تنكر ، ففي حالة تنمية مستقلة تكتسب هذه المعايير أهمية كبرى لقياس التقدم لقوى الانتاج في إتجاه صحيح ، وبالتالي لقياس التقدم في رفع مستوى المعيشة وفق نمط الحياة المستهدف . إن فيلارد يفرق بين « مستوى المعيشة » و « معيار المعيشة » ، والأول يشير الى كيف يعيش إنسان فعلًا ، والثاني إلى ما ينبغي أن يحصل عليه[٦٤] ، وإذا حددنا المقصود بهذين المصطلحين في إطار تنمية مستقلة ، فإن معايير متوسط الدخل ومعدل النمو تكتسب صلاحية واضحة في القياس . ونحن نعتقد أن ممارسة استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية (في إطار تنمية مستقلة) يضمن تحقيق تنمية لقوى الانتاج بمعدلات سريعة ومنتظمة (بشكل عام) وهذا هام ، ولابد من متابعته بحرص ، إذ بدون ذلك تكون الاستراتيجية حاملة لعوامل هزيمتها من داخلها . إن جلال أمين يقول إن بعض أنصار التركيز على إشباع الحاجات الأساسية قلبوا الأمر رأسا على عقب « فبدلًا من أن يكون هذا الاشباع هو هدف التنمية ، أصبحت ميزة هذا الاشباع هو رفع معدل النمو ، وكأن إشباع الحاجات الأساسية هدف يحتاج إلى الاعتذار ، ولا يكون له مبرر إلا إذا ثبت أثره في زيادة الناتج القومي الاجمالي »[٦٥] ، إلا أن المسألة ليست إعتذاراً ، ولكنها حرص على استمرار الاستراتيجية قابلة للتشغيل . فالدعوة لمحاربة الفقر ، وتوصيل الخدمات الصحية والتعليمية للكافة ليست دعوة جديدة ، وعلى طول التاريخ البشري كان هناك من يطلب ذلك ، ولكن كان ركود الاقتصاد يعوق تحقيق هذه الدعوة التي كانت تعني أن يقتسم الجميع الفقر طوال القرون ، وهذا أمر لم يكن مقبولًا أو ممكناً ، وبالتالي كان حتماً أن ينقسم المجتمع انقساماً حاداً ، وأن تستأثر القلة بالفائض الاقتصادي (المحدود) ، تاركة الغالبية عند مستوى الكفاف أو دونه ، رغم أية إدانات أخلاقية . إن هذا التفسير للانقسام الطبقي قدمه ماركس وإنجلز ، وهو صحيح — في اعتقادنا — وقد استنتجا من ذلك أن ديناميكية الثورة الصناعية ، وما تحققه من وفرة ستقضي على الأساس الموضوعي للانقسام الطبقي ، وقد نرى أن استنتاج ماركس لا يخلو من منطق ، وخاصة في مجال إعادة توزيع الناتج على نحو أكثر عدالة بين مختلف الفئات الاجتماعية (دون أن يعني هذا حتمية تعديل الاطار الحضاري وانتهاء التمايز الطبقي أو التمايز بين الأفراد تماماً أو انتهاء الدولة) ، ولكن السؤال الآن هو : هل ينبغي أن تنتظر المجتمعات الشرقية تحقق الوفرة لكي تبدأ مهامها في إعادة التوزيع ، وبناء قيم نبيلة ؟ وواضح من تبنينا للاستقلال الحضاري منذ البداية ، ولاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ، أننا نجيب على هذا السؤال بالنفي ، ولكن هذه الاجابة تظل في إطار قانون ميل المجتمعات الفقيرة إلى الانقسام الطبقي الحاد (والمدعوم في عصرنا باغراءات وضغوط خارجية شديدة) ، ولولا ديناميكية التنمية المستقلة الواعدة برفع مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع بدرجة محسوسة ، خلال جيل واحد ، لكان صعباً جداً أن تعتبر استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية قابلة للتشغيل . إن الإستراتيجية تتطلب — كما قلنا — إيماناً برسالة عظيمة تدفع أصحاب التطلعات إلى التضحية ، وهذا شرط لتشغيل الاستراتيجية ، ولكننا نضيف هنا أن اشتمال هذه التضحية على التخلي

عن المزايا الكبيرة في نمط الاستهلاك والحياة ، كان من المستحيل — رغم ذلك — إستمراره ، لولا الوعي بأن هذه التضحية موقوتة . إن الاستراتيجية تمثل بالفعل أهدافاً مطلوبة في حد ذاتها — بالنسبة لعدد محدود من المفكرين الزاهدين المتجردين ، ولكن ربط نجاحها والاقناع بها بمعدلات التنمية ، شرط استقرارها واستمرارها على نطاق المجتمع .

وحتى بالنسبة لقضية الفجوة بين متوسط دخل الفرد عندنا ، وعند الدول المسيطرة ، تكتسب هذه المعايير أهمية كبيرة (إذا تحقق شرط التنمية المستقلة) ضماناً لاستمرارنا في تشغيل استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية . إننا نسقط الدلالة التفصيلية (أو الكمية) لحجم الفجوة التي تفصل الدول التابعة المختلفة عن دول الشمال (نظراً للعيوب الفنية العديدة التي تصاحب احتساب متوسط نصيب الفرد)[٦٦] ، ولكننا نهتم بالدلالة العامة لوجود فجوة تعكس تفاوتاً حاداً في القدرة الاقتصادية ، أي أننا نستفيد من هذه المعايير باعتبارها مؤشراً لحالة كيفية خطيرة[٦٧] ، وليست القضية أننا نسعى الى سد هذه الفجوة بأي ثمن[٦٨] ، وليست القضية أننا نتطلع إلى نمط الاستهلاك والحياة في الشمال ، ولكننا نقلق قطعاً مما تعنيه هذه الفجوة الهائلة من التفوق العلمي والتكنولوجي الكاسح الذي يملكه الشمال . فالحرص على نمط حياة مستقل ، أو على مشروع حضاري مستقل ، لا يقلل أبداً من الحرص على امتلاك كل المعارف العلمية الحديثة ، وعلى سد الفجوة في هذا المجال بالذات ، وبأقصى سرعة ممكنة ، فالتنمية الاقتصادية المستقلة يستحيل استمرارها بدون هذا المسعى لكسر احتكار المعرفة العلمية . إن أهدافنا من البناء الاقتصادي تختلف عن أهل الشمال ، وأولوياتنا تختلف ايضاً حسب هذه الأهداف ، وحسب مستوى القوى المنتجة ، وكل ذلك يتطلب نظرة مستقلة في ابتكار واستخدام التكنولوجيا الملائمة ، ولكن ينبغي في كل الأحوال أن نستهدف الوصول الى مستوى القدرة التكنولوجية الذي يمكننا من إنتاج أي شيء نحتاجه لاشباع حاجاتنا المستقلة المتنامية ، أو للدفاع — عسكرياً — عن مشروعنا الحضاري ضد الهجمات الخارجية المحتملة ، ولست في حاجة إلى التأكيد بأن هذا المنطق لا يتنافى — بل يتطلب — متابعة إيجابية (أي نقدية) واستيعاباً لنتائج الثورة العلمية والتكنولوجية في الغرب ، ولكن هذه معركة ضارية ، ليس فقط ضد العمالقة المتحكرين لهذه البضاعة ، ولكن أيضاً ضد مخاطر الانبهار ، والاستسلام لموقف الاستيراد البليد .

وخلاصة القول أننا ندرك أهمية معيار متوسط دخل الفرد ومعدل النمو ، ولكن فقط لخدمة مشروعنا الحضاري وتنميته الاقتصادية المستقلة ، وليس على حساب هذا المشروع . ونشير في هذا السياق إلى أنه ينبغي ألا ننزعج كثيرا إذا أدى هذا التصور — في سنة أو أكثر — إلى خفض معدلات النمو ، ونشير هنا أيضاً إلى مثال التجربة الصينية ، فقد التزمت التجربة — في عهد ماو — بهذا الموقف ، فسعت إلى تحقيق « معجزة » في معدلات النمو الاقتصادي (وإلى حد الشطط في بعض الأحيان ، على ما يبدو ، كما في فترة القفزة الكبرى للأمام) ولكن هذا السعي المشروع ظل محكوماً

بمتطلبات الاستقلال الحضاري والسياسي . وخلال الثورة الحضارية ، لم يتردد ماوتسي تونغ أمام احتمال تدهور معدلات النمو من أجل إحياء البعد الحضاري . ولكن ظل الحصاد النهائي لكل ذلك أن التجربة الصينية تمكنت من تحقيق أعلى معدل للزيادة في متوسط دخل الفرد خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٥ (٤ر٢ ٪) ، بالمقارنة مع الدول التابعة الكثيفة السكان ، وحتى إذا اعتمدنا على بيانات البنك الدولي ، فإنه لا يخل بالهيبة والمكانة الصينية أن يكون معدل النمو الصيني المرتفع أقل من معدلات النمو التي تحققت خلال الفترة نفسها في تايوان أو كوريا الجنوبية أو هونغ كونغ أو جامايكا ، فهذه التجارب نماذج لنمو تابع ومشوه ، والتجربة الصينية ــ بمعدل أقل ــ نموذج لنمو مستقل وأصيل[٦٩] .

(١٣) كيلا نخدع أنفسنا ، ينبغي أن نعترف بأن **تشغيل نموذج الاستقلال ، على النحو الذي حددناه ، وشاملًا إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ، يعتبر أمراً بالغ الصعوبة** ، فالنموذج يفترض مواجهة لا تهدأ ضد قوى كبرى ، مواجهة حضارية وسياسية واقتصادية ، وقد تكون عسكرية ، ولكن هذه المواجهة ــ على ضراوتها ــ هي « الجهاد الأصغر » ، فهي حرب ضد أعداء خارجيين لهم أبعاد محسوسة ، ومؤسسات متميزة ، ولهم مصالح واضحة تتعارض مع مصالحنا تعارضاً جذرياً . الشيء نفسه يقال عن مجاهدة الفئات الاجتماعية التي ترتبط بالأعداء الخارجيين ، والتي تمثل كياناً غريباً مشوهاً ، فكل هذا أمره سهل نسبياً ، ويمكن حشد كل القوى الوطنية في مواجهته ، وبمعنويات عالية ، أما « الجهاد الأكبر » فعلًا فهو « جهاد النفس » ، الذي يزيد من صعوبته أن العدو قد تغلغل وأصبح قابعاً بالفعل داخل نفوسنا ، ممثلًا في نمطه الاستهلاكي والحضاري . فصفحة المستهلكين ، وخاصة أبناء ما يسمى بالطبقة المتوسطة (أو القطاع الحديث . لا فرق) ليست بيضاء بغير سوء ، نكتب عليها ما شئنا ، فهناك عادات تشكلت وأصبحت حقيقة مادية تصعب زحزحتها (ولا نقول إزالتها)[٦٨] ، وقد حرصنا على الاشارة ــ اكثر من مرة ــ إلى أنه لا يكفي أن يبدو نموذج ما متسقاً منطقياً لكي نقبله ، فإن لم يكن النموذج قابلًا للتشغيل في الحياة الواقعية يصبح الجهد في بنائه مجرد رياضة ذهنية عقيمة ، فهل يمكن تغيير البشر من الأعماق ؟ إن القول باستحالة ذلك يعني أن النموذج بالفعل غير قابل للتشغيل ، ولكننا نعتقد حقيقة بامكان هذا التغيير ، إذا لم نُقم تقديراتنا على أساس الحسابات العادية لعالم الاقتصاد أو الاجتماع . إننا نعتقد بامكان التغيير ، وفي ذهننا عجز العقول الالكترونية عن حساب طاقة الشعوب في لحظة مواجهة تاريخية ، ولا شك أن تحقيق نهضة حضارية هو من اللحظات التي لا تخضع للحسابات التقليدية ، ومع فرض توفر هذه اللحظة ، فإن مهمة الباحث أن يحاول تحديد تصور للعوامل الأساسية التي تضمن نجاح هذه اللحظة ، وتضمن استمرار تشغيل النموذج حتي يحقق هدفه الرئيسي البعيد .

لقد تناولنا أثناء سردنا السابق بعض هذه العوامل ، فقلنا إن تبني استراتيجية لاشباع الحاجات الأساسية عامل مهم . وربطنا هذه الاستراتيجية بهدف الاستقلال الحضاري ، أي أصبح هذا

الاستقلال (بمفهومه المركب) هو الهدف الرئيسي البعيد ، وإذا كان الايمان بهذا الهدف من الأعماق ، وبتوتر عال ، يشيع الجو المناسب للانطلاق ، فإن المطلوب حرص على استمرار درجة الحرارة المرتفعة ، لكي يتواصل تولد القوى الكافية للاستمرار ، وفي هذا الاطار نشير الى العامل السياسي ، فلن يكون النموذج قابلًا للتشغيل إلّا بضمان ممارسة سياسية مناسبة .

وبداية نقول إن هذا المشروع لن يشق طريقه الوعر ، ووسط أعداء من كل نوع ، إلا إذا توفرت زعامة وقيادة على قدر المهمة . هذه القيادة لابد تملك إيماناً بالهدف وإرادة حديدية ، وتملك الوضوح النظري ، والكفاءة السياسية اللازمة لادارة الصراع ولاتخاذ قرارات رشيدة بين المتغيرات المتنوعة والسريعة . وهذه القيادة ليست مجرد فرد أو بعض أفراد (رغم الأهمية الحاسمة للأفراد الموهوبين) إذ ينبغي أن يرتبط الرأس بحزب يستقطب عدداً كافياً من العناصر الديناميكية المؤمنة بالهدف الرئيسي البعيد ، وبمجمل التصورات الاستراتيجية الملائمة لتحقيقه ، وقادرة على حشد قوى الشعب المنظم حولها ، وإطلاق مبادراته . ولابد أن تبتدع كل الآليات المؤدية لأن يكون مثل هذا الحزب منظماً تنظيماً جيداً ، ومحصناً ضد المؤثرات الخارجية التي قد تحرفه عن طريقه ، والتحصن ضد الأعداء السافرين (عملاء المخابرات الأجنبية وأبناء الطبقات المخلوعة) هو الأمر الأسهل ، فالأهم والأصعب التحصن ضد ضغوط وإغراءات بعض القوى « الصديقة » للتساهل في قضية النمط المستقل للإستهلاك والحياة (جهاد النفس) .

وحين يصل مثل هذا الحزب إلى السلطة ، فإن نظام الدولة السياسي الذي يتبناه لا نتصور أنه يمكن أن يقوم على النموذج الغربي في تعدد الأحزاب ، وحين نقول لا نتصور ، فإن هذا يرجع إلى أننا لا نفاضل بين الأنظمة السياسية وفق ميولنا الشخصية ، أو وفق أحكام على النظم السياسية منعزلة عن طبيعة الوظيفة التي يفترض من النظام السياسي أن يؤديها ، وسط تحديات يواجهها مجتمع معين في مرحلة معينة . نحن نحدد النظام السياسي المطلوب وفق ما يتسق مع طبيعة الهدف . وإذا تذكرنا صعوبة هذا الهدف ، وأن الإقتراب منه يتحقق عبر مواجهات متنوعة ومتصلة ضد مؤسسات إقتصادية عملاقة ، وضد مؤسسات سياسية وأجهزة مخابرات وتخريب مدربة ومهولة ، وأيضاً ضد أجهزة عسكرية جبارة ، وإذا تذكرنا كذلك أننا نواجه فى الداخل قوى سيستفيد الأعداء من معارضتها ، أو تململها من طول الطريق ووعورته . إذا تذكرنا ذلك كله ، لن نختلف كثيراً — في ظني — حول طبيعة النظام السياسي الملائم للمهمة . وقد نضيف أيضاً أننا لا نخجل من الإعتراف بأننا متخلفون تكنولوجياً وتنظيمياً بالنسبة لإمكانات الاعداء ، والتعامل معهم بإنفتاح لن يعنى إختراقاً متبادلًا لصفوفنا وصفوفهم بالدرجة نفسها ، فقدرتهم على إختراق مؤسساتنا ستكون اكبر بما لا يقاس ، ولذا فإننا لا نملك ترف التوسع في تداول المعلومات وتبادلها حول أوضاعنا وأوضاعهم ، ولا نملك فرصة أن نعالج مشاكلنا الحساسة وحساباتنا الأساسية علناً ، إلا إذا كنا نقصد تسهيل مهمة الأعداء .. وسنتوسع على أى

حال في شرح هذه الأمور المتعلقة بالنظام السياسي في الفصل الأخير .

ثالثاً ـــ حول مفهوم التنمية المستقلة العربية ومصاعبها

ان عرضنا السابق للنموذج المستقل كان عند مستوى من التجريد ركز على ما اعتبرته المكونات والمعلمات المشتركة للنموذج المستقل في عصرنا الحالي ، سواء أكان ذلك في المنطقة العربية الاسلامية ام في الصين ام في امريكا اللاتينية . هذا على الأقل ما حاولته أو زعمته ، وأغلب الظن أن هذه المحاولة التحليلية ـــ التركيبية تظل تمثل نظرة عربية لمفهوم النموذج المستقل ، بدرجة أو أخرى ، بحكم البناء المعرفى للكاتب وبحكم انتمائه المجتمعى التاريخى . وأيا كان الحال ، فإن ما ذكرناه يتطلب جهداً نظرياً إضافياً اذا أردنا أن نستخدم ما قدمناه من مفاهيم في سياسات عملية مباشرة فى منطقة محددة ، كالمنطقة العربية ـــ الإسلامية ، فنحن في هذه الحالة بصدد دمج المتغيرات المحلية الخاصة (التى استبعدت عند محاولة التوصل إلى مفاهيم عامة ، أو إلى الجوهر المشترك بين التجارب المختلفة) ، وكذلك لابد من مراعاة الشكل الخاص الذي تتخده المتغيرات المتفاعلة فى المنطقة المحددة موضع النظر والدراسة . ونشير بإقتضاب هنا إلى بعض التحويرات والإضافات والتوضيحات التى نراها ملائمة وضرورية لكى يكون النموذج قابلًا للتشغيل في منطقتنا .

(١) ونبدأ بملاحظة أننا عمدنا طوال هذا الفصل (بل وفى كتاباتنا كلها طوال السنوات السبع الأخيرة) إلى **الحديث عن الاستقلال فى مواجهة التبعية ، وكنا في منطقتنا قد درجنا على وضع الاشتراكية في مواجهة الرأسمالية** للدلالة على مضمون التقدم القومى المستهدف . ويلاحظ أن عدداً متزايداً من المفكرين والمثقفين العرب بدأ يستخدم أيضاً مصطلحات « الاستقلال الإقتصادي » و « التنمية المستقلة » و « الاعتماد على النفس » .. الخ ، وفى المقابل قل استخدام مصطلحات « التحول الإشتراكي » و « التنمية الإشتراكية »[٧٠] .. الخ . ولا يمكن أن تكون هذه الظاهرة مجرد صدفة أو على سبيل السهو . فالبعض تجنب مصطلح « الإشتراكية » ـــ على ما اعتقد ـــ بسبب ما أصابه في منطقتنا من سوء السمعة . وقد يرى البعض الآخر أن مجمل النضال القومى أصيب بنكسة ، إذ إنكسرت موجة الهجوم القومى ، وتبدد القسم الأكبر من مكاسبها ، وعادت أغلب الأقطار العربية إلى تبعية ثقيلة ومباشرة ، ولا شك أن هذا صحيح . ولكن قد يرى هذا البعض أن النكسة تؤدي إلى وضع أهداف وبرامج أقل طموحاً ، ومن هنا يعود إلى استخدام مصطلح التنمية المستقلة بدلًا من الحديث عن التنمية الإشتراكية في الستينات (حين كنا في مرحلة أعلى) .. وهذا ما نختلف معه . فنحن مع البعض الثالث ، مع الذين يرون أن الإلحاح على مصطلحات الإستقلال لا يعكس جو الهزيمة الحالية ، ولكن يعكس إكتشاف مفهوم أعمق لمضمون التنمية الإقتصادية المستهدفة بحيث تتأكد روابطها العضوية مع الإستقلال الحضاري والوحدة ، وبتعبير آخر فإنه يعكس نظرة نقدية للمصطلحات والمفاهيم التى

سادت فى الستينات وبعض السبعينات .

إن الحديث عن مرحلة وطنية تتبعها مرحلة الإشتراكية يعنى ، أو يعطي الانطباع ، أن المعركة الوطنية ضد السيطرة الاستعمارية تحقق نتيجتها جوهرياً بتأميم رؤوس الأموال الأجنبية ، بحيث تبدأ مرحلة التحول الإشتراكي التى تهدف إلى حل التناقض بين رأس المال المحلى والعمل حلاً جذرياً — كما يقال — عبر إنهاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وبالتالى إنهاء كافة أشكال « الإستغلال » . ومسألة إعتبار الملكية الفردية لوسائل الإنتاج مصدراً للشرور والإستغلال بطبيعتها ، وينبغى تصفيتها بالضرورة طال الزمن أو قصر .. هذه المسألة عندى ليست من المسلمات . ولكن ليس هذا ما يعنينى هنا فى المقام الأول . ما يعنينى هو أن هذا المفهوم للتحرر الوطنى وما يتلوه من إشتراكية يؤدى إلى تحديد هدف إقتصادى — اجتماعى ، هدف يركز على قضايا الملكية والتوزيع على نحو يمكن تحقيقه فى أى قطر عربى على حدة . فإقامة قطاع عام كبير ومسيطر ، وتطبيق إصلاح زراعى .. إلخ ، لا يتطلب وحدة عربية بالضرورة . فإذا أضفنا إلى مفهوم التحول الإشتراكى مهام « التنمية الاشتراكية » أو « البناء الاشتراكى » ، فإن هذه المصطلحات وفق مفهومها السائد لا تعنى اكثر من اسلوب بالغ الأهمية فعلاً فى تعبئة الفائض الإقتصادي ، وفي تنمية الموارد بقدر كاف من التوازن والإتساق ، وبمعدلات مرتفعة ومنتظمة (إلى حد كبير) من خلال التخطيط المركزى . وهذا الأسلوب فى التنمية يمكن أن يتحقق أيضاً في إطار قطرى ، ولا يتضمن بالضرورة إنهاء التبعية . بل حصر هذا الأسلوب في إطار قطرى يؤدي على وجه التحديد إلى تبعية من نوع آخر .

إن غلبة القطاع العام ، أو غلبة الملكية الوطنية لمفاتيح الإقتصاد ، تعتبر فى مثل بلادنا مدخلاً ضرورياً لقطع علاقات التبعية مع الدول الغربية ، حال توفر سلطة سياسية مستقلة مقاتلة . ولكنها مجرد مدخل . مدخل مهم وتعديل جوهرى في هيكل السلطة الإقتصادية ، ولكن نظل في إطار التبعية ، وفي مسيرة طويلة لاستكمال الاستقلال . إن الهيكل الإقتصادي الموروث يحتم على أى قطر أن يعتمد إعتماداً أساسياً على علاقاته الخارجية في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيه ولتنميته . وهذا هو الأساس الموضوعى لاستمرار التبعية ، والذي لا ينفيه مجرد تغير في ملكية مفاتيح الإقتصاد . والمتاح على مستوى قطرى ، هو أن يعتمد هذا القطر على الكتلة الأخرى (الكتلة الشرقية أو الإشتراكية) في حل مشاكل هيكله الإقتصادي المشوه والعاجز . سيعتمد هذا القطر على هذه الكتلة عند تصدير السلع المحدودة (الخام) التى فرض عليه تاريخياً أن يتخصص في إنتاجها ، وسيعتمد عليها فى استيراد حاجاته المعيشية والتنموية . والإعتماد في الحالين من موقف الضعف ، وبأسعار السوق العالمية (اى الغربية) ، وهو ما نسميه عودة إلى تبعية من نوع آخر . فك الروابط مع القطب الغربى وعقدها (باسم الإشتراكية) مع القطب الشرق . فى هذا الإطار يمكن ان يحدث تنمية مخططة ، وإجراءات تنظيمية وتوزيعية اعمق ، وقد يتغير الهيكل الإقتصادي بمعنى نسبة القطاع السلعى ونسبة الزراعة إلى الصناعة ، ونسبة الصناعة الثقيلة

إلى الصناعة الخفيفة .. إلخ . ولكن كل هذه التعديلات (اذا فرض انها تحققت) لا تؤدى إلى تنمية مستقلة ، اذا حصرت نفسها داخل الحدود القطرية ، واذا لم تتدعم بعمق قومى . فهى لا يمكن أن تتمحور حول نفسها . ولا يمكن أن تعتمد على نفسها فى اشباع حاجاتها الأساسية . انها تنمية خاضعة فى معدلات نموها ، وفى تحديد موقعها من تقسيم العمل الدولى لقرارات من خارجها .

وليس مصادفة — فى ضوء ما سبق — أن الأدبيات التنموية الصادرة عن الكتلة الإشتراكية السوفياتية هى التى تتحدث عن المرحلة الوطنية التى تتلوها مرحلة اشتراكية بالمفهوم الذى أوضحناه (وقد ابتلع بعضنا هذا الطعم) .. المرحلة الأولى لقطع العلاقة مع الغرب ، والمرحلة الثانية للإلتحاق بالشرق . وتتجنب هذه الأدبيات تماماً مفاهيم الاستقلال والتبعية التى ترتبط بتشوه الهياكل الإقتصادية وما يترتب عليه من علاقات دولية غير متكافئة موضوعياً . إنها لا تذكر الإستقلال الإقتصادى إلا باعتباره تغييراً في هيكل الملكية ، ولا تربط هذا الإستقلال بالاعتماد الجماعى على النفس الذى يتضمن إنشاء أنساق للتعاون الإقليمى بين الأقطار الصغيرة والمتوسطة ، تحقق التكامل وتزيد التبادل فيما بينها .

ان الإستقلال الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستقلة ، يعنيان أن يوجه الجهد التنموى بقرارات من الداخل ، وبهدف اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، التى لا تحدد وفق مستوى القدرة الاقتصادية فقط ، ولكن تتحدد وتتشكل وفق المفاهيم والقيم الحضارية الحاكمة أيضاً . ان التنمية الاقتصادية المستقلة — بهذا المضمون — هى المكون الإقتصادي الملائم لمشروع الإستقلال الحضاري ، وهذا ما يمكننا من التعامل مع الأسواق الدولية من موقع يقترب تدريجياً من الندّية ، تماماً كما يمكننا الاستقلال الحضارى من التفاعل مع الحضارات الأخرى بندية . إلا أن هذا الهدف (التنمية المستقلة) هو بالتحديد ما يعجز عنه اى قطر عربى على حدة ، سواء اكان هذا بسبب التشوه الكامن فى كل هيكل ، ام بسبب النقص الموضوعى فى الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة للجهد التنموى الشامل ، والمحقق للاعتماد على النفس في اشباع الحاجات المتنوعة . فضلًا عن أن مشروع التنمية المستقلة يلقى حرباً من كل القوى المسيطرة على النظام الدولى (بدرجة أو أخرى) . ولا ننسى إسرائيل . وهذه المواجهة لا يتمكن قطر عربى وحده على خوضها حرباً ومناورة .. طبعاً التنمية « بالأسلوب الاشتراكى » لا تحتاج إلى العمق العربى ، إذ أن لها فى الخارج من يحميها .

ولكى لا تختلط الأمور ، نؤكد علمنا بأن التنمية المستقلة فى عالم اليوم تتطلب بالضرورة جهداً مكثفاً ، أى دفعة كبيرة ، ومعدلات نمو مرتفعة . واستقلالها فى القرار ينتزع فى صراع دائم ضد القوى الحاكمة للنظام الدولى . ويتطلب هذا — كأى حرب — إدارة مركزية لمجمل العمليات المتشابكة ، والسريعة التغير . ويترجم هذا في مجال التنظيم الاقتصادى بسيطرة قطاع الدولة والتخطيط المركزى . ويعنى كل ذلك أن التنمية المستقلة فى عالم اليوم تستعير كثيراً مما اصطلح على تسميته وسائل التنمية

الإشتراكية ، ولكنها لا تصدر فى هذا عن تصور يهدف إلى القضاء على الملكية الفردية باعتبارها مصدراً للاستغلال والشرور بالطبيعة ، وإنما تحدد موقفها من القطاع الخاص (حجمه ودوره) فى ضوء المتطلبات الفعلية للمضى فى التنمية المستقلة ، فى ظروف هذا البلد أو ذاك(٧١) . ومن ناحية أخرى فإن التنمية المستقلة إذا كانت تستعير كثيراً من وسائل « التنمية الاشتراكية » فإن مضمونها — كما أوضحنا — اوسع مما تعنيه هذه الأساليب ، من حيث أن الهدف لا يقتصر على عدالة التوزيع ، ولا على التنمية المخططة ، ولكنه يحقق هذا كله فى إطار استقلال نمط الإستهلاك ، اى التوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين كما يشكلها نمطهم الحضاري ، وبكل ما يترتب على ذلك من استقلال تكنولوجى ، واستقلال فى هيكل الإنتاج .

إننا نصر على مفهوم التنمية المستقلة باعتباره المفهوم القومى الوحدوى لواجباتنا فى الجبهة الاقتصادية . ونلح على أن مفهوم التنمية المستقلة أوسع من مفهوم التنمية الإشتراكية كما ورد الينا واستخدمناه . وهذا الإصرار وهذا الإلحاح لم يكن مهماً لدى الثوريين فى روسيا أو لدى الثوريين فى الصين ، لأن كلا من البلدين قارة بأكملها ، تحكمها سلطة سياسية واحدة . وهذه الحقيقة كافية تماماً لضمان أن تكون التنمية مستقلة ، اى متمحورة حول نفسها ، ومعتمدة على النفس في إشباع الحاجات الأساسية ، والتركيز عندهم على اسلوب هذه التنمية عند تعريفها لم يكن مسبباً لأى لبس ، طالما أن الأسلوب الذى يسمونه اشتراكياً تحقق ، او يتحقق فعلياً ، في إطار أوسع مما يعنيه هذا الأسلوب . وحالنا كان يمكن ان يكون مشابهاً لو أن أمتنا موحدة وتحكمها سلطة سياسية واحدة ، ولكن فى حال التجزئة ، يصبح إبراز مفهوم الإستقلال (بمضمونه الوحدوى بالضرورة) ، كمحدد أساسى لطبيعة التنمية المستهدفة ، مسألة بالغة الأهمية ، وبقدر أهميته لبولندا مثلًا أو أفغانستان .

(٢) ان مشروع التنمية المستقلة — على النحو الذى عرفناه — يبدو متعذراً بالنسبة لأى قطر عربى على حدة ، وللأسباب نفسها التى دعت المروجين للتنمية المستقلة ولإستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ، إلى الدعوة « للاعتماد الجماعى على النفس » ولمشروعات التكامل الاقليمى ، بهدف تطبيق ناجح لهذه الاستراتيجية . ولكن كيف يبدأ أو يتحقق هذا « الاعتماد الجماعى على النفس » ؟ يغلب فى منطقتنا العربية حالياً الحديث عن التكامل الإقتصادى ، والتكامل الإنتاجى على وجه التحديد ، باعتباره المنهج الأنسب لتحقيق الوحدة السياسية فى مرحلة تالية . وقد يرجع هذا إلى تأثر بتجارب معاصرة لأهل الشمال ، أو قد يرجع إلى تحيز نظرى يبالغ فى تأثير ما يسمى « الأساس الإقتصادى » ، خاصة والإقتصاديون يلعبون دوراً أكبر فى التنظير للمرحلة الحالية . وأيا كان التفسير فإنه — في إعتقادي — يمثل جو التراجع والهبوط فى حركة الوحدة العربية وروحها . وفي إطار هذا التراجع ، لا مانع من ان يحاول الاقتصاديون تحقيق بعض الانجازات لدعم أشكال العمل الإقتصادى العربى المشترك وتطويرها . أية زيادة فى التبادل السلعى ، أو فى تبادل عوامل الإنتاج ، خير . وأية مشروعات مشتركة ،

وأى مد لخطوط النقل والمواصلات يعتبر خطوة للأمام بلا جدال . وكل خطوة تتحقق ينبغى أن نحرص على إستقرارها واستمرارها ، وأن نجنبها أثر الهزات التي لا تنقطع فى العلاقات السياسية . كل هذا لاخلاف فيه ، وهو الموقف نفسه الذى نأخذه من محاولات رجال التعليم والإعلام .. الخ . كل فى مجاله . ولكن ينشب الخلاف إذا بالغ الإقتصاديون بالذات فى تصوير هدفهم على أنه تحقيق قدر هائل من التكامل والتخطيط القومى كمرحلة أولى . وحين يصاغ هذا الهدف باعتباره سيناريو أو نظرية للوحدة العربية تقوم على أساس متين ، وبعيداً عن « رومانسيات » العقود السابقة ، كما يقال(٧٢) .

وسبب الإعتراض أن فهمى لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ، والاعتماد على النفس ، يفترض اول ما يفترض ضرورة استقلال الإرادة ، أى أن انتزاع هذا الإستقلال ، ودعمه المتواصل ، شرط للمضى فى هذه الإستراتيجية للتنمية . وهذه الإستراتيجية هى مجرد مشروع للتنمية المستقلة يمضى وفق معاييره الذاتية ، فى مواجهة القوى الخارجية التى تسعى إلى فرض تشكيل للنمو الإقتصادى يتفق مع مخططاتها هى . هذا التصور سواء أكان فى شكل إعتماد دولة معينة على نفسها ، أم فى شكل إعتماد جماعى على النفس ، لابد من أن يعنى صداماً قد يكون ساخناً أو بارداً ، ولكنه متواصل بالقطع ، وفى كل الأحوال ، مع قوة أو أكثر من القوى الكبرى المهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة ، واذا قدرنا امكانات هذه القوى ، فإن المهمة تبدو بالغة الصعوبة . هذا بشكل عام . فإذا إنتقلنا إلى المنطقة العربية ، فإن الخاص (فى اطار هذا العام) هو أن المشروع المطروح لدينا ليس تكاملاً فى تجمع إقليمى ، وانما توحيد قومى (يستند إلى مشروعية تاريخية) ويتم من خلاله ولدعمه توحيد قومى إقتصادى ، وبإتجاه الإستقلال الحضارى ، وهذا المشروع يقع فى منطقة لها حساسيتها الكبرى استراتيجياً ، ويهدف المشروع ضمن ما يهدف إلى دمج بؤرة النفط داخل كيان قومى كبير ، بدلًا من اشتباكها بالاقتصاد الغربى ، وهذا الدمج داخل كيان عربى كبير يعنى دعم إرادة سياسية مستقلة تتحكم فى إنتاج النفط الداخل فى التجارة الدولية وتسويقه ، ويضمن إستخداماً أكفأ للموارد المالية . وباختصار ، فإن مشروع التوحيد العربى هو — فى حقيقته — مشروع لإنشاء قوة عظمى جديدة ، يأتى ترتيبها — بمعايير القوة ورغم تخلفها الإقتصادى — بعد الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي مباشرة ، لأن التحكم فى مخزون النفط أفعل فى توازنات القوة الدولية من تأثير القوة النووية الصينية مثلًا أو الفرنسية . ان دولة عربية موحدة ومستقلة ستمارس تأثيراً سياسياً هائلًا ومباشراً فى ايران ، وشبه القارة الهندية ، وفى افريقية ، معتمدة على تراث عظيم من العلاقات التاريخية والروابط الإسلامية والروحية . ان هذه الدولة لن تؤثر بكفاءة النموذج الواعد فقط (كما هو الحال مع الصين) ولكن أيضاً بأسلحة قوة لا تمتلكها إلا الدول العظمى .

هذا الكلام قد يتصوره البعض حلماً ، وهو قد لا يزيد عن ذلك فعلًا ، إذا تقاعسنا عن المهمة . ولكن حال الحديث عن مشروع حضارى عربى مستقل ، أو توحيد إقتصادى عربى ، ينبغى

أن نعرف خطورة الهدف الذى نسعى اليه ، وإذا كانت القوى الخارجية تحارب أى توجه إستقلالى فى قطر من الأقطار ، وأى تجمع مستقل فى منطقة من مناطق العالم ، فان علينا أن نتخيل حجم الصراع الذى ينتظرنا نحن ونوعه اذا كنا نتحدث على سبيل الجد فى موضوع التكامل العربى ، أو التنسيق ، أو أى حد نختاره باتجاه التوحيد ، مع كل ما يعنيه ذلك من تغييرات شاملة فى النظام الدولى . أيضاً ينبغى أن نعى حقيقة أن بمطقتنا مشروعين طموحين ، وليس مشروعاً واحداً : المشروع العربى — والمشروع الصهيونى . إن اسرائيل منذ الآن هى مجرد ركيزة أرضية لقوة تمارس تأثيراً دولياً مذهلاً ، وبآليات فريدة — من خلال الشبكة الصهيونية — فى عامل اليوم . وبدهى أن توسعها فى منطقتنا — بالإستيطان والهيمنة — جزء أصيل من المشروع الصهيونى ، وبدهى بالتالى أن ضرب التوحيد العربى فى أشكاله ومراحله المختلفة هدف دائم للصهيونية . إن هذه المنطقة لا تحتمل غير مشروع واحد : مشروعنا أو مشروعهم . وبقدر معرفتنا بعناد أصحاب المشروع المزاحم وتحالفاتهم وقدراتهم ، يمكننا أن نتصور الجهد والتضحيات المطلوبة فى هذه الجبهة . ونحن ممن يرون الصهيونية باعتبارها العدو الرئيسى لمشروعنا الحضارى ، وأن علاقاتنا الدولية كافة فى مختلف المراحل ينبغى أن تتحدد جوهرياً وفق منطق ومصالح هذا التناقض والصراع الرئيسى .

إن الوعى بخطورة ما نتحدث عنه مهم جداً عند بحث إحتمالات المستقبل ، وعند تحديد السياسات والمؤسسات المناسبة . وباسم هذا الوعى كانت معارضتنا لسيناريو يقوم على مرحلة من التكامل الإقتصادى تتلوها مرحلة من التوحيد السياسى . من الذى سيتركنا نتدرج بهدوء من مرحلة إلى مرحلة ؟ ! كيف نتخيل أن القوى المهيمنه على النظام الدولى ستدع اقتصاديينا وفنيينا يضعون خطط التكامل الإقتصادى وتعظيم الإعتماد على النفس ، وينفذونها سنة بعد سنة ، حتى يتسلم السياسيون العملية مكتملة فيتوجونها بوحده سياسية تهز العالم ؟ ! إن كل خطوة ناجحة باتجاه التكامل هى خطوة مباركة كما قلنا ، ولكن يجب أن ندرك أن آفاق التقدم فى اتجاه الوحدة ، وبدءاً من هذا المدخل ، هى آفاق محدودة بالضرورة ، فالتقدم الشامل فى اتجاه التكامل الإقتصادى ، أو فى إتجاه تعظيم الإستقلال الإقتصادى ، لا يمكن أن يتحقق إلا عبر حرب ضارية ، تتطلب قيادة سياسية ثورية فى موقع إصدار القرار ، وليس مجموعة من المخططين التكنوقراطيين . والحرب لا تتطلب بالمناسبة مجرد إدارة عقلانية كفء ، فهى تتطلب كذلك قدراً هائلاً من الرومانسية . قدراً هائلاً من الايمان بعقيدة مقدسة تدفع الأمة إلى قبول التضحية ، بل وطلب الشهادة .

والخلاصة أن المدخل للتقدم الشامل نحو التكامل الإقتصادى ، لا يكون إلا من باب الوحدة السياسية ، أى أن قيام دولة موحدة صلبة هو الشرط الضرورى والطبيعى للقتال (فى الجبهات المختلفة) من أجل انتزاع حقنا فى التكامل الإقتصادى . ونحن نتحدث عن التكامل الإقتصادى هنا باعتباره معادلاً للاعتماد الجماعى على النفس ، أى أن التكامل الإقتصادى فى منطقتنا لايمكن إلا أن يكون مساراً

مستقلًا ، وبحسابات مستقلة ، فنحن نستبعد الإحتمال الذى قدمه إسماعيل صبرى عبدالله بأن تتولى شركات عابرة للجنسيات عملية تكامل بين الأقطار العربية (كلها أو بعضها) تحت السيطرة الغربية حال تخلفنا عن تطبيق استراتيجية اعتماد جماعى على النفس ، إذ اعتقد أن هذا ممكن حين نتكلم عن مجموعة دول امريكا الوسطى مثلًا ، أو مجموعة دول شرق أفريقيا ، ولكن طبيعة ما قلناه عن إمكانيات مشروعنا الحضارى ، تجعلنا نعتقد أن القوى الكبرى لا تطمئن فى حالتنا إلى مجرد تكبيل المارد أو تخديره ، فهى لا ترضى بأقل من تقطيع الأوصال .

(٣) لمزيد من التوضيح نشير إلى **قضية الغذاء فى الوطن العربى** ، وهى قضية خطرها واضح ، وحلها يبدو ميسوراً . فالمواد الغذائية تمثل ٥٠ ــ ٧٠ بالمائة من بنود الانفاق للأسرة العربية ، ولا يتوقع أن تتغير هذه النسبة لسنوات طويلة مقبلة ، ونصف حاجاتنا من المواد الغذائية يستورد من الأسواق الخارجية . ويلاحظ أن معدل الزيادة فى انتاج المواد الغذائية فى منطقتنا العربية أقل من معدلات الزيادة في الانتاج الزراعى بشكل عام ، وأهم من ذلك أنها أقل من معدلات الزيادة السكانية ومن معدلات الزيادة فى الطلب على الغذاء . ومعروف أن الحبوب هى المصدر الرئيسى للغذاء ، والانتاج العربى لا يغطى إلا ٧٥ بالمائة من استهلاكنا من الحبوب ، وقد تحولت مصر وسوريا ولبنان والأردن إلى أقطار مستوردة صافية للحبوب بعد ما كانت تحقق فائضاً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . المشكلة اذن واضحة جداً ، والحل الذى يبدو ميسوراً هو أن نستخدم الموارد المهدورة : فالمساحة الممكن زراعتها تبلغ حوالى ضعف المساحة المزروعة حاليا ، وترشيد استخدام مياه الأنهار يؤدى إلى مضاعفة المساحة المزروعة فى مصر والسودان ، وأيضاً فى العراق . كذلك يمكن إحداث زيادة رأسية فى انتاج الحبوب تصل إلى ٣٠٠ بالمئة ، أى أنه يمكن انتاج ٦٩ مليون طن من الأرض المزروعة نفسها حالياً بالحبوب (٢٥ مليون فدان) بدلًا من ٢١ مليون طن فقط[٧٣] . وماذا اذا لم نلجأ إلى حل أزمة الانتاج القومى ؟ أولًا ستستنزف مواردنا فى الاستيراد المتزايد من الحبوب والمواد الغذائية ، بخاصة مع إتجاه أسعار الغالب نحو الإرتفاع ، وثانياً فإنه حتى اذا أمكن تدبير الموارد المالية ، فان الكميات المتاحة فى السوق العالمية (من الحبوب بالذات) قد لا تكفى ، وبالتأكيد هذا احتمال مزعج جداً . والتوقعات تقول ان عجزنا الحالى فى انتاج الحبوب (٧ ملايين طن سنويا) سيصل إلى أكثر من ٢٢ مليون طن (عام ١٩٨٥) والى حوالى ٣٤ مليون طن (عام ٢٠٠٠) ، بينما يبلغ العجز العالمى المتوقع فى انتاج الحبوب ١٠٠ مليون طن (١٩٨٥)[٧٤] .

كيف لا نسعى إذن للخروج من المأزق الغذائى على المستوى القومى ، وبالاعتماد الجماعى على النفس ؟ ينبغى أولًا أن ندرك **قبل البدء فى هذا المسعى أننا بصدد مواجهة ساخنة جداً مع القوى العظمى المهيمنه** ، فهذه المحاولة ليست مجرد خطوة مهمة فى إتجاه التوحيد الإقتصادى العربى (وهذا فى حد ذاته سبب للمواجهة الساخنة) ، ولكنها اكثر من ذلك ، فهى تعنى تحرير النفط العربى ، وإطلاق

قدراته كاملة كمصدر للقوة فى العلاقات الدولية . وتزداد هذه الصورة وضوحاً حين نتذكر أن دولًا أربع تكاد تحتكر صادرات العالم من الحبوب (الولايات المتحدة ــ كندا ــ استراليا ــ الأرجنتين) ، والولايات المتحدة تسيطر وحدها على ٥٠ بالمائة من هذه الصادرات ، وكيسنجر لم يتردد فى الإفصاح علناً عن قدرة الغرب على استعمال سلاح التجويع ضد الأمة العربية ، من اجل تحييد امكانات النفط .

يبدو أن هذا المنظور لم يغب عن الدارسين العرب ، بدليل شيوع عبارة « الأمن الغذائى » فى كتاباتهم حتى أصبحت « موضة » . ولكن ما يثير الدهشة هو أن الكتابات تعالج الموضوع ببراءة شديدة ، وليس باحساس من يقترب من منطقة محرمة ، أو من ميدان قتال . مع أن هذا هو التشخيص الدقيق للحال عندنا ، مع أن سعى دولة كالهند لإحداث « ثورة خضراء » لم يثر رعب الغرب على هذا النحو ، بل لقد رحب بهذه الثورة وساعدها . وهذا مجرد نموذج ملموس يذكرنا بأن وطننا العربى « حالة خاصة » .

إلا أننا لا نقصد إلى إلقاء كل التبعة فى نكوصنا عن التوحيد على عاتق القوى الخارجية . ان توحيد الأقطار العربية بعد تعميق التجزئة ، يتضمن مواجهة مع المصالح والمؤسسات التى نشأت وتمحورت حول العواصم القطرية . وعلى هذا ، لابد من التعرف ايضاً إلى طبيعة الأسباب العائقة فى ابنيتنا الموروثة والمستحدثة . فاذا فرضنا مثلًا أن قيادة ثورية جادة تناضل فى قطر أو أكثر من أجل قطع علاقات التبعية ، سواء فى علاقات الانتاج او فى البنية ، ما هى المشاكل الداخلية (وبخاصة المشاكل ذات الطابع الخاص) التى تعوق التنمية الجادة ومحاولات التوحيد ؟ ان عودة إلى موضوع القمح تذكرنا ان الموانع لا تأتى من جانب القوى الخارجية وحدها ، فالعملية تتطلب التحكم فى تحريك الموارد العربية بشكل مخطط ، ويثير ذلك مشاكل عديدة ليس أقلها مشاكل التهجير والتوطين الجماعيين ، وهذه المشاكل لا تواجه حتى الآن إرادة أعلى منها . وقد نعترف بأن القوى الخارجية لم تضطر إلى التدخل السافر فى هذا الأمر حتى الآن ، إكتفاء بفعل عوامل الهزيمة المنبثة داخل ابنيتنا ، ولكنها لن تتردد طبعاً إذا لمحت إحتمال تجاوز هذه العوامل . والتجاوز ممكن بالفعل اذا توافرت الإرادة ، وبحثت العقبات بحثاً موضوعياً بهدف التنفيذ الجاد للمشروع (نذكر بأمثلة التهجير والتوطين الجماعيين فى الاتحاد السوفييتى والصين ، واسرائيل) .

إن هدف التوحيد يرتبط عضوياً بهدف الاستقلال ، ولكنه اكتسب مع امتداد واقع التجزئة ذاتية متميزة ، وأصبح تحدياً فريداً امام المشروع العربى يتطلب معالجة واعية لمشاكله الخاصة ، ويسهل المعالجة أن نتذكر أن الاصرار على التوحيد العربى هو الذى يسمح لطموحنا ان يتطلع إلى تحد للحضارة الغربية ، ومنافسة التجارب الدولية الكبرى لإحداث تنمية متكاملة ومستقلة . والاستقلال الحضارى للأمة العربية لا يمكن الا أن يكون امتداداً متجدداً لتاريخها وتراثها العظيم ، تراث الحضارة الاسلامية ، التى شادها

كل أبناء المنطقة على اختلاف أديانهم . ان الاسلام وحضارته هو اساس العقيدة التى تذيب الحدود وتبرر الوحدة ، بل هو أساس العقيدة التى تجعل الجهاد من أجل الوحدة جهاداً مقدساً .

(٤) هناك متغيران هامان يؤثران بالضرورة تأثيراً أساسياً على أوضاع المنطقة وعلى مستقبل التنمية ، وهما : **النفط ، والمال النفطي** . إن هذين المتغيرين لا يمكن أن تتجاهلهما استراتيجية التنمية فى أى قطر ، أو فى المنطقة ككل . وقد يبدو أن هذا الموضوع قتل بحثاً ، وهذا صحيح ولكن بعيداً عادة عن نقطتين جوهريتين . النقطة الأولى أننا بحثنا موضوع النفط والمال النفطى بمعزل عن نموذج الإستقلال ، وتصورنا رغم ذلك أن التوجه المنطقى للمال النفطى لابد أن يكون للمنطقة العربية وليس إلى دول السيطرة الغربية ، ولم نربط بين هذا التصور وبين التخطيط المحكم المضاد للدول المسيطرة من أجل ما سمى إعادة التدوير ، ولم نربط بين محاولاتنا لإستخدام قوة النفط والمال النفطى لإنهاض بلادنا ومشروعها القومى ، وبين إستقلال الإرادة كعنصر حاسم ، ولمواجهة أصحاب المصلحة فى إخضاع هذه المنطقة ــ والنقطة الثانية التى أهملناها هى أن المال النفطى يتضمن فى حركته التلقائية عوامل مجهضة لأية تنمية جادة ، ومعيقة للتوجه التوحيدى ، وما لم تدرس هذه الجوانب وتبتدع آليات مضادة للسيطرة عليها وتجاوزها ، يتحول المال النفطى إلى أداة مدمرة وبخطورة .

هذه قضية عايشناها فى مصر وتحتاج وقفة خاصة للتوضيح . ونشير هنا إلى المواجهات التى مثلتها دراسات عدد من الإقتصاديين الوطنيين ، والتى تناولت المشكلة ــ بدرجة أو أخرى ــ بمنظور يتسع للأبعاد الإجتماعية والسياسية ، إلى جانب التركيز على النتائج الإقتصادية المباشرة ، ولكن يبدو أن المشكلة مازالت تحتاج إلى مواجهة نظرية وعملية أشمل وأعمق ، وهى لا يمكن أن تهاجم أو تحلل من زاوية مصر (أو الأقطار المصدرة للعمالة عموماً) فقط ، إذ يظل هذا منهجاً جزئياً ، والمنهج الأشمل والأنسب هو بحث هذا الإنتقال المشوه فى إطار التشوه العام الذى أحدثه المال النفطى فى النسيج المجتمعى لأقطار المنطقة كلها (من يستورد العمالة ومن يصدرها) . ونتأمل معا هذه الملاحظات :

□ **الموقف من العمل المنتج** : عند مستوى عال من التجريد ، نعلم أن الإنسان ينتج لكى يستهلك ، ويزيد إنتاجه ويطوره لكى يزيد إستهلاكه ويصبح أفضل ، وهذا هو ملخص المسيرة الإقتصادية للمجتمع البشرى . ووفقاً لمنطق هذه المسيرة إحتلت قيمة العمل المنتج موقعها المميز بين مختلف القيم ، ولكن ماذا يحدث لو تيسر لمجتمع ما أن يحصل على كل حاجياته الإستهلاكية دون عمل ؟ لا شك أن هذا المجتمع سيواجه خللًا خطيراً فى قيمه ، ويفقد الحافز على العمل المنتج ــ بكافة أشكاله ــ وهذه هى المصيبة الكبرى التى تواجهها الأمة العربية بسبب المال النفطى ، وهى مصيبة تكمن فى طبيعة المال النفطى السهل وهذه المصيبة لا تهدد الأقطار النفطية وحدها (وإن كانت الإصابة فيها أشد) ولكنها تمتد إلى الأقطار غير النفطية أيضاً كما سيجىء . وهذا وضع فريد ، لم يعشه

في السابق ـــ على ما نعلم ـــ مجتمع من المجتمعات . إن أثر المال النفطي لا يقارن بأثر الريع ـــ على سبيل المثال ـــ في الطبقات المسيطرة في المجتمعات قبل الصناعية ، فالريع في هذه المجتمعات كان فائض عمل اجتماعي مضنٍ ، واستمرار العمل المنتج في المجتمع كان شرطاً لاستمرار الفائض وزيادته ، وبالتالي لم يكن الريع سبباً في إهدار قيمة العمل المنتج ، وإنما كان حافزاً للطبقة السائدة على حماية واستمرار العمل ، ولزيادة انتاجيته ، أما المال النفطي فإنه نتاج عملية تشبه عملية فتح الصنبور ، وهو قادر على اغراق دائرة واسعة (عشرات الملايين) في بحر من الكماليات ، ويهدد باقتلاع كل هؤلاء من هموم الانتاج .

□ يرتبط بهذا استطراد الى **مسألة الاستهلاك المستورد** ، فنمط الاستهلاك الغربي الذي يلهب سباق الاستحواذ على أكبر سلة من السلع المصنوعة ، له بريق وتأثير غير عادي . وهذا النمط محل نقد من المصلحين الراديكاليين في الغرب . ولكن كل الانتقادات كانت أعجز من أن تعوقه من داخله ، وقد سيطر هذا النمط على خيال الدول الاشتراكية الأوروبية التي عجزت عن تنشئة انسان جديد لا تتلخص حياته في سباق الاستحواذ على السلع المادية . وهذا النمط يلعب في الدول التابعة دور الخرز والمرايا التي يقال ان الفاتحين الأوروبيين استولوا بها على عقول بعض قادة القارة الافريقية . لقد كان من افضال نيركسه أنه أثار قضية « أثر المحاكاة » في أدبيات التنمية الغربية (والتي يقال فى وصفها أيضا : ثورة التطلعات) ، وهو لم يتعمق بما يكفي في هذه القضايا وإطارها ، ولكننا نعتبرها ـــ اقتصادياً ـــ « كعب أخيل » (أي نقطة الضعف القاتلة) في أية تجربة تنمية مستقلة ، ومنها تتسرب الردة . إن منطق رفضنا لنمط الاستهلاك الغربي (أو بالأصح نمط الحياة الغربية) ينبع من الاعتقاد بأنه ليس النمط الأمثل المحقق لسعادة الانسان . ويقوي هذه الدعوة في الدول الساعية الى تنمية مستقلة ـــ أنها لا تستطيع من الناحية العملية الاستحواذ على هذا النمط الا لقلة ، بكل ما يترتب على ذلك من صدامات اجتماعية ، وتشويهات تنموية ، وتبديد للمدخرات المحلية . ولذا يقال أحياناً في الغرب ان محاربة النمط الغربي على أسس حضارية هو مجرد محاولة لتحويل الضرورة الى فضيلة ، ولكننا نعتقد بالفعل أنها محاولة لتحقيق فضيلة بالاستفادة من ظروف مناسبة . وعلى كل فقد حدث في حالتنا الفريدة أن تضاعفت الأموال فجأة ، وتضاعفت القدرة على استيراد كل ما يبهر العيون ويخطف العقول . فجأة اصبحنا وسط الطوفان ، في حالة « انعدام وزن » حقيقية . لم تكن أمامنا فرصة الاختيار والانتقاء المرتبطة بتنمية مستقلة مطردة لقدراتنا الانتاجية . إن فرصة الاختيار هذه كانت ستتحقق عبر تطوير وتجدد ذاتي لكافة مؤسساتنا العربية ، ولكنها ضاعت أمام الهجوم المفاجىء . فقدنا (ونرجو أن يكون ذلك مؤقتاً) الظروف المناسبة لإقامة نمط حياة عربية متميزة ، وأصبحت حياتنا مجرد تقليد للغرب في نمط استهلاكه وفي ساعات لهوه . وكان لابد من أن يكون التقليد سطحياً وزائفاً ، وهذا طبيعي ، فنمط الحياة الغربية (مع كل نقدنا له) مرتبط بوجه آخر للعملة ، أي بنمط الانتاج الغربي ، وبالتأكيد ، فإن نمط الانتاج الغربي يقدس العمل والوقت والقرار الرشيد والدقة .. الخ يحكم اوجه الانفاق ، ويحكم ساعات الفراغ

وابتعادنا عن هذا الوجه الآخر الحاكم ، كان لابد من أن يحول نمط الاستهلاك الغربي الى شبيه مشوه بالسفه والانحلال .

معروف أن من أسباب التشوه في تنمية الدول التابعة إنهيار العلاقات القديمة بغير انتظام أمام زحف السلع ورؤوس الأموال المستوردة ، بمعنى أن تصفية العلاقات القديمة لا يتزامن ولا يتسق — في الأساس — مع نمو وإبداع قوى الانتاج المحلية . وعندنا تهاوت العلاقات القديمة — لا قبل نمو قوى إنتاج جديدة ، ولكن مع خفوت الحافز على تنمية قوى الانتاج المحلية .. ومع سيطرة النمط الاستهلاكي الغربي الشاملة زاد الشعور بالعجز عن إشباع الطلب المحلي بإنتاج قومي ، فتلقى الاتجاه التلقائي نحو التقاعس دفعة إضافية ، وترسخت التبعية للخارج .

□ إن العمل ليس مجرد قيمة فردية أساسية ، ولكنه قبل ذلك قيمة اجتماعية ، بل إن العمل الإجتماعي هو أساس الاجتماع البشري ، واختلال هذا الأساس ينعكس تلقائياً (ومع غياب آليات مضادة) في **اعادة توزيع الأموال (ولا نقول الدخل)** . إن علاقات التوزيع — في المجتمع الطبيعي — هي الوجه الآخر لعلاقات الانتاج . وفي غياب علاقات الانتاج ، ومع تصدع معيار العمل الاجتماعي (أو الوظيفة الاجتماعية) تصبح عملية اعادة توزيع الأموال في الدولة النفطية معرضة للعشوائية ، ومتأثرة بطبيعة المؤسسات السياسية الحاكمة . وقد نلحظ أنه في الدول التي احتفظت بمؤسساتها السياسية التقليدية ، اكتسبت العلاقات العشائرية والأسرية صلابة خاصة ، وأصبحت هذه العلاقات من المحددات الأساسية للأنصبة المالية (وهذه ضربة اخرى لقيمة العمل الاجتماعي)[٧٥] . وتنقصنا من غير شك دراسات اجتماعية امبيريقية عن التغيرات الحادثة في هذه الأقطار ، في مؤسساتها المختلفة ، وفي الحراك الاجتماعي . ولكن يمكن أن نلحظ أن التسابق على نصيب مالي اكبر أضاف فئات إجتماعية جديدة إلى كبار الأثرياء ، ومن خلال عمليات التداول أساساً ، وليس الانتاج ، بطبيعة الحال . ومعروف أن الشركات العابرة للجنسية لا تتورع عن استخدام الأساليب القذرة من أجل فتح الأسواق ، وهي تتلمظ وتتحارب على أسواق الدول النفطية ، وتدفع في سبيل ذلك هذه الفئات الجديدة كوكلاء لأنشطتها ، ويقتسمون معها الأرباح الخرافية ، ويمكن أن نقول ان أموال النفط جذبت الى بعض الأقطار النفطية أكبر حشد من الأفاقين والمغامرين من مختلف انحاء الأرض ، وحتى ممثلي الشركات المنظمة العملاقة ، وممثلي الدول ، كانوا لا يبذلون أي جهد لستر عمليات النصب والنهب ، وبمشروعات وهمية وشبه وهمية . وقد حقق الموردون الأجانب في مسعاهم نجاحاً فاق كل تقديراتهم[٧٦] ، وساعدهم في المهمة التشابك بين المصالح الأجنبية والفئات المحلية العملية . إن هذا التشابك معروف في كل الدول التابعة ، ولكنه يبلغ ابعاداً غير مسبوقة في بعض الأقطار النفطية العربية ، والأثرياء المحليون العديدون (الوكلاء) يحققون أرقاماً فلكية . ودور هذه الفئة الواسعة والقوية في دعم التبعية سهل تصوره . ولكننا بصدد الحديث عن إعادة توزيع الأموال ، والقضية أن إعادة التوزيع بين فئات الدخل المختلفة لا تتحدد

على أساس العمل الاجتماعي (هذا اذا استبعدنا طبعاً اعمال السمسرة وما أشبه من مفهوم العمل الاجتماعي الذي يسهم في إنتاج القيمة) .

☐ **وكل هذه الاختلالات لم تفتك بالنسيج المجتمعي في الأقطار النفطية وحدها ، فقد أصابت الأقطار المحيطة غير النفطية والتي أصبحت مصدراً للعمالة** ، والحديث عن انتقال العمالة (من مصر او غيرها) ينبغي أن يكون في هذا الإطار . إن الدول المصدرة للعمالة إلى الأقطار النفطية هي مصر والسودان وسوريا وفلسطين والأردن واليمن . وللأسف تنقصنا أيضاً في هذا المجال الدراسات الميدانية المتكاملة ، ولذا فإن الملاحظات التالية تعتمد على ما شهدناه ولمسناه في مصر ، إلى جانب ما كشفته الدراسات المتاحة . إن هيكل توزيع الموارد المالية بين مختلف الأقطار العربية يحوي ــ كما نعلم ــ مفارقات صارخة ، وقد تعمقت هذه المفارقات منذ اواخر ١٩٧٣ بالذات . في عام ١٩٧٥ ــ على سبيل المثال ــ كان متوسط نصيب الفرد السنوي في مصر من الناتج المحلي الاجمالي ٢٧٥ر٦ دولار ، وكان المتوسط المقابل لمجموعة الأقطار النفطية ٦٠٣٤ر٢ دولار ، ولمجموعة الأقطار نصف النفطية (العراق والجزائر) ٩٨٣ر٨ دولار (بأسعار ١٩٧٥) . وكما في داخل الأقطار النفطية ، لم يكن هذا التفاوت في الدخول بين الأقطار المختلفة على أدنى صلة بالكفاءة المقارنة للعمل الاجتماعي المبذول ، والنتيجة الطبيعية لهذا كانت إهداراً لقيمة العمل الاجتماعي في مصر ، فالطريق الأيسر والأسرع لزيادة دخل الفرد المنتج لم يعد مربوطاً برفع انتاجيته ، وبالتنمية الشاملة للمجتمع المصري ، وإنما بمجرد الحصول على تذكرة سفر وتأشيرة دخول الى قطر نفطي مجاور . وفي هذا القطر المجاور لن يحصل على دخل اعلى بسبب انتظامه في علاقات انتاج متطورة ، وفي مؤسسات منظمة ذات إنتاجية عالية ، فهو يحصل على حفنة من المال النفطي المتاح لا أكثر . فالعامل الماهر ، أو الفني المصري ، لا يحصل على أجر أعلى في الدول النفطية لأن انتاجيته اختلفت ، بل ان إنتاجيته قد تنخفض أحياناً[٧٧] ، ولكنه يتلقى مع ذلك أجرا أعلى ، إعترافاً من مال النفط . ويعني ذلك أنه لم يحدث فقط أن أهدرت قيمة العمل الإجتماعي داخل مصر ، ولكن ــ بالاضافة الى ذلك ــ اهتز التصور لطبيعة العلاقة بين العمل المنتج بشكل عام وبين الدخل ، وإذا فتح الباب امام التحرك التلقائي لقوة العمل (كما حدث في مصر وغيرها) فيمكننا أن نتوقع التدافع المجنون لترك مواقع العمل داخل مصر ، والانتقال الى مناطق الدخل الأعلى . لتقريب الصورة نتصور أن هاتفاً زعق في إحدى الطرقات بأن هناك مليون جنيه على الناصية ، ألن يفقد الناس عقولهم ، ويتركوا أشغالهم وعيالهم ، ليتسابقوا ويتقاتلوا لحاقاً بهذه الثورة الهابطة من السماء ؟ إنها « لحظة مجنونة » ، وهذه الصورة هي بالضبط ما حدث ، والخلاف الوحيد أن هناك بوابات منظمة في غالبية الدول النفطية تحدد عدد الداخلين اصحاب الحظ والنصيب . ولكن رغم هذه البوابات قفزت الأرقام الى المستويات التي نعرفها ، وينبغي أن نقول أيضاً إن عدداً كبيراً ممن لم يسافر بعد (وخاصة في الفئات العمرية من ٢٠ إلى ٤٥ سنة) يستعد للسفر ، أي أنه يعتبر نفسه « ترانزيت »[٧٨] ، ويمكن أن نتصور أثر هذا على انتاجيته ، وعلى فاعلية العلاقات المؤسسية .

☐ ولن نتطرق هنا الى النتائج الاقتصادية البحتة المترتبة على هذه الظاهرة ، **فهي قد تضللنا عن** الحجم الحقيقي للكارثة ، حتي بالمعني الاقتصادي . **فالنتائج الاجتماعية والمجتمعية أثرت الأثر الأبلغ على الوضع الاقتصادي** ، حالياً وفى الأجل المتوسط (مع التفاؤل) ، وإن تعذر تقويم هذا الأثر كمياً . فنحن في صميم « اللحظة المجنونة » ، عشناها منذ ١٩٧٤ ولم نتجاوزها حتى الآن : زاغت الأبصار ، وطاشت العقول ــ بالمعني الحرفي ــ أمام أمل الحصول على المال السهل بمجرد عبور الحدود ، وهذه « اللحظة المجنونة » كانت كفيلة بتحلل الروابط المجتمعية على نحو لم تألفه مصر في كل تاريخها الطويل . فالمواطن المصري على سبيل المثال عاش في مجتمع زراعي مستقر في منطقة صحراوية ، والتصاقه بالأرض ، ورفضه للهجرة ، كان جزءاً من ايديولوجيته وتكوينه النفسي طوال آلاف السنين ، وهذا الالتصاق بالأرض انعكس في قوة الترابط المجتمعي ، وفي انماط المؤسسات (أو العلاقات الاجتماعية) في ظل الدولة المركزية العتيدة . وانهيار كل هذا فجأة ، وغلبة « قوة الطرد المركزية » على هذا النحو غير المسبوق ، يدل على عمق الهزة التي احدثتها « اللحظة المجنونة » ، فنحن لم نعد نواجه مجرد خلل او تشوه في التنظيم الاجتماعي ، نحن نواجه ايضاً تحللًا في الروابط المجتمعية . والمشكلتان متفاعلتان بطبيعة الحال ولكن المشكلة المجتمعية اخطر اثراً من أية مشكلة اجتماعية ، فإعادة الترتيب والتركيب للعلاقات الاجتماعية مسألة مطروحة وممكنة باستمرار من خلال الممارسات المختلفة ، ولكن شرط أن يتحقق ذلك ان يكون هناك أولًا مجتمع تتم فيه هذه التفاعلات ، مجتمع تترابط وحداته بالعمل المشترك ، ويتأكد الانتماء اليه بعمق التاريخ ــ بكل ما يمثله من انجاز وتراث حضاري وقيمي ــ والمجتمع مع التاريخ هما في التحليل النهائي الوطن والقومية . ومحنتنا في ذروة اللحظة المجنونة أن المركّب المصري بدا مهدداً بالتناثر الى ذرات مفردة وهذا ما نقصده بالمشكلة المجتمعية . والحقيقة أنه لم يحدث ان تهاوت قيمة العمل الاجتماعي في مصر فقط ، وقيمة العمل الاجتماعي بشكل عام (وهذا ــ في حد ذاته ــ يثير مشكلة مجتمعية) ، فقد فاقم الأثر ان كثيرين من المتدافعين ، انطلقوا كأفراد متزاحمين ، وكان طبيعياً أن يداس في هذا الاندفاع على كل الالتزامات والمؤسسات والقيم في المجتمع ، لقد اختزلت كل القيم في قيمة واحدة : المال .

ولا مجال لمقارنة هذه الحالة بحالة المهاجرين مثلًا الى الولايات المتحدة ، والساعين الى اقتحام « حدود جديدة » . فالتدفق التلقائي لقوة العمل المصرية لا يسهم في خلق « مشروع كبير » ، وهي لا ترتحل بخيال وجسارة من يقتحم المخاطر ، وينبش الصخر ، ويفجر الانتاج ، ليستحوذ في النهاية على المال . وهي لم تنسلخ من علاقات قديمة (لا ننكر عيوبها) لتنشىء علاقات جديدة افضل ، او لتشتبك في علاقات قائمة اكثر تطوراً . لو حدث ذلك تكون النتيجة ان ما فقدته مصر كسبه قطر شقيق ، والحصاد النهائي قد لا يكون سلبياً بمنطق قومي . ولكن الحال هنا يختلف ، فقوة العمل المصرية تذهب الى مجتمعات لها مؤسسات قائمة (قد تكون أكثر تشوهاً) ، وهي لا تندمج في هذه المؤسسات ، ولكن تعمل كأفراد من خارج هذه المؤسسات ، ووفقاً لشروطها (أي وفقاً لقواعدها

ومعاييرها) . وباختصار فإنها ترتحل لمجرد التماس ثراء سريع على هيئة « رزق » . ولا يعني ذلك ان الفرد من قوة العمل المصرية لا يبذل جهداً كبيراً في مقابل ما يحصل عليه من اموال ، ولكنه ممنوع — في العادة — أن يلعب بعض « الغرباء » دور « المنظمين » ، والأغلبية الساحقة من قوة العمل المغادرة ، لا تعمل في قطاعات الانتاج السلعي ، وهذا ضمن شروط المؤسسات الحاكمة في اغلب الدول النفطية . فنمط النمو في هذه الدول يرجح قطاع الخدمات — والخدمات الاستهلاكية بالتحديد(٧٩) — ولا نقول انه يكاد يقتصر عليها (مدارس ، مستشفيات ، طرق ، اسكان شاملاً القصور ، ادارات حكومية ، اعمال حرفية كالحدادة والنجارة واصلاح السيارات .. الخ) . والأجور لا تكاد تمت بصلة الى القيمة المضافة التي اسهمت بها هذه العمالة في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذه الأجور لا تشتري سلة السلع الاستهلاكية « الفاخرة » لأن اصحابها اسهموا في إقامة قاعدة من الانتاج السلعي ، فواقع الحال أن دخول عمال الخدمات الاستهلاكية ، ودخول المشرفين عليهم هي — في الأساس — في نطاق اعادة توزيع المال النفطي ، وهذا المال النفطي هو الذي يجعل الطلب على سلع الاستهلاك الكمالي ممكنا ومشروعاً ، لأن البترودولارات كفيلة بتوفير العرض المناسب من كل السلع المستوردة . واذا كان الأمر كذلك ، فإن نصيب قوة العمل الوافدة من كعكعة المال النفطي ، لا يمكن أن يخضع للمعايير الاقتصادية الرشيدة ، ولكن لشروط وقواعد المؤسسات الحاكمة ، قاعدة « الرزق » . وقد يكون المحدد الوحيد المراعي في بعض الأقطار هو أن يكون هذا « الرزق » للعامل الوافد اقل من « رزق » مثيله من أهل القطر صاحب المال .

□ أرجو ألا تفهم هذه الملاحظة على أنها نقد أو عتاب ، اذ لسنا في مجال النقد . المقصود هو محاولة تشريح وتحليل — بعقل بارد — لتشوهات لابد من مواجهتها ، والمحدد الذي تحدثت عنه (بخصوص التمايز في الرزق) هو بالتحليل الموضوعي نتيجة منطقية في هذه الظروف . فهذا المحدد يستمد مشروعيته من كل المنطق التلقائي لفعل المال النفطي ، ولن يقضي عليه مجرد « الوعظ » والحديث الإنشائي عن الاطار العربي . ففي غياب مشروع حضاري متكامل ، ومع اهدار العمل الإجتماعي المنتج كقيمة مقدسة ، ومع معاملة المال النفطي كإيراد جار وليس كحصيلة بيع أصول عينية ، ومع تدفق مئات الألوف (اغلبهم كأفراد) في طلب اموال لم يسهموا في إنتاجها ، **فإن معيار التوزيع لابد يعطي صاحب المال النصيب من الأكبر من الكعكة** ، وصاحب المال (مواطنو القطر النفطي بشكل عام) يستمد سلطته في مواجهة العامل الوافد من حقيقة أنه واهب الرزق ، وهو يؤكد هذه السلطة ويمارسها بوضع إجتماعي اعلى ، بصفته اكثر ثراء . وهذا التمايز على أساس الثراء يأتي هنا بعد تداعي الصلة بين المال والعمل الاجتماعي ، او بين الاستهلاك والانتاج . وكل هذا كان لابد أن ينعكس في توتر العلاقات بين أبناء الأقطار المضيفة ، وأبناء الأقطار المصدرة للعمالة . فالعمالة الوافدة ، في أعين بعض (أو أكثر) أبناء الأقطار المضيفة « حاقدة وطامعة » ، وفي المقابل يرى الأولون أنهم « ضحية للاستغلال وسوء المعاملة » . وقد ازداد التوتر لأن تدفق العمالة لا يتوقف (رغم ضوابط الدول

النفطية) ، أي ازدياد عرض العمالة ، وفي ظل الحركة التلقائية للأمور كان لابد من أن يترتب على ذلك انخفاض في الأرزاق ، وغلظة في المعاملة[٨٠] ، ومزيد من الاقتتال بين العاملين الوافدين من نفس القطر ، وبين العاملين القادمين من أقطار مختلفة ، وكل هذا جانب خطير في قضية التحلل المجتمعي . فالعمالة المصرية (أو غير المصرية) عند تدافعها لتعبر الحدود شكلت بداية للتحلل المجتمعي ، وأسلوب استخدامها في المجتمعات المضيفة ضاعف من مشكلة التحلل ، فهم لم يندمجوا في بناء مشروع حضاري متكامل ، وفي حدود ما قدموه لاشباع حاجة الأقطار المضيفة من خدمات استهلاكية تعاملوا مع علاقات اجتماعية مشوهة ، وفرض تداعي الأسباب أن يعاملوا في كثير من الأحيان بطريقة مهينة . والعائدون منهم يعودون وقد توتر ما كان قد بقي بينهم من علاقات ، بسبب ما كان من تنافس واقتتال ، وهم رغم كل ذلك يهيمون بنفس التكالب من أجل العمل في الأقطار المجاورة ، ويرحلون من موقع إلى موقع بلا أي انتماء الى اي شيء الا محاولة الحصول على رزق أعلى .. منتهى الضياع والمرارة .

إن المال النفطي يؤدي ــ بحركته التلقائية ــ الى تشوه العلاقات الاجتماعية داخل الأقطار النفطية ، وهو يخل بالتماسك المجتمعي من حيث أثره على قيمة العمل الاجتماعي المنتج ، ولكن يعوض ذلك اتجاه هذه المجتمعات ــ تلقائياً ــ الى الحرص على التماسك حول ملكية المال النفطي . أما في الأقطار غير النفطية ، فإن المشكلة اجتماعية ومجتمعية ، واتجاه التحلل المجتمعي في بلد كمصر لم يكن ممكناً تولد قوى تلقائية مضادة كافية لوقفه ، ولم تهدف السياسات الموضوعة الى توليد مثل هذه القوى ، فانتشر التحلل الى درجة خطيرة ، وفي الأثناء تشوهت العلاقات بين أبناء الأقطار العربية المختلفة .

إن هذا العرض لتشوهات معينة أصابت قوة العمل المصرية ، وأصابت النسيج المجتمعي والعلاقات (أو المؤسسات) الاجتماعية ، بشكل عام ، لا يمثل مجرد حالة مصرية خاصة ، فقد تضمن عرضنا بصراحة أن التشوهات أصابت قوة العمل في مختلف الأقطار ، بأشكال ودرجات متباينة . وهذا التحليل يغوص ــ في تقديرنا ــ إلى العمق الحقيقي للأزمة القومية الراهنة ، ليحدد السبب الأول والأساسي والفريد . ففي الحالة المصرية ــ على سبيل المثال ــ لم يكن من تزاحموا وأصيبوا بالتشوه الاجتماعي والتحلل ، مجرد أصحاب كفاءات فنية نادرة ، فهم يضمون أيضاً نسبة كبرى من العناصر الدينامية (أكثر من ٤٠ ٪) التى كانت مرشحة للقتال ضد العدو ، وللنضال من أجل أوضاع إجتماعية وسياسية أفضل ، لو بقي التزامها بمجتمع ووطن ، ومشروع كبير تتم من خلاله تنمية قطرية وقومية ترفع المستوى العام للمعيشة .. من خلال الانتاج في المقام الأول . ومع تشوه هؤلاء (وليس مجرد تغيبهم) يتأكد ما نقوله عن الاتجاه الى التحلل ، فنحن لسنا بصدد كم من البشر يتزاحم على مغادرة البلاد ، ولكن نحن بالتحديد أمام تشوه المراكز العصبية الرابطة والموجهة للمجتمع (سياسياً وفنياً) . وفي هذا يكمن التفسير الأول (وليس الوحيد بطبيعة الحال) لأن يتحقق كل ما تحقق بدون مقاومة مناسبة .

□ يبقى أن نوضح ما قصدناه بالمنطق التلقائي للمال النفطي والتحركات التلقائية التي صاحبته ، وتحركات العمالة بالتحديد ـ في السياق الحالي . والمقصود هو أن انتقال العمالة الى الدول النفطية المجاورة كان مسألة حتمية كتدفق الماء من قمة الجبل الى السفح ، ولكن يمكن أن يخضع التدفق لتوجيه الانسان ؛ فيستفاد من الظاهرة في الري وتوليد الطاقة ، ويمكن أن يترك التدفق مرسلاً فيقضي على الزرع ويدمر المنشآت . ومع المال النفطي تركت الاتجاهات التلقائية بغير محاولة للاحتواء ، وأطلقت الغرائز دون سيطرة من العقل والقيم (والعقل مستخدم هنا بمفهوم واسع يتضمن المؤسسات والسياسات المناسبة)[81] . ولا نتصور في الحقيقة أن إطلاق المنطق التلقائي للنفط ليحقق كل هذا الدمار والتشوه كان تلقائياً[82] ، فالمخططات الخارجية التى رتبت « اعادة تدوير » البترودولار تحت سيطرتها ، والتى دبرت تبديد الثروات العربية بكافة السبل والأشكال ، وعلى رأسها توريد أنماط الإستهلاك السفيهة ، والتخطيطات الخارجية التى خلقت ظاهرة « الإنسان النفطي » ، ثم سلطت عليه كل أجهزة التشهير ، والتخطيطات الخارجية التى رتبت كافة الوقائع التى أدت إلى الهيمنة الأمريكية ــ الإسرائيلية .. هذه **المخططات الخارجية كانت أيضاً مع إنتقال العمالة بلا أى ضوابط أو توجيه .**

□ ونحن لا نتوقع إنتقالاً سهلاً عن نمط التعامل مع المال النفطى ، رغم الأهمية الحاسمة لعلاج هذا التشوه إذا كان مقدراً لنا أن ننهض ونتصدى للتبعية(ونحارب الصهيونية) . إن الإنتقال إلى نمط مخالف من التعامل مع المال النفطى سيتم بمشقة شديدة ، ووسط الجهاد الأكبر الذى هو جهاد النفس ، وهو تحد يواجه كل فرد منا وليس مسألة تقتصر على طبيعة التوجهات السياسية لهذا الحكم أو ذاك . وبقدر ما يتم هذا الإنتقال ، وتتغير المفاهيم والممارسات على المستوى الفردى والجمعى ، سنتمكن من إحتواء كل التناقضات التى خلقها المال النفطى ، وسينكشف ساعتها دور النفط والمال النفطى كمتغيرين رئيسيين يسرعان بالتوحيد الإقتصادى العربى ، ويساعدان فى تحييد الضغوط الخارجية مساعدة قومية كبرى . وسنواجه ساعتها أيضاً بمهمة نظرية جديدة ، إذ سيتعين علينا أن نعيد صياغة استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية فى ضوء الإستخدام الأمثل والممكن لهذين المتغيرين . وسأتوقف هنا ، ولكن أشير فقط إلى أن إمكانيات التنمية المستقلة التى تتفتح ساعتها ستكون مذهلة .

هوامش الفصل الثانى

(١) Gunnar Myrdal, **Economic Theory and Under- Developed Regions**, (London: Duckworth, 1956).

والكتاب ترجم بعنوان : **النظرية الاقتصادية والدول النامية** ــ ترجمة ابراهيم الشيخ وراجية حسين الحوت ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر) ص ١٢٨ ، سلسلة إخترنا لك .

(٢) المراجع حول هذه النقطة عديدة بدءاً من أعمال لينين ــ أنظر ايضاً كمثال : تروتسكي ، **الأممية الثالثة بعد لينين والإشتراكية في بلد واحد** ، (بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٦٩) ــ أ . هـ كار ، **ثورة البلاشفة ١٩١٧ ــ ١٩٢٣** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) .

وبالنسبة لابحاث وسجالات الإقتصاديين السوفييت في العشرينات فإنها كانت موضع تجاهل الإقتصاديين الغربيين (في حينها) ، ولكنها تحتل في العقود الأخيرة اهتماماً ملحوظاً مع تزايد الاهتمام بقضايا التنمية ، وقد صدرت بالإنجليزية ترجمات لمختارات منها مثل :

a) **Foundations of Soviet Strategy for Economic Growth: Selected Soviet Essays, 1924-1930**, ed. by Nicolas Spulber, (Bloomington: Indiana University Press, 1964).

b) E. Preobraghensky, **The New Economics**, trs. Brian Pearce. (Oxford University Press, 1965).

c) M. Dob, **Soviet Economic Development Since 1917**, (London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1960), chs., 8 and 9.

d) M. Dob, **Papers on Capitalism, Development and Planning**, (London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1967), pp. 126-140.

كتابا دوب لم يعرضا ترجمات ، ولكن تعليق المؤلف على دراسات الإقتصاديين السوفييت في تلك الفترة .

(٣) J. Staline. **Les Problemes Economiques du Socialisme en U.R.S.S.**, (Pekin, 1974), pp. 76-77.

تضمن كتاب ستالين أول محاولة (بعد حوالي ثلاثة عقود من « البناء الإشتراكى ») في الأدبيات السوفيتية لبحث العلاقة بين الاقتصاد الاشتراكي في الإتحاد السوفيتي وبين نظرية القيمة الواردة في رأس المال ، والمحاولة موضع نقد شديد الآن داخل الإتحاد السوفيتي وخارجه .

(٤) M. Dob, **Papers**, op. cit., P. 142

(٥) L. Altusseur- Etienne Balibar, Reading Capital, (London: trs. Ben Brewster, NLB 1970), P. 39.

(٦) لا يزال كتاب باران وسويزى يمثل إضاءة علمية هامة حول كيفية أداء النظام الإحتكارى (وخاصة فى الولايات المتحدة) لوظيفته الإقتصادية . وقد عاب المؤلفان على الفكر الماركسي تخلفه عن ملاحقة التطورات المعاصرة فى النظام الرأسمالي . « فالتحليل الماركسى للرأسمالية لا يزال يستند فى النهاية على إفتراض وجود إقتصاد تنافسى » .

وقد وصفا كتابات لينين وخلفائه عن المرحلة الإحتكارية بنفس ما وصفناه بها في المتن ، أي بأنها إضافة من خارج البناء النظرى « لرأس المال » ، ولم يحاولوا حل هذا التناقض . « إن لينين وخلفاءه لم يدمجوا الموضوع فى أسس النظرية الإقتصادية الماركسية . ولعل مما ينطوى على تناقض كبير ألا يترك نمو الإحتكار سوى اقل تأثير فى هذه النظرية ، على حين كان يظن أنه أكثر المجالات إتصالاً بهذا الموضوع » (المقدمة) . وقد أعلن المؤلفان أن كتابهما محاولة نظرية لإستيعاب الوقائع الجديدة داخل النظرية الإقتصادية الماركسية ووفق منطقها . ولكن يلاحظ أن الكتاب ركز على جانب معين من النظام الإحتكارى ، وهو وظيفة هذا النظام فى توليد الفائض الإقتصادى واستخدامه ، وذهب إلى أن هذا النظام لا يستطيع إستيعاب هذا الفائض وإحسان استخدامه . ولكن ما يعنينا هنا هو أن الكتاب قائم على إتجاه الفائض الى الإرتفاع فى ظل النظام الإحتكارى ، وكان طبيعياً أن يستدرك المؤلفان « فهذا القانون يستدعى فوراً المقارنة مع القانون الماركسى التقليدى الخاص بالاتجاه التنزولى لمعدل الربح » ، ولكنهما لم يبذلا أى جهد فى حل هذا التناقض الجوهرى إكتفاء بالقول بأن التغيير الهيكلى من رأسمالية تنافسية إلى احتكارية يقدم التفسير النظرى لهذا الإستبدال (ص ٧٩ ــ ٨٠) وهذا قول غير صحيح لأن قانون ماركس عن الإتجاه التنزولى لمعدل الربح كان يرتبط تحديداً باتجاه الرأسمالية الى الإحتكارية من خلال زيادة التركيز فى رأس المال الثابت وما يصاحبه من تمركز فى الملكية ! .. وعلى هذا فإن المؤلفين أقاما تحليلهما القيم على أساس يناقض منطق رأس المال . وواصلا عملهما دون التفات الى ذلك ، فهل يمكن أن يوصف هذا العمل إلا بأنه إنجاز جيد ولكن من خارج البناء ؟ ! أنظر :

ب . أ ــ باران ، ب . م . سويزى . **رأس المال الاحتكارى** ، ترجمة حسين فهمى مصطفى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١) .

(٧) Paul A. Samuelson, **Economics**, (New York; Mc Graw-Hill, 1970), p. 13. هذا التعريف نجده بشكل أو آخر في كافة الكتب الإقتصادية والتعليمية في الغرب واخترنا ساموبلسون باعتباره عمدة الإقتصاديين الأمريكيين المعاصرين (جائزة نوبل) .

(٨) J.A. Schumpeter, **Essays**, ed. by Richard V. Clemence, Addison- Weslev (Cambridge-Mass., 1951). p. 117.

والمقال الذي نقلنا عنه هذه الفقرة نشر لأول مرة عام ١٩٣٤ ، وكتبه مع شومبيتر ويسلي ميتشل . Wesley C Mitchell.

(٩) John Kenneth Galbraith, **Money-Whence it came, where it went** (London: Andre Deutch. 1975), p. 219.

(١٠) لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة أنظر :

Galbraith. **ibid.**, pp. 135-252

(١١) يمكن الرجوع في هذه النقطة إلى عديد من المؤلفات ، وهي تلتقي بشكل عام عند توصيف الظاهرة ، وشرح

الميكانيزمات الفعلية للاقتصاديات الغربية على النحو الذي أثبتناه ، ثم تختلف بعد ذلك في التوقعات والاستنتاجات . ينطبق هذا على كافة الكتابات الماركسية (بمدارسها المختلفة) ، وينطبق أيضاً على الكتابات غير الماركسية وخاصة ذات الطبيعة الأمبيريقية أو الوصفية أنظر مثلا :

Andrew Shoufield, Modern Capitalism, The Changing Balance of Public and Private Power (London-New York- Toranto: Oxford University Press, 1975).

ميزة الكتاب انه دراسة وصفية مقارنة لأساليب التدخل الحكومي في الدول الأوروبية الغربية وفي الولايات المتحدة .

(١٢) J.K. Galbraith, **The New Industrial State,** (a Pelican Book 1969), p. 300

(١٣) تستحوذ الولايات المتحدة على إعجاب كثير من مثقفينا ، وهي في نفس الوقت تمارس دوراً بالغ الخطورة في كل ما يتعلق بقضايانا المصيرية — ولهذا لابد أن تزيد معارفنا عن هذه الدولة . وبعيداً عن قضية الإنبهار بنمط الحياة الأمريكية الذي لا تخفى عداءنا له فإن التقدم الإقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة لا يمكن أن يتجاهل ، وأسلوب إدارة اقتصاد بهذا التشابك والإتساع يحتاج فراسة جادة أو يحتاج إلى متابعة الدراسات الجادة التي صدرت حوله ، وأشير هنا إلى كتابات الأستاذ جالبريث فهي هامة جداً في تكوين نظرة إجمالية وواقعية عن بنية وممارسة الإقتصاد الأمريكي المعاصر (والغربي بشكل عام) وتحتل كتابات جالبريث إهتماماً عالمياً واسعاً . أنظر بشكل خاص :

a) **The Affluent Society.**

b) **The New Industrial State.**

c) **Economics and Public Purpose.**

(١٤) Galbraith, **The Affluent Society** (a Pelican Book, 1968), p. 25

(١٥) Galbraith, **Economics and Public Purpos** (Boston: Houghton Mifflin Company, 1973), pp. 4-5

(١٦) يتجنب المؤلف هنا معالجة استنتاج التقارب على نحو أعمق وكيفية إدماج هذا الإستنتاج — في رأيه — داخل تصور نظري أوسع . وعلاقة هذا التصور ببعض المفاهيم الواردة عند ماركس وعند غير الماركسيين بالنسبة لوجود بعض المفاهيم عند ماركس قابلة لخدمة هذا الاستنتاج ، أنظر مثلا :

Stanley Moore, **Three Tactics, The Background in Marx,** (New York, Monthly Review Press, 1963), ch. 3, «Marx and Reformism».

(١٧) المقصود الكتاب الأشهر لآدم سميث (١٧٧٦) :

An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

(١٨) التجربة اليابانية قامت على أساس التدخل المباشر من الدولة لإحداث التصنيع وعبر تطور من داخل المؤسسات التقليدية وكل هذا يختلف عن النموذج الذي بشر به الإقتصاديون الكلاسيكيون في الغرب ومن بعدهم الكلاسيكيون الجدد . فالنموذج النظري الغربي كان قائماً على النظام الطبيعي والمنافسة ، وكان يفترض التعارض الحاد بين النظام الجديد للثورة الصناعية وبين الطبقات الحاكمة للنظام الاجتماعي السابق على الثورة ، ويمكن اعتبار تجربة بروسيا السابقة على اليابان أول انحراف عن النموذج النظري الكلاسيكي ولكن ليس إلى الحد الذي مثلته التجربة اليابانية المتكاملة ، خاصة وأن التجربة اليابانية تمت أيضاً في اطار حضاري شرقي . وبالمناسبة يلاحظ النقص البين في متابعة المكتبة العربية للدراسات عن تجربة اليابان رغم أهميتها الكبيرة بالنسبة لنا .

(١٩) يعتمد الكاتب هنا على متابعته لأدبيات التنمية الصادرة منذ الخمسينات . للتفصيل ، انظر :
عادل حسين ـــ **الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٩** ، ٢ ج (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢) ، ج ١ ، ص ٢٨٣ ـــ ٢٩٢ .

(٢٠) تحدث لانج عن « قيام بنيان هرمي من الغايات تقف فوق قمته الغاية الرئيسية ، أي غاية الخطة الإقتصادية والإجتماعية التي سوف ندعوها غاية من المرتبة الأولى ، أما الوسائل التي تفيد مباشرة في تحقيق تلك الغاية فهي غايات من المرتبة الثانية والوسائل التي تصلح مباشرة لتحقيق الأهداف من المرتبة الثانية هي غايات من المرتبة الثالثة وهكذا . وتشغل أهداف نشاط مختلف المشروعات مستويات مختلفة من هذا البنيان الهرمي من الغايات .

فالسكك الحديدة ومسابك الصلب مثلاً تحقق غايات من المرتبة الثانية في حين يحقق مسبك محلي أو مصنع للأزرار غايات تشغل مستوى أدنى من هذا البنيان الهرمي . أوسكار لانج ، **الاقتصاد السياسي ـــ القضايا العامة** ، ترجمة راشد البراوي ومراجعة إسماعيل صبري عبدالله ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) ، ص ١٩٤ . ولكننا نستخدم مفهوم « الهدف الرئيسي البعيد » بمضمون أوسع وأكثر ديناميكية من مفهوم لانج « للغاية الرئيسية » بمعنى أنه يدخل في مركب « الهدف الرئيسي البعيد » الأبعاد الحضارية والسياسية والإجتماعية على نحو أوسع وكذلك يدخل الزمن بمدى أطول .

(٢١) كتب شواين لاي أن « الانفراج الدولي ظاهرة مؤقتة وسطحية ... بينما الإضطراب الجسيم سيستمر قائماً ومثل هذا الإضطراب الجسيم هو شيء حسن بالنسبة للشعوب وليس شيئاً سيئاً » .

Chu En-Lai, **Main Report to the Tenth Congress of The Chinese Communist Party of China, (Peking, 1973).**

ويؤكد تقرير تنبرجن ، أن هذا هو موقف الصين فعلاً ، فهي لا ترحب باستقرار الأوضاع الدولية وبالتالي المساعي المبذولة لإنشاء ما يسمى نظام عالمي جديد : انظر : ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، **إقامة النظام الدولى**

الجديد (تلخيص دراسة للأستاذ يان تنبرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين بناء على توصية نادى روما) ، مذكرة رقم ١١٧٠ (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، سبتمبر ١٩٧٦) ، ص ٢٦ .

(٢٢) أنظر مثلاً محبوب الحق ، **ستار الفقر ، خيارات امام العالم الثالث** ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، (القاهرة : الهيئةالمصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧)،ص ص ٩٥ — ٩٦ / اسماعيل صبرى عبدالله يرفض هذه الفكرة لأسباب عددها ليس من بينها السبب الحاكم في رأينا وهو الرفض الجذري للتبعية أنظر اسماعيل صبرى عبدالله ، **نحو نظام عالمى جديد** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ص ٦١ — ٦٢) .

(٢٣) أنظر العرض للإتجاهات المختلفة بين إقتصاديي امريكا اللاتينية في إطار نموذج التبعية :

R.H. Chilcote and J.C. Edelstein, «Introduction», in Chilcote and Edelstein, eds. **Latin America: The Struggle with Dependency and Beyond** (New York: Schenkman Pub. Co., Wiley, 1974), pp. 24-26 and pp. 36-47.

وقد وجه كاردوسو نقداً هاماً لإتجاه المبالغة فى أثر العوامل الخارجية على ظاهرة التخلف .

F.H. Cardoso and E. Faletto, **Dependeney and Development in Latin America,** Trs. M. Urquidi (Berkeley: University of California Press, 1979).

(٢٤) يؤسفنى أن أقرر أن غالبية الاقتصاديين المصريين الراديكاليين ينتمون إلى هذا الفريق بدرجة أو أخرى .

(٢٥) مالك بن بنى (المفكر الاسلامى الجزائرى) قدم تحليلا مبدعا للعوامل الداخلية والعوامل الخارجية التى تفرض السيطرة الخارجية « كون المسلم غير حائز جميع الوسائل التى يريدها لتنمية شخصيته ، وتحقيق مواهبه : ذلك هو الاستعمار ، وأما ألا يفكر المسلم في استخدام تحت يده من وسائل استخدام مؤثرا ، وفي بذل أقصى الجهد ليرفع من مستوى حياته ، فيستسلم لخطة افقاره وتحويله كما مهملاً ، فتلك هى القابلية للاستعمار » ، ومن الأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها السياسات عندنا أنها « اتجهت في كفاحها إلى المستعمر ، دون أن تلتفت إلى الفرد الذى تسخره للقضاء على الاستعمار » . انظر :

مالك بن بنى ، **وجهة العالم الاسلامى** ، ترجمة عبد الصبور شاهين (دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٠) . ألف الكتاب عام ١٩٥٠ .

(٢٦) كان مؤلف لينين « **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية** » إسهاما نظريا هاما (مع عدد من التحفظات في التحليل والنتائج) ولكنه على أى حال كان رؤية من منظور « الشمال » وكشفا لتناقضات وآليات المرحلة كما تعمل فى الدول الصناعية المتقدمة . نظرة لينين في نفس الفترة إلى ما كان محتملاً أن يحدث في الجنوب كانت أسيرة منهج ماركس (ستمر هذه البلاد بمرحلة الرأسمالية ثم تنتقل إلى الاشتراكية . انظر مقالاته عن الثورة الصينية) وبالتالى كانت نظرة قاصرة جدا ، ولكن تطورت النظرة بعد خيبة الثورة الروسية وتبدد الآمال حول الثورة في الدول الصناعية المتقدمة . أشار لينين إلى أن ظروف هذه البلاد فريدة وتحديد طريقها أمر بالغ الصعوبة « إن مثل هذه

المشاكل لن تجدوا حلا لها في أى كتاب شيوعى ولكن ستجدونه في الصراع المشترك الذى بدأته روسيا »

V.I. Lenin, «Address to The Second All-Russian Congress of the Communist Orgniz atians: of the Peoples of the East», in **The National Liberation Movement in the East** (Moscow: Progess Publishers, 1962). p. 235.

فى هذا الضوء يتجلى ابداع ماوتسى تونج فى شق طريق مناسب وناجح لحل مشاكل « لم يجد حلها فى أى كتاب شيوعى » ، ولم يجده أيضا فى التجربة الروسية . أنظر التعبير النظرى عن ذلك فى المختارات (خاصة : **حول الديمقراطية الجديدة ــ حول التناقض ــ التحول الاشتراكى ــ معالجة المتناقضات فى صفوف الشعب**) . التقارير والدراسات الصادرة عن القيادة الصينية بعد ذلك (رغم تناقضاتها الطبيعية فى المراحل المختلفة لاكتشاف طريق جديد) والتى تدعمها التجارب العملية ، كانت مصدر إلهام واسع لدارسى التنمية من منظور إنهاء التبعية وتحقيق الاستقلال . ووفق المعلومات المتاحة لا نتوقع تغيرات جذرية فى نمط التنمية الصينية بعد ماو .

(٢٧) إسماعيل صبري عبدالله ، **نحو نظام** ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ ــ أنظر لنفس المؤلف : « إستراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل » ، بحث الى **ندوة الإقتصاد الدولي الجديد والعالم العربي** ، الكويت ، مارس / آذار ١٩٧٦ . وأيضاً : « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية » . **المستقبل العربي** ، العدد الثالث ، إسماعيل صبري عبر في كتاباته عن رؤيته الخاصة لهذه الإستراتيجية التي تختلف في بعض مكوناتها وتبريراتها النظرية ، ولكن إذا اعتبرنا الإقتباس السابق معبراً عن جوهر النمط الإنتاجي للإستراتيجية فلا خلاف حول هذا الجوهر :

أنظر : أيضاً : محمد دويدار وآخرون ، دراسة أساسية ، **مدخل استراتيجية التنمية الصناعية ، والتعاون الصناعى العربى** ، الوثيقة م ت ص ع / د أ (بغداد : مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، ديسمبر ١٩٧٦) الفصل الثالث « إن القضاء على التخلف في إطار استراتيجية التوجه الداخلي والإعتماد على الذات يستلزم من البداية أول ما يستلزم نفي هذه التبعية بحيث يتأكد الإستقلال السياسي والإقتصادي للدول العربية ويتحقق الأمن القومي العربي موفراً المناخ الضروري لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مما يؤدي لحماية مسار وثمار التنمية ضد المطامع والمصالح الأجنبية في المنطقة العربية » ص ٤١ .

(٢٨) في عدد من كتابات التنمية في مصر التى نضعها في إطار نموذج الإستقلال نلاحظ أن التحليلات كانت لا ترتبط طول الوقت وباتساق مع مبدأ التنمية المستقلة الذي بدأت منه ، وبالتالي لم تستنبط من هذا المبدأ كل النتائج التي ينبغي أن تترتب على التسليم به ــ أنظر مثلا : جلال أمين (**تنمية . أم تبعية إقتصادية وثقافية** / ١٩٧٦ + **بعض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مصر** / ١٩٧٨) ، زكى شافعى (**التنمية الإقتصادية** ، جزءان / ١٩٧٣) ، سمير أمين (**التطور اللامتكافىء** / ١٩٧٤) ، فؤاد مرسى (**محاولة لصياغة المفهوم المادى للتنمية الإقتصادية** / ١٩٧٧ + **محاضرات فى الإقتصاد الدولى المعاصر** / ١٩٧٨) ، على الجريتلى (**٢٥ عاماً ، دراسة تحليلية للسياسة الإقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧** / ١٩٧٧) ، عمرو محي الدين (**التنمية والتخطيط الإقتصادية** / ١٩٧٢) ، محمد يحى عويس (**المشاكل الإقتصادية المعاصرة** / ١٩٧٧) .

وبالنسبة لمحبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، كانت لدى المؤلف الشجاعة على إعادة تقييم أفكاره وعلى النقد الذاتي الصريح لممارساته الخاطئة . موقفه الجديد من العلاقات الدولية يضعه في نموذج التبعية / الاستقلال ، وتبنيه لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية إثراء لمناقشاتها ولكنه يبدو أحياناً غير متسق تماماً حين يركز على قضية الفقر باعتبارها جوهر الإستراتيجية وليس باعتبارها هدفاً مشتقاً من التنمية المستقلة « إن مشكلة التنمية يجب أن يعاد تعريفها على أنها هجوم انتقائي على أسوأ أشكال الفقر » (ص ٦٩) انظر في الكتاب فصل البحث عن استراتيجية جديدة للتنمية ص ٦٧ — ٧٢ .

(٢٩) محبوب الحق ، **ستار الفقر** ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٣٠) Hollis chenery and others, **Distribution with Growth, Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth A Joint Study by the World Bank's Development Research Center and Institute of Development Studies at the University of Sussex,** (Oxford: Oxford University Press, 1975), p. XIII.

(٣١) Ibid., p. 47

(٣٢) Ibid., pp. 71-72

(٣٣) انظر كارل ماركس ، **نقد الاقتصاد السياسي** ، ترجمة راشد البراوي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨) ، ص ص ٢١٠ — ٢٢٤ .

(٣٤) محبوب الحق ، **ستار الفقر** ، مرجع سابق ، ص ص ٥٩ — ٦٠ .

(٣٥) أنظر مثلًا :

J. Galbraith, **The New Industrial State-Economics and Public Purpose**- Myrdal, **Beyond the Welfare State-Baran** and Swezy, **Monopoly Capital.**

(٣٦) Celso Furtado, «The Concept of External Dependence in the Study of Underdevelopment» in **The Political Economy of Development and Underdevelopment**, ed. by Charles K. Wilber (New York: Rondom House, 1973), p. 120.

(٣٧) **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني** ، تحقيق وتقديم محمد عمارة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٨) أنظر ص ص ١٩٥ — ١٩٧ .

(٣٨) « أهم نوع من أنواع التحيز في التوزيع المتضمن في العملية الإنتاجية نفسها ينشأ من إنتاج سلع يتضمن استهلاكها حداً أدنى من الدخل لا يتوفر للجزء الأعظم من السكان . فالدولة التي تتكلم عن ضرورة إعادة توزيع

الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتسمح في نفس الوقت للشركات الدولية بإقامة مصنع للسيارات الخاصة وبإقامة فنادق للسياح وإنتاج التليفزيونات الملونة لا يمكن أن يؤخذ حديثها عن إعادة التوزيع مأخذ الجد . إذ أنه متى تم إنتاج مثل هذه السلع بالفعل فإن نمط توزيع الدخل لابد أن يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخول الكافية لاستهلاكها ، فإذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية تعين على المهتمين باستمرار الإنتاج إما أن يخفضوا أسعارها بالدرجة اللازمة أو أن يعملوا على إعادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد » .

جلال أمين ، تنمية .. أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ » ، **مصر المعاصرة** ، (تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٦) ، العدد ٣٦٦ ، ص ١٨ .

(٣٩) جلال أمين ، **المرجع السابق** ، ص ٨ .

(٤٠) جلال أمين ، « بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي » (الخاتمة) ، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .

(٤١) G. Myrdal, **The Challenge of World Poverty, a World Anti Poverty Program in Outline. Summary and Continuation of Asian Drama.** (New York: Vintage Books, 1971)P. 70.

(٤٢) **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني** ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ ـــ ١٩٧ .

(٤٣) كتب إسماعيل صبري « إن التحديث طاقة إيجابية وليس تقبلاً سلبياً لما يضيفه الغير . إنه القدرة الذاتية على التجدد . إن طرق التقدم متعددة ، وشعوب العالم الثالث عليها أن تستمد من حضارتها وقيمها عوامل التقدم وليس معنى ذلك أن تنغلق على نفسها » ، **نحو نظام اقتصادي** ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ . التحفظ هنا في استخدام مصطلح التحديث لوصف هذه العملية .

(٤٤) نلحظ هذا كثيراً في أعمال مفكري أمريكا اللاتينية حول نموذج الاستقلال . أنظر مثلاً نقد فرانك لنموذج التنمية بالإنتشار ، فهو يشرح أن منهج التنمية الإقتصادية والتغير الحضاري (أو الثقافي Cultural) بالإنتشار غير ممكن في ظل البيئة الاجتماعية القائمة « حيث أنه ليس بمدى الانتشار يتحقق تغير في البنية ، بقدر ما أن التحول في البنية الاجتماعية هو الذي يسمح بانتشار فعال » .

A.G. Frank, «Sociology of Development and Under development of Sociology», **Latin America: Underdevelopment or Revolution** (New York and London: MR, 1970),P. 66.

فرانك بهذا المفهوم المحوري في دراسته لا يتصور بالفعل أن هناك هدفاً حضارياً غير الوصول إلى صورة من المجتمع الغربي ، والمشكلة بالنسبة له أن منهج التنمية بالإنتشار (في ظل بنية وعلاقات التبعية) لا يوصل إلى هذا الهدف . وليس مقصوداً أن مفكري أمريكا اللاتينية لا يروجون لتنظيم إقتصادي واجتماعي وقيمي جديد ، فهم طبعاً يفعلون ، ولكن الصورة المستقبلية عندهم إمتداد لتصورات من اسماهم ماركس وانجلز الاشتراكيين الطوباويين ، وتظل الصورة على أي حال غير متسقة بشكل مقنع لإقامة مركز حضاري مستقل ، وإذا اتسعت ـــ بدرجة ما ـــ للتمايز الحضاري ، فإنه تمايز لا يرتكز على مواصلة إستمرارية تاريخية . هذا الموقف مفهوم في أمريكا

اللاتينية بالنظر إلى افتقار أغلب دولها لتراث حضاري متميز عريق ولانتساب الغالبية من نخبها السياسية المفكرة إلى أصول غربية ، ولكن هذا الموقف يكون غير مفهوم في مناطق الشرق ذات التراث الممتد العريق . أنظر الدراسة الهامة حول ما يسمى « نموذج باريلوتشي » للتطورات العالمية الممكنة :

A. Herrera et Al..., **Catastrophe or New Society, A Latin American World Model,** (Ottawa: IDRC-0644, 1976).

(٤٥) وصل ربط ماركس (في معظم الأحيان) بين هذه « الحتميات » من ناحية ، وبين تصوره عن تطور المجتمع البشري عبر مراحل محددة إلى توقع أن المجتمعات الشرقية لابد ستحقق ثورتها الصناعية عبر الثورات البورجوازية ، ولكن نتيجة للفجوة الزمنية ستكون الرأسمالية في مرحلة الصعود والإزدهار في الشرق ، حين تكون قد أدت مهتمها التاريخية في الغرب ، وأدت للثورة الاشتراكية ، وبالتالي كان متخوفاً من هذه النتيجة وكتب « إن الثورة في القارة (الأوروبية) على الأبواب ، وستأخذ مباشرة طابعاً اشتراكياً ، ولكن أليست مدانة بالانسحاق في هذه الزاوية الصغيرة من العالم عندما نري في مساحات اعظم بكثير الصعود الدائم لحركة المجتمع البورجوازى ؟ »(!) .

نقلًا عن سمير أمين ، **التطور اللامتكافىء ــ دراسة فى التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة** ، ترجمة برهان غليون (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٤) ص ١٥٦ .

(٤٦) علق ماركس على معالجة نقولاي تشيرنيشيفسكي « لمسألة ما إذا كان من واجب روسيا أن تبدأ كما يريد اقتصاديوها الليبراليون ، بهدم المشاعية الفردية كي تنتقل إلى النظام الرأسمالي ، أم في وسعها على العكس أن تمتلك ثمار هذا النظام ، دون أن تكابد عذاباته ، وذلك عن طريق تطوير معطياتها التاريخية الذاتية » وأوضح ماركس أنه يميل إلى الأخذ بالحل الأخير . « ولقد كان في مستطاع ناقدي الموقر على الأقل أن يستنتج من تقديري لـ « العالم والناقد الروسي الكبير » بأنني أشاطره وجهات نظره حول هذه المسألة . ولقد وصلت إلى هذه النتيجة : اذا تابعت روسيا سيرها في الطريق الذي تسلكه منذ عام ١٨٦١ ، فسوف تضيع أجمل فرصة أتاحها التاريخ قط لشعب من الشعوب لتقع بين براثن تقلبات النظام الرأسمالي المحتدمة » ــ عن رسالة الى هيئة تحرير اوتتشستفيني زابيسكي ، ١٨٧٧ . ويلاحظ أن ماركس لم يرسل هذا الخطاب وعثر عليه إنجلز بعد وفاته بين مخطوطاته . وقد اتخذ ماركس موقفاً مختلفاً بعد ذلك . فردا على سؤال : هل يمكن للمشاعية الفلاحية الروسية أن تنتقل بصورة مباشرة إلى شكل أعلى ، شيوعي ، تملك الأرض ، أم ينبغي أن تتبع في بادىء الأمر طريق الانحلال الذي عانته أثناء التطور التاريخي في الغرب ؟ « إن الجواب الوحيد الذي يكفي اعطاؤه على هذا السؤال في الوقت الحاضر هو : إذا أدت الثورة الروسية إلى نشوب ثورة بروليتارية في الغرب وكانت الثورتان إحداها تتم الأخرى فإن ملكية الأرض المشتركة الحالية في روسيا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتطور شيوعي » (ماركس ــ انجلز . مقدمة الطبعة الروسية للبيان الشيوعي ١٨٨٢) ويلاحظ هنا إستبعاد تطور روسيا في مسار خاص وفق تطور معطياتها التاريخية الذاتية ، فالتطور في مسار مختلف أصبح مشروطاً بشرط خارجي (وواضح أن لينين استخدم نظرياً هذا التصور بعد تعديله لتبرير ثورة أكتوبر) وأكد إنجلز هذا الموقف الجديد . وكتب في ظروف استبعاد ثورة اشتراكية عاجلة في الغرب « إن لكل تشكيل اقتصادي محدد مشكلاته الواجب حلها ، مشكلات تنبع من علاقاته الذاتية النوعية وأنه لمن العبث الرغبة في حل مشكلات تشكيل مغاير تماماً . وهذا ينطبق على المشاعية النوعية . وهذا ينطبق على المشاعية الروسية بقدر انطباقه على زاد روغا السلافيين الجنوبيين أو على اقتصاد القرية

الهندية أو على أي شكل آخر من الملكية البدائية أو الهمجية المتميزة بالحيازة المشتركة لوسائل الأنتاج .. فقط عندما يتم التغلب على الإقتصاد الرأسمالي في موطنه الأصلي وفي الأقطار التي ازدهر فيها ، وفقط عندما ستدرك البلدان الأقل تطوراً بفضل ذلك المثال « كيف ينبغي التصرف » وكيف توضع في خدمة المجموع القوى الإنتاجية التي صارت ميراثاً مشتركاً ، عندئذ فقط يمكن للأقطار الاخيرة أن تباشر سير دورة تطورها المختصرة (ملحق ١٨٩٤ لمشكلات روسيا الاجتماعية) أنظر : حول روسيا — ماركس / إنجلز ترجمة جورج طرابيشي ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ومعروف أن احتمالات تجنب المرحلة الرأسمالية لم تكن تقتصر فائدتها على تسهيل تحقق شكل جماعي من الملكية في ظل مستوى إنتاجي متطور ، ولكن أيضاً تجنب الصراعات الطبقية الحادة التي تعصف بقيم التكافل والإيثار التي كانت تسود في المشاعات القروية . ويبدو أن إنجلز كان أكثر حرفية من ماركس في فهم « قوانين » المادية التاريخية والمراحل ، وبالتالي كان أكثر اندفاعاً في الموافقة على انهيار الإيجابي في التراث القيمي انصياعاً « لضرورات » التطور أنظر مثلاً (Anti-Duhring) الفصل الثالث — نقد إتجاهات الإشتراكية الخيالية التي تأسى على إنهيار القيم الإيجابية في النظام القديم . أنظر أيضاً : The Origin of Family .

(٤٧) ليون تروتسكي ، الثورة المغدورة — نقد التجربة الستالينية ، ترجمة أكرم ديري / الهيثم الأيوبي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٩) ، ص ص ٥٧ ، ٦٦ .

(٤٨) لابد من الإشارة هنا إلى الدعوة الرائدة التي واصلها أحمد حسين داخل مصر دون أن تلقى حتى الآن اهتماماً يحولها إلى حركة سياسية مؤثرة « إن الكثيرين اليوم في مصر أصبحوا يرددون أن مصر أم الحضارات كلها وأن الأديان كلها نبعت من مصر أو اعتمدت على مصر ثم ينتقلون على الفور ليتحدثوا عن تخلف مصر وأن عليها أن تلحق بركب أوروبا وأمريكا مثبتين بذلك أنهم لا يفهمون كون مصر أم الحضارة . إذ ذلك يعني أننا صنعنا الحضارة من بيئتنا وتقاليدنا وديننا وقد كان احتلال الغرب لنا هو ما أوقعنا فيما نعانيه الآن بما يشبه الكارثة ، فقد حاولنا أن نقلده تقليداً أعمى فيما يضر ولا ينفع ، ولكنه كان كافياً لكي يصفنا بالتخلف ، وصدقنا نحن ذلك ، وتصورنا أن الرقي كل الرقي هو اللحاق به ، ولن أضرب لذلك إلا مثلاً واحداً ، فبيئتنا وجونا وديننا ، كل ذلك قد فرض علينا فرضاً أن نفترش الأرض عند النوم أو عند تناول الطعام . فعلنا ذلك ونحن سادة الدنيا . فعله ملوكنا وعلماؤنا وأئمتنا ، ولكنهم في أوروبا (منذ كانوا يعيشون في الهمجية والبربرية) وهم يتناولون الطعام على موائد ، وذلك بسبب بسيط جداً وهو استحالة الجلوس على الأرض المغطاة بالجليد ، وأصبح تناول الطعام (على الطبلية) معرة أكبر معرة ومظهراً من مظاهر الإنحطاط والتخلف ... فلنرجع إلى أصالتنا ، لنعد صناعة الحصر والاكلمة والسجاجيد ولنكف نحن تصور الأكل ونحن جلوس على الأرض هو آية التخلف والانحطاط » . جريدة الأخبار ، (١٣ / ٧ / ١٩٧٨) . وتعليقاً على التوسع في استيراد الملابس الجاهزة كنموذج لتزايد الاعتماد الخطر على الخارج ، كتب « إن استيراد هذه الملابس ، فضلاً عن ارتدائها ، هو خطيئة إقتصادية واجتماعية بل وإنسانية لأن الأصل في الانسان (كل إنسان) أن يشبع حاجاته من خلال عمله بيده ، وبتطور الجماعة حدث تقسيم العمل اي أن يتخصص كل انسان في عمل شيء يحتاجه الآخر ، وأن يتبادل الناس أعمال بعضهم ، أي أن الالتزام الجماعي والإنساني ، وبالتالي الخلقي ، أن أستفيد من ثمرة عملك في مقابل أن أقدم لك ثمرة عملي .. ألم يسائل إنسان نفسه في مصر ماذا عملنا ، أو ماذا سنعمل في مقابل ما يقدم لنا من عمل ؟ إن أحداً لا يجد وقتاً ليسأل هذا السؤال . الكل مشغول بعقد القروض .. وأنا أقول إننا لن نخرج من عنق الزجاجة أبداً إذا ظللنا نستهلك منتجات اجنبية .. فإذا كان شباب الأمس قد جاهد للتغلب على مصاعب عصره . فنادى (المصري للمصري)

فسوف ينبثق من شباب اليوم من ينادي (العربي للعربي) . والمهم هو أن يخرج (هذا الشعار) إلى الوجود ، ويصبح مبدأ ينقش على شارات ويكتب على لافتات ، ويبشر به ليعمل به من الخليج إلى المحيط . ويلتزم حملته والمؤمنون به أن لا يشتروا إلا من عربي ، ولا يأكلوا إلا طعاماً عربياً ولا يلبسوا إلا ما صنع في بلاد العرب » . **الأخبار** ، (٢ / ٨ / ١٩٧٨) ، « مطلوب أن نربي أجيالنا الجديدة بروح البساطة والقناعة والأصالة والتدين وتفضيل كل ما هو مصري ، فإن لم يوجد فعربي ، والتمسك بالحكمة الخالدة الشعبية (حمارتك العرجة ولا سؤال اللئيم) » ، **الأخبار** ، (١٧ / ٩ / ١٩٧٨) .

(٤٩) يمكن متابعة ذلك في مختارات ماوتسي تونغ (التي توقفت من حيث تاريخ كتابتها عند أوائل الخمسينات) وأيضاً مازال كتاب إدجار سنو ، (**نجم احمر فوق الصين**) يلقي ضوءاً هاماً على عناية الثورة الصينية بهذا الجانب خلال تلك الفترة . **الكتاب الأحمر** الشهير ، مقتطفات من اقوال الرئيس ماوتسي تونغ ، يهتم اهتماماً كبيراً باقتباس كلمات ماو المعبرة عن أفكار ماو في تربية المواطنين على العمل من أجل الآخرين بكل الطاقة ، وبدون طمع في مغنم شخصي . بالنسبة لفترة ما بعد الخمسينيات والثورة الثقافية ، باستثناء بعض الكتابات المتفرقة لماو ، أو الكلمات التي تنقل عنه ، المرجع هو التقارير والدراسات الصادرة عن بكين وخاصة :

Important Documents on the Great Proletarian Cultural Revolution in China, (Peking: 1970).

والدراسات الغربية العديدة حول التجربة الصينية تحمل عادة معلومات وتحليلات هامة (بفهم او بعدم فهم) لهذا البعد الحضاري الذي تعهده بحرص ماوتسي تونغ أنظر مثلاً :

E. Snow, **The Other Side of the River** (London; V. Gollanez, 1963).

S. Schram, **MaoTseTung,** (New York: Prager, 1963).

J. Robinson, **The Cultural Revoluation in China,** (Md. Penguin, 1970).

أيضاً ك . س كارول ــ **صين ماو أو الشيوعية الأخرى** ، ترجمة ذوقان قرقوط ، (بيروت : دار الآداب) .

(٥٠) Joan Robinson, **The Cultural Revolution in China,** (Penguin Books, 1970), p. 15.

(٥١) في عام ١٩٧٠ حصلت نسبة الـ ٢٠ ٪ من السكان الأقل دخلاً على ٩ر٤ ٪ من إجمالي الدخل القومي في إفريقيا الإستوائية وعلي ٣ر٥ ٪ في آسيا باستثناء الصين ، ٥ر٤ ٪ في دول أمريكا اللاتينية متوسطة الدخل و ٣ر٤ ٪ في دول أمريكا اللاتينية منخفضة الدخل أما في الصين فيقفز هذا النصيب الى ٣ر١١ ٪ . أنظر :

ILO: **Employment, Growth and Basic Needs,** (Geneva, 1976), p. 42.

(٥٢) « يبدو أن تحقق الشيوعية في الصين ليس أمراً متروكاً للمستقبل البعيد ، فمن الواجب أن نستفيد من شكل الكوميونات الشعبية إستفادة نشطة لكي نختبر الإمكانيات العملية للإنتقال إلى الشيوعية » .

Resolution of the Central Committee of the Communist Party of China, September 16, 1958.

« إن إدخال نظام التوزيع يتألف من تقديم جزء من الأجور عيناً والجزء الآخر نقداً وبونات قد حرر الناس من القلق حول الغذاء والملبس ، والإهتمام الأساسي للناس الآن هو كيف يواصلون العمل على نحو أفضل وكيف يكونون جديرين بالمجتمع الجديد .. لم يتحول الناس إلى كسالى بالعكس لقد أصبحوا أكثر همة ويعملون بحماس واندفاع أكبر . ويبدو كما لو أنه مع إدخال نظام اقتصادي شيوعي تدريجياً ، يحدث أن الوعي الشيوعي ومعنويات الشعب يتبادلان التأثير » .

Vice- President of the State Council, Li Hsien, «What I Saw in the Peolpe's communes», **Peking Review**, (November 11, 1958).

(٥٣) إن إعادة تثقيف أفراد الشعب ينبغي أن توجه العمل كلية « من أجل الثورة وليس من أجلهم شخصياً وليس من أجل المال وإعالة الأسرة » .

Jenmin Jihpao, (April 28, 1966).

إن استخدام الحوافز المادية لا تعدو أن تكون « استخداماً للرشوة استجابة لفئات محدودة العدد ومتخلفة ، إنها تخريب للارادة الثورية للجماهير ، وتوجيه للصراع السياسي للجماهير نحو طريق الإقتصادية بحيث تتوقف عن الإرتباط بمصالح الدولة والمجموع ، وبمصالح المستقبل ، لتتبع بشكل مطلق مصالحها الشخصية والمؤقتة » .

Jenmin Jihpao, (January 12, 1967).

وعلق كاتب سوفيتي على هذا الموقف من الحوافز المادية بأنه « مخالف تماماً للنينية ، وتحت قناع من الدعاية الشيوعية ، فإنهم في الحقيقة يتبعون التعاليم الكونفوشية القديمة التي تقول أن صلاح النفس معنوياً هو الأسلوب لحل كافة المشاكل وللتغلب على كل النواقص » .

P. Fedoseyev «Marxism and Maoism», in **Maoism Unmasked**,(Moscow: Progress Publishers, 1972), pp. 29-30.

وبالمناسبة ، فإن افكار جيفارا تتفق مع هذا الاطار الصيني ، وتلقى قبولًا واسعاً في أوساط اليسار في أمريكا اللاتينية على نحو خاص — أنظر مثلًا .

E. Che Geuvara, **Man and Socialism in Cuba**, (Havana: Quairas, 1967).

(٥٤) في عديد من الدراسات الإجتماعية حول التنمية كان هناك تأثر بتركيز ماكس فيبر حول دور « القيم الملائمة للتنمية » :(The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism) .

وأيضا كتابات شومبيتر عن دور المنظم :

The Theory of Economic Development, an Inquiry into profits, Capital, Credit, Interest and the Buisness Cycle, (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1961).

وفي الكتابات الأحدث استخدمت الدراسات حول التنمية الإقتصادية والتغير الثقافي خبرة الثورة الصينية في تربية بناة التنمية . وفرانك محق في معارضته تجاهل هذه الكتابات لدور الثورة في الأبنية الإقتصادية والإجتماعية

والسياسية عند الحديث عن التجربة الصينية . ولكنه أخطأ (في نفس الوقت) خطأ جسيماً حين لم يرصد في مركب التجربة الصينية هذا الجانب الذي ركز عليه خصومه ، بل لقد أنكر وجود هذا الجانب وسخر من الحديث عنه رغم الأهمية الواضحة والمتميزة لدور التربية الجماعية والفردية في مسيرة الثورة الصينية ، والتي نعتبرها أساساً لمشروع حضاري متميز ـــ أنظر :

A.G. Frank, **Latin America**.... op. cit., pp. 69-75.

(٥٥) أنظر مثلا :

K. Ivanov «Ideological Main springs of Maoism», in **Maoism Unmasked,** op. cit., pp. 62-78.

إن أطروحات الماويين تعطي « شكل أحاديث تشبه المأثورات في الكتابات الأربع الكونفوشية : أو في الكتب الخمسة للحكماء التي يفهمها الشعب الصيني » إن الماويين يضمون إلى ترسانتهم الإيديولوجية « مقتطفات من الإيديولوجيات الرجعية ومن العناصر المحافظة في أكثر الإتجاهات الإيديولوجية محافظة داخل التاريخ الصيني ، وهم يتبنون هذه المقتطفات ليبرروا موقفهم الإيديولوجي السياسي » .

ومن الطريف أن أنور خوجه سكرتير الحزب الشيوعي الألباني يقول أنه أدرك هذه الحقيقة الآن (بعد خلافه مع الصين) : « إن فكر ماوتسي هو مزيج من آراء تختلط فيه الأفكار والأطروحات المقترضة من الماركسية مع مبادىء مثالية براجماتية ومراجعة من الفلسفات الأخرى . إنه (فكر ماو) يستمد أصوله من الفلسفة الصينية القديمة ، ومن الماضي السياسي والإيديولوجي في دولة الصين وفي ممارستها العسكرية .. إن فكر ماو لا تربطه صلة بالماركسية اللينينية » .

Enver Hoxha, **Imperialism and the Revolution**,(Tirana: The 8 Mentori Publishing House, 1979), pp. 398-399.

(٥٦) ماوتسي تونغ ، **مؤلفات ماوتسي تونغ المختارة** ، (بكين : ١٩٦٩) ، المجلد الثاني ، ص ٤٢١ ـــ ٤٢٢ . « الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني ـــ ديسمبر / كانون أول ١٩٣٩ » . ومعروف أن ستالين عمد إلى استنهاض روح الأمة الروسية (كأمة روسية ذات تاريخ وتراث) في مواجهة الغزو النازي . ولكن كان رائداً ذلك بدءاً من أواخر ١٩٤١ وبالتالي لم يكن ماو مقلداً لما فعله ستالين ، ولكن كان رائداً معبراً عن خط مستقل .

(٥٧) Mao Tse-Tung, **Notes on the Manual Political Economy,** (Peking, 1960)

ويلاحظ أن النقد هنا لا يقتصر على لينين ، فهو في الحقيقة يصيب ماركس أساساً . وقد حاول سمير أمين أن يشيد بناء نظرياً يحتوي مختلف التطورات الإقتصادية ، والاجتماعية وينتهي بالنتيجة التي تقول بها الثورة الصينية وعبر عنها ماوتسي تونغ بصراحة في الاقتباس الذي نقلناه (أنظر : التطور اللامتكافىء ، مرجع سابق) ولكن رغم الجهد النظري الكبير الذي مثلته المحاولة فإنها تعاني ـــ في تقديرنا ـــ من أنها ظلت ملتزمة بكل الفروض الأساسية والنتائج التي قدمها ماركس . ورغم ملاحظة سمير أمين في بعض لحظات التحليل أن هذه الفروض والنتائج تحتاج مراجعة ، إلا أنه لم يستخلص من هذه الملاحظة كل ما تستتبعه ، وبالتالي كان لابد أن ينعكس ذلك في مدى

إتساق البناء النظري الذي شاده سمير أمين — أيضاً يلاحظ أن نتيجة سمير أمين عن سهولة الإنتقال إلى الإشتراكية في دول الحافة (الأكثر تخلفاً اقتصادياً) تحمل المفهوم السياسي والإقتصادي والإجتماعي ، ولم يبلور مفهوم استقلال البنية الحضارية التي نعتقد أنها كامنة في أفكار ماوتسي تونغ .

(٥٨) Statutes of the Communist Party of China, Ninth Congress, (Peking, April 1969).

(٥٩) Onwards to the Great Years of the Seventies, (Peking, 1970).

(٦٠) لا نتوقع أن تحدث تغيرات جذرية في النموذج الصيني فرغم الصراعات السياسية الحادة والتي تتناثر فيها أحداالإتهامات ، إلا أن التغيرات السياسية والإجتماعية محكومة بالهدف الرئيسي البعيد : بعث أمة عظيمة ذات إقتصاد متقدم ومستنده إلى تراث حضاري ، ويمكن أن تختلف درجة التعبير عن هذا الإستقلال الحضاري ولكنه هدف قائم عند كل الأطراف المتصارعة . إن ليوتشاوشي الذي أطاحت به الثورة الحضارية باعتباره ممثل الردة عن القيم والمثل التي تستهدفها الثورة الصينية هو نفسه صاحب كتاب ، كيف تكون شيوعياً جيداً ، الذي أثار دهشة كثير من الماركسيين الغربيين حين اطلعوا عليه ، وتساءلوا عن علاقة هذه المواعظ بالماركسية !

Liu Shao-Chie, How to be a good communist, (Peking, 1964).

(٦١) كندلبرجر له تعبير طريف في هذا الموضوع فهو يقول : إطرح القسمات النمطية أو الأرقام القياسية للتخلف من تلك الخاصة بالتقدم والفارق هو برنامج للتنمية .

C.P. Kindleberger, «Review of the Economy of Turkey. The Economic Development of Guatemala. Report on Cuba». Review of Economics and Statistics, November 1952, vol. 34.

ويلاحظ أن التجارب الإشتراكية تستخدم معيار متوسط دخل الفرد ومعايير متوسطات أنصبة الفرد الكمية من المنتجات والخدمات المختلفة (نصيب الفرد من إنتاج (أو إستهلاك) السعرات الحرارية ، الصلب ، الكهرباء ، الورق ، أو نصيب الفرد من الأطباء ، من المدرسين .... الخ) وبالتالي معيار معدل النمو ، باعتبارها المعايير الأساسية لمدى تقدمها في المنافسة بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي ، وهذا يعكس في الأساس وحدة الإطار الحضاري ، وهو يعكس نظرتها أيضاً لمفهوم ماركس لتطور قوى الإنتاج كعامل أساسي مفترض لتغيير القيم .

(٦٢) للأسف لا توجد سلسلة أرقام منتظمة عن مصادر رسمية صينية ـ حسب بيانات البنك الدولي :

الدولة	تعداد السكان ١٩٧٥ بالمليون	متوسط الدخل بالدولار (سعر ١٩٧٤) ١٩٥٠	١٩٧٥	معدل النمو السنوي في الناتج القومي للفرد ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥
٨ دول من أكبر				
الدول كثافة				
الصين الشعبية	٨٢٠	١١٣	٣٢٠	٤ر٢
الهند	٦١٠	٩٥	١٣٩	١ر٥
أندونيسيا	١٣٢	١٠٣	١٦٩	٢
البرازيل	١٠٧	٣٧٣	٩٢٧	٣ر٧
بنجلادش	٧٩	١٠٣(*)	١٠٥	ر٦(*)
نيجيريا	٧٥	١٥٠	٢٨٧	٢ر٦
باكستان	٦٩	٨٦(*)	١٣١	٢ر٣(**)
المكسيك	٦٠	٥٦٢	١ر٠٩٢	٢ر٧
دول سريعة النمو				
تايوان	١٦	٢٢٤	٨١٧	٥ر٣
كوريا	٣٤	١٤٦	٥٠٤	٥ر١
هونج كونج	٤	٤٧٠	١ر٥٨٤	٥
جامايكا	٢	٣٧٦	١ر١٨٥	٤ر٧

(*) ١٩٦٠   (**) ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥

(٦٣) - Statistical Office of the Unites Nations, «Percapita National Product of the Fifty-five Countries 1952-1954», **Statistical Papers Series E, No. 4**,(1957), Table 1. **World Bank Atlas of Percapita Production and Popunlition**, (IBRD, 1969).

(٦٤) H.H. Villard. **Economic Development**,(New York: Holt, Reinkart and Winston, 1957), p. 26.

وفيلارد من الإقتصاديين الغربيين الذين تنبهوا مبكراً إلى خطأ التنمية من أجل التنمية وأن النمو السريع لابد أن يكون خيراً في كل الأحوال « فالإقتصاديون يرون أنه طالما أننا قادرون على إنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تشبع إحتياجاتنا المادية بمجهود وتضحية أقل ، فإن التنمية الإقتصادية تكون قد تحققت ، حتى لو أدى ذلك إلى جعلنا أقل سعادة عما كنا ، وباختصار فإن التنمية الإقتصادية مثل المعرفة العلمية : قد تستخدم للخير أو الشر «P. 16.

(٦٥) جلال أمين : الانفتاح ، مرجع سابق .

(٦٦) تتركز الإنتقادات حول دقة البيانات التي يعتمد عليها في حساب الناتج القومي + إختلاف مناهج إحتساب الناتج القومي + التأثر في حساب الناتج بهيكل الأسعار في الدولة المعنية + تحويل دخول الدول إلى عملة دولية واحدة يتضمن إستخدام أداة في المقارنات لا تعكس الواقع + إستبعاد المنتجات خارج التبادل السلعي في حسابات الناتج القومي .. إلخ .

أنظر : عمرو محيي الدين ، التنمية والتخطيط الإقتصادي ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) ، ص ص ٣٨ — ٣٩ .

ويحاول البعض تجاوز هذه النواقص باللجوء إلى متوسطات أنصبة الفرد من المنتجات والخدمات وهذه المعايير قد تكون أدق في دلالتها الكمية ، ولكن يظل يقال في حقها أن المتوسطات الكمية المتساوية قد تخفي حالات كيفية متباينة ، والمتوسطات غير المتساوية قد تخفي حالات كيفية جوهرها واحد .

(٦٧) قبل الثورة الصناعية (أي في القرن السابع عشر وحتى في القرن الثامن عشر) لم تكن هناك فجوة تكنولوجية تقسم العالم إلى قطاع متخلف وقطاع متقدم (من حيث المقدرة الإنتاجية) على نحو حاد ، وكانت بعض الدول المتخلفة والمشوهة إقتصادياً في الوقت الحالي أكثر تقدماً من دول أوروبا الغربية (سواء في نوع السلع المنتجة أو في تكنيك الانتاج) وقد إستخدمت إمكانيات الثورة الصناعية (وما تضمنته من تجدد تكنولوجي سريع) ، في إيجاد نوع جديد من السيطرة والتحكم في العلاقات الدولية ، قضى بإعاقة وتشويه التطور الإقتصادي الطبيعي في البلاد التابعة ، وأصبحت هناك فجوة لا تتوقف عن الإتساع بين هذه البلاد وبين دول السيطرة (الرائدة ومن لحق بها) . ولا مانع بالفعل من استخدام متوسط دخل الفرد وما أشبه كمؤشرات لهذه الظاهرة الخطيرة (وليس كأداة للقياس الكمي) . وهذه المؤشرات تدل بشكل عام على أن معدلات النمو في الدول المسيطرة أعلى من معدلات النمو في الدول التابعة ، وهذا يعني أن الفجوة بين الطريقين تتسع ، ولكن حتى إذا تساوت المعدلات في الجانبين تظل الفجوة أيضاً تتسع ، فإذا فرضنا دولة مسيطرة دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار سنوياً وفي مقابلها دولة تابعة متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠ دولارا سنوياً ، فإن الفجوة بين الحالتين تكون ٩٠٠ دولارا فإذا نمت الدولتان بمعدل واحد وليكن ٢ ٪ سنوياً ، ستوتفع دخل الفرد في الدولة المسيطرة إلى ١٠٢٠ دولارا ، ويرتفع المتوسط المقابل في الدولة التابعة إلى ١٠٢ دولار ، وبذلك تتسع الفجوة وتصبح ٩١٨ دولارا بدلاً من ٩٠٠ . ويؤكد هذا أهمية أن تحرص الدولة المتوجهة إلى تنمية مستقلة على أن تتضمن إستراتيجيتها ، تحقيق معدل للنمو (بمضمون مستقل طبعاً) أكبر من معدل الزيادة السنوية في متوسط دخل الفرد في دول الشمال .

(٦٨) يثار أحياناً أن القول بنمط إستهلاكي مستقل ، ومشروع حضاري مستقل ، هو نوع من تحويل الضرورة إلى فضيلة . فيقال أحياناً ان موارد الأرض لا تكفي عملياً لشيوع نمط الإستهلاك القائم في دول الشمال في كل البلاد . ويقال في أحيان أخرى أن إمكانية اللحاق بالمستوى الحالي لمتوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة وما يشبهها يستحيل عملياً في فترة زمنية معقولة . فلو تصورنا مثلاً أن متوسط دخل الفرد في مصر زاد سنوياً بنفس المعدل الذي تحقق في الخطة الخمسية الأولى (وهو معدل معقول : ٢ر٣ ٪) واستمر في المقابل المعدل الأمريكي الحالي (حوالي ٣ ٪) فإننا سنلحق بمستوى الولايات المتحدة بعد ١٦٠٠ سنة ، وقد حسبت تقديرات مشابهة

في الهند والباكستان وأدت إلى نتائج مشابهة : إبراهيم العيسوي ، « خلفية ضرورية لنقاش سياسة مصر الاقتصادية » ، مجلة مصر المعاصرة ، (تموز / يوليه ١٩٧٤) ، العدد ٣٥٧ ، ص ١٢٢ / ١٣٢ . ونحن في الواقع نرى إمكانية واقعية لتقليص الفجوة (ونرى ضرورة ذلك أيضاً) ، سواء برفع معدلات النمو عندنا أو مع إفتراض أن التطورات الدولية والمحلية ستلجىء أهل الشمال — بدرجة أو أخرى — إلى خفض معدلات النمو عندهم . والدعوة إلى نمط إستهلاكي وحضاري مستقل ليس مجرد تحويل الضرورة إلى فضيلة (أو ليس مجرد « قصر ذيل ») ولكنه بالفعل إيمان بفضيلة وإستفادة من ظرف موات ، ظرف أننا في بداية طريق جديد ، ولم نفقد إيماننا بأهمية بعث تراثنا الحضاري ، وبالتالي فإن حرصنا على تقليص الفجوة مطلوب وممكن ، ولكن دون تفريط في المشروع الحضاري . وبالنسبة للعادات الإستهلاكية ، كانت أجهزة الإعلام الصينية قد درجت على إستخدام فكرة تنسبها إلى ماوتسي تونغ تقول إن الشعب الصيني صفحة ورق بيضاء « ولا يوجد شيء على صفحة الورق النظيفة ولكن يمكن للإنسان أن يكتب عليها أحدث وأجمل الكلمات ويمكن أن نرسم أحدث وأجمل الصور » .

Second Session of the CPC National Congress,(Peking, 1958).

وقد لا تكون الفكرة صحيحة تماماً ، حتى في ظروف الصين ، ولكن من المؤكد أنه كلما زاد تلوث المجتمع بنمط الإستهلاك الغربي وما يصاحبه من نمط حياة زادت صعوبة كتابة « أحدث وأجمل الكلمات » .

(٦٩) مع تطور الفكر التنموى ، ومع تزايد الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية شاملة مدى اشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ، انتشر النقد لمعدل النمو في الناتج باعتباره معياراً وحيداً لتقدم التنمية ، وتعمل عديد من الهيئات الدولية والمؤسسات على ابتداع معايير جديدة . بعضها يسعى إلى تشكيل معدل مركب (أي يكون حصيلة معدلات مختلفة بأوزان محددة) . ويتجه البعض إلى استخدام عدد من المؤشرات للقطاعات المختلفة بدلاً من المحاولة الصعبة لتشكيل معدل واحد مركب . أنظر في هذا الاتجاه دراسة عربية رائدة :

ابراهيم العيسوي ، « مؤشرات قطرية للتنمية العربية » . تحت الطبع . ولكن تظل هذه المحاولات تختلف عما طالبنا به في المتن . فالمسألة بالنسبة لنا لاتقف عن أهمية المؤشرات غير الاقتصادية . فمع أهمية ذلك يبقى أن تكون المؤشرات كلها محكومة باتجاه الاستقلال .

(٧٠) أنظر مثلا :
أنور عبد الملك وآخرون ، **دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .

(٧١) سبق أن أوضحنا أن مفهوم الاشتراكية في التجربة السوفيتية ذاتها ، أو فى التجربة الصينية ، أو الفيتنامية ، يختلف تماما عن المفهوم الذى قصده ماركس بالنسبة للاشتراكية الأوروبية (أنظر أولا — ١ فى المتن) أى أنهم استخدموا المنطق نفسه الذى ندعو له هنا ، وإن استعاروا فى وصفه مصطلحات الاشتراكية .

(٧٢) المثال الأوضح هو ما جاء في : استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ ميثاق العمل الاقتصادي القومي . وقع الملوك والرؤساء العرب على هاتين الوثيقتين اللتين اسهم في الاعداد لهما عدد كبير من الاقتصاديين البارزين بواسطة دراسات قطاعية متنوعة ، بلورت في ورقة رئيسية كانت الأساس النظرى للاستراتيجية والميثاق . الخط العام في كل هذا العمل يعكس النظرة التي ننقدها في المتن .

(٧٣) أنظر : خالد محسين علي « الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك » ، النفط والتعاون العربي ، السنة ٤ ، العدد ١ (١٩٧٨) ، وخالد محسين علي « تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات » ، في أنور عبد الملك وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق .

(٧٤) مصطفى الجبلي ، التنمية الزراعية في الدول العربية وعلاقتها باستراتيجية التنمية الصناعية (مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، يوليو ١٩٧٦) ، ص ١٨ .

(٧٥) الدول النفطية ذات المؤسسات السياسية غير التقليدية معرضة ايضاً لإنشاء « قبائل » غير تقليدية ، بحيث يظل توزيع الأموال ضعيف الصلة بعملية الانتاج الاجتماعي .

(٧٦) انظر : د . حسين عبدالله ، « الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي » ، المستقبل العربي ، (٤ / ١٩٨٠) ، العدد ١٤ ، ص ص ٥٦ ـ ٥٩ .

(٧٧) إحدى السفارات العربية طلبت حاصلين على ليسانس حقوق وسنتين خبرة ، وفوجىء الممتحنون برؤساء محاكم وحاصلين على ماجستير فأخذوا الأخيرين بأسعارهم الزهيدة ـ وهناك مهندسون يتقدمون كعمال فنيين ، ومراجعون يزاحمون في وظائف كتبه حسابات . انظر ، الأخبار ، (٢٦ /-٩ / ١٩٧٥) . « هذه الحالات لم تكن إستثنائية .... إن كثيرين من المصريين ارتضوا لأنفسهم أن يعملوا أي شيء وبأقل الأجور ، ومن ذلك أن اعداداً من الجامعيين وبعضاً من حملة الماجستير يعملون كعمال في المطاعم أو في النظافة لدى المؤسسات او في منازل رجال الأعمال ، واكثر من ٥٠٠ جامعي يعملون بمكافآت شهرية تصل الى ١٢٠٠ ريال على بند التنظيفات ببلدية جدة » ـ تحقيق حسين الشاعر ، « عمال العمرة » ، الأهرام ، (٢٤ / ٣ / ١٩٧٩) .

(٧٨) في إستطلاع غير رسمي لرأى عينة من طلاب الجامعات قال حوالي ٨٥ ٪ من الطلبة انهم يتمنون مغادرة مصر للعمل في الخارج بعد التخرج مباشرة (١٩٧٦) .

ولم يكن هناك بد من أن يتابع جهاز الرقابة الادارية وضع المصريين العاملين في الدول العربية بعد أن كثرت الشكوى منهم عن سوء الظروف التي يلاقونها في تلك البلاد ، واتضح للرقابة الادارية « أن الخبرات المصرية تتكالب على عروض العمل بزيادة غير طبيعية ولذلك فإنها تقبل الحدود الدنيا من الرواتب ، الأمر الذي ادى الى حصول بعض الحكومات والدول العربية على الخبرة المصرية بأجور اقل من الأجور التي يمكن أن تقبلها أية خبرة منافسة في اسواق العمل العربية ، ولقد إتضح للرقابة الادارية ومعها وزارة القوى العاملة أن الخبرة المصرية تنافس ايضاً بعضها في اسواق العمل العربية مما يترتب عليه أن يعمل المصري في غير تخصصه ، أو في غير العمل الذي

كان يزاوله في مصر » — تحقيق صبري سويلم « العمالة المصرية في الخارج تدخل عصر الملايين » ، الأهرام ، (١٧ / ٩ / ١٩٧٨) .

(٧٩) الخدمات بطبيعتها لها استخدامان : فهي قد تكون مدخلاً ضرورياً في عملية الانتاج ، وهي قد تطلب لذاتها . فزيادة المهارة البشرية بالتعليم والقراءة .. الخ لها هذان الجانبان : الانتاج والاشباع الشخصي ، ونفس الأمر يقال عن الخدمات الأخرى ، والجانب الأول هو ما نسميه خدمات انتاجية ، والجانب الثاني خدمات استهلاكية .

(٨٠) « انخفض أجر العامل المصري في بعض الدول العربية من ١٤٠ جنيهاً في المتوسط منذ عامين فقط الى ٧٠ جنيهاً وأحياناً ٦٠ ، ومازال اتجاه الانخفاض مستمراً ... امتدت موجة تخفيض الأجور للمصريين الى المهنيين .... فشكا بعض المدرسين العاملين في بعض دول الخليج من أن حكومات هذه الدول تحدد للمدرسين المصريين اجوراً تتساوى وأحياناً تقل عن مرتبات السعاة من ابناء هذه الدول .... وأكثر من هذا شكا المدرسون في احدى الدول العربية من أن السلطات في هذه الدولة تميز بينهم وبين زملائهم من المدرسين الأجانب في المرتبات والامتيازات ، وبينهم وبين زملائهم من الجنسيات الأخرى كالايرانيين والفلسطينيين والعراقيين والسوريين ، وشكا البعض الآخر من أن المدارس تخصص لهم جداول مدرسية مضاعفة ولا تمنحهم اجوراً اضافية .... وقد كان الاعتقاد بأن المصري — عاملاً او مهنياً أو خبيراً — موظف مطيع لا يقول لا لأي حجم من العمل يفرض عليه ولا يرفض أي ظروف معيشية يوضع فيها ، ولا يسبب لرؤسائه في العمل اي نوع من الاشكالات ... وينتشر الاعتقاد كذلك بأنه ليس هناك مصري لا يمكن « إحضاره » للعمل في هذه البلاد ، مهما علت مكانته العلمية او الوظيفة أو قيمة قدره في بلاده ، وأن من يعمل في هذه البلاد (مصر) ليس لأنه مستريح الى عمله في بلده ، ولكن لأنه لم يجد بعد فرصة العمل في هذه الدول العربية » وهذه التقديرات لم تكن بلا اساس « كأن يقبل عدد كبير من وكلاء الوزارات الحاليين والسابقين العمل في بعض الدول العربية تحت رئاسة خريجين جددا من ابناء هذه البلاد ، او يقبل عدد آخر كبير من اساتذة الجامعات المصرية العمل في الجامعات العربية تحت رئاسة بعض تلامذتهم السابقين في الكليات المصرية .... وكأن يتدافع عدد كبير من الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراة للتقدم لشغل وظيفة لا يشترط لشاغلها الا الحصول على شهادة البكالوريوس .... وكثير من المصريين اكتشفوا بعد وصولهم الى مقار اعمالهم أن المرتبات المعروضة هناك تقل كثيراً عن المرتبات التي تعاقدوا عليها في القاهرة ، وأن هناك شروطا لا تنفذ كشروط السكن مثلاً ، وبالرغم من ذلك فإنهم يضطرون للقبول ، وإلا لجأ ارباب العمل الى « الاحتياطي » الموجود فعلاً في الانتظار » — تحقيق صحفي لعبد الوهاب مطاوع ، الاهرام ، (٢٠ / ٢ / ١٩٧٥).

وفي تحقيق آخر حول ظروف العمل في السعودية ، كتب ان « السر وراء انخفاض الأجور هو أن كثيراً من العمال المصريين يأتون إلى السعودية بطريقة غير سليمة تحت ستار العمرة ثم يبقون بطريقة غير مشروعة ، ويضطرون لقبول أقل الأجور » — تحقيق حسين الشاعر ، « ٢ / ١ مليون مصري في السعودية » ، الأهرام ، (٦ / ٨ / ١٩٧٨) .

(٨١) اوضحت الرقابة الادارية أنه « لا يوجد على مستوى الدولة حالياً اسلوب معين يكفل تنظيم تصدير الحنيق المصرية للعمل في الدول العربية او يكفل حمايتها في الحصول على الأجور العادلة او رعايتها خلال مدة العمل » (المرجع السابق) ، ورغم مطالبة الرقابة الإدارية بإقامة اوضاع مؤسسية تحقق هذه الأهداف ، ورغم تضامن وزارة القوى العاملة في هذه المطالبة ، لم يحدث أية تحرك سياسي لوضع أية ضوابط ، « والسؤال الذي يفرض نفسه الآن : أين رقابة ورعاية اجهزة الشباب والقوى العاملة في مصر نحو أبنائها ، ولماذا لا تسعى هذه الأجهزة الى ترتيب عقود جماعية لأبنائها كما تفعل الدول الأخرى ، وعلى سبيل المثال كما فعلت كوريا والصين الوطنية والفلبين مع السعودية ؟ » ، انظر : حسين الشاعر ، **الأهرام** ، (٢٤ / ٣ / ١٩٧٩) .

(٨٢) مسألة الأثر السلبي للمال النفطي على القابلية للعمل عند أبناء الأقطار النفطية ، مسجلة ومطروقة في عديد من الدراسات حول المجتمعات الخليجية ، بل وأثر المال النفطي (وما تولد عنه من أنماط استهلاكية) على قابلية هذه الأقطار لمواجهة مخاطر صدامات عسكرية او سياسية حادة من اجل قضايا قومية ، كان أيضاً محل دراسات عديدة . ومفهوم ان المال النفطي استخدم في اغراء جماعات كبيرة من الفلسطينيين على الهجرة قبل ١٩٧٣ ، وكان مدروساً الأثر المحتمل لهذه الهجرة على سخونة الالتزام بمسألة تحرير الأرض . وعلى هذا لا يكون غريباً ان يستفاد على نحو مخطط بالامكانية الواسعة التي اتيحت بعد ١٩٧٣ لتشويه قوة العمل المصرية ، وابعادها عن القضايا القومية .

الفصـــل الثالث
الرد على نموذج التنمية التابعة
أو لعبة صندوق النقد والبنك الدولى

تمهيد

إذا إستخلصنا من عرضنا السابق معياراً نقيس به التقدم ، وإذا استخدمنا هذا المعيار في تقييم الحالة المصرية ، يكون بوسعنا أن نسجل أن التجربة الناصرية كانت تمضي في خط قريب من خطنا المقترح . وقد نشير إلى القصور سواء في صلابة بنيتها ضد التحديات الخارجية ، أو في راديكالية توجهها الإستقلالى وارتباطه بمفهومه الحضارى الإسلامى ، وما ينشأ عنه من نمط في الإستهلاك والإنتاج والحياة . ولكن يبقي رغم كل ذلك أن الناصرية كانت في خطها العام ، توجهاً جاداً بإتجاه الإستقلال ، وبإتجاه البعث القومى العربى ، وانعكس ذلك في سياستها الدولية والإقتصادية والفكرية . إلا أن التغيرات التى أصابت المجتمع المصري بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تكفلت بإحداث نكسة خطيرة ، في التوجه الإستقلالى الذى شقته الناصرية في تاريخ مصر والمنطقة العربية ، ومعيارنا في الحديث عن النكسة هو معيار الإستقلال / التبعية . ووفقاً لهذا سيكون سهلًا علينا أن نحاكم نظرياً ، في هذا الفصل ، الأطروحات التى تحققت باسمها الردة إلى التبعية ، وأقصد أطروحات التنمية بالإنتشار التى تولى ترويجها وتنفيذها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، تحت قيادة وكالة التنمية الأمريكيةAID[١] .

أولا ــ أضاليل نظرية :

(١) إنتهاج بلد ما لسياسة الإنفتاح الإقتصادى ، أى سياسة التعاون المرسل مع الدول المسيطرة على النظام الإقتصادى الدولى (الرأسمالى بالذت) هو إعلان بقبول وتشغيل نموذج التنمية بالإنتشار ، فالدولة التابعة تفتح أبوابها ــ في هذه الحالة ــ بزعم أن التقدم الإقتصادى وما يتطلبه من تغييرات إجتماعية وسياسية وثقافية مناسبة ، يدخل من الأبواب المفتوحة وينتشر ، وقد تضمن عرضنا السابق

رفضاً لهذا التصور فى ضوء الوقائع التى لا تنكر عن طبيعة العلاقات الدولية ونتائجها في تنمية الدول التابعة ، ولكن يبدو أننا نحتاج إلى جولة أخرى أكثر تفصيلًا .

ونبدأ بالاشارة إلى ما يسمى **بنظرية التجارة الدولية (في طبعاتها المختلفة)** ، فقد احتاجت التجارة الدولية إلى نظرية خاصة لأن الفكر الاقتصادي الغربي كان مضطرا إلى التسليم بالفوارق الواضحة بين ظروف المعاملات الداخلية وظروف المعاملات الاقتصادية الدولية . وترتبط الطبعة الأولى من النظرية باسم دافيد ريكاردو ، فمن خلال تحليله للنفقات المقارنة أو النفقات النسبية ، توصل إلى أن المنطق التلقائي لتوسع التجارة الدولية يؤدي إلى تحقيق المصالح المتبادلة لكل أطراف التعامل[٢] .

ورغم تميز الموضوع والدراسة النظرية له ، كانت نظرية ريكاردو في التجارة الدولية إمتداداً لفكرة التوازن الساكن (الاستاتيكي) والطبيعي في ظل سوق حرة . وقد أشرنا إلى أن تقدم الفكر الاقتصادي ـــ وأكثر منه تقدم الممارسات الاقتصادية العملية ـــ منذ الثلاثينات كان في اتجاه التباعد المستمر عن فكرة التوازن التقليدية (أنظر أولا ـــ ٢ فى الفصل السابق) . إلا أن التخلي عن امتداد هذه الفكرة الى مجال التجارة الخارجية ، كان أول ما انهار في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية . وهذا طبيعي فقد تصعدت النظرية في السوق الداخلية بعد تحديات عنيفة من واقع النشاط الاقتصادي ، والتصدع في النظرية الفرعية (أو التابعة) عن التجارة الدولية كان أسرع ، لأن التحديات التي واجهت النشاط الاقتصادي خارج الحدود كانت أسبق . إن ميردال يقول أن فكرة اتساق المصالح كتوجه حتمي « فكرة جميلة بالنسبة لهؤلاء الذين فازوا برقم رابح في يانصيب الحياة »[٣] ولا شك أن هذا صحيح ، ولذا كان هؤلاء « الفائزون » خلف دعم « المدرسة الحدية » بحيث تحولت النظرية الاقتصادية الغربية إلى عقيدة جامدة ، وفقط أمام كارثة الأزمة الاقتصادية إنهارت الفكرة المقدسة ، فكرة السوق المتجه بتفاعلاته تلقائياً إلى التوازن ، فحتى بالنسبة « للفائزين في اليانصيب » في ظل السوق المرسلة « أي الطبقة الحاكمة » أصبح تدخل الدولة أمر حياة أو موت سواء بالمعنى العام (أي منع ثورة عاصفة ضد النسق الاقتصادي الذي يهيمنون عليه) أو بالمعنى الخاص (أي تعرض مواقع أصحاب الأعمال الكبرى نفسها للخسارة والافلاس) .

وهذا الموقف : تعرض مصالح « الفائزين » للخسارة الجسيمة ، سبق أن تعرضت له الطبقة الحاكمة للنشاط الاقتصادي في البلاد المختلفة عند اتباع مبدأ « التجارة الحرة » مع الأسواق الخارجية ، ولذا كان مبدأ حرية التجارة الدولية أول مبدأ تسقط عنه القداسة في النظرية الاقتصادية الغربية . وعلى طول التاريخ (منذ الثورات والتطورات الرأسمالية في الغرب) لم يكن ينادي بالتبادل الحر الا الدولة التي أثبتت تفوقها ، وكانت المطالبة بالتبادل الحر تأتي دائماً من مركز القوة . ولونيل رابينز كان مجرد مسجل لهذه الحقيقة التاريخية حين قال إنه من الصعب العثور على حالة واحدة أوصى فيها أحد الاقتصاديين

الكلاسيكيين في انجلترا بأنه يجب على بريطانيا أن تضحي بشيء من أجل رخاء بقية العالم ، فعندما كانوا ينادون مثلاً بحرية التجارة كسياسة عامة لم يكن ذلك على أساس ان حرية التجارة شيء لمصلحة العالم ، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط[٤] . لقد أدي هذا الاستنتاج ــ كما قلنا ــ الى الانكار المبكر لمبدأ حرية التجارة الدولية ، فمن كانوا « فائزين » مع حرية الأسواق الداخلية كانوا « خاسرين » من حرية التعامل مع سوق خارجية اكثر تفوقاً ، وكانوا بالتالي مبادرين في المطالبة بتدخل الدولة . لكن لنتوقف مؤقتاً عن متابعة التاريخ الفعلي للتجارة الدولية .

وبالعودة إلى المناقشة النظرية فإن نظرية ريكاردو عن التجارة الدولية تعامل الأسواق الخارجية (والأصح أن نقول الدول) وفق نظرتها للأفراد في السوق الداخلية ، فالتعامل المرسل بين هذه الأسواق ينتهي إلى توازن ساكن يحقق الاشباع الأمثل لمصالح كل طرف ، فكل سوق (أو كل دولة) تحقق مصلحتها بأن تتخصص في إنتاج ما تتمتع فيه بمزايا نسبية تمكنها ــ من خلال التصدير والاستيراد ــ من تحصيل أكبر منفعة ممكنة (أو أكبر قدر ممكن من القيم الاستعمالية) ، وهذا التخصص الذي يحقق مصالح كل الأطراف ، ويوازن بينها ، يشكل في النهاية التقسيم الطبيعي للعمل الدولي . إلا أن هذا الدور المنسوب للتجارة الدولية ، والذي يوزع الأرزاق بين الدول بالعدل ، لا يمكن توقع حدوثه لأن الفروض التي قام عليها هذا الدور هي ببساطة فروض غير صحيحة . فمن ناحية ليس صحيحاً (بشكل عام) أن العملية الاجتماعية ــ كما يقول ميردال ــ تأخذ إتجاهاً طبيعياً وتلقائياً نحو نقطة معينة ، يمكن وصفها بصورة أو أخرى بأنها حالة توازن بين القوى المختلفة المتفاعلة . هذا الفرض خاطىء . والصحيح ــ بالتالي ــ أن الميل الطبيعي لحركة السوق المرسلة لا يكون نحو خلق تسوية بين أي طرفين غير متكافئين ، وإنما إلى اتساع الفجوة بينهما بالضرورة . ينطبق هذا على أثر السوق المرسلة في تنمية التفاوت بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة ، وينطبق أيضاً ــ من خلال التجارة الدولية المرسلة ــ على تنمية التفاوت بين الدول غير المتكافئة . ويستنتج ميردال من ذلك أنه « إذا تركنا التجارة الدولية وحركة رأس المال دون تنظيم ، ستصبح وسائل يمكن عن طريقها أن يؤدي التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى إحداث آثار سلبية في الدول النامية »[٥] . إن ميردال رفض فكرة التوازن الساكن أصلاً ــ وعن حق ــ ويرفض بالتالي ما يترتب عليها من نتائج ، ومنها نظرية التجارة الدولية (التي تأثرت أكثر من أي فرع آخر من فروع النظرية الاقتصادية الغربية بفكرة التوازن الساكن) . ولكن يتأكد الرفض لفرض التوازن الساكن في التجارة الدولية ، ويبرر ، حين نلحظ أنه يتضمن فرضاً خاطئاً آخر . فنظرية التجارة الدولية (النفقات المقارنة) تتعامل مع عوامل الانتاج في بلد ما كما لو كانت كمية ثابتة عبر الزمن ، وأن المشكلة تنحصر في تأليف المركب الأنسب من هذه الكمية المحددة من عوامل الانتاج ، فالوفرة النسبية لعامل معين من عوامل الانتاج (في لحظة معينة) كوفرة أو ندرة رأس المال ــ ووفرة أو ندرة العمل ، توجه كل بلد لتخصص إنتاجي معين (وفق منطق النظرية) إذ يتفرغ كل بلد لانتاج السلعة التي تستخدم كمية أكبر من العامل المتوفر لديه ، وكمية قليلة نسبياً من العوامل

الأخرى ، حتى يكون الانتاج بنفقة أقل . وهنا نتوقف عند خطورة فرض ثبات كمية عوامل الانتاج ، فواقع الحال أن كمية هذه العوامل أصبحت (بعد الثورة الصناعية) قابلة للتزايد بمعدلات مرتفعة بفضل التجهيزات الصناعية وما تتضمنه من تكنولوجيا متجددة ومهارات بشرية مناسبة ، وينعكس ذلك في معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي بالنسبة للدولة التي تتمكن ــ لسبب أو آخر ــ من زيادة عوامل الانتاج التي تمتلكها بمعدلات عالية. ولذا يكون سمير أمين محقاً حين يشير إلى أن بث الديناميكية في تحليل ريكاردو يتطلب محاكمة الاختيارات الحالية للتخصص على ضوء تطور النتائج في المستقبل ، فالميزات النسبية المباشرة وفق التوازن الساكن (أي وفقاً للنفقات النسبية في لحظة معينة) قد توجه التطور المقارن عند طرفي العلاقة في التجارة الدولية « بصورة تجعل الشريك الذي يقبل التخصص في الفروع الأقل ديناميكية خاسراً في الأجل الطويل »(٦) .

وقد تطورت على أية حال النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية على يد النيوكلاسيك . فريكاردو كان يستخدم مرجعاً يبدو موضوعياً في مقارنة الميزات النسبية لانتاج وتبادل السلع بين الدول المختلفة (أي تحديد قيمة السلعة بساعات العمل الاجتماعي اللازمة لانتاجها . وقد اخذ ماركس بهذا المبدأ في بنائه النظري)(٧) . ولكن هذا المعيار تعرض لانتقادات عديدة من بينها أنه لا يمكن تعيينه عملياً ، فاستبدل عند النيوكلاسيك بالنظرية الذاتية في القيمة ، وأصبحت الميزة النسبية (أو التكلفة المقارنة) تقاس بالأسعار ، وبالتالي أصبح التخصص النابع من نظرية التجارة الدولية (تقسيم العمل الدولي) هو مجرد إستجابة مناسبة لمعيار هذه التكاليف المقارنة كما تبدو على لوحة السوق . إلا أن هذا التعديل يعيدنا إلى السؤال عن الآلية الواقعية لتشكيل هذه الأسعار التى تحدد مصيرنا . فهل هذه الأسعار موجه محايد ؟ إن الزعم بحياد الأسعار وموضوعيتها هو المسوغ الوحيد المشروع لاحترام توجيهات هذه الأسعار وما تحدده من تكاليف مقارنة . ولكن النظرية الاقتصادية الغربية لا تستطيع أن تزعم هذا الادعاء بعد انهيار نموذجها التنافسي بقيام الاحتكارات ، وقد سبق أن أوضحنا أن الأسعار في الدول المسيطرة (الرأسمالية) تحددها الآن سياسة الحكومات والاحتكارات ، وحين يطلب منا ــ باسم النظرية الاقتصادية وفرعها في التجارة الدولية ــ إحترام توجيهات الأسعار لاختيار تخصصنا وأولوياتنا في تقسيم العمل الدولي ، فإن المطلوب الحقيقي هو أن نحترم التوجيهات الذاتية المتحيزة لواضعي هذه الأسعار ، توجيهات الدول المسيطرة للدول التابعة ، وقد صممت بالفعل هذه الأسعار دائما بحيث تجعل التكاليف المقارنة ، أو المزايا النسبية ، في صف تخصص الدول المسيطرة في القطاعات الديناميكية ، وتخصص الدول التابعة في القطاعات الأخرى . لقد كان التقدم التكنيكي في القطاع الثاني (الصناعة التحويلية) أسرع منه ف القطاع الأول (الزراعة والصناعة الاستخراجية) ، ولكن لم يترتب على التقدم التكنيكي الأسرع إنخفاض أسعار السلع الصناعية بالنسبة لأسعار المواد الأولية كما تزعم نماذج المنافسة الكاملة في الكتب المرجعية لعلم الاقتصاد ، وأدى ذلك إلى تشويه وإعاقة التنمية الصناعية في الدول التابعة . لو حدث ما تبشر به النظرية الاقتصادية لتوزعت منجزات التقدم التكنيكي بشكل

متساو على مستوى العالم ، ولحدثت بالتالي — من خلال التجارة الدولية — تنمية في كل الأقطار تتكامل على أساس التكافؤ . ولكن من قال إن نموذج المنافسة يعكس صورة ما حدث أو يحدث في العلاقات الدولية ؟ من قال إن الأسعار موجه محايد ؟ هذا فرض واضح الخطأ وخطير . إن ما حدث نتيجة واقع العلاقات الدولية هو بالتحديد عكس ما بشرتنا به الكتب ، وحتى مكاسب زيادة الانتاجية في القطاع الأول لم تستحوذ عليها الدول النامية ، ولكن تم نزحها إلى الدول المسيطرة .

بقي فرض أخير في نظرية التجارة الدولية ، وآن لنا أن نشدد على رفضه ، فهو أحق فروض النظرية بالهدم . لقد سبق أن سجلنا مأخذاً عاماً على النظرية الاقتصادية في الغرب لأنها تعزل البنية الاقتصادية عن سائر البنى الأخرى المتشابكة التي تشكل المجتمع ، وتجرد الفرد (في سلوكه داخل السوق) من روابطه الطبقية والتاريخية والسياسية ، فهذا المنهج — من حيث المبدأ — أمر غير مقبول . إلا أن هذا المأخذ هو أوضح ما يكون فيما يتعلق بالعلاقة بين الدول . فالعلاقات بين مراكز حضارية مختلفة ، وتشكيلات إجتماعية متباينة ، لا يمكن أن تختزل إلى نظرية إقتصادية بحتة . فالتجارة الدولية لم تكن أبداً مجرد تبادل للسلع والخدمات ، لقد تحقق هذا التبادل باستمرار وتوسع عبر حزمة مترابطة من العلاقات ، وتشكلت شروط التبادل دائماً وفق الطبيعة المتكاملة لهذه العلاقات ، وأساساً وفق علاقات القوى (بالمفهوم المركّب للقوة) ، وعلى سبيل المثال فإن فرض تقسيم معين للعمل الدولي يحقق التبعية لم ينجز بواسطة التجارة الدولية فقط وأسعارها المتحيزة (التي تتضمن تعبيراً إقتصادياً عن توازن القوى) ، وإنما استخدمت التجارة الدولية كجزء من غزو سياسي وحضاري ، مدعم — في التحليل الأخير — بالقوة العسكرية . وفي الواقع يعتبر رفض هذا الفرض (باعتبار التجارة الدولية عملية اقتصادية بحتة) كافياً لهدم أية نتائج تترتب على ما يسمى بنظرية التجارة الدولية وكافياً لهدم أي إدعاء بأنها « نظرية علمية » .

(٢) من السخف إذن أن تباع لنا أية توصيات من صندوق النقد أو البنك الدولي على أساس أنها تعبير عن موقف « علمي » . إنه نوع من تصدير الجهل إلى الدول التابعة ، وحديث هذه الجهات عن تحرير التجارة والتعامل الدولي لا يزيد عن كونه سياسة اقتصادية مقترحة ، وكأية سياسة اقتصادية ينبغي أن نفتش عن الهدف الحقيقي الذي تسعى إلى الوصول إليه .

إن من يصدرون الينا « أيديولوجية » التجارة الدولية المرسلة ، يعلمون تماماً أنهم يتحدثون عن سياسات إقتصادية مناسبة لهدفهم ، وليس عن نظرية علمية ، ولم يحدث أبداً في ممارساتهم للتجارة الدولية أن صدقوا أنفسهم من طول ترديد الكذبة (كما حدث لجحا) . فقد ذكرنا أن نظرية التجارة الدولية كانت اول ما انهار في بناء نظريتهم الاقتصادية العامة ، وكان أسلوبهم في التجارة الخارجية عبارة عن سياسات اقتصادية متغيرة ، مصاغة بعناية لتناسب المصالح الوطنية ، حسب الظروف السائدة في

كل مرحلة ، ولم تكن ممارساتهم أبداً إمتثالاً لنظرية مقدسة ، ولذا **خضعت التجارة الدولية للدول الغربية باستمرار لقيود السياسة العامة والسياسات الاقتصادية** (كما تضعها الحكومات وتهيمن على تنفيذها الشركات الكبرى) ، واختلفت طبيعة القيود من مرحلة إلى مرحلة ، ومن دولة إلى دولة ، ولكنها كانت دائماً هناك .

وقد يفيد أن نذكر أن الولايات المتحدة كانت أول دولة تنشيء نظام حماية غير عادي في تجارتها الدولية ، وتعدل النسق في المراحل المختلفة ، ولكنه ظل دائماً فعالاً ، وبهدف حماية الصناعة الأمريكية من المنافسة الأجنبية[8] . وقد تضمن تقرير للأمم المتحدة (١٩٥٣) فصلاً بعنوان : عقبات أمام المنافسة الأوروبية في السوق الأمريكية ، وتضمن العرض موضوعات الدعم والتعريفات الجمركية سواء من حيث سعرها أو تعقد إجراءاتها ، وغموض الصياغات ، واعتبارات الأمن القومي . وأشار التقرير إلى الحالات التى ترتفع فيها التعريفة إلى ٥٠ أو ٧٠ أو ٩٠ ٪[9] . وهذه الشكوى الأوروبية كانت في الفترة نفسها التي شهدت ضغط الولايات المتحدة لكي تقبل دول أوروبا فتح أبوابها للتجارة « الحرة » (أي للواردات الأمريكية) ، واستخدمت القروض (المساعدات) في هذا الاتجاه . وصحيح أن الولايات المتحدة عدلت أمام إعتبارات إستراتيجية وسياسية عن المضي في فرض « الانفتاح » حسب تصوراتها الأولى ، ولكنها ظلت تضغط في اتجاه إلغاء نظام حصص الاستيراد ، وللاسراع في إقرار حرية تحويل النقد . وقد شهدت GATT (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) في تلك الفترة خلافات حادة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (تشبه ما نراه الآن في جولات المباحثات بين الدول المسيطرة والدول التابعة) ، وكانت حصيلة التخفيضات المتبادلة لمصلحة الأقوى . إلا أن الدول الأوروبية تمكنت — رغم الضغوط — من تحصين قطاعها الخارجي ، فحمت جهودها الداخلية في البناء باصرارها على استخدام القيود الكمية على الاستيراد لمواجهة العجز في الدولار والذهب والعملات القابلة للتحويل . وللهدف نفسه استخدمت إتفاقيات الدفع الثنائية ، ولم تعدل عن هذه السياسات إلا وفق مصلحتها[10] ، ومع تغير الظروف . فمع وصول الاقتصاد الأوروبي إلى مستوى ما قبل الحرب (٤٨ — ١٩٤٩) بدأ العدول عن الاتفاقيات الثنائية إلى إتفاقيات متعددة الأطراف ، وألغيت الضوابط الكمية في التجارة بين الدول الأوروبية ، وفقط في ختام ١٩٥٨ قررت حكومة أربعة عشر دولة أوروبية[11] حرية التحويل لغير المقيمين بالنسبة للمعاملات الجارية . وهذا القصر في حرية التحويل على غير المقيمين كان يعني الحفاظ على السلطة التقديرية للدولة في الترخيص أو عدم الترخيص بالمدفوعات التي يطلب المقيمون إجراءها ، أي احتفظت الدولة بسلطتها في السيطرة على الصرف المطلوب لاجراء أي نوع من المعاملات ، وعلى المدفوعات المطلوب إجراؤها بأية عملة بالذات : لقد مارست أوروبا الغربية إذن كل أنواع القيود على تجارتها الدولية طوال ثلاثة عشر عاماً تلت الحرب العالمية ، ولم تفتح أبوابها إلا تعبيراً عن سياسة اقتصادية جديدة قدرت أن الظروف تمكن من انتهاجها . وعن دور الولايات المتحدة في هذه الفترة يقول أستاذ امريكي « رسمي » قريب من الأحداث أنه دور « أصاب الكبرياء » ، حتى لمن تلقوا المعونة بعرفان

أصيل »[١٢] ، ولا شك أنه كان صادقاً تماماً ، فقد صرح في تلك الفترة أحد « العارفين بالجميل » بأن « هؤلاء الذين يقولون إن تسلم المساعدات الأمريكية لا يتطلب قبول كل أنواع القيود غير المرغوب فيها يخدعون أنفسهم ويضللون غيرهم ، فالمساعدات الأمريكية تحت إشراف مركز رئاسة أركان الحرب العامة ، وتعطى فقط لتلك الدول التي تعمل وتتعهد بتنفيذ ما تطلب منها هيئة أركان الحرب في البرامج الحربية والشؤون الخارجية » . وصاحب هذا التصريح هو هارولد ويلسون الذي كان وزيراً للتجارة في حكومة العمال بعد الحرب ، ثم رئيساً لمجلس الوزراء فيما بعد[١٣] .

أعتقد أنه تكفي هذه الاشارة عن أوروبا الغربية في مرحلة صراع حرجة تهددت فيها السيادة والمصالح القومية ، فالاشارة تكفي لكشف أي ادعاء للخبراء الأجانب ، بأنهم يعتبرون تحرير التجارة الدولية « نظرية علمية » ، أو « مبدأ مقدساً » واجب الاتباع في كل الظروف والأحوال . ومع ذلك لا مانع ـــ زيادة في التأكيد ـــ من لمحة سريعة إلى التطورات التالية . ففي عام ١٩٦١ (بعد ١٦ عاماً من نهاية الحرب) أعلنت عشر دول إمتثالها لاحكام المادة الثامنة من ميثاق صندوق النقد الدولي[١٤] ، وبمقتضى هذا الاعلان أصبحت كافة العملات المستخدمة فعلياً في تمويل التجارة والمدفوعات الدولية قابلة للتحويل . وتلت ذلك سلسلة المفاوضات داخل الجات (جولة كنيدي ٦٣ ـــ ١٩٦٧) لتحرير التجارة بين الولايات المتحدة والدول الست المكونة للسوق الأوروبية المشتركة . والنتائج التى أسفرت عنها الجولة كانت تعبيراً عن التغير الحادث في هيكل العلاقات بين دول السيطرة الغربية ، فقد تمكن حلفاء الولايات المتحدة من القضاء على تفوقها الكاسح ، وبعد أن كان الانتاج الأمريكي يمثل ٧٠ ٪ من مجمل الانتاج الغربي عام ١٩٥٠ ، هبط نصيب الولايات المتحدة إلى ٥٧ ٪ عام ١٩٦٥ . ومع استمرار التغير في هذا الاتجاه كان طبيعياً أن تبتدع سياسات إقتصادية مناسبة . لقد انعكست التغيرات الهيكلية في تزايد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، وفي منتصف ١٩٧١ وصل إلى ١١٫٥ بليون دولار ، وفي ذلك العام واجهت الولايات المتحدة عجزاً أيضاً في الميزان التجاري (لأول مرة منذ ١٨٩٣) وصاحب كل ذلك هبوط حاد في احتياطي الذهب ، فما كان من إدارة نيكسون إلا أن أعلنت إجراءات من جانب واحد ، فأوقفت تحويل الدولار إلى ذهب ، وفرضت ضريبة على الواردات ١٠ ٪ وعبثاً ذهبت إحتجاجات الحلفاء (ممثلين في مجموعة العشرة)[١٥] ، ولم تجد تصريحات صندوق النقد الدولي بأن برنامج نيكسون يمثل إنتهاكاً من الحكومة الأمريكية لالتزاماتها قبل الصندوق . فقد أصرت الولايات المتحدة على تحسين موقفها ـــ باجراءات تحكمية ـــ في السوق الغربي ، واستخدمت في ذلك كل أدوات القوة ، بدءاً من حقيقة أن الولايات المتحدة تهيمن على مفاتيح الأمن القومي للدول الغربية ، ومروراً بلعبة الأسعار ودور الدولار في استقرار المعاملات الدولية ، ويدخل في ذلك استخدام أسعار النفط الذي تسيطر الولايات المتحدة على إمداداته لأوروبا الغربية واليابان . صحيح لم تحقق الاجراءات كل ما كان مطلوباً ، وظلت حقيقة أن نصيب الانتاج الأمريكي هبط إلى ٤٩ ٪ من الانتاج الغربي (١٩٧٣) يحكم العلاقات ، فزاد الموقف الأمريكي في السوق العالمية ضعفاً ، وانعكس ذلك في

خفض الدولار (ديسمبر ١٩٧١ لأول مرة منذ عهد روزفلت في ذروة أزمة الثلاثينات .. ومنذ ذلك التاريخ ، توالت الاجراءات ، وتوالى خفض الدولار[١٦] .

ومنذ ١٩٧٤ (مع أزمة الكساد التضخمي الممتدة) تزايدت إجراءات الحماية التي فرضتها الدول الغربية المسيطرة على تجارتها الدولية ، واعترف صندوق النقد الدولي « بأن التآكل الواضح في الالتزام السياسي (لهذه الدول) بنظام التجارة الليبرالي ، هو أكثر سمات التطورات الأخيرة إثارة للقلق (...) فالبلدان التي شملتها الدراسة استعملت مختلف أنواع الاجراءات التجارية في الآونة الاخيرة . ويتزايد اللجوء إلى اجراءات (شرط التخلص من الالتزام) لحماية الصناعات المحلية من الأضرار الناشئة عن الواردات . مع أن نصوص شرط التخلص من الالتزام ذاتها ، الواردة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، قد وضعت موضع التنفيذ بصورة غير منتظمة نسبياً ، وتكرر استعمال الرسوم المقاومة للاغراق والرسوم التعويضية .. والنية المعلنة للسوق الأوروبية بالتفاوض حول اتفاقيات ثنائية مع الموردين هي امور بالغة الخطورة . واستعمال الاجراءات غير الجمركية (مثل المعايير الصحية ومعايير النوعية) ، التي قد يكون لها أثر معيق للواردات بصورة متزايدة ، أمر واضح كذلك في بعض البلدان الصناعية . وهناك تطور هام آخر وهو الاعتماد المتزايد على مختلف أنواع التدابير الثنائية التى تحد كمياً من التجارة ، وتظل عادة خارج نطاق القواعد الدولية القائمة ، وبذلك تفلت من الرقابة المتعددة الأطراف »[١٧] . وما يعنينا من كل ذلك هو خرافة الحديث عن تحرير التجارة كمبدأ مقدس .

ثانياً : هدف الصندوق وسياساته :

(١) نقترب الآن مباشرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ودورهما داخل النظام الدولي الغربي ، وفى مواجهة الدول التابعة بالتحديد . نشأت هاتان الهيئتان لتنظيم العلاقات الاقتصادية « الدولية » في عالم ما بعد الحرب العالمية . وبالنسبة للصندوق فصّلت المادة الأولى (من اتفاقية إنشائه) أهدافه على النحو التالي :

أ ــ تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسية دائمة تهيىء الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية .

ب ــ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ، والمساهمة بذلك في تحقيق مستويات عالية من التشغيل والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الدول الاعضاء باعتبارها أهدافاً اساسية للسياسة الاقتصادية .

ج ــ العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف ، والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء ، وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف .

د ــ المعاونة في وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعادلات الجارية بين الأعضاء

والعمل على التخلص من قيود الصرف التي تعترض نماء التجارة الدولية .

هـ — بث الثقة في نفوس الأعضاء بجعل موارد الصندوق في متناولهم تحت ضمانات كافية بما يمكنهم من تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون الالتجاء إلى تدابير هدامة للرخاء الوطني والعالمي .

و — العمل طبقاً لما تقدم على تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته .

وقبل أي فحص دقيق لهذه الأهداف لا ينبغي أن ننسي حقيقتين : الحقيقة الأولى أن أهداف الصندوق لا تنبع من نظرية علمية عن العلاقات الدولية ولكن تعبر عن سياسة إقتصادية معينة . والحقيقة الثانية أن السلطة التي حددت الأهداف وصاغت السياسات ، وتتحكم في ممارسات الصندوق ، بيد الدول المسيطرة على النظام الدولي الغربي(١٨) .

وقد أخفت السلطة — في صياغة الأهداف — وضعها الخاص والحاكم ، بإشارة — في كل البنود — إلى أن الصندوق بموارده وسياساته في خدمة كل أعضائه (أي كل الدول المشتركة) ، إلا أن هذا الالحاح على وضع جميع الأعضاء قبل سياسة نقدية عالمية واحدة ، هو بالتحديد ما يكشف طبيعة السلطة الحاكمة وما ترمي إليه ، لأن تسوية شروط التعامل بين طرفين غير متكافئين ليس عدالة ، ولكنه إنحياز صريح للطرف الأقوى . لقد تضمن عرضنا السابق كشف الاختلاف البين بين فروض نظرية التجارة الدولية وبين وقائع العلاقات الدولية ، وبسبب هذا التعارض الحاد (الذي يعرفه المروجون للنظرية) لم يحدث أن كانت هذه النظرية المزعومة موجهاً للسياسات العملية ، والنتائج الفعلية كانت أبعد ما يكون من النتائج المتوقعة وفقاً « للنظرية » . فوفقاً لمنطق النظرية لا يمكن تفسير ما آل اليه التقسيم الحالي المشوه للعمل الدولي ، وفقط يمكن تفسير هذا المسار التاريخي الذي أفضي لتلك النتيجة على ضوء السياسات الفعلية التي انتهجت في مجال العلاقات الدولية ، والتي اعتمدت على احتكار التفوق التكنولوجي ، وعلى قدرة التكتلات الاقتصادية والسياسية ، وعلى القوة العسكرية . إلا أن صندوق النقد يبدو في قائمة أهدافه كما لو أنه مؤسسة تجسد روح نظرية التجارة الدولية ، فهو يهدف إلى « تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية (...) مما يؤدي إلى تنمية الموارد الانتاجية لجميع الدول الأعضاء » . وواقع الحال أنه لا يمثل هذه الروح البريئة ، ولكنه يجسد كل الوقائع التي عصفت بفروض نظرية التجارة الدولية ، ونقصد أن هذه الوقائع ممثلة في سلطة الدول المسيطرة على بناء صندوق النقد . ويعني ذلك أن أهداف الصندوق المعلنة تتضمن دعوة الدول التابعة إلى الاستمرار في نفس السياسات التي أدت بها إلى التبعية والتنمية المشوهة ، فكما كانت الأسواق المفتوحة من جانب واحد طريقاً إقتصادياً إلى هذه النتيجة في القرن التاسع عشر وحتي النصف الأول من القرن العشرين(١٩) ، تطالب المستعمرات بالاستمرار في السياسة نفسها في المرحلة الحالية وبعد حصولها على الاستقلال

السياسي ، فصندوق النقد يطلب من الدول التابعة في « توصياته » أن تفتح أبوابها للاستيراد من الدول المسيطرة بلا قيد أو شرط ، ويفرض تثبيت وخفض أسعار الصرف دعماً لمصالح الدول المسيطرة ، وهو يفرض وصاية كاملة على السياسات الاقتصادية في الدول التابعة ضماناً لتحقيق « توصياته » . ورغم أن تنفيذ « التوصيات » يرهق موازين المدفوعات ، يلاحظ أن الصندوق يتقاعس عن تدبير موارد كافية « لبث الثقة في نفوس الأعضاء (...) بما يمكنهم من تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات » كما يقول في قائمة أهدافه .

وفي مقابل هذه السياسات الموجهة للدول التابعة ، يحدث طبعاً أن يغض الصندوق طرفه عن العوائق التي تقيمها الدول المسيطرة للحد من الاستيراد من الدول التابعة ، ولا يتدخل جدياً لحماية الدول التابعة من تقلبات أسعار الصرف في الدول المسيطرة ، ولا يتدخل في السياسات الاقتصادية لهذه الدول الأخيرة ، ولتصحيح هيكل الأسعار السائد فيها ، والذي يطلب من الدول التابعة أن تمتثل لتوجيهاته ، رغم وضوح تشوهاته . والموارد التي تقصر دائماً عن تسوية العجز في موازين مدفوعات الدول التابعة ، تقدم فوراً وبسخاء لانقاذ أية دولة من الدول المسيطرة بدون شروط مجحفة .

إن صندوق النقد الدولي يولي مشاكل الدول المسيطرة إهتماماً كبيراً ، فبالتأكيد كان ترتيب (وإعادة ترتيب) العلاقات بين الدول المسيطرة شاغلًا أساسياً له ، واجتماعات العشرة الكبار — في اطار الصندوق — لمناقشة « أزمة نظام النقد الدولي » مسألة معروفة ، ولكن لم يكن مجلس إدارة الصندوق يمارس في هذه الاجتماعات دور المؤسسة « الدولية » التي تعلو إرادتها فوق إرادة الدول الأعضاء ، كما يحدث في المفاوضات مع الدول التابعة . ولم يصر الصندوق طبعاً — في جلساته مع الكبار — على أن حرية التجارة ، والتحكم في الصرف للدول الأعضاء ، مبادىء مقدسة في كل الظروف .

إن صندوق النقد يمارس إذن وظيفتين متمايزتين (ومترابطتين) :

الوظيفة الأولى تتم في اطار دائرة مغلقة لبحث التناقضات وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول المسيطرة على النظام الدولي الغربي ، وعلى إدارة الصندوق . والوظيفة الثانية في إطار معالجة السياسات الاقتصادية والنقدية للدول التابعة . وبينما يمارس الصندوق وظيفته الأولى بوجه ودود ولهجة مهذبة ، تمارس الوظيفة الثانية باملاء واستعلاء ، باعتباره الأمين على نظرية علمية ، ومؤسسة الخبرة الفنية المحايدة ، وممثل المصالح الدولية المتكاملة في نظام عالمي . ويهمنا في السياق الحالي — على أية حال — أن نركز على الوظيفة الثانية لصندوق النقد : دوره في الدول التابعة .

(٢) إن صندوق النقد الدولي يبيع في الدول التابعة برامج تقليدية تحوي عدداً من النقاط التي

يبدو أنها تحظى بموافقة الاقتصاديين الوطنيين في هذه الدول . فهم مع تثبيت سعر الصرف عند مستوى واقعي[٢٠] ، ومع خفض معدلات التضخم ، وخفض العجز في ميزان المدفوعات ، وهم طبعاً مع الآمال في رفع معدلات النمو (التي يقال إنها تترتب على هذه السياسات) . ولكن من السهل أن نلحظ أن الجهود المكثفة التي بذلتها بعثات صندوق النقد الدولي « في مشاوراتها » الدورية مع الدول التابعة ، وفي متابعة تنفيذ « توصياتها » ، أسفرت عن فشل في تثبيت أسعار الصرف ، إذ أدت سياسات الصندوق ، وأدى تحكمه في تحديد سعر الصرف للدول الأعضاء ، الى توالي خفض سعر الصرف في عديد من الدول التابعة . ولم يحدث أن صاحب ذلك خفض أو تحكم جاد في معدلات التضخم لسنوات طويلة في أية دولة خاضعة للصندوق . والعجز في موازين المدفوعات لم يتوقف عن التزايد في الدول التابعة غير النفطية ، وتراكمت الديون فتجاوزت ٦٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٣ . وحتى الفوائض في حساب المعاملات الجارية للدول الأساسية المصدرة للنفط إنخفضت من ٦٨ بليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٣٥ بليون دولار عام ١٩٧٧ ، ثم تبخرت تماما ، ويكشف الميزان الاجمالى لهذه الدول الآن عجزاً صافيا[٢١] .

ولا يعني ذلك أن برامج الصندوق (أى الشروط التى قدمها بصحبة تسهيلاته الإئتمانية إلى الدول التابعة) لم تحدث أى تحسن في هذه المجالات ، فالواقع أنها أوقفت التدهور الحاد فى بعض الحالات ، وأدت إلى بعض التحسينات في حالات أخرى ، ولكن لا يبدو أنها قدمت حلّا ناجعاً فى أية حالة .

ولكن سواء حققت البرامج ما يسميه الصندوق « أهدافها الرئيسية » بنسبة مرتفعة ، ولم تفلح مع ذلك فى حل المشاكل المعينة حلّا جذرياً ، أو كان الوضع أن المشاكل لم تحل لأن البرامج لم تنفذ ، فإن كثيراً من الإقتصاديين الوطنيين يستنتجون أن صندوق النقد فشل فى تحقيق مهمته فى الدول « النامية » . ويفسر هذا الفشل أحياناً بأن إدارة الصندوق تركز على السياسة النقدية والمالية لتحقيق هدفها ، رغم أن تحقيق الهدف يتطلب الإعتماد على حزمة من السياسات المتكاملة . وهذا الكلام غير صحيح بطبيعة الحال . غير صحيح — حسب المعلومات المتوافرة — أن الصندوق يتجاهل العوامل غير النقدية والمالية ، ولكنه يتحرك فى ذلك بالتنسيق مع شقيقه البنك الدولى ، ومع الحكومات الغربية (وعلى رأسها الحكومة الأمريكية) ، وهم مسؤولون معاً عن إحداث ومداومة التغيرات البنيوية المناسبة (إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً) فى كل بلد من البلاد التابعة . وصندوق النقد الدولي يتولى إختصاصه الفعال في إطار التصور المشترك والتحرك العام . وقد تحدث طبعاً أخطاء تكتيكية صغيرة أو جسيمة في عديد من الحالات ، أيضا قد تكون التغيرات البنيوية وحزمة السياسات المستهدفة — من هذه الجهات معاً — على غير ما نشتهي ، ولكن هذه مسألة أخرى ، وإن كانت تنقلنا إلى **الخطأ المنهجي الخطير عند من يتحدثون عن فشل صندوق النقد الدولي** ، ونحن نرفض أصلًا أن الصندوق قد فشل .

لقد تعددت الدراسات الجادة للكشف عن عقم « توصيات » الصندوق ، بل لتكشف ما تراه تضارباً في الآثار الناشئة ، يجعل سياسات الصندوق تهزم نفسها بنفسها[٢٢] . وتعتمد هذه الدراسات في إثبات نتائجها على التراث الغربي الضخم من الدراسات والسياسات الاقتصادية ، ولذا يدهش الدارسون من إصرار إدارة الصندوق على المضي في الطريق نفسه مقدمة التوصيات نفسها . وتشهد « مشاورات » الحكومات مع بعثات الصندوق في عديد من البلاد مواجهات من هذا النوع .

والخطأ المنهجي هنا هو مناقشة قضايا التضخم ، أو عجز ميزان المدفوعات الخ منعزلة عن النموذج العام للتنمية ، وهل هي تنمية متمركزة حول ذاتها ، أو تنمية تابعة ، ويرتبط بذلك أن تناقش كل هذه القضايا كما لو كانت متغيرات مستقلة . وبتعبير آخر فإن المنهج الخاطيء في محاكمة الصندوق ، والحكم بفشله ، يتضمن خلطاً بين الهدف الرئيسي والأهداف التابعة (أي الوسائل المستخدمة لتحقيق الهدف الرئيسي) .

وقد ساعد في هذا الخلط أن برامج الصندوق تتباين أولويات تركيزها من بلد إلى آخر ، ومن فترة إلى فترة داخل البلد الواحد . فهناك برامج قائمة على إحداث انخفاض في حجم الائتمان الداخلي للحكومة أو القطاع الخاص أو لكليهما . وهناك برامج لم تضع في اعتبارها إحداث تخفيض في حجم الائتمان ، وركزت على تحرير نظام التجارة والتبادل ، أو تعديل معدل التبادل (سعر الصرف) . وأحياناً تكون البرامج شاملة ، أو ذات ارتباط بالمشاكل الأخرى مثل الركود ، وإعادة جدولة الديون الخارجية ، أو مواجهة النقص المؤقت في الايرادات الخارجية — إلا أن هذا الاختلاف بين أهداف البرامج وبين أوجه تركيزها ، لا يعني أن الصندوق يتعامل مع العناصر المكونة لسياسته كعناصر مستقلة ، أو أنه لا توجد تشكيلة عامة تحكم الأوزان النسبية لهذه العناصر ، وتحكم مفاهيمها وأدوارها ، فواقع الأمر أن الصندوق يستهدف التوصل في كل الدول التابعة إلى اداء نمطي موحد لسياسة نقدية ومالية تتسق مع طبيعة هدفه الرئيسي . وإذا كانت برامجه المحددة لتشغيل هذه السياسية تتباين ، فإن هذا يرجع إلى أن عين الصندوق التي لا تغفل تسجل فوراً أية حالة انحراف في بلد من البلاد التابعة عن المسار المفروض ، وحينئذ تبادر بعثات الصندوق إلى التقدم بتعليماتها لاصلاح المسار . ومن الطبيعي أن تركز التعليمات في كل حالة على ما ينقص اداءها بشكل خاص ، كي يقترب من الأداء النمطي . وإذا كان هذا صحيحاً ، فإن تعيين الهدف الرئيسي بين مجمل الأهداف التي تسعي البرامج الى تحقيقها ، يصبح ذا اهمية محورية في فهم لعبة صندوق النقد الدولي في الدول التابعة . فوفقا للهدف الرئيسي وحده يمكننا أن نصفه بالنجاح او الفشل ، ووفقاً للهدف الرئيسي سترتب الأهداف الأخرى باعتبارها اهدافاً تابعة ، باعتبارها مجرد وسائل لسياسة نقدية ومالية نمطية ، لتحقيق الهدف الرئيسى . ويصبح معيار النجاح او الفشل فى تصميم واداء هذه الوسائل هو مدى ملاءمتها لتحقيق الهدف الرئيسي .

فما هو الهدف الرئيسي لصندوق النقد الدولي ؟ يفهم أحياناً أن هذا الهدف في الدول التابعة (ذروة برنامج الاستقرار) هو ضبط سعر الصرف عند مستوى واقعي ، ولكن هذا في الحقيقة وسيلة أساسية ، أو صياغة فنية للهدف الرئيسي الفعلي وهو « تيسير التوسع في التجارة الدولية بلا عوائق » ، وإذا فضضنا الغلاف الدبلوماسي لهذه العبارة أيضاً ، سنجد أن محتواها بالنسبة للدول التابعة يعني (حسب المعطيات التي نعرفها عن العلاقات الدولية وتركيب صندوق النقد) مطالبة هذه الدول وحدها بإسقاط كل القيود غير الاقتصادية (أي التدخل الاداري) والقيود الاقتصادية (التدخل بالأسعار) على معاملاتها مع الدول الغربية ، ويعني ذلك تمكين الدول المسيطرة من إدارة المعاملات الدولية للدول التابعة بشكل كامل ، فالدول التابعة مطالبة باسقاط كل القيود والعوائق ، والدول المسيطرة من خلال إشهارها لكل القيود غير الاقتصادية والاقتصادية ، تملك تقرير ما تستورده منا ، وما نستورده منها ، وبالأسعار التي تحددها في الحالتين ، وبالتالي يمكن أن نصيغ الهدف الرئيسي لصندوق النقد على أنه « **تيسير التوسع في الغزو والالحاق الاقتصادي** » ، أو « **إعادة إنتاج علاقات التبعية بانتظام وتوسع** » .

والحقيقة أن قضية « تحرير التجارة » بالذات تلقى انتقاداً شديداً من الاقتصاديين الوطنيين ، فهي المصدر الأول لما يعتبرونه فشلاً لبرامج الصندوق ، اذ كيف يتفق تحرير التجارة مع مقاومة العجز في ميزان المدفوعات ؟ وبالتالي مع ضبط سعر الصرف ؟ ومكافحة التضخم ؟ .. الخ . ولكن ينسى هؤلاء النقاد أن هذه القضية بالذات هي الهدف الأساسي الذي لا ينزل عنه الصندوق إرضاء للأهداف الأخرى ، ولكن تحور كل الأهداف الأخرى إلى النحو الذي يخدمه .

(٣) في هذه القضية الهامة (التجارة الخاجية) ما هو الموقف المنطقي للاقتصادي الوطني ؟ أعتقد أن هذا الموقف يبدأ من التسليم بضرورة العلاقات الاقتصادية مع الأسواق الخارجية ، من أجل مواصلة النشاط الاقتصادي الوطني ومن أجل التنمية . ويدرك الاقتصادي الوطني (في دولة تابعة) أنه يواجه أسواق الشمال من موقف اقتصادي ضعيف ، أو من موقف الدفاع الاستراتيجي . ويتطلب ذلك بالضرورة سياسة في التجارة الخارجية تستهدف التالي : تحديد كمي للإستيراد الاجمالي وبحيث لا يتجاوز (قدر الامكان) حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات المنظورة وغير المنظورة . وبالتالي إنهاء العجز المزمن والمنذر لميزان المدفوعات (ويدعم هذا الاتجاه على الأجل الطويل التغير المناسب للهيكل الانتاجي وفق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية) — إلا أن المسألة لا تقتصر طبعاً على هذا الجانب الكمي في موازنة ميزان المدفوعات ، إذ لابد من تحكم في التجارة الخارجية وفق المصالح الاستراتيجية العليا للدولة ، ووفقاً لمصالح الاقتصاد الوطني . وقد يقصد بالمصالح الاستراتيجية مثلاً محاولة تنويع مصادر الاستيراد على نحو يتيح قدراً من المناورة للدول التابعة ، ويحسن الموقف النسبي لها ، فالدولة التابعة تعاني ضعفاً عاماً في مواجهة التفوق التكنولوجي ، وقدرة المؤسسات العملاقة في الدول الصناعية بشكل عام ، ولكن

يزداد هذا الموقف ضعفاً إذا تمكنت أيضاً دولة واحدة ، أو عدد محدود من الدول المسيطرة (ومن الاحتكارات) من الاستئثار بعمليات التوريد ، فهذا الوضع يضاعف التهديد لمحاولة الاستقلال الاقتصادي والسياسي . وقد يقصد بالمصالح الاستراتيجية كذلك مراعاة طبيعة العلاقات السياسية مع الدول والكتل المختلفة ، فلا يعقل أن تعتمد دولة ما في استيراد سلع استراتيجية (كالسلاح أو القمح والنفط) على دولة يحتدم معها العداء بشكل خاص . وبالنسبة للمصالح الاقتصادية المباشرة فإن سياسة التجارة الخارجية تسعى مثلًا الى تحقيق توازن الميزان التجاري مع الدول والكتل المختلفة قدر الامكان ، ومراعاة ان يحصل الاقتصاد الوطني على أفضل النوعيات بأقل الاسعار ، أي يتعامل مع الجهة الأنسب في كل حالة . وأخيراً ، لابد طبعاً من تحديد أولويات حازمة لبنود الاستيراد ، ويتناسب الحزم في تحديد الأولويات تناسباً طردياً مع ندرة النقد الأجنبي المرشح لاستخدامات عديدة ومتنوعة . ولا شك أن الأولويات ترتبط بتوفير سلع الاستهلاك الضروري ، وبأولويات خطة الدفاع والتنمية .

وما هو الوضع المؤسسي المناسب لتنفيذ هذه المهام ؟ قد تتحقق المهام بالإدارة المباشرة للدولة لقطاع التجارة الخارجية ، وقد يستعان بالرقابة غير المباشرة (أي بمؤسسة الثمن) . وبتفصيل أكثر فإن الدولة قد تلجأ إلى تأميم التجارة الخارجية (وخاصة في جانب الاستيراد) ، و / أو نظام الحصص وتراخيص الاستيراد ، و / أو الرقابة على الصرف ، و / أو إتفاقات الدفع الثنائية ، و / أو إتفاقات متعددة الأطراف (كل هذه اشكال للادارة المباشرة) — و / أو استخدام التعريفات الجمركية كحوافز سلبية وإيجابية ، و / أو التدخل في السياسات السعرية لدعم بعض المنتجات المحلية ، و / أو تعدد أسعار الصرف . وقد نسلم بأن الاجتهادات يمكن أن تختلف بين الاقتصاديين الوطنيين حول توليفات مختلفة من هذه الأدوات لاخضاع السياسة التجارية للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للبلد المعين . ويمكن أن تعدل التوليفة المقترحة لتتناسب مع متغيرات جديدة ، فليس هناك إنحياز دائم لأدوات بعينها . ولكن ستظل إدارة الدولة للتجارة الخارجية ، (وإدارة مباشرة في الأساس) ضماناً للدولة صاحبة الموقع الاقتصادي الضعيف ، إذا إرادت تعظيم انتفاعها من التجارة الخارجية ، وإذا أرادت تنمية جادة مستقلة .

والآن ما هي الصورة المقابلة عند صندوق النقد الدولي ؟ كما أسلفنا ، يعارض الصندوق فرض أية ضوابط . الحديث عن تأميم التجارة الخارجية يثير الهلع بطبيعة الحال ، ولكن إدارة الصندوق تعارض أيضاً أية اجراءات أقل فاعلية ، فهي ضد الحصص وتراخيص الاستيراد ، وضد الرقابة على الصرف ، لأن كافة الاجراءات غير الاقتصادية تعطل الانسياب الطبيعي للتجارة الدولية ، وتمنع الدولة النامية من « التمتع بمزايا هذا الغزو » . وإدارة الصندوق تعارض أيضاً إتفاقيات الدفع باسم مبدأ تحرير التجارة المقدس . والمقصود هنا « تحرير » التجارة الخارجية لبلد ما من الاتفاقيات التي تنظم معاملاته مع الدول التابعة ، أو مع الدول الاشتراكية ، ولذا يغض الصندوق طرفه عن أبشع الاتفاقات الثنائية

المعقودة مع الدول الغربية (بقيادة الصندوق) باسم « المساعدات الاقتصادية » . إن اتفاقات الدفع في التجارة الدولية يعاب عليها أنها تقيد استفادة طرفي الاتفاقية من مزايا المنافسة الدولية ، وتقيد حقهما في شراء الأفضل بالسعر الأقل في السوق العالمية . وهذا العيب (في حالة التسليم به) متضمن في اتفاقيات « المساعدة » . ولكن بينما تتضمن إتفاقيات الدفع قدراً من التوازن بين الصادرات والواردات ، وأسلوباً مناسباً لتسوية الحساب ، نجد أن اتفاقيات « المساعدة » لا تتضمن هذه الميزة . إلا أن « توصيات » الصندوق تسمح ــ والشهادة لله ــ بأن تتدخل الدولة بشكل غير مباشر باستخدام التعريفة الجمركية على وجه التحديد ــ ولكن لا يعني هذا أن أصحاب التوصيات يتفقون مع الاقتصاديين الوطنيين حول دور هذه الأداة . إنه يعني فقط أن هناك اتفاقاً حول جدوى وكفاءة هذه الأداة ، ولكن لخدمة أي هدف ؟ التعريفة الجمركية (بالنسبة لبعثة الصندوق) مورد هام للخزانة العامة (التي تتكفل أوجه التدخل الأخرى بالتحكم في أولويات انفاقها وبنودها) ، وهي في الوقت نفسه ــ أداة توجيه للنشاط الاقتصادي ، فمن خلالها تقدم حوافز للاستثمار الأجنبي (خفضاً للتعريفة أو إلغاء) ، ومن خلالها يمنع أو يحد من تقديم الحماية الضرورية للصناعة المحلية في مواجهة الواردات الأجنبية .

إن العرض السابق يوضح **خلافاً جوهرياً بين منهجين : المنهج الأول ، يعلن بصراحة (أو يتضمن) أن التنمية هدفه الرئيسي وتتبعه كل السياسات الاقتصادية الأخرى (بما فيها التجارة الخارجية) . ومنهج الصندوق يعتبر التجارة الدولية هدفه الرئيسي وتتبعه وتخدمه كل السياسات الاقتصادية الأخرى (بما فيها التنمية)** . والمنهج الأول ، (الذي يتبناه الاقتصاديون الوطنيون) هو نفس المنهج الذي اتبعته دول الشمال . ودول الشمال الرأسمالية ليست استثناء ، فهناك أيضاً كان نشاطها الاقتصادي ، وكانت تنميتها متمركزة حول ذاتها ، وتتعامل مع قرنائها من موقع التكافؤ (إلى حد كبير) ، وتتخذ كل الضمانات لتأكيد ذلك . وبفضل هذا المنهج تزودت تاريخياً بعوامل القوة التي تمكنها من التعامل معنا من موقع السيطرة . وفي التجارة الخارجية بالتحديد لم تتردد الدول الغربية ــ في أية مرحلة ــ في اتخاذ أية إجراءات رأتها ضرورية لمصالحها الاستراتيجية أو الاقتصادية . قد نسجل أنها لم تستخدم التأميم للتجارة الخارجية ، فى حين أن هذا الأسلوب قد يكون ضرورة لكثير من الدول التابعة إذا أرادت أن تبدأ تنمية مستقلة ، ولكن الاقرار بهذه الحقيقة لا يمثل خلافاً « أيديولوجيا » في المقام الأول ، فهو خلاف في الوقائع التي تكونت تاريخياً ، فالدول الغربية من خلال تنمية اقتصادية طويلة متمركزة حول ذاتها ، نشأت بها احتكارات عملاقة ، ومن خلال تنمية مركبة متمركزة حول ذاتها ، تطورت مختلف المؤسسات تطوراً طبيعياً ومتوازناً ، فأصبح بامكان السلطة السياسية المركزية أن تحكم سيطرتها ــ إلى درجة معقولة ــ على التجارة الخارجية بأقل من التأميم الكامل . ومن ثم كانت قضية التأميم ــ في تلك الدول ــ مما يختلف حول جدواه من منظور الاستقلال . أما في حالتنا فإن ظروف التنمية المشوهة (إقتصادية وغير إقتصادية) وإرث التباين الهائل في القدرة الاقتصادية بيننا وبين الدول المسيطرة ، يجعل قضية الادارة المباشرة من الدولة لقطاع التجارة الخارجية مسألة واضحة الضرورة من

منظور تنمية مستقلة متمركزة حول ذاتها .

لقد عبرنا عن خلاف المنهجين ـــ في الفقرة السابقة ـــ بتعبيرات دبلوماسية ، أو خاطئة ، والصياغة الصحيحة لاختلاف منهج الصندوق عن منهجنا تكون في الحقيقة كالتالي : هل نسمح بتيسير التوسع في الغزو والالحاق الاقتصادي كهدف رئيسي تتبعه كل السياسات الاقتصادية الأخرى بما فيها التنمية (وهذا هو جوهر التنمية بالانتشار أو التنمية التابعة المشوهة) ، أو يكون الهدف الرئيسي تحقيق تنمية مستقلة متمركزة حول ذاتها ، وتتبع ذلك سياسات اقتصادية مناسبة (تختلف جذرياً عن سياسات المنهج الأول) شاملة العلاقات الدولية ؟ وإذا كان تعبير « تحرير التجارة الخارجية » له جرس جميل ، فنحن لا نمانع في استخدامه ، ولكن لابد من أن نحدد : **هل نريد تحرير التجارة من السيطرة الأجنبية ، أو من سيطرة الحكومة الوطنية ؟**

إذا حاكمنا الآن « توصيات » الصندوق وفق هدفه الرئيسي ، سنفهم منطق سياساته على نحو صحيح ، ويتضح أن الحديث عن فشل الصندوق كان خاطئاً وظالماً ، فرغم عديد من محاولات التمرد ، نجح الصندوق طوال فترة عمله في إلزام الدول التابعة بفتح أبوابها للتعامل مع الدول المسيطرة بشروط الأخيرة ، وفي إلزام هذه الدول ـــ بشكل عام ـــ بجعل هذا الانفتاح هدفها الرئيسي (توحداً مع هدف الصندوق) . وإذا كان الهدف الرئيسي يوقع الدول التابعة في عجز موازين مدفوعاتها ، وفي شرك الديون الخارجية ، فإن هذه النتيجة لا تمثل فشلاً من الصندوق ، إنها فشل من منظور سياسات إقتصادية مستقلة ، ولكن من منظور الصندوق (ومن يمثله) تعتبر هذه نتيجة مقصودة ، فهي من ناحية تعكس التعامل غير المتكافيء وبشروط الدول المسيطرة ، وهي من ناحية أخرى تزود الصندوق (ومن يمثله) بأداة ضغط خطيرة على الدول التابعة لكي تظل في الحلقة المفرغة التي تشكلها السياسات المفروضة . والمسألة محسوبة بعناية ، فقدر من العجز مطلوب في كل دولة ، ولكن إذا وصل العجز أو الاختناق إلى الحد الذي يهدد قدرة المدين على سداد التزاماته ، يتدخل الصندوق كيلا تذبح الدجاجة التي تبيض ذهباً ، أو كيلا تضطر الدولة المعسرة إلى فرض قيود على معاملاتها الدولية (أي تتمرد على تعليمات الصندوق) . وكما يقول الصندوق فإن « عدداً كبيراً من برامجه تضمن سياسات للحيلولة دون تحول الدين الخارجي وأقساط وفوائد الدين إلى عبء رئيسي . وقد شجعت هذه السياسات تدفق رأس المال بشروط ملائمة ، أو يسرت إعادة جدولة أقساط وفوائد الدين حينما يكون ذلك ضرورياً . وحيث وجدت المتأخرات من خدمة الدين أو غيرها من المدفوعات الجارية ، إقترح البرنامج إجراء لالغاء هذه المتأخرات أو وضع حدود لها . وقد احترمت السقوف على التعاقد على دين خارجي جديد في كافة البرامج فيما عدا ٤ برامج »[٢٣] . وهكذا فإن المطلوب هو احترام سقوف المديونية ، ومنع الحالة من التدهور غير المحسوب ، وأعتقد أن شريل باير عبرت عن هذا النوع من العلاقة تعبيراً دقيقاً حين قارنت نظام الديون العالمي بنظام عبودية الدين على المستوى الفردي « فلا يستطيع العامل في النظام المذكور أن يترك العمل

لدى رب عمله ، لأن هذا الأخير يؤمن له السلفيات (الضرورية لشراء بضائع باهظة الثمن من مخزن الشركة) التي لابد منها لتكملة أجوره الزهيدة . وهدف رب العامل (الدائن / التاجر هنا) ليس استرداد الدين مرة واحدة ، ولا تجويع العامل حتى الموت ، وإنما إبقاء العامل مرتبطاً به بصورة دائمة عبر ديونه . ولا يستطيع العامل أن يولي الأدبار لأن أرباب العمل الآخرين والدولة يعتبرون الديون المتوجبة عليه شرعية . من جهة أخرى ، فليس لديه أمل في إعتاق نفسه يوماً بأجوره المتدنية التي لا تكفي ما يستهلكه ، بغض النظر عن القيمة الحقيقية لما ينتجه لصالح سيده »[٢٤] .

(٤) إن النجاح المستمر للصندوق في تحقيق هدفه الرئيسي ، هو في حد ذاته شهادة بأن السياسات (التي أدت إلي هذه النتيجة) قد صممت بكفاءة ، ونفذت باقتدار . فقط ينبغي أن نفهم ونقيم هذه السياسات وفق معيارها الخاص : ملاءمتها للهدف الرئيسي . ونبدأ **بسياسة سعر الصرف** .

إن أي حديث عن حرية التجارة الدولية يتطلب بالضرورة نظاماً متسقاً للمدفوعات الدولية ، ولتسوية الحسابات الدولية ، أي يتطلب حديثاً عن تحرير التعامل في النقد الأجنبي ، مع تحديد أسعار العملات المختلفة عند مستوى « واقعي » أو « طبيعي » . وإذا كنا نحصر حديثنا على حالة الدول التابعة ، فإن الهدف الرئيسي للصندوق يجعله يعتبر مهمة تحديد وتثبيت سعر الصرف ضابطاً أساسياً لكل السياسات المحققة للهدف . ويدرك الاقتصاديون الوطنيون أن مشاكل ميزان المدفوعات ، ومشاكل النقد الأجنبي ترتبط عضوياً بمشاكل البنية الاقتصادية عموماً ، بل وبمجمل أوضاع المجتمع المعين . وقوة العملة المحلية أو ضعفها بالنسبة لعملة بلد آخر هي تقريباً إنعكاس لنسبة الصحة العامة لكل من البلدين ، ومن نافلة القول أن نذكر بأن الاسترليني كان العملة الأولى في العالم (حين كانت بريطانيا القوة العالمية المهيمنة) ، وورث الدولار هذا الموقع (مع تغير موازين القوى العالمية بعد الحرب الثانية) ، ويتدهور الدولار الآن (وفق المنطق نفسه) . ويعني ذلك أن مشاكل النقد والتبادل الدولي لا يمكن أن تعالج بشكل منفصل ، والسياسة في مجال النقد ــ بالنسبة لأية دولة مستقلة ــ لا يمكن أن تكون سياسة دائمة في كل المراحل ، ولا يمكن أن تكون سيراً في اتجاه واحد في كل الظروف (**فهي** ــ كالتجارة الدولية ــ لا تخضع لقانون موضوعي يعمل في فراغ) . وكما في التجارة الدولية ، يعلم الاقتصاديون الوطنيون (من خبرة كل الدول المستقلة) أنه لا يحدث « تحرير » لسياسة الصرف من أدوات الضبط المحكم بينما الاقتصاد الوطني في موقف ضعيف قبل العالم الخارجي .

ووفقاً لهذا التصور العام ، يرى الاقتصادي الوطني أن هدف تثبيت سعر الصرف وتحسينه ، يرتبط بخط في التنمية يهدف الى معالجة الاختلالات الهيكلية الموروثة ، وفق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية (وهي عملية لها إنعكاساتها الايجابية المباشرة والمتتالية ، على التعامل الدولي) . وإلى جانب هذا التوجه (الطويل الأمد نسبياً) ، لابد من التحكم المركزي في التجارة الخارجية والرقابة على الصرف

(كخطوة أولى) لتقليل العجز وتعظيم المنفعة . ومفهوم أن هذه السياسات تتضمن التخفف من أعباء الديون الخارجية وتصدير الأرباح . وفي هذا الاطار قد يعاد النظر في سعر العملة في كل مرحلة عند مستوى يشجع التبادل ويعكس ندرة النقد الأجنبي (عادة يكون المستوى أعلى من السعر التوازني ولكن لا يتجاهله تماماً) . وقد تمارس أسعار صرف متعددة أولًا ، حسبما تقرر السلطات المحلية في الأساس ، إلا أن كل هذا التوجه يصدر عن تعيين التنمية المستقلة كهدف رئيسي . وكما تعتبر التجارة الخارجية سياسة تابعة موظفة لخدمة هذا الهدف ، فإن السياسة النقدية (وعلى رأسها سعر الصرف وحرية التحويل) سياسة تابعة تخضع للمتغيرات والقرارات المحلية أساساً . ولا شك أن استقلالية العملة تحمل في هذا الاطار مضموناً فعلياً ، وتحقق استقراراً ودعماً مخططاً لسعر التحويل .

إلا أن تيسير التوسع في الغزو والالحاق الاقتصادي ــ كهدف رئيسي ــ يعطي لسياسة تثبيت سعر الصرف معنى ووزناً مختلفين عند صندوق النقد . وإذا أدى الباب المفتوح على مصراعيه إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات عن الحدود المطلوبة ، لا ينصح بمواربة الباب ، حماية لسعر الصرف (ضمن أهداف أخرى) ، ولكن بخفض سعر الصرف عند مستوى يتناسب مع الطلب عليه . فهل يعني ذلك فشلًا للصندوق ؟ من يتحدثون عن الفشل ، يردون على ادعاء الصندوق بأن الهبوط بسعر العملة المحلية إلى المستوى التوازني الحقيقي مع العملات الأجنبية القوية ، يؤدي إلى تحسين صورة ميزان المدفوعات (زيادة الصادرات وخفض الواردات ــ زيادة قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية ــ زيادة قدرته على جذب رؤوس الأموال الأجنبية) . والحقيقة أن ادعاء الصندوق لا يخلو تماماً من بذرة حقيقية ولكن جوهر المشكلة لا يكمن هنا ، جوهر المشكلة هو : في أي إطار ، ولخدمة أي هدف ، يتم تحسين صورة ميزان المدفوعات ؟ ومرة أخرى ، ينبغي أن نحاكم سياسات الصندوق وفق هدفه هو ، وليس وفق هدفنا نحن ، كي نتكلم عن نجاحه أو فشله . إن الصندوق يسعى إلى الحد من تدهور العجز في ميزان المدفوعات (ومن تداعي العوامل الأخرى) إلى الدرجة التي تدعو إلى إجراء تخفيض سعر الصرف ، ولكن إذا دعت الحالة ــ من وجهة نظره ــ إلى اتخاذ هذا الاجراء ، لا يتردد في إصدار القرار ، وفي إحداث كل الضغوط اللازمة من أجل تنفيذه . وحين يتحقق الخفض يعتبر أنه حقق انتصاراً بمعيار هدفه الرئيسي . فقرار التخفيض يعني (مع السياسات المصاحبة) ضمان استمرار التعامل بين الدولة التابعة والدول المسيطرة بالأسعار التي تحددها الأخيرة وبشروطها ، وإذا كان الاجراء يؤدي إلى احتمال زيادة تدهور معدل التبادل الدولي بين الدولة النامية والدول المسيطرة ، وإلى زيادة العبء الذي يتحمله الاقتصاد الوطني لتوفير النقد الأجنبي اللازم لسداد خدمة الدين الخارجي ، وإلى زيادة قيمة رأس المال الأجنبي الوافد للاستثمار مقوماً بالعملة المحلية (مما يشجعه على المجيء وعلى تحقيق التنمية بالانتشار) ، فإن كل هذا هو بالتحديد إستمرار التعامل مع الدول المسيطرة بالأسعار التي تراها الأخيرة مناسبة .

ومن الشروط التي تعتبر ملائمة إقرار حرية التحويل لغير المقيمين وللمقيمين ، وتوحيد سعر الصرف . وترتبط هذه الشروط بوضوح مع هدف « تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال » ، لأن تعدد أسعار الصرف يمكن أن تستخدمه الدولة كأداة لها فعل الاعانات والاعفاءات الضرائبية أو التمييز في التعريفة الجمركية ، للتحكم في الواردات ، أو لحفز أنواع معينة من الصادرات (منظورة وغير منظورة) ، أو لحماية بعض القطاعات الاقتصادية . والقيود على حرية التحويل يمكن أن تحقق بكفاءة النتائج نفسها . وكما يتطلب « تحرير التجارة الدولية » تحريم هذه النتائج ، فلابد من أن ينعكس الموقف نفسه في السياسة النقدية التي يفرضها الصندوق .

إن صندوق النقد لا يغفل عن حقيقية أن السياسة النقدية والتثبيت يرتبطان عضوياً مع شبكة الممارسات الأخرى في المجتمع . ومجموع السياسات التي يقودها الصندوق (والجهات الأخرى) يشكل الأوضاع الاقتصادية (وضمنها السياسية النقدية) على نحو مناسب للتبعية ، أي للانصياع لمصالح وتوجيهات الدول المسيطرة . ويتخذ ذلك وضعاً مؤسسياً محدداً في المجال النقدي من خلال الصندوق ، الذي أصبح مخولًا من الناحية الفعلية بتحديد السياسة النقدية (وعلى رأسها التحكم في سعر الصرف) في الدول التابعة ، خدمة لهدف « تيسير الغزو والالحاق الاقتصادي » . إن العملة المستقلة في الدول التابعة لا تزيد الآن عن كونها مسألة رمزية كالعلم والنشيد الوطني . ولكن مهمة هذه العملة وقيمتها تخرج تماماً عن قرار الدولة التابعة . والحقيقة أن الدول التابعة ــ بحكم تعريفها ــ تخضع فى اتجاهها الى التوسع أو الانكماش فى النشاط الاقتصادى لحالة الدولة المسيطرة ، بل تسعى الدول المسيطرة إلى التخفيف من أزماتها الاقتصادية بتصدير ما تستطيع تصديره من أعبائها إلى الدول التابعة . وقد انعكس ذلك في تكبد الدول التابعة لخسائر في إطار تبعيتها النقدية منذ انهيار نظام بريتون وودز[٢٥] وشيوع الكساد التضخمي ، فأصبح على الدول التابعة (منذ أواخر الستينات) أن تقوم بتعويم عملتها ، أو تثبيتها ، أو تحتفظ بقيمة عملتها أمام عملة واحدة رئيسية بينما يسمح لهذه القيمة بالتغير بالنسبة للعملات الأخرى الرئيسية (حسب الحالة وتحت ولاية صندوق النقد في كل الأحوال) ، ويختلف هذا الوضع تمام الاختلاف عن نظام بريتون وودز عندما كانت الدول التابعة تتأكد من أن ربط قيمة عملتها بعملة واحدة رئيسية ، يحافظ تلقائياً على علاقاتها ببعض العملات الرئيسية . ولن تحل مشكلة الأتباع هذه إلا إذا توصل « الكبار » إلى نظام نقدي جديد مناسب لعلاقات القوى بينهم ، أي إذا تمت إعادة تشكيل مستقر ومناسب للتبعية .

إن الأهمية المتعاظمة للجانب النقدي في المعاملات الدولية (على النحو الذي نلحظه) مسألة حديثة نسبياً ، وترتبط ــ موضوعياً ــ بظهور النقود الورقية ثم الكتابية ، ولكن الوزن الذي يعطيه الصندوق لهذه المسألة في تعامله مع الدول التابعة ، يظل ــ مع ذلك ــ مبالغاً فيه ، وهو يغلب خطه العام بصددها في كل الحالات ، ولا يفسر ذلك إلا اتساق هذا الموقف مع هدف تيسير الغزو والالحاق

الاقتصادي الذي يتطلب تثبيت أو ضبط معدلات التحويل إلى العملات الرئيسية (أو إلى عملة معينة قوية تمثل الدولة صاحبة النفوذ الخاص) ، كي يطمئن أصحاب الأعمال في الدول المسيطرة (أو الدولة المسيطرة بشكل أساسي) إلى ضمان مصالحهم من استمرار التعامل وتوسعه . وفي حالة اتخاذ التنمية المستقلة هدفاً رئيسياً تختلف النظرة تماماً لوزن السياسة النقدية ومهمتها ، فمن حيث الوزن يترتب على الهبوط بالتجارة الخارجية الى مرتبة أنها وسيلة لخدمة التنمية ، هبوط مماثل لوزن قضايا سعر الصرف (وما يرتبط بها) عن الوزن النسبي الذي يعطيه الصندوق لهذه الأمور . ومن حيث الوظيفة ، فإن الخلاف ينبع أيضاً من طبيعة الوظيفة المرشحة للعلاقات الدولية في نموذجي التنمية بالانتشار والتنمية المستقلة ، فالتنمية المستقلة أكثر قدرة واهتماماً بالتعامل مع التجارة الخارجية في مضمونها الحقيقي ، أي باعتبارها انتقالًا للسلع والخدمات بين الدول المختلفة وفقاً لاحتياجات فعلية (تحددها التنمية المستقلة لاشباع الحاجات الأساسية) ، و « مضمون » التوازن في ميزان المدفوعات (وغيره من مشكلات التعامل الخارجي) يأتي في هذه الحالة قبل « شكل » التوازن ، وبتعبير آخر تأتي مكونات ميزان المدفوعات قبل نتيجة ميزان المدفوعات . وفي هذا الاطار يمكن إخضاع سعر الصرف والسياسة النقدية للارادة المستقلة للدولة ، وحين يتركز الانتباه على مكونات التعامل الدولي بشكل مخطط ، تلتقي وظيفة الأسعار كموجه للتجارة مع تقلص حجم الدائرة التى تلعب فيها السياسة النقدية دوراً متميزاً . ولكننا نلحظ في المقابل أن عين الصندوق مصوبة في المقام الأول إلى شكل التوازن (وهذا يتسق مع اهتمامها بالهدف الرئيسي) وبالتالي إلى أثر تدهور التوازن في المعاملات الدولية على الأسعار وعلى مستوى النشاط الاقتصادي التابع ، وبالتالي على وسائل العودة بالعجز إلى الحدود المسموح بها . وهذا التركيز من الصندوق على انتظام الأداء (شكلًا) في العلاقات الدولية تتولى الحكومات والاحتكارات الغربية مهمة تشكيل (مضمونه) بطبيعة الحالة ، إلا أنه أدى إلى تركيز الانتباه إلى الجوانب النقدية في التعامل الدولي ، بحيث بدا النظام النقدي كما لو كان هدفاً مستقلًا ، ولكن لا يجوز لاقتصادي وطني أن يقع في هذه الخديعة .

إن المطالبة بعودة النظام النقدي إلى وزنه ودوره الصحيح ــ من منظور التنمية المستقلة ــ والمطالبة بالتركيز على مضمون التعامل الخارجي ، وعلى النظر الى النقود باعتبارها أداة للوفاء بالالتزامات النقدية الناشئة عن نوع التصدير والاستيراد المرغوب فيه ، لا يتجاهل أن تحول العالم إلى النقود الورقية والكتابية ، رتب موضوعياً التزامات محددة على الدول المختلفة . فالنقود الورقية تتطلب من الحكومات إدارة رشيدة للاصدار ، وللمحافظة على القيمة الفعلية للنقود ، فهذه مسألة لها أهمية كبري في التعامل الداخلي والخارجي . **وإذا كان التحرر من سياسات الصندوق ــ إلى أقصى حد ممكن ــ مسألة مطلوبة ، فإن هذا التحرر ليس مجرد تمرد عابث ولكنه سياسة مسؤولة** ، تهدف إلى تحديد سعر مناسب للصرف ، وتحرص على « شكل » ميزان المدفوعات رغم أولوية « مضمونه » ، وإذا كان مرفوضاً مبدأ اتساق هيكل الأسعار « المحلية » بشكل عام مع هيكل الأسعار في أسواق الدول المسيطرة ، فإن

هذا لا يعني عدم الاسترشاد باتجاهات الأسعار في هذه الأسواق بطبيعة الحال ، وينقلنا هذا إلى النقطة التالية .

(٥) فحزمة السياسات التي تتضمنها تعليمات الصندوق إلى الدول التابعة **تتضمن « تحرير » الأسعار المحلية ومكافحة التضخم** . وبالنسبة للأسعار ، فإن تعامل الدول المسيطرة مع الدول التابعة (باعتبارها مناطق نفوذ وأسواقاً مفتوحة) لا يتطلب فقط نظاماً نقدياً مستقراً لتسوية الحسابات الدولية (بشروط الدول المسيطرة) ، ولكن يتطلب أيضاً محاولة للتوصل إلى هيكل موحد لأسعار السلع والخدمات في أسواق الدول التابعة والدول المسيطرة (كما تحددها الأخيرة) باستثناء ما تضيفه نفقات النقل والتأمين أو الرسوم الجمركية . ولذا كان طبيعياً أن يضمن الصندوق تنفيذ هذا المطلب ، كما ضمن التحكم في أسعار الصرف .

وبداية نعيد التأكيد على أن حكاية الأسعار لا تستند إلى نظرية علمية ، بقدر ما تفقد قضية السوق والتجارة الدولية أي سند من نظرية علمية مجربة . ليست القضية طبعاً ما إذا كان هناك سوق أو لا في الدول الغربية[٢٦] ، فالسوق قائمة إذا كان المقصود أن هناك تبادلا وهناك عرضا وطلبا على مستوى قومي (أو على مستوى أكثر اتساعاً الآن) ، ولكن السوق باعتباره مؤسسة لتحقيق التشغيل الأمثل ليس لها وجود ، « وإذا نجحت هذه الدول ـــ كما يقول ميردال ـــ في تحقيق تناسق بين المصالح الفردية ، وهو ما حققته هذه الدول بالفعل ، فإن هذا التناسق ليس هو التناسق القديم الذي نادي به (القانون الطبيعي) أو نادت به (المنفعة) أو (نظرية التوازن الاقتصادي) ، أي أنه ليس تناسقاً تخلقه القوي الطبيعية في السوق ، وإنما هو ـــ إلى حد بعيد ـــ (تناسق مقصود) خلقته سياسة التدخل التي يقوم بها المجتمع المنظم في عمل السوق ، التي إذا تركت ونفسها تؤدي إلى الفوضى »[٢٧] .
في ضوء هذا النسف لأسطورة السوق ، ينبغي أن نفرق بين مفهومين لاستخدام الأسعار . مفهوم يعتبر الأسعار صحيحة (السائدة حالياً والمتوقعة في المستقبل) ، ويعتبر أنها تقدم بالتالي معايير موضوعية ينبغي اتباعها (ويرتبط هذا المفهوم بأسطورة السوق ونظرية التجارة الدولية) . والمفهوم الآخر إستخدام الأسعار بمعنى إستخدام السياسة السعرية في توجيه النشاط الاقتصادي والتنمية ، أي الاجراءات المصممة للاحتفاظ بالأسعار كما هي أو تغييرها بطريقة مقصودة ، حسب الأهداف المحددة . والمفهوم الأخير (أي الأسعار كسياسة وليس الأسعار كقدر) هو المفهوم الصحيح للأسعار ولدورها في الاقتصاديات الغربية الواقعية ، إلا أن بعثات الصندوق تصر على عرض تعليماتها كما لو كانت صادرة عن المفهوم الأول . فهي تستخدم مقولات السوق والأسعار والتكلفة المقارنة بوقار وهيبة من يتحدث باسم نظرية علمية مقدسة . وواقع الحال أن البعثات في تناولها للأسعار ، كما في الأمور الأخرى ، مجرد داعية لسياسات مناسبة لهدف الصندوق .

إن تعليمات الصندوق تتوجه إلى تسوية الأسعار النسبية في سوق الدولة التابعة مع الأسعار النسبية في سوق الدول المسيطرة . بتعبير آخر فإنها تسعى لأن يكون هيكل الأسعار في الدولة التابعة إنعكاساً (أو تابعاً) لهيكل الأسعار في الدول المسيطرة . ولا يقتصر الأمر على السلع والخدمات الداخلة في التبادل الدولي (وهذه جبهة يعمل بها سعر الصرف) ولكن تمتد التعليمات أيضاً إلى السلع والخدمات المحلية ، أي التي لا تدخل في التبادل الدولي . وهذه مجرد سياسة تخدم هدف التوسع في الغزو والالحاق الاقتصادي . فالأسعار المصممة في الدول المسيطرة ـــ كما قلنا ـــ تجعل التكلفة المقارنة في الدولة التابعة ـــ دائماً ـــ في صف اختيار التوسع في القطاع الأولي ، أو في الصناعات الأقل ديناميكية . إذ يكفي رفع أسعار الآلات والتكنولوجيا ومستلزمات الانتاج لصناعة ما ، لكي تكون إقامة هذه الصناعة عملية غير اقتصادية ، خاصة مع سياسة الباب المفتوح الذي يتيح استيراد المنتج النهائي بلا عوائق . وتعمل لعبة الأسعار أيضاً على أن يكون المنتج النهائي بسعر يقل أحياناً عن مستلزمات الانتاج اللازمة لصنعه محلياً . إن الأسعار مصممة فعلًا على نحو يعيد إنتاج التقسيم الحالي للعمل الدولي ، والامتثال لتوجيهات هذه الأسعار ، ومنع أي تدخل من الدولة لمعالجة تشوهاتها ، هو اصرار على أن تؤدي الأسعار المتحيزة إلى نتائجها المرسومة . والحرص على أن يمتد تحرير الأسعار من السيطرة الحكومية إلى السلع والخدمات المحلية هو تأكيد أيضاً على النتيجة نفسها ، فهو تيسير لحسابات التكلفة والمقارنة بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، بحيث يتحرك ويقرر في الأسواق المختلفة وسط متغيرات سعرية مشابهة للمتغيرات العاملة في بلده . والنتيجة المتضمنة في ذلك هى منع احتمال تدخل الحكومة في الأسعار لتقديم امتيازات للمستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي ، بل ومنع السلطات المحلية من استخدام الأسعار المحلية في توجيه المستثمر الأجنبي (أو التدخل في قراراته) وفق أولوياتها .

وقد نسجل فى هذا السياق تلك المفارقة المثيرة للسخرية ، فرغم الاصرار على المستويات « المقدسة » لأسعار الدول الصناعية ، وعلى ضرورة محاكاتها فى كل بنودها داخل الدول النامية ، تحرص تعليمات الصندوق نفسها (ودون مبرر يتسق منطقيا مع المزاعم التى يقدمها) على استثناء سعر العمل (أى الأجور) ، فهذه تترك للظروف المحلية ولا يطلب رفعها مجاراة للمستويات المناظرة فى الدول الصناعية .

إن المقابل لكل ذلك ـــ من منظور التنمية المستقلة كهدف رئيسي ـــ هو الحرص على هيكل مستقل للأسعار ، أي عزل (أو تحرير) الأسعار الداخلية عن تقلبات وتحيزات الأسعار الخارجية ، دون تجاهل لمستويات الأسعار في الدول المسيطرة ، أو التكلفة المقارنة ، ولكنه يعني بالقطع ألا تخضع إختيارات التنمية لهذه الأسعار في المقام الأول ، وبالتالي تتضمن السياسة المستقلة والمخططة للأسعار إستخدام أشكال مختلفة (ومحسوبة) من التدخل المركزي ، سواء لدعم قطاعات إقتصادية معنية باشباع حاجات أساسية ، أو لمعادلة التحيزات الضارة في الأسعار الخارجية ، أو لرفع أسعار المستلزمات

والمنتجات غير الضرورية . وسبق أن أوضحنا أن هذا الموقف ليس بدعة ، فالأسعار — كسياسة — تصمم في الدول الغربية (وفي الدول الاشتراكية من باب أولي) لتحقيق أهداف تحددها ، وإلى المدى الذي يتطلبه هذا التحقيق . إن تسعير النفط الخام المنتج في الشرق الأوسط عند مستويات منخفضة لسنوات طويلة لم يكن قانوناً علمياً ، ولكن كان سياسة فرضتها مصالح الدول المسيطرة ، ونفذتها الولايات المتحدة عبر شركاتها ، وبقوتها السياسية والعسكرية ، فكانت هذه الطاقة الرخيصة ذات أثر في نهضة إقتصاد أوروبا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، لا يقل عن أثر مشروع مارشال[٢٨] ، ولكن دعم بعض الصناعات الوطنية في دولة تابعة من خلال إمدادها بطاقة منتجة محلياً ، تباع لهذه المشروعات بسعر التكلفة ، يعتبر (عند الصندوق) عدواناً خطيراً على « قوانين السوق » و « موضوعية » الأسعار .

وإذا انتقلنا من ذلك إلى ما يرد في تعليمات الصندوق بخصوص التضخم ، فإن الأسلوب المتاح أمام الصندوق ، إتساقاً مع هدفه وهدف الجهات الأخرى ، هو التدخل في إدارة الطلب الاجمالي من خلال التحكم في الائتمان الداخلي (المصرفي) ، بتعيين سقوف على الزيادة في مثل هذا الائتمان ، وينعكس ذلك في السياسة المالية بالحد من لجوء الموازنة العامة للتمويل المصرفي (إذ تتضمن معظم البرامج سقوفاً خاصة للائتمان المحلي للحكومة) . ويعني هذا عادة خفض الانفاق الحكومي ، وبالذات في اتجاه مشروعات الرفاهة ، ودعم الأسعار لبعض السلع الضرورية ، وليس في اتجاه الخدمات والحوافز الموجهة لدوائر الأعمال العليا . ويتجه البرنامج أيضاً إلى علاج ما يعتبره إختلالات في هيكل الأسعار و الأجور ، ويعني ذلك تجميد الأجور دون مساس بعوائد التملك . وهذا الأسلوب يبدو قاصراً ، وانحيازاته الاجتماعية واضحة ، ولذا يحدث عادة أن يواجه البرنامج بمعارضة واسعة من الطبقات والفئات التي يفرض عليها عبء مكافحة التضخم بهذا الأسلوب ، فتضطر السلطات المحلية — في أحيان كثيرة — إلى التساهل في تجميد الأجور ، أو في تخفيض الانفاق العام ، ويفشل البرنامج بالتالي في كبح جماح التضخم على نحو فعال . وسهل جداً أن يتصدى الاقتصادي الوطني لهذا الجانب من سياسات الصندوق . سهل جداً أن يقال إن سياسة الصندوق في معالجة التضخم تهزم نفسها بنفسها ، وإن علاج التضخم على نحو جاد يتطلب سياسات متكاملة (إقتصادية وغير إقتصادية) تختلف عن توصيات الصندوق . ولكن هذا هو الفارق بين سياسة لمكافحة التضخم موجهة للخارج (أي لخدمة الهدف الرئيسي للصندوق) ، وبين سياسة لمكافحة التضخم موجهة للداخل (أي في إطار هدف التنمية المستقلة ولخدمتها) . والصندوق يعفي اقتصاديينا — في الواقع — من عناء شرح وجهة نظرهم ، فهو يسلم بأنه « حين ينص البرنامج على زيادات ضخمة في الأسعار ، وعلى تخفيض كبير في سعر العملة ، فإن معدلات التضخم سوف تزداد في الوقت الذي تحدث فيه التعديلات الضرورية في الأجور النسبيه والأسعار » ، ولذا « واجهت السياسات المتعلقة بالأسعار والأجور عقبات أكبر نسبياً من تلك التي واجهتها السياسات الاقتصادية الأخرى . ويرجع السبب أساساً إلى اعتبارات اجتماعية وسياسية » ...

ولابد من تأكيد أنه كان « لبعض إجراءات السياسة التي انطوى عليها البرنامج تأثير كبير في توزيع الدخول . وكان من شأن العجز السياسي عن توزيع هذه التأثيرات توزيعاً عادلًا الحيلولة دون إدماج سياسات معينة في البرامج . وفي بعض الحالات نشأت عنها مشكلات خطيرة في تنفيذها »(٢٩) .

إن الصندوق لا يحتاج إذن من يفهمه قصور سياسته في هذا المجال . فالمسألة هي أن ما يهم الصندوق ــ في المقام الأول ــ هو ألا تصل الأمور إلى درجة أن يعصف الاختلال الداخلي بما أنشأه من توازن خارجي . والمقصود هنا هو تبعية الأسعار في الدول التابعة للأسعار الخارجية . فإنفجار التضخم ، وانهيار القدرة الشرائية للعملة المحلية ، يهدم العلاقة التي حددها الصندوق بين أسعار الداخل والخارج من خلال سعر الصرف . إن صندوق النقد يدرك أنه لايمكن أن يوقف التضخم تماماً في ظل المعطيات الدولية والمحلية التي تحدد سياساته ، ومع معدلات التضخم السائدة في الدول المسيطرة . وهو لا يقصد ــ وفقاً لذلك ــ إلى أكثر من النتائج المحدودة التي يحققها في هذا المجال ، والتي تعني تعايشاً مع معدلات معينة من التضخم . وكما في ميزان المدفوعات ، يحدث التدخل فقط إذا تجاوزت هذه المعدلات ما قدر لها . وإذا فشلت برامجه في هذا المجال (لسبب أو آخر) فإنه يملك دائماً اجراء مكملًا أو تعويضياً بأن يلزم الدولة التابعة بمزيد من تخفيض سعر الصرف .

ثالثا ــ دور البنك الدولى

(١) نصل أخيراً إلى قضية التنمية ، فالتزام الدولة التابعة بالسياسة النمطية (النقدية والمالية) التي يباشرها الصندوق ، يضمن إنتظام النشاط الاقتصادي التابع ، ويخلق الجو المناسب للنمو بتشجيع مبادرات رأس المال الأجنبي والمحلي . ولا شك أن توفير هذا الجو (الذي يفترض أيضاً وبالتوازي جواً سياسياً ملائماً) يشجع فعلًا المستثمرين الأجانب وشركاءهم المحليين ، ولكن مسألة أن هذا يحقق تنمية شاملة موضوع آخر ومختلف . وقد كان ضرورياً ــ في هذا النطاق ــ أن يسبغ الصندوق حماية خاصة على حقوق أصحاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية ، ويتمثل ذلك في تعليماته حول تبويب المعاملات التي يتألف منها ميزان المدفوعات ، فتأكيداً لحرية الدخول والخروج لرأس المال ، يوضع بند الفوائد والأرباح وما أشبه كمدفوعات في باب المعاملات الجارية (وليس في باب المعاملات الرأسمالية كما يقضي المنطق الطبيعي للأمور) ، ويعني ذلك أن الدول التي تلتزم أمام الصندوق بابقاء عملتها قابلة للتحويل ، لا يجوز أن تفرض أية قيود على تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية وفوائد القروض الخارجية ، لأن اتفاقية الصندوق تمنع فرض القيود على المدفوعات الجارية(٣٠) .

من خلال هذا الالتزام بالسياسة النمطية لصندوق النقد ، يتسلم البنك الدولي للانشاء والتعمير مهمته الخاصة . وواضح تماماً منطق أن تكون عضوية الصندوق شرطاً لعضوية البنك ، كما أن

عضوية البنك شرط للانضمام إلى هيئة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية . فالانتظام في سياسة الباب المفتوح — كما يقال — يهيىء ظروفاً موضوعية لتحقيق ما تتطلع اليه الدول « النامية » من تنمية اقتصادها . والصحيح أن الانتظام في سياسة الباب المفتوح — التي يواليها صندوق النقد — هو المدخل والضمان بأن تكون التنمية « تنمية بالانتشار » ، أي تنمية تابعة . ولكن ضبط توجهات هذه التنمية في أفق زمني أبعد ، وبلا انحراف عن الهدف ، يتطلب تخطيطاً ومؤسسة متخصصة ، ومجرد التذكير بطبيعة السلطة الحاكمة في البنك الدولي (كما في الصندوق) يكفي لكي نبدأ أي تحليل من منظور أنه يتحرك باسم أصحاب المصلحة في فرض تقسيم معين للعمل الدولي ، وتصبح مهمة التحليل الجاد — بعد ذلك — هي معرفة الوسائل التي يستخدمها البنك لاعادة إنتاج التنمية التابعة والتوسع فيها[٣١] . ونضيف هنا أن البنك الدولي يتحرك فعلًا كوكيل للأسواق المالية الغربية في الدول التابعة ، فهو من خلال بيع سنداته في الأسواق المالية يضمن لأصحاب رؤوس الأموال عائداً مجزياً من تشغيلها بلا مخاطر في الدول التابعة ، وتيسر هذه العملة للشركات العابرة الجنسية توريد المنتجات اللازمة للمشروعات . ولكن أهم من هذا الدور ما يؤديه البنك كمستشار وكطليعة اقتحام بالنسبة للمستثمرين الأجانب . ويتحقق دوره كمستشار من خلال التقارير التي يقدمها عن الدول الأعضاء ، ومن خلال المعلومات المتوافرة لديه عن هذه الدول . وكطليعة اقتحام ، فإن البنك يسعى إلى « إقناع » الدول المعنية باطار استراتيجية تنموية ، أو برنامج إستثماري محدد ، يضعه خبراء البنك وفق المزايا النسبية لكل دولة كما عينتها أسعار صندوق النقد . ولا شك أن إلزام الدولة المعنية بمشروعات محددة (في إطار التقسيم العام للعمل الدولي) يعتبر تمهيداً هاماً للطريق أمام المستثمرين المحتملين . ولكن يضاف إلى هذا أيضاً ، التمهيد الذي تمثله إستخدامات قروض البنك في إقامة هياكل إرتكازية مناسبة لمشروعات المستثمرين ، ويضاف كذلك تدخل البنك لصياغة الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية على نحو مناسب للهدف ، ويشمل التدخل ضمان أكبر حقوق ممكنة للمستثمرين في قوانين الدول التابعة ، ومن خلال « المركز الدولي لفض منازعات الاستثمار » الذي أنشأه البنك عام ١٩٦٧ لكي « يشجع تدفق الاستثمار الخاص إلى الأقطار الأقل نمواً »[٣٢] .

وتشمل صياغة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال سياسته في الاقراض ، أو من خلال تدخلاته السياسية ، واعتماد البنك الدولي على القطاع الخاص في الدولة التابعة كركيزة محلية في نموذجه للتنمية مسألة لا تحتاج إلى استطراد وبرهان ، والتعديلات الجزئية في سياسة الاقراض في السنوات الأخيرة لا تعني تخلياً عن هذا الخط . فقد أبدي البنك منذ أوائل الستينات إستعداداً للمرونة في هذا المجال ، فلم يستبعد إحتمال تقديم أية قروض للمشروعات التي تمتلكها الدولة إذا « لم يكن رأس المال الخاص متوافراً ، وإذا اقتنع (البنك) بعد فحص شامل بأن مشاركة الحكومة (...) لن تكون ذات تأثير ضار جداً على توسع المبادرة الخاصة والمشروع الخاص »[٣٣] . ولكن ظلت قروض البنك للمشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة محدودة جداً من

الناحية العملية حتى تغير الاتجاه أخيراً ، ووصل الحال في عام ١٩٧٨ الى أن كانت كل قروض البنك المخصصة للصناعة مقدمة لمشروعات صناعية تابعة للدولة . كذلك كان البنك لايقدم في الماضي قروضاً لشركات تمويل التنمية التي تمتلكها الحكومات أو للمشروعات الصغيرة ، غير أن البنك قدم خلال عام ١٩٧٨ حوالي ٦٠ ٪ من القروض التي يقدمها في هذا الشأن لشركات تمويل التنمية التي تمتلكها الحكومات ، ومن المتوقع أن توجه ٣٠ ٪ من القروض المخصصة لهذه الشركات للمشروعات الصغيرة في عام ١٩٨٠ . ويعلق محبوب الحق على هذا الاتجاه بأن « البنك يدرك أنه يواجه عالماً مختلفاً بقضاياه المعقدة ومن ثم لا يمكن للبنك أن يبقى جامداً أو متمسكاً بأهداب النظرية ، وبعيداً عن التطبيق العملي »[٣٤] . والتعليق صحيح إذا كان يعني أن البنك طوع وسائله ليخدم الهدف نفسه ، فقد اكتشف البنك مثلًا أن شركات التمويل الخاصة قد لاتنشأ أصلًا في بعض البلاد ، أو قد لا تنهض بمسئوليتها بالكفاءة المناسبة ، وفي الوقت نفسه يتعذر على البنك الاشراف المباشر على القروض المقدمة للمشروعات الخاصة (وخاصة اذا كانت صغيرة) ، ولذا كان طبيعياً أن يعتمد على وسيط حكومي يتولى المسؤولية ، ويضمن تنفيذ الالتزامات المختلفة قبل البنك . أيضاً حدث أن قيام مشروعات صناعية تمتلكها الدولة أصبح أمراً واقعاً في الدول التابعة ، ولم يعد ممكناً أو مقبولًا تجاهل هذا القطاع ، خاصة بعد أن اثبتت التجربة العملية أنه حتى في التنمية التابعة يتطلب الأمر تدخل الدولة باستثمار مباشر في مشروعات انتاجية معينة ، يعجز أو يعزف الاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي) عن القيام بها ، رغم أهميتها في تمهيد الطريق أمامه ، وعلى ذلك كان طبيعياً أن يعدل البنك عن أسلوب المعارضة الفجة لأية مشروعات صناعية يقيمها القطاع العام ، ويتحول إلى سياسة الاحتواء التي تضمن ألا يكون هذا القطاع العام « ذا تأثير ضار جداً على توسع المبادرة الخاصة والمشروع الخاص » . إن موقف البنك الدولي من دعم القطاع الخاص مسألة لا تحتاج — كما قلنا — إلى برهان . والخبرة المصرية في هذا المجال واضحة ، ولكن ما يهمنا تأكيده في هذا الصدد هو **أن البنك الدولي (ومن يمثلهم) يتشبثون بهذا الموقف ، أو هذا النموذج ، بسبب تعصب ايديولوجي ، فالموقف لا يزيد عن كونه سياسة تشكل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية على نحو يدعم التنمية التابعة** ، فانتشار رجال الأعمال المحليين يجعل الشريك المحلي للمؤسسات الخارجية العملاقة في السيطرة على النظام ، أفراداً متناثرين أو مؤسسات صغيرة . وهؤلاء الأفراد (الذين يرتبطون بالمصلحة مع الجهات الخارجية) ركيزة اجتماعية محلية للعلاقات غير المتكافئة . ولا شك أن قيام نظام اقتصادي على مؤسسات وطنية كبيرة ، تدار مركزياً ، يخلق أساساً لعلاقات انتاج ، أو لوضع مؤسسي ، يصعب فرض التبعية بكل شروطها .

(٢) علي أي حال ، التنمية بالانتشار ، التي تروج لها المؤسسات الغربية ، ويقودها البنك الدولي ، هي الحصاد الموعود والمقدم — كمبرر وحافز للدول التابعة — كي تقبل ما يقدم إليها من توصيات . ولذ يكون هاماً — في ختام هذا العرض — أن نشير إلى **النتائج التي أسفرت عنها هذه التنمية التابعة التي يقودها البنك الدولي** . ومرجعنا في ذلك « تقرير التنمية العالمي » (١٩٧٨)

الذي أعده البنك نفسه . لقد استعرض التقرير تطور التنمية خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية ، وانتهى إلى تأكيد النتيجة المعروفة ، وهي أن « التقدم في مجال التنمية حتى الآن لم يكن سريعاً بالدرجة الكافية ، كما لم يتسع نطاقه بشكل كاف بحيث يسفر عن تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر شديد » . وماذا عن توقعات المستقبل في ظل تنمية ترتبط معدلاتها « بعوامل خارجية هي الأسواق اللازمة لصادراتها ، وأسعار الصادرات ، وإمكانية الحصول على رأس مال دولي للمساهمة في تمويل الاستثمارات » ؟ (...) « يتفق معظم المراقبين على أن الاقتصادات الصناعية ستنمو خلال العقد القادم بمعدل أكثر بطئاً من نسبة الـ ٥ ٪ سنوياً التي كانت تحققها في أوائل السبعينات . وقد افترضنا في إعداد هذه الدراسة ، أن تحقق مجموعة البلاد الصناعية متوسط معدل نمو يبلغ ٤ر٢ ٪ سنوياً في الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٨٥ . وسوف ينعكس إنخفاض نشاطها الاقتصادي في شكل نمو أبطأ في التجارة الدولية ، كما أن هذا الانخفاض يعتبر أحد أسباب زيادة ضغوط الحماية التي تمارسها ضد الواردات من البلاد النامية » .

ويقال — في تقرير البنك أيضاً — إن صافي التدفقات السنوية من جانب معونات التنمية الرسمية لن يقترب بدرجة محسوسة من الهدف الذي تمت الموافقة عليه دولياً (أي تخصيص الدول المانحة ٧ر٠ في المائة من إجمالي ناتجها القومي لهذه المعونة) إذ أن حجم المعونة — حسب أفضل التقديرات — لن يمثل أكثر من ٣٩ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للدول المانحة بحلول عام ١٩٨٥ ، وكان ٣٦ر٠ في المائة في عام ١٩٧٥ . ومع ذلك فإن هذا التحسن الطفيف في النسبة « من المحتمل عدم تحقيقه ، ما لم تزد الدول الثلاث الكبرى المانحة للمعونة — وهي الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان — إلتزاماتها تجاه المعونة إلى حد كبير . وتصدر التصريحات المؤيدة لبذل الجهود لزيادة هذه المعونة في البلاد الثلاثة ، غير أن هذه التصريحات لم تترجم بعد إلى اعمال » . وماذا عن الاقراض الدولي تبعاً لشروط السوق من المصادر الخاصة والعامة ؟ يقول تقرير البنك أنه رغم التوقعات حول انخفاض معدل الزيادة في التدفقات السنوية عبر هذه القناة خلال السنوات حتى عام ١٩٨٥ فإنه « توجد بعض الشكوك فيما إذا كانت التدفقات ستزيد بالفعل بالسرعة التي يقتضيها الأمر » . وإذا انكمشت تجارة الدول « النامية » مع الدول الصناعية ، ووضعت في وجه صادراتها القيود ، وإذا صاحب ذلك هبوط في معدلات التدفقات المالية (مع زيادة الشروط صعوبة) ، ماذا تكون التوقعات بالنسبة لتنمية بالانتشار ، أي تنمية تخضع في معدلاتها للمتغيرات الخارجية في المقام الأول ؟ يقول تقرير البنك الدولي « إن المعدل المضطرب للانتعاش الاقتصادي في البلاد الصناعية والشكوك المتزايدة ، قد أثرا في التجارة الدولية وتحركات رأس المال بما جعل البيئة الدولية غير مواتية تماماً بالنسبة لاحراز تقدم في البلاد النامية عما كانت عليه طوال فترة طويلة من الخمسة والعشرين عاماً الماضية » . أي أن النتائج المتوقعة في الأعوام القادمة أسوأ من نتائج الفترة الماضية التي اعترف البنك بأنها أيضاً كانت سيئة . فمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية كانت (حسب تقديرات التقرير) ٩ر٥ في المائة في الفترة ٧٠ —

١٩٧٥ . وينتظر أن تهبط إلى ٧ر٥ في المائة (في أحسن الأحوال) خلال الفترة ٧٥ ــ ١٩٨٥ . « وتبين احتمالات المستقبل (..) أن ١٧ في المائة من سكان البلاد النامية سيبقون في حالة فقر شديد حتى حلول عام ٢٠٠٠ » (حوالي ٦٠٠ مليون شخص) وبالتالي فإن « الأمر الواضح الذي يثير الازعاج هو أن الفقر الشديد سيبقى مشكلة ذات أبعاد هائلة حتى نهاية القرن الحالي »[٣٥] .

إن هذه النتائج والتوقعات التي توصل إليها البنك الدولي ، تمثل دعماً نظرياً لموقفنا ، وتمثل إدانة صريحة لنموذج التنمية الذي يسعي البنك نفسه إلى فرضه واستمراره . **إن النتائج والتوقعات السيئة (أو البالغة السوء) لم تكن بسبب نواقص في الممارسة يمكن تلافيها ، ولكن بسبب بنية النموذج نفسه ومنطقه** . فانخفاض معدلات النمو مرتبط بواقع أن التنمية المحققة والمستهدفة تنمية تابعة ، معدلاتها ــ كما يقول البنك ــ مشروطة بتطور الأوضاع الاقتصادية في الدول المسيطرة . ومسألة استمرار الفقر (أو مضمون التنمية) مرتبطة أيضاً بواقع أن التنمية المحققة والمستهدفة تنمية تابعة ومشوهة ، تحدد أنماط الاستهلاك والانتاج فيها الشركات العابرة للجنسية وتابعوها المحليون . وهذه القوى يسعى البنك الدولي الى دعم سلطتها ، فينحرف مضمون النمو للناتج المحلي ــ بالضرورة ــ عن اتجاه الاشباع المتزايد لحاجات الغالبية من المواطنين ، بدءاً من الفئات الأشد فقراً .

وجدير بالذكر أن التطورات الفعلية خلال السنوات الاخيرة كانت أسوأ من التوقعات المتشائمة التى أعلنها البنك الدولى عام ١٩٧٨ . فمع استمرار الانكماش فى الدول الصناعية الغربية تزايدت القيود التى تفرضها هذه الدول على وارداتها من الدول التابعة ، وزاد تدهور معامل التبادل التجارى ، وانخفضت « المساعدات » ، وزاد عبء الديون ، وكان طبيعيا أن يرتبط هذا كله بتراجع معدلات « التنمية بالانتشار » عما كان متوقعا . بل واجهت دول تابعة عديدة انخفاضاً فى الحجم المطلق لناتجها المحلى الاجمالى لسنوات متتالية (أى كان معدل النمو بالسالب) و «مع مثل هذا الانكماش (فى الدول الصناعية) الذى كان أكثر عمقا وامتداداً من المتوقع (...) فإن أكثر السيناريوهات تفاؤلا بالنسبة للتنمية الاقتصادية فى الأجل القصير . ينذر بأن تكون الأعوام القليلة القادمة صعبة ومؤلمة معاً »[٣٦] .

رابعا ــ الموقف المقترح

ختاماً لهذا الفصل ، نسجل أن عرضنا السابق كان يبدأ من مفهوم لجوهر العلاقات الدولية يحظى بموافقة واسعة (كما أثبتنا في حديثنا عن نموذج التبعية / الاستقلال) . ومسألة أن الهيئات التي تناولناها هي تجسيد للعلاقات الدولية الراهنة في مؤسسات منظمة هي أيضاً مسألة لا خلاف عليها بين السياسيين والاقتصاديين في الدول التابعة ، والتنسيق المحكم بين هذه الهيئات وبين سياسات الدول المسيطرة ومؤسساتها مسألة مشتهرة[٣٧] **وما أردنا إبرازه في تحليلنا هذا هو كيف تتسق سياسات هذه**

الهيئات مع هدفها الرئيسي . ودعانا إلى ذلك ما نراه في أعمال بعض الاقتصاديين الوطنيين الذين يحاكمون سياسات الصندوق أو البنك بمعزل عن هدفهما ، أو وفق مفهومهم للسياسات المطلوبة لتحقيق هدفهم هم . وهذا المنهج خاطىء ومضلل . ووفقاً للاختلاف الجذري بين هدفنا وهدف الهيئات الدولية ، رأينا كيف أن وزن ومفهوم ودور الأدوات المستخدمة اختلف اختلافاً كبيراً . لا يوجد علاج لعجز ميزان المدفوعات أو لسعر الصرف أو للتضخم أو لمشاكل التنمية ، يعمل في فراغ ، فيقال إنه صحيح في حد ذاته أو خطأ في حد ذاته ، وبمعزل عن الهدف والنموذج ، وإذا كان الاقتصاديون الوطنيون يستخدمون في حوارهم مع ممثلي الهيئات الدولية تراث التجارب والدراسات الصادرة في الدول الغربية ، فإن هذا التراث تراكم وتبلور في إطار تنمية مستقلة ، ولخدمة تنمية مستقلة ، ولذا تكون الهيئات الدولية محقة إذا لم تأخذ بهذه النتائج ، لانها تعلم انها تتعامل مع دول تابعة وتهدف إلى اعادة انتاج علاقات التبعية وتوسيعها .

إن خلافنا مع هذه الهيئات ليس خلافاً فنياً ، فهو خلاف جذري بين هدفين ، وبالتالي بين سياستين . ولا تكمن مشكلة الهيئات الدولية في أنها لا تعلم ما يقوله إقتصاديونا الوطنيون . المشكلة أنهم يرفضون ما نقول عن وعي وقصد ، وهم راضون تماماً عن أنفسهم — ولهم حق — فالسنوات ٧٣ — ١٩٧٥ شهدت الكساد التضخمي في الدول المسيطرة ، « وأحدثت هذه العوامل ذات المنشأ الخارجي في البلدان (النامية) مشكلات لم يسبق لخطورتها مثيل » . ولكن حتى في هذه السنوات تمكن الصندوق من الاستمرار في توجيه السياسات النقدية والمالية للدول التابعة . طبعاً « لم يكن واقعياً توقع أن تكون برامج تحقيق الاستقرار هذه ناجحة بنفس القدر من النجاح الذي كانت عليه البرامج التي كانت تنفذ في العقد السابق » . ففي الفترة ٦٣ — ١٩٧٢ ، كانت نسبة البرامج الناجحة ٧٦ في المائة ، وفي الفترة ٧٣ — ١٩٧٥ هبطت النسبة إلى ٣٣ في المائة . ويقال عن البرامج أنها « ناجحة » بمعنى :

(١) أنها نفذت السياسات تنفيذاً شاملاً .
(٢) كان ميزان المدفوعات والحالة الاقتصادية العامة في نهاية البرنامج أفضل مما كان عليه في البداية .
(٣) أنه قد ثبتت إمكانية استمرار هذا التحسن سواء بمواصلة السياسات ، أو بادخال تعديلات عليها .

« بيد أن هذه النتيجة لا تعبر عن حقيقة الاسهام الذي قامت به برامج الاستقرار في نطاق البيئة الاقتصادية السائدة ، فحتى حين لم تنفذ البلدان سوى جزء من السياسات المتفق عليها استطاع معظمها وقف التردي في الموقف الاقتصادي ، كما حالت جميعها دون حدوث حالة أزمة كانت ستنشأ فيما لو لم يكن قد نفذ برنامج ما »[٣٨] . إن ادارة الصندوق تعرف هدفها الرئيسي جيداً وتعرف أنها تسعى بعناد لتذليل العقبات ، ولفرض السياسات المناسبة من أجل تحقيق هذا الهدف ، أي من أجل مداومة تشغيل « النظام الدولي » بشروطه الراهنة . بقي أن نعرف نحن أيضاً كيف نسعى بعناد أكبر

لتنفيذ السياسات المضادة لتحقيق هدف رئيسي مضاد ، هدف يتضمن أول ما يتضمن ثورة على هذا « النظام الدولي » وعلى قواعد لعبته .

ونعترف في الختام أننا عمدنا فى تحليلنا إلى التعميم ، وإلى مناقشة « توصيات » الصندوق في صيغها المثلى (أو المتطرفة) لكي نبلور جوهر الاتجاه ، ولذا ينبغي أن نشير إلى أن **هذه الهيئات تتحرك نحو أهدافها بمرونة (على عكس ما يشاع عنها)** . فقط ينبغي أن نفهم المرونة على أنها قبول بالمراحل ، أو التراجع التكتيكي في بعض الأحيان ، في مواجهة ظروف تدعو إلى ذلك في بلد ما ، ولكن لا تعني المرونة بطبيعة الحال التخلي عن التحرك الدؤوب باتجاه الهدف الاستراتيجي . وكما يقول الصندوق فإن « إجراءات السياسة التي يتضمنها برنامج تحقيق الاستقرار تختلف من بلد إلى آخر إستناداً إلى عوامل مثل أسباب المشكلة ، ومدى حدتها ، وعلى بنية اقتصاد كل بلد وإطاره المؤسسي . ومع ذلك تحاول كافة البرامج تفادي تكثيف القيود على التجارة الخارجية والمدفوعات أو الاعتماد على مزيد من القروض الأجنبية الأساسية »[٣٩] . ويمكن تصوير هذه المرونة إذا استعرضنا تفضيلات الصندوق ــ على سبيل المثال ــ فيما يتعلق بسياسات الصرف (بشكل تنازلي) على النحو التالي :

١ ــ سعر صرف مستقر وموحد ، وتخفيض قيمة العملة حين تدعو الضرورة ، ولكن ليس مراراً عديدة .
٢ ــ اسعار صرف عائمة (ويسمح بها حيث يتعذر الحفاظ على سعر ثابت دون زيادة الضوابط) .
٣ ــ أسعار صرف متعددة بسيطة : ربما سعران فقط ، على أن تحرك اغلبية المعاملات وفق سعر « السوق الحرة » .
٤ ــ أنظمة أسعار صرف متعددة ومعقدة .
٥ ــ ضوابط مباشرة على النقد الأجنبي .
٦ ــ إحتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتلاشى إلى حد كبير اثر سعر الصرف في القرارات التجارية .

وواضح أن الترتيب التنازلي يعني أن رقم (١) هو السياسة المثلى التي ينشدها الصندوق ، ورقم (٦) يمثل أسوأ ما يقبله من أحد الأعضاء (كالدول الاشتراكية أو مصر في الستينات) . ومن الناحية العملية تلجأ غالبية الدول الى أدوات مختلفة للتدخل في سياسات الصرف (في إطار القائمة السابقة) . ويضطر الصندوق إلى بعض التساهل ، ولكن مع حرص دائم على دفع الدول الأعضاء للصعود على سلمه بتدرج أو بقفزات (حسب الحالة) إلى ذروة تفضيلاته ، أي إلى سياسته المثلى (رقم ١) . وكما قلنا ، يبدي الصندوق في ذلك مرونة واضحة ، فحين تبنت يوغسلافيا ــ على سبيل المثال ــ أسعار صرف متعددة في الخمسينات تتراوح بين ٦و٤) إبتهج الصندوق ابتهاجاً شديداً ، وحين حاولت البرازيل وإندونيسيا ــ في الفترة نفسها ــ إنتهاج سياسة مشابهة أظهر الغضب[٤٠] .

في ضوء كل ذلك ، نطرح سؤالًا مشروعاً : ما هو الموقف المقترح من عضوية هذه الهيئات من منظور تنمية مستقلة ؟ والاجابة على مثل هذا السؤال تكون على مستويين ، المستوى الأول : يفترض في حالتنا الخاصة ، وضع أننا نتوجه بجدية إلى المشروع العربي المستقل كهدف رئيسي بعيد ، وهذه الحالة لا تتضمن فقط استحواذاً على أداة هامة من أدوات القوة (مخزون النفط الداخل في التجارة الدولية) ولكن يرتبط بذلك أن السياسة النقدية المستقلة لهذه الدولة ــ المشروع لابد من أن تكون ذات امتدادات عالمية مؤثرة (وبالذات بالنسبة لدول السيطرة الغربية) لأن السياسية الاقتصادية المستقلة تتضمن سعراً عادلًا للنفط ، يتحرك وفق معدلات تتناسب مع معدلات التضخم في الدول المستوردة.ومن ناحية أخرى فإن « الدينار العربي الموحد » (المرتكز على النفط) يعمل على اختزان القيم ، أو اختزان القوة الشرائية عند مستوى مستقر ، لا تهدده ذبذبات أسعار الصرف للعملات الرئيسية الأخرى . ويضمن كل ذلك تدفقاً كبيراً ومنتظماً للموارد إلى المنطقة العربية ، أو يضمن نوعاً من إعادة توزيع الأصول المنتجة والدخول بين دول السيطرة الغربية ومنطقتنا ، لكي توظف هذه العملية وفق الاستراتيجية الانتاجية لاشباع الحاجات الأساسية (في صيغتها المطورة) . ونظراً لحجم التعامل الكبير مع العالم الخارجي (على أسس متكافئة) سيكون « الدينار العربي الموحد » من أهم العملات الارتكازية في التعامل الدولي . وهذا الوضع يجعل ارتباط « الدينار العربي الموحد » بنظام ما للنقد الدولي مسألة مطروحة على كل الأطراف المعنية ، ومن بينها نحن ، ولكن سندخل هذا المبحث يومها من باب آخر ، من باب من يصيغون هذا النظام ، وليس من باب من يتبعونه[٤١] .

هذا هو المستوى الأول للاجابة ، الذي لا ينبغي أن نتردد في التطلع اليه . وبالنسبة للمستوي الثاني ، وهو حالة أية دولة تسعى إلى كسر التبعية وتحقيق تنمية مستقلة (كحالة أي قطر عربي منفرد) ، فقد أوضحنا أن القضاء على التبعية وتعظيم الموقف الاستقلالي عملية ممتدة ، ولا أعتقد أنه مطلوب من حيث المبدأ ، وفي كل الظروف ، أن تتضمن هذه العملية إنسحاباً من عضوية الصندوق و / أو البنك الدولي ، ولكن السياسة المستقلة تمكننا من التعامل بندية أكثر مع هذه الهيئات ، فهناك هامش للمناورة يمكن للدولة الساعية للاستقلال أن تستفيد منه بقدر كفاءتها في إدارة شؤونها ، ولكن إذا تلاشى هذا الهامش في لحظة ما ، يكون الانسحاب مسألة واردة بطبيعة الحال .

(١) المناقشة النظرية الواردة في هذا الفصل ، اختبرت وتدعمت بمتابعة ما تحقق واقعيا فى مصر وكيف تحقق ، متابعة تفصيلية وموثقة في كتابنا : **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية** ، مرجع سابق .

(٢) إذا كانت تكلفة إنتاج القمح في البلد « أ » أعلى من تكلفة إنتاجه . في البلد « ب » يكون بديهياً أن تتجه البلد « أ » إلى استيراد القمح بدلًا من إنتاجه.ولكن ما تضيفه النظرية هو أن المقارنة التي تسيغ التبادل (والتخصص في الإنتاج) هي مقارنة النفقات النسبية لإنتاج سلعتين (أو اكثر طبعا) بالبلد « أ » مع النفقات النسبية لإنتاج نفس السلعتين داخل البلد « ب » . لمعرفة المزيد حول نظرية التجارة الدولية يمكن الرجوع إلى الكتب المدرسية عن العلاقات الإقتصادية الدولية . مثلًا زكي شافعي ، **مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٧) وفوزي منصور ، **محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٧١ / ١٩٧٢) جوده عبد الخالق ، **محاضرات في الإقتصاد الدولي** ، (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) .

(٣) ميردال ، **النظرية الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٤) نقلًا عن ميردال ، نفس المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٥) ميردال ، المرجع السابق ، ص ٤٧ . إنكار ميردال لميل العملية الإجتماعية إلى التوازن تلقائياً هو نقطة محورية في تصوره النظري وهو الأساس في مهاجمته للنظرية الإقتصادية (النيوكلاسيك) — ميردال يتبنى مفهوم العملية الدائرية (أي تكامل أسباب التخلف والتقدم) وما يترتب عليه من عملية تراكمية (أي تراكم هذه الأسباب) . والفقرة التالية تعبر تعبيراً واضحاً عن موقفه « مكمن الخطأ في مبدأ التوازن الساكن عند تطبيقه على الحقيقة الإجتماعية هو الفكرة التي تقول أن العملية الإجتماعية تأخذ إتجاهاً نحو نقطة معينة يمكن وصفها بصورة أو أخرى بأنها حالة توازن بين القوى . ثم أن هناك مبدأ آخر اكثر أهمية وراء الفكرة وهو : إن أي تغيير يتسبب بدوره في إحداث رد فعل في النسق ، على صورة تغييرات جديدة تأخذ عموماً إتجاهاً مضاداً للتغيير الأول » ويقول ميردال « أنه على العكس من ذلك نجد أنه ليس هناك في الأحوال العادية مثل هذا الميل إلى الإستقرار الذاتي التلقائي في النسق الإجتماعي ، فالنسق لا يسعى بنفسه نحو أي نوع من التوازن بين القوى ، بل انه على الدوام يبتعد عن مثل هذه الحالة . وفي الأحوال العادية لا يؤدي التغير إلى إحداث تغييرات أخرى مضادة ، بل تغييرات مساعدة تدفع النسق في الإتجاه السابق نفسه . وإن كان بسرعة أكبر وبسبب هذه العملية الدائرية نجد أن العملية الإجتماعية تميل إلى أن تكون تراكمية وغالباً ما تكتسب سرعة بدرجة متزايدة » . ص ص ١٨ — ١٩ .

(٦) سمير أمين ، **التطور اللامتكافيء** ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٧) للمؤلف تحفظ على أن يكون العمل الإجتماعي وحده مقياساً للقيمة ، وسمير أمين من القلائل الذين حاولوا أن يشيدوا بناء نظرياً معاصراً بدءاً من نظرية القيمة — العمل ، وهو بهذه المحاولة يقدم مدخلًا مختلفاً عن ميردال بطبيعة الحال لنقد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيك ، وقد أراد سمير أمين أن يحتوي تطورات العالم المعاصر في بناء

نظري يرتبط عضوياً بالمبادىء الأساسية لنظرية ماركس الإقتصادية ، وكان طبيعياً أن يختلف بناؤه النظري ونتائجه مع أبحاث ونتائج الإقتصاديين الماركسيين في الدول الإشتراكية ومن يؤيدون وجهة نظرهم في الغرب ، فقد كف هؤلاء منذ فترة طويلة ــ كما سبق أن ذكرنا ــ عن اتباع هذا المنهج إيماناً بعجزه . إلا أن التسليم بعجز البحث النظري عن التطور الجاد ، إذا ظل ملتزماً إلتزاماً مطلقاً بفروض ماركس الأساسية ، لا يعني تبرير التخلف الحالي في البحث النظري في مجال العلوم الإنسانية بين صفوف الماركسيين ولكنه يتطلب قليلًا أو كثيراً من التمرد . ويمكن أن نقول أن هذا الاتجاه قد بدأ . وبالنسبة لمحاولة سمير أمين فأعتقد أن إلتزامه الأمين أوصل الدراسة إلى عدد من النتائج الخاطئة وأصاب بعض أجزائها بعدم الإتساق ، ولا يقلل هذا من قيمة الجهد ومن أهمية النتائج الصحيحة التي توصلت إليها ممارسته . ينطبق هذا الحديث أيضاً على كتاب :

Arghivi Emmanuel, **Unequal Exchange. A Study of the Imperialism of Trade,** (London: NLB, 1972).

(٨) عام ١٩٢٢ ألغى قانون التعريفة أية تسهيلات كان قد تم منحها وزادت الرسوم الجمركية . قانون ١٩٣٠ ضاعف نسق الحماية ــ قانون الإتفاقات التجارية المتبادلة ١٩٤٧ خول رئيس الجمهورية خفض التعريفة الجمركية إلى ٥٠ ٪ مع بعض الدول التي تقدم خفضاً مقابلًا . عام ١٩٤٨ أصبح على الرئيس أن يمتنع عن خفض التعريفة إلى أقل من المستوى الذي تعتبره لجنة التعريفة ضرورياً لحماية مصالح المنتجين الأمريكيين ، انظر :

A. Kirasnov, **The USA and Western Europe, Economic Relations After World War II** (Moscow: Progress Publishers), pp. 62-63.

(٩) **Economic Survey of Europe Since the War,** (Geneva, 1953), after Kirasnov, Ibid., pp. 63-64.

(١٠) من الطريف أن نذكر الحجج التي ترددت للدفاع عن هذه المواقف فقد برر البعض فرض رسوم جمركية على الواردات بما يساوي الفرق بين نفقات الإنتاج في الخارج ونفقات الإنتاج في الداخل بأن هذا الإجراء يحقق التكافؤ بين نفقة إنتاج السلعة في الداخل ونفقة إنتاجها في الخارج . مع أن هذا التفاوت في نفقة الإنتاج هو المولد لكل النتائج الإيجابية للتجارة الدولية (حسب منطق النظرية) . أيضاً ترددت في أوساط رجال الأعمال في الولايات المتحدة ضرورة حماية مستوى الأجور المرتفع في الداخل بإيصاد أبواب السوق الأمريكية في وجه السلع الأجنبية التي تستخدم الأيدي العاملة المنخفضة الأجر في إنتاجها . وفي المقابل كان رجال الصناعة في بلدان أوروبا الغربية يطالبون بحماية المنتجات المحلية من منافسة السلع الأمريكية نظراً لإرتفاع الكفاءة الإنتاجية التي تتمتع بها الأيدي العاملة في أمريكا . وكل هذا لا علاقة له طبعاً بالمزايا النسبية ونظرية التجارة الدولية . أنظر : زكي شافعي ، **مقدمة في العلاقات** ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(١١) هذه الدول هي : النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا الإتحادية ، أيرلندا ، لوكسمبورج ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة .

(١٢) Emile Benoit, **Europe at Sixes and Sevens** (New York: Columbia University Press, 1961), p.2.

(١٣) نقلًا عن مكرم سعيد ، **الدولار يحكم بريطانيا** (القاهرة : دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٩٥٦) ، ص ١٢٥ .

(١٤) هذه الدول هي : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا ، السويد ، المملكة المتحدة ، بالإضافة إلى بيرو (من خارج أوروبا الغربية) .

(١٥) تم تشكيل مجموعة العشرة هذه في أكتوبر ١٩٦٣ من الولايات المتحدة ، كندا ، المملكة المتحدة ، ألمانيا الغربية ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، إيطاليا ، السويد واليابان .

(١٦) حول قضية الدولار وأزمة نظام النقد الدولي يمكن الرجوع مثلًا إلى : محمد داويدار ، « أزمة الطاقة وأزمة النظام النقدي الدولي » ، **مصر المعاصرة** تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ . وهبي غبريال ، **الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر** (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٧) ، الفصل الأول والثالث .

V. Vakhrushev, **Neocolonialism, Methods and Manoeuvres** (Moscow: Progress Publishers, 1973), ch. IV.

(١٧) أنظر : عودة مذهب الحماية الجمركية (من دراسة قامت بها شعبة التجارة والمدفوعات بصندوق النقد الدولي بإشراف باهرام ناوزاد عن إجراءات حماية التجارة التي إتخذتها بعض الدول الصناعية في السنوات الأخيرة) ، **التمويل والتنمية** ، العدد ١٤ ، ملحق الأهرام الإقتصادي ، (أول كانون أول / ديسمبر ١٩٧٨) .

(١٨) صندوق النقد الدولي بحكم علاقات القوى الدولية ، وبحكم اتفاقيته ذاتها ، يؤكد هيمنة الدول الغربية المتقدمة على سياساته وإداراته . وحتى عام ١٩٥٦ كانت الهيمنة الأمريكية مطلقة . وقد تغيرت الصورة الآن مع تصاعد القوة الاقتصادية لأوروبا الغربية واليابان ، ولكن مازال مستحيلًا أن يتخذ الصندوق أية قرارات أساسية تتعارض مع رغبة الولايات المتحدة ، وجرت العادة على أن يحمل المدير العام للصندوق جنسية أوروبية ، وأن يكون نائب المدير أمريكيا ، ولكن بقاء المدير العام فى منصبه رهن برضاء الحكومة الأمريكية . أنظر :

عادل حسين ، **الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية** ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ص ٢٣٩ — ٢٤٩ .

(١٩) نختلف هنا مع د . فوزي منصور حين يستدل على خطأ نظرية التجارة الدولية بأن الحرية النسبية لإنتقال عوامل الإنتاج « بين الدول الصناعية المتقدمة والمستعمرات التابعة لها كان مفروضاً أن تؤدي إلى طمس الفوارق بين المعاملات الداخلية والدولية ، وتضاؤل النتائج التي يمكن أن تترتب على العلاقات الإقتصادية الدولية » **محاضرات في العلاقات الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص ١١ . والصحيح أن هذه الحرية النسبية في انتقال السلع وعوامل الإنتاج لم تكن « بين البلاد الصناعية والمستعمرات » ولكن كانت حرية الإنتقال من البلاد الصناعية إلى

المستعمرات ، وبالتالي ليست القضية أن حرية الإنتقال لم تؤد إلى نتائجها المتوقعة ، وإنما القضية أن فرض قيام تجارة حرة بين دول غير متكافئة ، هو أصلًا فرض غير وارد وإقامة بناء نظري على هذا الفرض الوهمي هو مجرد رياضة ذهنية .

(٢٠) المقصود بسعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر ، أي أن سعر الصرف هو مجرد ثمن عملة معينة مقدراً بوحدات من عملة أخرى .

(٢١) أنظر هـ . ج . ويتيفين (المدير السابق لصندوق النقد) عن تقرير حول إحتمالات المستقبل بالنسبة للإقتصاد العالمي اعدته هيئة الصندوق وناقشه المديرون التنفيذيون . منشور تحت عنوان : « الانتعاش الإقتصادي العالمي والتكيف الدولي » ، **التمويل والتنمية** ، العدد ١٣ ، ملحق الأهرام الإقتصادي (أول آب / أغسطس ١٩٧٨) .

(٢٢) أنظر مثلًا : علي الجريتلي **خمس وعشرون عاماً ــ دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية في مصر ، ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

رمزي زكي ، **أزمة الديون الخارجية** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .

M.M. El-Imam, **Devaluation and Domestic,** Prices, Memo No. 1157 (Cairo: The Institute of National Planning, August 1976).

(٢٣) ت . م . ريتشمان « المعونة المشروطة لصندوق النقد الدولي ومشاكل المواءمة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ » ، **التمويل والتنمية** ، العدد ١٥ ، ملحق الأهرام الإقتصادى (١٥ كانون ثانى / يناير ١٩٧٩) .

(٢٤) شريل باير ، **فخ القروض الخارجية ، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث** ، ترجمة ، بيار عقل (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٢) ص ٤٩ .

(٢٥) نظام بريتون وودز وضع أساس أسعار صرف ثابتة للعملات على أساس قاعدة الذهب الدولية . توقف العمل به في آب / أغسطس ١٩٧١ عندما ألغت الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى ذهب ، توالى تعويم كثير من العملات لكي يتحدد سعر صرفها حسب العرض والطلب على هذه العملات في أسواق الصرف الأجنبي . ويحدث عادة أن تتدخل السلطات النقدية لمنع الذبذبات الشديدة أو المفتعلة .

(٢٦) استخدام فؤاد مرسي مقولة السوق قاصداً مجرد الإعتراف بشبكة العلاقات بين العرض والطلب كحقيقة موضوعية ، ففي حديث عن قضية التنمية يقول « إن القول بعجز آليات السوق قول غير دقيق فليست المسألة هي أن قوى السوق عاجزة وإنما المسألة هي أن السوق نفسها لم تتكون بعد .. إن مهمة التخطيط كأسلوب للتنمية ومبدأ لتنظيم الإقتصاد القومي هي أنه يعمل على تكوين السوق لا أن يلغيها » أنظر : **محاولة لصياغة**

المفهوم المادي للتنمية الإقتصادية ، (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٧) ، ص ٩٢ ــ ٩٥ . وهذا الكلام لا غبار عليه ولكن فؤاد مرسي لم يتنبه إلى أنه يستخدم مصطلح السوق هنا بمفهوم يختلف عن المفاهيم الأخرى المستخدمة في الكتابات الإقتصادية الغربية .

(٢٧) ميردال ، **النظرية الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢٨) Peter A. Odell, **Oil and World Power, Background to the Oil Crisis,** (Penguin, 1975), p. 42.

(٢٩) ت . م . ريتشمان ، « المعونة المشروطة لصندوق النقد الدولي ومشاكل المواءمة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ » ، مرجع سابق ، (يشمل المقال استعراضاً لواحد وعشرين تدبيراً احتياطياً منحها الصندوق دعماً لبرامج تحقيق الإستقرار في ٨١ بلداً من البلدان الأعضاء) .

(٣٠) أنظر شريل باير ، فخ القروض ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
يكتب إيفانز في هذه النقطة « إن مسألة المعاملة التي ينبغي أن يلقاها دخل الإستثمارات ، أو استهلاك الإستثمارات ، قد أثارت عملياً الموضوع الذي قد يفسر لماذا اختار واضعو إتفاقية الصندوق أن يعتبروا الفائدة والدخل الصافي ــ تحديداً ــ مدفوعات لمعاملات جارية . كلما كان البلد حراً في تنظيم تنقلات رؤوس الأموال ، كان باستطاعته أن يضع شروطاً على دخول رؤوس الأموال إليه ، فإنه يفترض أحياناً أن باستطاعته أيضاً ــ وكإجراء لضبط رؤوس الأموال ــ أن يطلب من المستثمر أن يتخلى عن إخراج الدخل من البلاد وعن استهلاكه كشرط للسماح بدخول رؤوس الأموال . ولكن الأمر ليس كذلك كما توضح المادة السادسة من القسم الثالث . فمثل هذا الطلب سيشكل بوضوح قيداً على مدفوعات العمليات الجارية . وهو بالتالي محرم وفق اتفاقية الصندوق » .

James G. Evans, «Current and Capital Transactions, How The Fund Defines Them», **Finance and Development,** (September 1968), p. 34.

(٣١) كل ما قيل عن هيمنة الدول الصناعية الغربية على الصندوق وعن قيادة الولايات المتحدة (هامش ١٨) ، ينطبق تماما على البنك الدولي . وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك حاملًا الجنسية الأمريكية . انظر :

عادل حسين ، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية** ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ص ٢٤٩ ــ ٢٥٥ .

(٣٢) **Policies and Operations of the World Bank, IFC and IDA.** Prepared by the Staff April 1962 Amended to June 30, 1963 (Washington D.C: International Bank for Reconstruction and Development, 1963), 20433, p. 100.

(٣٣) **Ibid.,** p. 34

(٣٤) محبوب الحق ، « الاهتمامات المتغيرة لسياسات البنك الخاصة بالاقراض » ، **التمويل والتنمية** ، العدد ١٣ .

(٣٥) راشيل ويفنج ، « النقاط الرئيسية في تقرير التنمية العالمي » ، **التمويل والتنمية** ، العدد ١٤ ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، (أول كانون أول / ديسمبر ١٩٧٨) .

(٣٦) The World Bank Annual Peport 1983 (Washington, D.C.: The World Bank, 1983), P. 35.

(٣٧) المثال الأشهر للتنسيق بين تحركات البنك الدولى وتحركات الدول الغربية هو تراجعه عن تمويل السد العالى عام ١٩٥٦ مع انسحاب الولايات المتحدة وانجلترا . ويكشف كتابنا : **الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية** ، وخاصة عبر فصول ج ٢ كيف كان التنسيق محكما بين تحركات البنك (وصندوق النقد) وبين سياسة الخطوة خطوة الأمريكية لفرض السلام الأمريكى — الاسرائيلى .

(٣٨) ريتشمان ، المعونة المشروطة ، مرجع سابق .

(٣٩) ريتشمان ، المعونة المشروطة ، المرجع السابق .

(٤٠) أنظر : باير ، **فخ القروض** ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٤١) تناول الاقتصاديون العرب كثيرا إمكان أن تلعب الأقطار العربية دورا مؤثرا فى السياسات النقدية الدولية بفضل الفوائض النفطية ، وعبر أدوات ومؤسسات مختلفة اقترحوها . أنظر مثلا :

مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربى ، **التكامل النقدى العربى ، المبررات — المشاكل — الوسائل : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : المركز ، ١٩٨١) .

يعيب هذه الدراسات عادة اقتصارها على بحث الجوانب الفنية دون أية إشارة أو وعى بأهمية الشروط السياسية .

الفصل الرابع
المرحلة الناصرية
من منظور التنمية

تمهيد

تعرضت ثورة عبد الناصر لهجمات شرسة منذ عام ١٩٧٤ بالذات . ولم يقف الهدف عند تقويض إنجازاتها على الأرض وفي المجتمع ، ولكن حرص هؤلاء على ان تتم العملية وسط ضجة هائلة من الأكاذيب والافتراءات ، بهدف اقتلاع الهيبة والاحترام اللذين تمتع بهما عبد الناصر في حياته . وهذا أمر طبيعي ، فانجازات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد ترتد بعد تقدم ، شأنها في ذلك شأن أي حرب عسكرية . ولكن بوسع الأمة ان تعاود التقدم بتصميم أشد ، اذا ظلت الهزيمة حدثاً مفروضاً من خارجها ، اما اذا تسللت وترسبت في اعماق العقل والوجدان ، فان الاستقرار في الردة ، يطول الى أجل لا يعلم مداه الا الله . وليس افعل في هزيمة أمة من داخلها ، وفي شل ارادتها ، من التشكيك في زعمائها ورموز نهضتها . ولقد تعرض عبد الناصر — في هذا الاطار — للطعن بوحشية : في ولائه لأمته العربية ، في جديته ، في شجاعته ، في حكمته .. في كل ما تصورناه عنده . حاول المهاجمون ان يلقوا في روعنا ، وبتخطيط محكم ، أننا أمة من المغفلين ، وأننا عشنا وصدقنا أكذوبة كبرى !

ويندر ان تعثر عند هؤلاء المهاجمين على دراسة تستعير بعض اشكال التعبير العلمي لتدعيم الحملة السياسية والاعلامية المسعورة . وقد ينطبق هذا بشكل خاص على الانجاز الاقتصادى — الاجتماعي بقيادة عبد الناصر ، فجانب كبير من أعمال هذا المجال مما يخضع بطبيعته للقياس الكمي ، بل إن جانباً كبيراً ينتصب في مشاريع عملاقة ترى بالعين المجردة ، وكل هذا له دلالته المباشرة التي لا يمكن ان تنكرها أو تتجاهلها أية دراسة تحاول ان تتستر بأي ادعاء علمي او موضوعي . ومن هنا كان صمت أغلب الاقتصاديين العاملين في صفوف الأعداء .

اولا : الناصرية ولعبة المعدلات

يكفي أن نتابع هنا حركة بعض المتغيرات الأساسية للاقتصاد المصري ، ونبدأ بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي . وتدل الدراسات على ان معدل النمو السنوي كان حوالى ١ بالمائة في الفترة من عام ١٩١٣ الى عام ١٩٢٨ . وحوالى ٥ بالمائة من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٩ . ومع حلول عام ١٩٥٠ كانت آثار فترة الحرب قد تم تجاوزها ، ولذا ارتفع المعدل السنوي الى حوالى ٥ر٢ بالمائة في الفترة ١٩٣٩ ــ ١٩٥٠ . ولكن حدث خلال النصف الأول من الخمسينات ، ان عاد الناتج المحلي الاجمالي الى الركود مرة أخرى منذ منتصف الخمسينات فقط ــ ومع بدء برنامج الدولة للتصنيع ، قفز معدل النمو السنوى فى المتوسط الى حوالى ٥ بالمائة (١٩٥٦ / ١٩٥٧ ــ ١٩٧٠ / ١٩٧١) . هذه المعدلات تعني انه من بدء القرن ، وحتى منتصف الخمسينات لم تحدث زيادة ملموسة في متوسط دخل الفرد (المعدل السنوي للزيادة ١ر٠ بالمائة) ، بينما زاد متوسط دخل الفرد في الفترة التالية ــ الفترة الناصرية ــ بحوالى ٢ بالمائة سنوياً . وهانسن ومرزوق محقان حين يسجلان « انه يبدو بناء على ذلك ان عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ يمثل بهذا المقياس خطاً فارقاً بين الركود والتنمية » . وقد تعرضت معدلات النمو ــ في فترة عبد الناصر ــ لذبذبات بدت أحيانا حادة . فالذروة تمثلت في سنوات الخطة الخمسية للأعوام (١٩٦٠ / ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ / ١٩٦٥) حيث وصل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) الى ٩ر٦ بالمائة سنويا في المتوسط (حسب البيانات الرسمية المصرية في ذلك الوقت) . ومن اعادوا فحص الأرقام وتركيبها هبطوا بالمعدل الى ٦ بالمائة ثم الى ٥ر٥ بالمائة ، ولكن ظلت هذه المعدلات ــ رغم اختلاف النسب ــ من اعلى ما تحقق على مستوى العالم خلال الفترة نفسها . وقد حدث في المقابل ان هبط النمو الى معدل سالب عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ (-٥ر٢ بالمائة بالأسعار الثابتة) . إلا أن كل الذبذبات لا تغير في النهاية الاتجاه العام ، أي اتجاه الاقتصاد للنمو خلال مجمل الفترة . ومثل هذه التقلبات شاهدتها ايضا سنوات ما قبل الناصرية ، في اطار اتجاهها العام للركود[1] .

وهذا التغير الايجابي الملموس في اتجاه النمو بعد عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ ، كان يتضمن تغيراً موازياً في معدلات الاستثمار ، إذ ارتفعت نسبة الاستثمار في الدخل القومي الاجمالي من ١ر٩ بالمائة (عام ١٩٤٦) الى حوالى ١٤ بالمائة (١٩٥٧ / ١٩٥٨)[2] . وقد زادت الاستثمارات بدرجة ملحوظة اثناء سني الخطة الخمسية الأولى (أعوام ١٩٦٠ / ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ / ١٩٦٥) ، ثم هبطت الى حد ما في الأعوام التالية . ويقول هانسن إن « الزيادة الحادة في الاستثمارات (كما في الاحصاءات الرسمية ــ عادل) في الفترة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ الى ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، قد بولغ فيها . والانخفاض في الفترة من ١٩٦٣ / ١٩٦٤ الى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ قدر بأقل من قيمته » . ولكن هذا لا ينفي ان « القسمة البارزة في جملة التطور الاستثماري هي الزيادة الكبيرة حتى عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، الهبوط الذي تلا عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ »[3] . وبالفعل ، فإن معدل الاستثمار زاد في سنوات الخطة الى ٤ر١٥

بالمائة ــ ٢ر١٦ بالمائة ــ ٨ر١٧ بالمائة ــ ٢٠ بالمائة على التوالي ، وكان في آخر سنوات الخطة (١٩٦٤ / ١٩٦٥) ٨ر١٧ بالمائة . ووسط هذه الدفعة الاستثمارية اصبحت الصناعة هي القطاع القائد في الاقتصاد المصري ، تندفع معدلات نموه اذا توسعت ، وتهبط المعدلات اذا انكمشت . ولكن « على عكس الاعتقاد الشائع ، لم يحدث ان أهملت الزراعة لحساب الصناعة »[٤] . وفي الخطة الخمسية على سبيل المثال كان نصيب الصناعة مساوياً تقريباً لنصيب الزراعة في مجمل الاستثمار المستهدف . في الفترة ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ زاد الانتاج الزراعي بمعدل سنوي لا يتجاوز ١ بالمائة ، وفي الفترة التالية لعام ١٩٤٩ كان المعدل السنوي ٨ر١ بالمائة ، وفي الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ كان المعدل السنوي ٥ر٣ بالمائة ، وفي اثناء الخطة الخمسية كان ١ر٣ بالمائة (والمستهدف ١ر٥ بالمائة)[٥] . اما في الصناعة ، فان النتائج ــ حتى في سلاسل الأرقام القياسية التي أعدها مابرو ورضوان ــ تقول ان انتاج الصناعة الكبيرة زاد بحوالى ٤٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٣٩ ــ ١٩٤٦ ، وان انتاج الصناعة التحويلية نما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ بمتوسط ٥ر١٠ بالمائة سنويا على اساس المعدل المركب . وبعد ثورة تموز / يوليو (فيما بين اعوام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ و ١٩٦٣ / ١٩٦٤) كان المعدل السنوي المركب يقرب من ١٠ بالمائة ، وكانت معدلات النمو في الانتاج الصناعي اثناء الخطة الخمسية بالذات حوالى ١١ بالمائة[٦] .

ويحسن عند متابعتنا وتقويمنا للمعدلات ان **نتوقف عند الخطة الخمسية** بشكل خاص ، وقد يقترح تركيز الانتباه على متابعة النتائج العينية ، لأنها أقل مدعاة للخلاف ، فنرقب الزيادة في كميات السلع المنتجة من أفرع الصناعة المختلفة ، وكذلك الزيادة الكمية للمنتجات الزراعية خلال سنوات الخطة،وكذلك الزيادة في القدرة المركبة وفي الطاقة المولدة بالنسبة لقطاع الكهرباء . ونفعل الشيء نفسه عند دراسة الزيادة الكمية في استهلاك السلع ، وفي استخدامات قطاع النقل والمواصلات (بدلالة عدد الركاب وحمولة البضائع) ، وفى الخدمات الصحية (عدد المستشفيات والأسرة) ، وفي الخدمات التعليمية (عدد التلاميذ والمدارس والفصول)[٧] ... الخ . واذا كانت النتائج في مصلحة تجربة الخطة الخمسية ، فان من الواجب ان نتذكر ان هذه النتائج تحققت رغم أن عدداً من المؤثرات غير المواتية أحاط بسنوات الخطة وأحدث فعله في نتائجها . نشير مثلًا الى الاستنزاف الذي سببته حرب اليمن ، والى كارثة القطن (عام ١٩٦١) حيث اتت الآفات على ثلث قيمة المحصول (بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة للفلاح وللصناعة المحلية ولمجمل الناتج المحلي الاجمالي وللصادرات) ، كذلك شهدت الخطة في سنتها الأخيرة نتائج وقف واردات القمح الميسرة بقرار من الحكومة الأمريكية ــ وكل هذه العوامل غير المواتية كانت خارج دائرة التحكم للادارة الاقتصادية المصرية . ولكن كانت ، هناك أوجه اخرى من القصور تسأل عنها الادارة ، ولقد اعترفت بها القيادة السياسية صراحة وعلناً[٨] .

ولكن لماذا هذا التركيز على نتائج الخطة الخمسية بالذات ؟ ارجو الا يتبادر الى الذهن انه انحياز

غير مبرر موضوعياً الى السنوات التي حققت أعلى المعدلات . فسبب التركيز ، ان هذه السنوات شهدت تجربة التخطيط الشامل لأول (وآخر) مرة ، وتضمن ذلك ان المعالم الرئيسية للنسق الاقتصادي ــ الاجتماعي للناصرية تشكلت في تلك الفترة . والتنمية التي تحققت عبر كل هذا ، تمت وسط نجاح من تحييد الضغوط الخارجية الى حد كبير ، ولذا كانت معدلاتها تعتمد اساسا على العوامل الداخلية ، وبتعبير آخر ، **كانت معدلات هذه السنوات بالتحديد فرصة لاختبار كفاءة النسق الجديد في ذاته ، او حال اشتغاله وسط ظروف خارجية غير معاكسة تماماً** . هذا هو سبب تركيزنا على متابعة نتائج سنوات الخطة الخمسية . وفي المقابل ، كان أعداء النسق الناصري (في الخارج والداخل) يتمنون فشل تجربة هذه السنوات بذاتها ، للأسباب نفسها ، ليقفزوا الى نتيجة ان مثل هذا النسق محكوم عليه بالهزيمة في كل الأحوال ، ولكن « لسوء حظ » هؤلاء الأعداء كانت النتائج نجاحاً بارزاً ، رغم كل ما صادفها من عقبات ونواقص ، وقد اصابهم هذا بارتباك مثير للسخرية .

ثانيا : تحليلات البنك الدولي ومابرو

يقول **تقرير للبنك الدولي**[٩] (سري) ان « الاقتصاد المصري (...) اتسم بهيمنة القطاع العام (عقب التأميمات الواسعة النطاق عام ١٩٦١) ، وبضوابط جامدة على الأسعار والواردات والاستثمار . وفي الواقع على القرارات الاقتصادية الجوهرية كافة . وكذلك بتخطيط مركزي مفصل لمعظم المشروعات والسياسات ، وبلجوء متزايد الى الأوامر الادارية كوسيلة لتنفيذ السياسة ، وبانعدام المنافسة ، وبالانتاجية المنخفضة فى معظم القطاعات ، وبمعدل متدهور من الاستثمار (...) وباختصار ، اصبح الاقتصاد منعزلًا ومصاباً بالأنيميا » . ولكن هذا الربط بين معالم النسق الاقتصادي الناصري ، وبين الكوارث التي عددها التقرير ، يعكس الأماني ولا يعبر عن الوقائع . ولذا « نسي » كاتب التقرير ما جاء في هذه الفقرة ، واعترف في فقرة اخرى ــ من التقرير نفسه ــ بأنه « خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدل حقيقي ٦ بالمائة تقريبا في المتوسط . وقد رافق ذلك زيادة مطردة في مستوى الاستثمار الذي وصل الى ١٨ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي المدخرات المحلية (اكثر من ١٤ بالمائة في سنة ١٩٦٦ / ١٩٦٧) . وحتى منتصف الستينات ، كان هناك تدفق ملموس لرأس المال الخارجي . وبعد حرب ١٩٦٧ ضعفت الاستثمارات بسبب تحويل الموارد الى مستلزمات الدفاع ولنضوب تدفق رؤوس الأموال (الى مصر ــ ع) . خلال أعوام ١٩٦٨ ــ ١٩٧٢ كان صافي التدفق متجها الى الغرب اذا اخذنا في الاعتبار سداد فوائد هذه الديون . وكان هناك تدهور في مستوى الاستثمار (وصل الى ١٢ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٢) وفي معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي ، فكان في المتوسط حوالى ٣ بالمائة سنويا بالأسعار الثابتة في الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣ . وانخفضت ايضا المدخرات المحلية الى حوالى ٨ بالمائة من الناتج القومي عام ١٩٧٣ ». هذا التقويم (مع تحفظنا) يختلف تماما عن التقويم السابق . فالمعدلات التي اعترف بها (حتى عام ١٩٦٧) تعني

تسليما بنجاح جهود التنمية في مرحلة التأميمات الواسعة ، والتحليلات لهبوط المعدلات بعد عام ١٩٦٧ تشير الى الحرب والضغوط الغربية وليس الى « مصيبة » القطاع العام والتخطيط المركزي كما قيل في التقويم السابق !

وقد حاول روبرت مابرو أن يكون أقل تضارباً . فقد بذل جهداً كبيراً لاعادة تركيب الأرقام بحيث تهبط المعدلات المحققة اثناء تنفيذ الخطة الخمسية ، ولكن لم يكن هذا كافيا ، إذ ظلت معدلات الانتاج الصناعي مرتفعة (حوالى ١١ بالمائة سنويا) واعترف بان هذه المعدلات المرتفعة استمرت طوال السنوات الخمس ، ولذا حاول (ببساطة) ان ينفي مسؤولية الخطة عن تحقيق هذه المعدلات ، بحجة أن قسماً كبيرا من استثمارات الخطة لم يصل الى مرحلة الانتاج ، اثناء سنوات الخطة نفسها . وبالتالي فان الزيادة في معدلات الانتاج في اثناء هذه السنوات تعود بدرجة كبيرة الى « توسع الطاقة الانتاجية في النصف الثاني من الخمسينات ، فهذا التوسع الذي ساهمت فيه بنصيب كل من الحكومة والقطاع الخاص ، أخذ يؤتي أكله في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات » .

وقد اطلق هذا الحكم دون أية محاولة لاثباته . ان الاستمرارية في الجهود التنموية التي يشار اليها حدثت فعلًا . وفى مقابل استثمارات سابقة أعطت أكلها في سنوات الخطة ، حدث ايضا ان قسماً كبيراً من استثمارات الخطة (وعلى رأسها السد العالي مثلًا) لم يقدم إنتاجاً إلا فى السنوات التي أعقبت الخطة . الا ان هذا الحديث (باعتراف الكتاب) لا ينفي انه تم في اطار الاستمرارية تسارع ملحوظ ومنتظم في زيادة الانتاج الصناعي في اثناء سنوات الخطة بالتحديد ، ويلاحظ ان هذا قد تم في الفترة نفسها التي شهدت ارتفاعاً ملموساً في معدلات الاستثمار ، أي اننا امام توسع تنموي عام ، وكي ينفي احد البحاث مسؤولية هذا التوسع العام عن ارتفاع معدل النمو خلال الفترة نفسها ينبغى ان يبذل جهداً لحساب نسبة زيادة الانتاج الصناعي الناشئة عن استثمارات سابقة على الخطة الى مجمل الزيادات المتحققة أثناءها ، وهو ما لم يفعله مابرو لأن نتائج مثل هذا الحساب لم تكن لتخدم هدفه ، وهدفه المعلن نفي العلاقة بين معدلات النمو المرتفعة وبين التغيرات المؤسسية بالذات (سيطرة الدولة على إدارة الحركة الاقتصادية) التي تمت اثناء الخطة ، بزعم ان « هذه التغيرات على الرغم من أهميتها في تحديد اطار السياسة وهيكل الاقتصاد ومسار تنميته ، لا تحدد بطريقة قاطعة نقط تحول الاداء الاقتصادي في المدى القصير »(١٠) . وهذا الكلام يبدو غريبا ، فمن قال ان التغيرات المؤسسية لا تؤدي — في أغلب الحالات — الى تغييرات حادة في الأداء الاقتصادي في الأجل القصير ؟ ان القول بهذا يتضمن ان الآلات والاستثمارات العينية هى المحدد الوحيد للأداء الاقتصادي وللنمو . وهذا غير صحيح (وخاصة في الأجل القصير) ، فالادارة الاقتصادية على المستوى الجمعي وعلى مستوى الوحدة تلعب دوراً لا يقل اهمية . وواقع الحال ، ان الدول التي شهدت تغيرات مؤسسية (سياسية واقتصادية واجتماعية) بالعمق الذي أحدثته الناصرية ، تأثر الأداء الاقتصادي لديها في الأجل القصير . وبالتحديد كان التأثير في

الاجل القصير بالسالب . شمل هذا إنجاز الاستثمارات العينية ، وتشغيل الوحدات الانتاجية والخدمية القائمة ، سواء بسبب الضغوط الخارجية ، او بسبب عنف الصراع الاجتماعي ، او بسبب الصعاب الرهيبة المتضمنة في عملية إنشاء أوضاع مؤسسية جديدة[١١] .

ان العودة الى مستويات الانتاج في مرحلة ما قبل التغيير الثوري (وليس تحسين الأداء وزيادة الانتاج) ظلت هدفاً عزيزاً لدى قادة هذه التجارب لسنوات عديدة[١٢] . وعادة يستخدم الأعداء هذه الحقيقة في التشويش على نتائج التغير الثوري ، وفي التغني بمزايا « الاستقرار » ... الاستقرار في التبعية . **والمعجزة في التجربة الناصرية** انها انجزت تحولًا ثوريا في النسق الاقتصادي ـــ الاجتماعي مع تسارع (وليس مجرد استمرار) النمو الاقتصادي[١٣] . اذا كانت الخطة الخمسية قد تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة في الاستثمار والانتاج ، فهذه كفاءة نادرة في احتواء الصراعات الاجتماعية الناشئة عن العملية الجراحية الخطيرة ، وهي شهادة بنجاح فريد في التصدي لمهام انشاء أوضاع مؤسسية جديدة وادارتها ، بحيث تستكمل المشروعات تحت الانشاء في مواعيدها المحددة ، وتنطلق في الوقت نفسه حملة واسعة من انشاءات جديدة ، وبحيث تواصل المشروعات القائمة تحسين انتاجيتها . إن اقامة نمط جديد من الادارة الاقتصادية يحدد بطريقة قاطعة نقط تحول الأداء في المدى القصير . واذا استقر وتبلور نمط من الادارة الاقتصادية اكثر كفاءة فان هذا ينعكس مباشرة في معدلات الاستثمار والنمو . ومعجزة الناصرية انها نجحت في تحقيق قدر كافٍ من الاستقرار فور تقريرها للتأميمات الواسعة ، ونتج عن ذلك معجزة معدلات النمو .

إلا أن مابرو أضاف (بعدما نفى الأثر الايجابي للتأميمات اثناء الخطة) أنه « لا يعتبر تأميم المشروعات الخاصة مسؤولا (ايضا) بصفة مباشرة عن الاتجاه النزولي لنمو الانتاج (بعد الخطة) نظرا لأن الدور الأساسي قد لعبه تدهور مركز ميزان المدفوعات (...) وبالمثل فان الحرب العربية ـــ الاسرائيلية لسنة ١٩٦٧ جعلت الموقف يتفاقم بعنف ، ولكنها لم تكن بداية لتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي الذي كان قد بدأ تباطؤه فعلًا منذ ثلاث او اربع سنوات خلت »[١٤] . وهو يقصد هنا تأكيد تحييده لأثر التأميمات ، فهي لم تكن مسؤولة عن زيادة المعدلات في اثناء الخطة ، ولم تكن مسؤولة عن خفض المعدلات بعدها (والحقيقة انها حالت دون خفضها على نحو اكثر حدة) . وقد حاول إثر ذلك ان يقلل ايضا من عواقب الضغوط الخارجية (الولايات المتحدة واوروبا الغربية) في خفض معدلات النمو . فهو حين يتحدث عن أزمة ميزان المدفوعات ، لا يذكر وقف القروض الميسرة فجأة ومن جانب واحد كتفسير رئيسي للأزمة . ويلاحظ انه قال ان التأميمات ليست مسؤولة مباشرة عن خفض المعدلات بما يعني انها مسؤولة بشكل غير مباشر . وقد يشير هذا من طرف خفي الى ان التأميمات ، والسياسات العربية والدولية التي صاحبتها ، أثارت موجة من ردود الفعل تبرر الضغوط الخارجية . ويلاحظ كذلك انه حين يذكر الأثر الاقتصادي للعدوان الاسرائيلي[١٥] ، لا يشير الى ان

العدوان كان في سياق الضغوط التي سبقته ، وان كان ذروتها . ولذا يكتب ببراءة ، وكاكتشاف جدير بالتسجيل ، ان العدوان « لم يكن بداية لتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي » . إن الباحث يحيّد اثر التغيرات الراديكالية في النسق الاقتصادي — الاجتماعي ، ويكاد ينفي (او يخفي) اثر القرارات السياسية الخارجية المعادية ، ويتخلص بكل هذا من ضرورة التوقف عند نتائج الخطة الخمسية كحالة ذات ظروف خاصة ، ويعامل المرحلة الناصرية ككل واحد وبلا مراعاة للفروق بين فتراتها المختلفة ، وبالتالي يضم المعدلات المرتفعة للخطة الى سلسلة المعدلات (الاقل ارتفاعا) قبلها وبعدها لكي يستنتج في النهاية ان معدلات النمو السنوي لمجمل المرحلة لم تكن — في المتوسط — انجازاً غير عادي ، وان هذه النتيجة حتمية ، وأية محاولة للافلات منها (من خلال تغيير النسق الاقتصادي — الاجتماعي) محكوم عليها بالفشل لأسباب اقتصادية بحتة .. « ان المحاولات لاسراع الخطى بدرجة محسوسة — كما حدث في مصر بين عامي ١٩٥٦ — ١٩٦٤ — قد يثبت انها قصيرة الأجل ، بسبب الفجوات في الموارد التي تعكس التضارب بين الأهداف التي تتنافس على وسائل نادرة »[١٦] !

هكذا لم يتورع مابرو عن إطلاق الأحكام الجزافية ، وارتكاب الأخطاء المنهجية والنظرية ، لكي يتجنب مدلول ارتفاع معدلات التنمية خلال أصلح الفترات للحكم على مدى كفاءة ما يسمى بالتجربة الاقتصادية الناصرية .

ثالثا : المعدلات والتحول الاجتماعي

ينبغي ان ننهي هذا الحوار بإزالة لبس قد ينشأ . ولابد من التذكير بأن كاتب هذا الفصل ليس ممن يضعون معدلات النمو (في الأجلين القصير والمتوسط) في مقدمة معاييره لتقويم تجارب التنمية . إن كتابات التنمية الغربية ذات التأثير الشائع ، وكذلك تقارير الهيئات الدولية ، تقدس لعبة المعدلات ، لا ترقب غيرها ولا تقوّم الا من خلالها ، حتى ترسب لدى الكثيرين وهم ان هذه الجهات تتابع المعدلات كما لو كانت مطلوبة لذاتها وبغض النظر عن مضمونها ، أو كما لو كانت المعدلات تتحرك في فراغ . وواقع الحال ان هذه الجهات لا تعكس مثل هذا التصور ، فتركيزها على المعدلات ، وتقديسها لها كمعيار للنجاح والفشل ، يضمر فرضاً لديها بأن النظام الدولي معطى ، وبتعبير آخر ، ان سيادة الغرب على الدولة التابعة (حضارياً — سياسياً — اجتماعياً) معطى ، وهذا يضمن ثبات محتوى التنمية وشروطها ، ومع اعتبار استمرار التنمية التابعة مسألة مقررة ، تبدو معدلات النمو (وما شاكلها) كما لو كانت وحدها المتغيرات الجديرة بمتابعة الباحثين في شؤون « الدول النامية » ، او « دول العالم الثالث » . وليس هذا — كما أوضحنا — مقصد الأساتذة الغربيين والهيئات الدولية . الا ان القيادات الوطنية الثورية تدرك أن استمرارها في التبعية يعني اقتصاديا استنزاف مواردها ، ويعني انها تخضع في معدلات نموها واتجاهاته لقرارات الدول المسيطرة وظروفها ، وبالتالي يعني قبولها بالأمر الواقع (النظام الدولي) ضياعاً للهوية

القومية واستسلاماً للتخلف الاقتصادي . والتمرد على الأمر الواقع يعني بالضرورة رفضاً لكل النظريات التنموية الغربية التي قامت على أساس استمراره .

ويعني ذلك ــ على صعيد الممارسة العملية والسياسية ــ صراعاً حاداً وممتداً لاستعادة السيطرة الوطنية على القرار الاقتصادي الاستراتيجي . إن منطق التنمية الاقتصادية المستقلة يبدأ من انها جهد ابداعي جسور ومتصل يصدر عن ذات الأمة ، ولذا لا يمكن ان تتحقق هذه التنمية الا كمكوّن اقتصادي ملائم لنهضة حضارية شاملة تتمحور حول ذاتها . هذه التنمية المستقلة تنظر الى تحقيق معدل مرتفع للنمو كمتغير مهم ، ولكنه تابع عندها ــ كما عند الجهات الغربية في واقع الأمر ــ لمحتوى النمو وشروطه . والفارق الجذري بيننا وبين هؤلاء ، هو ان محتوى التنمية المستقلة يختلف تماماً عن محتوى التنمية التابعة[١٧] . الا ان قيام سلطة سياسية قادرة على إدارة الصراع الضاري والمعقد وصولاً الى هدف النهضة المستقلة ، مسألة غاية في المشقة ، ونجاح هذه السلطة في بناء أوضاع مؤسسية ملائمة وسط أمواج الصراع الهائجة مسألة لا تقل مشقة عنها . ولكن هدف النهضة المستقلة جدير بكل التضحيات . وإذا كان دم الشهداء ثمناً مقبولاً في مثل هذه الصراعات ، فإن الانخفاض المؤقت في معدلات النمو ، والارتباك الآني في النشاط الاقتصادي ، مع ما يقابل ذلك من تقشف وإختناقات استهلاكية ، يعتبر تضحية أبسط . ويعني هذا ان تقويمنا لانجاز القيادة الناصرية في المجال الاقتصادي ــ الاجتماعي لم يكن ليهتز لو ان معدلات النمو تدهورت على نحو حاد اثناء مرحلة التحول (كما حدث فعلاً في أغلب التجارب الثورية المعاصرة) وهو ما لم يحدث اصلاً .

ننتقل اذن الى الجانب الأكثر حسماً وأهمية في الإنجاز الاقتصادي : **التغير الثوري في الأوضاع المؤسسية (او في علاقات الانتاج)** الممثل في الاصلاح الزراعي (عام ١٩٥٢) ، تأميم قناة السويس (عام ١٩٥٦) ، تأميم المشاريع الانجلو فرنسية (عام ١٩٥٧) ، تأميم المشاريع المصرية الكبيرة وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي (عامي ١٩٦١ / ١٩٦٤)[١٨] . وقد نشرت تحليلات كثيرة حول دوافع هذه التغييرات الثورية ومنطق تتابعها ، وهي في أغلبها تحليلات اقتصادية . وهذه التحليلات ــ مع أهميتها ــ تظل مجرد متابعة من خارج الصورة ، او مجرد دراسة مكتبية ، وفهم الديناميات الحية ، وفهم عمق ما حدث واتساعه وتشابكه يتطلب متابعة الكم الهائل من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجمعت لدى القيادة قبل اتخاذ قراراتها ، وبعد اتخاذ هذه القرارات . الأمر يتطلب معرفة كيف صنعت القرارات وكيف نظم التنفيذ ، وما هي اشكال المقاومة والتخريب غير المعلنة التي صاحبت انتزاع قوى اجتماعية من مواقع سيطرتها . هذه تجربة مهمة ومرشحة لدراسة جادة[١٩] . يكفي حالياً ان نقول ان إقامة إدارة مركزية وطنية للاقتصاد تتمتع بقدرة حقيقية على التقرير المستقل تطلّب اصابة ١٧٧٩ من كبار الملاك الزراعيين (وفق قانون عام ١٩٥٢) و ٢٩٣٦ (وفق قانون عام ١٩٦١) . وبناء على إحصاءات ادارة التعبئة العامة والاحصاء ، كان عدد الملاك

الذين انطبقت عليهم قوانين تموز / يوليو بأي مبلغ (خارج قوانين الاصلاح الزراعي) ٥٤٦٢٧ شخصاً يملكون بشكل عام شركات بلغت القيمة السوقية لاسهمها حوالى ٣٠٠ مليون جنيه . وكان عدد من استولت عنده القوانين على اكثر من ١٠٠٠ جنيه ٧٣٨٣ شخصاً ، وعدد من أخذ منهم اكثر من ١٠ آلاف جنيه كان ١٥٣٦ شخصاً . وقد خرجت دراسة أجراها بنك الاسكندرية عن القانون ١١٩ بصورة مشابهة عن تمركز الثروة وعمق الضربة التي تطلبها تغير النسق الاقتصادي ـــ الاجتماعي ، فنسبة من يملكون اكثر من ١٠٠ الف جنيه بالنسبة لمجموع المساهمين الذين ينطبق عليهم هذا القانون (وهو ١٠٣٤ فرداً) ٩ر١ بالمائة ، بينما تبلغ نسبة ملكيتهم ٧ر٦١ بالمائة[٢٠] . وقد قدرت دراسة اجمالية ان حجم الثروات التي استولت عليها الدولة يصل الى حوالى ٤٥٤ مليون جنيه ، ولكن الرئيس عبد الناصر قدر الثروات المستولى عليها بحوالى ١٠٠٠ مليون جنيه[٢١] .

والصورة التي تشكلت من الاجراءات ، أجملها الميثاق الوطني (الباب السادس)[٢٢] ، وهي صورة تشبه في مداها ما تحقق في مرحلة التحول الاشتراكي في التجارب الاشتراكية الثورية ، وهي تكفي تمكين الدولة من السيطرة على مجمل التوجهات الرئيسية للنشاط الاقتصادي .

إن هذا التغيير في النسق الاقتصادي وما صاحبه من تغير في أوضاع الطبقات الاجتماعية ، **لم يكن ـــ على عمقه ـــ كافياً لتواصل التنمية المستقلة** ، فحجم ما يبدد من الفائض الاقتصادي على انماط استهلاكية غير ضرورية ظل كبيراً نسبياً ، وهذا التبديد ترافق مع عودة جزئية من أصحاب الدخول العليا الى التكاثر عبر أنشطة لا ترتبط بزيادة الانتاج او تحسين الخدمات . وقد تعرضت جهود التنمية فعلًا الى التعثر بعد الخطة الخمسية ، بسبب ظروف الضغط الخارجي في الأساس . وأصبحت مواجهة هذه الضغوط تتطلب مزيداً من الاعتماد على النفس ، أي تتطلب قدراً من التقشف وتعبئة أكفأ لطاقات الأمة ومواردها ، وكان لابد من ان ينعكس كل هذا في اجراءات جديدة كيلا تنتكس الثورة وتنميتها . وأغلب النقاد الراديكاليين يقولون الآن إن مقتل الناصرية جاء بسبب إحجامها (وأحياناً يقال إحجامها الطبيعي) عن اتخاذ هذه الاجراءات . ونحن لا نختلف حول خطورة الثغرات التي كانت قائمة وفاعلة[٢٣] ، ولكن لسنا ممن يبالغون في نتائج التأخر في اتخاذ الاجراءات المطلوبة اقتصادياً واجتماعياً خلال الفترة الأخيرة من حكم عبد الناصر . وقد نذكر هنا حقيقة ان القيادة السياسية كانت قد أعلنت عن نياتها في التحرك ، فشهد النصف الأخير من عام ١٩٦٦ تحرك لجنة تصفية الإقطاع . وفي الفترة من ٢٣ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٦٦ الى ٣١ آذار / مارس عام ١٩٦٧ ، نشر أمين عام الاتحاد الاشتراكي سلسلة من المقالات لا أعتقد ان بوسع النقاد الراديكاليين ان يزيدوا كثيراً عليها . لقد حدد في المقالات مفهوم الرأسمالية الوطنية في مختلف قطاعاتها وكشف أوجه الانحراف المحددة وأشار بالتالي الى الإجراءات المتوقعة ، وأعلن ان هناك ما يسمى « لجنة الرقابة العيا للدولة لتصفية بقايا الاستغلال » وأنها تعمل فعلًا في هذا الاتجاه[٢٤] . ولا اتصور ان هذه المقالات (التي أثارت ضجة كبيرة في حينها)

كانت بعيدة عن توجيه عبد الناصر . ولكن كان آخر المقالات في نهاية آذار / مارس ، وفي أيار / مايو بدأت الأزمة مع اسرائيل التي انتهت بكارثة حزيران / يونيو . هذه الكارثة أصابت نظام عبد الناصر سياسياً واقتصادياً إصابة موجعة . بل ظلت هذه الكارثة سبباً جوهرياً كامناً خلف تصفية كل ما حققه هذا النظام . وكارثة حزيران / يونيو لم تكن في المقام الأول بسبب ثغرات البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية كما يؤكد النقاد الراديكاليون ، والتي سبق ان اعترفت بها القيادة الناصرية وحللتها ، ولكن كانت الكارثة ــ في الأساس ــ وليدة الثغرة الأخطر في بنية الدولة السياسية ، والتي لم يتناولها النقاد ولم تشر اليها القيادة في حينها . أقصد انقسام القيادة السياسية : عبد الناصر ــ عبد الحكيم عامر ، والذي ترتب عليه إبعاد عبد الناصر عن القوات المسلحة ، وانهيار الكفاءة القتالية لهذه القوات .

على أية حال ، من المؤكد ان كارثة حزيران / يونيو اثرت على معدلات النمو والاستثمار والادخار ، وليس لمجرد نقص الموارد ، او بسبب ما طرأ على تخصيص الموارد المالية والعينية (زيادة الإنفاق العسكري)[٢٥] ، فأكثر من ذلك ما طرأ على تخصيص الكفاءات البشرية . فأهم الكفاءات السياسية والتنظيمية والفنية (وعلى رأسها عبد الناصر نفسه) تركزت في قضية الاستعداد للحرب . ولا يقل أهمية عن ذلك ، ان المناخ السياسي العام (محلياً وعربياً وقد نقول دولياً) لم يكن ملائماً للقيام بعمليات جراحية جديدة في البناء الاجتماعي . كانت الثورة اقتصادياً واجتماعياً ــ كما في خط القناة ــ في موقف دفاعي ، وركز عبد الناصر على حماية ما تحقق ومنع التراجع مع إشارة متكررة الى استعداده لمعاودة الهجوم عند تغير الظروف[٢٦] . والى جانب تصريحاته ، ورغم خط الدفاع الاستراتيجي ، حدثت هجمات تكتيكية ، فتقرر ان تحدد ملكية الأسرة (وليس الفرد) بمائة فدان ، وكذلك تقرر تأميم تجارة الجملة ، وإن تعثر التنفيذ ، خاصة بالنسبة للقانون الأخير .

رابعا : مناقشة مع النقاد الراديكاليين

في التحليلات التي تصدر عن اقتصاديين راديكاليين ، يهمنا بشكل خاص تلك التي لا ترى فيما حدث منذ عام ١٩٧٤ ابتعاداً عن التوجه الاستراتيجي لثورة عبد الناصر وإنما مجرد استمرار طبيعي لما حدث في مرحلة سابقة ، واعتقد ان هذه النتيجة تنشأ عما أتصوره أخطاءمنهجية ونظرية ، ولكنها قد تكتسب قدراً من المصداقية انخداعاً بالأسلوب الذي تم به الانتقال الى الفترة التي سميت الانفتاح الاقتصادي . ولكنني ارجو الا ننخدع في تحليلاتنا بالأسلوب او بالأشكال الخارجية ، فعند تجاوزها نجد في العمق أننا بصدد انكسار خطير في مسار التنمية ونسقها الاقتصادي ــ الاجتماعي ... وسأكتفي هنا بمناقشة د . جلال امين و د . محمد دويدار .

(١) د . جلال امين ممن أثروا الفكر التنموي العربي بمساهمته النظرية البارزة حول مفاهيم التنمية التابعة

وشروطها . ودراسته للتنمية العربية وفق هذه المفاهيم تهز كثيراً من التحليلات التقليدية ، وتزلزل نتائج شائعة كالمسلمات . وكاتب هذا الفصل ممن يتفقون معه في منطلقاته وتوجهاته الأساسية . ولكن أرى ان إلحاحه على التبعية وعلى ضخامة القوى التي تفرضها ، قد يصل بالقارىء الى ان التنمية المستقلة مستحيلة[٢٧] . ويدخل في سياق حديثنا الحالي تطبيق هذا الاتجاه من التحليل على التجربة الناصرية وما آلت اليه . ويتفق معنا جلال امين حول دلالة الانجاز الاقتصادي الناصري حتى عام ١٩٦٥ (نهاية الخطة الخمسية) ، « فإذا كان هناك درس واحد يمكن استخلاصه من تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي عبر القرنين الماضيين فهو انه كلما اتيحت لمصر فرصة ممارسة إرداتها السياسية بحرية امكن لها دائماً تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق معدل نمو مرتفع ، ونجحت في فترات قصيرة للغاية ، لا تتجاوز العقدين في النصف الأول من القرن الماضي (تجربة محمد علي — ع) ولا تتجاوز العشر سنوات فيما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، في إحداث تغيير في هيكلها الاقتصادي » وانحسار هذه المحاولات لمصر كان « لاسباب لا تتعلق بتغيراتها الداخلية بقدر ما تتعلق بظروف العالم المحيطة بها » . الا انه وصل — عند تطبيق هذا التحليل على الحالة الناصرية بالتحديد — الى حد نفي اية مسؤولية للعوامل الداخلية في التحول من الاستقلال الى التبعية ، حتى ان غياب عبد الناصر (اي تغير الموقف السياسي لقيادة الدولة) لم يكن عنده علامة فارقة ، او عاملاً ذا وزن مؤثر . « ففي تلك السنة ، عام ١٩٦٥ ، وليس بوفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، كان حلول الضربة الأولى لسياسة الاستقلال الاقتصادي (...) والسنوات التالية لعام ١٩٦٧ قد شهدت بداية الانحسار لكل الملامح الأساسية المميزة لسياسة عبد الناصر الاقتصادية والعربية والخارجية (...) وقد نقول (انه) منذ عام ١٩٦٥ ، كان نظام عبد الناصر قد اصبح نظاما مختلفا كل الاختلاف عما كان قبل ذلك (...) الأمر الذي نشأ بدوره نتيجة الضغط العسكري والاقتصادي الخارجي »[٢٨] .

إن فهمي للنظام الدولي وآلياته يجعلني أدرك صعوبة الفكاك من التبعية والشروع في تنمية مستقلة . وبسبب هذه الصعوبة يستقر النظام الدولي ، ويعاد إنتاجه باطراد وفق مبادئه الأساسية . ومن هنا تنبع الأهمية التارخية لتجربة عبد الناصر في تحدي اللعبة القائمة . ولكن التسليم بصعوبة التحدي لا يعني استحالة الهدف لدى توفر قيادة قادرة في لحظة تارخية مواتية (تتمثل الى حد كبير في موقف دولي موات) . وفي التجربة الناصرية أفلتت لحظة تاريخية مواتية من يد مصر والأمة العربية . لقد استفادت قيادة عبد الناصر من ملاءمة الموقف الدولي لتحركها قبل ١٩٦٧ ، فحققت قدراً هائلاً من استقلال الارادة والقرار . وبعد عام ١٩٦٧ ظلت تحتفظ بهامش واسع للمناورة المستقلة في ظروف أصعب ، بسبب ملاءمة الظروف الدولية والعربية . وبفضل هذا الهامش تمكنت القيادة الناصرية من التحضير الناجح لحرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، التي أدت بدورها الى توسيع هامش المناورة ، وأتاحت فرصة العودة بالظروف الدولية المحيطة الى مرحلة ما قبل ١٩٦٧ ، بل وتجاوزها . وإذا كانت النتيجة العملية غير ذلك (بكل امتداداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية) فإن القيادة المصرية واغلب

القيادات العربية ، تتحمل قسماً كبيراً من المسؤولية ، على عكس ما وصل اليه جلال امين . وفي هذا الاطار ، لا نوافق على ان تصفية السياسة المستقلة بدأ عام ١٩٦٥ وان النظام اصبح بعده « مختلفاً كل الاختلاف » . والحيثيات التي اعتمد عليها هذا الحكم (تراجع معدلات التنمية والتخطيط ــ التبدل في علاقات مصر العربية والدولية) لا توصل الى هذه النتيجة . إن التنمية المستقلة لا يمكن ان تكون خطا صاعدا بانتظام لا يواجه بغير الصعاب الفنية والتنظيمية . والقول بغير هذا يتعارض مع مفاهيمنا عن طبيعة النظام الدولي الذي يفرض بكل وسائل القوة أنماط التنمية المشوهة والتابعة على أمتنا .

أشرنا الى ان النهضة المستقلة ، والحفاظ على أمنها القومي ، حرب ضارية ، ساخنة او باردة ، ولكن متصلة . والحرب سجال . فيها التراجع وفيها التوقف لدعم ما تحقق وفيها التقدم . وقد يكون التراجع استراتيجيا في مرحلة من المراحل وليس تكتيكياً . وقد يكون التراجع في جبهة من الجبهات ، او في كل الجبهات ، دون أن يعني ذلك ان الهزيمة النهائية قد حلت والحرب انتهت ، طالما ان القيادة تحتفظ بارداتها ، وتدير مجمل الحركة ، وتسيطر عليها بتدبير وتخطيط ، وتحافظ على مواقع قوتها الأساسية (تأييد جماهيرها في المقام الأول) . لهذا قلنا انه لا يغير من تقويمنا الايجابي لاختيار التنمية المستقلة ان تتعثر او تتراجع بعض مؤشرات النمو في فترة ما ، في قطاع او اكثر . هذه مسألة محتملة طول الوقت . وإفلات الناصرية من هذا الاحتمال اثناء الخطة الخمسية كان مجرد حدث فريد ، ولذا لا ينبغي ان نفاجأ او ينخلع منا القلب ، إذا ووجهنا بالهجوم المضاد المتوقع . في إطار النهضة المستقلة يخضع تخصيص الموارد لحسابات القيادة المركزية في ادارة الحرب المتعددة الجوانب ، قبل خضوعه للاعتبارات الاقتصادية . تحديد معدل الادخار القومي يتحدد سياسياً قبل ان يتحدد اقتصادياً (دون ان يعني ذلك إغفال التقديرات الاقتصادية كمحدد) . ومن هذا المنظور للتنمية الاقتصادية المستقلة ــ باعتبارها جبهة صراع في حرب شاملة ــ نلحظ ان التجربة السوفيتية (وهي تجربة عظيمة في التنمية المستقلة) شهدت في تاريخها (خصوصاً في فترات التحول والإقلاع) تفاوتاً كبيراً في معدلات الاستثمار والنمو ، بسبب تباين ظروف الحرب الشاملة في الأساس . والأمر نفسه يحدث في الصين (وهي تجربة اخرى عظيمة في التنمية المستقلة) ، فالحرب الكورية أثرت بالسالب في هذه المعدلات (أوائل الخمسينات) ، وكذلك انسحاب الخبراء ووقف المعونات من جانب الاتحاد السوفيتي ، مع الحصار الغربي (أوائل الستينات) . والاجراءات التنظيمية شهدت ايضا في التجربتين تعديلات متتابعة ، سواء كتعبير عن ظروف عامة للتقدم او التراجع ، او كتعبير عن محاولات متباينة لاكتشاف مسار اكثر ملاءمة .

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي في العشرينات قرارا صريحا بالتراجع الاستراتيجي في مجال التنظيم الاقتصادي ، بمعايير الأهداف المعلنة للقيادة السوفيتية . وهذا وصف أقره لينين وتتفق عليه المراجع السوفيتية . وقد تختلف التحليلات حول دلالة مرحلة الكومونات في الصين وما تضمنته من تركيز كبير على دور الصناعات الصغيرة ، وحول ما تمثله الآن التنظيمات والسياسات

الاقتصادية المغايرة ، ولكن أعتقد انه لا خلاف على ان هذه الاختيارات تمثل اختلافات حادة حول اسلوب الادارة الاقتصادية في إطار تنمية مستقلة وفي مواجهة ظروف دولية معينة . وقد صاحبت هذه التغيرات الحادة (في الاتحاد السوفيتي والصين) ارتباكات شديدة في التخطيط الشامل ، وصلت الى إعطائه اجازة لسنوات عديدة في بعض الأحيان . ولكن كل ذلك لايصل بالمراقب الى حد الفزع الشديد إذا كان التفاوت في المعدلات وفي اسلوب الادارة الاقتصادية يتحقق عبر قيادة سياسية لم تستسلم ، وتقاتل من اجل الاستقلال ، بدولة مركزية لها أسرارها وحساباتها الخاصة التي تملك خلالها ان تواصل الصراع المتعدد الجوانب ، وان تناور وتباغت لتحسين موقفها ، ولمعاودة الهجوم في هذه الجبهة او تلك . وفي الجبهة الاقتصادية بالتحديد ، فان حماية مستويات المعيشة لجماهير الأمة من الهبوط عن حد معين ، ولو بخفض مؤقت في معدلات الادخار والاستثمار ، تكون مسألة مبررة تماماً بقدر ارتباطها بضرورة الحفاظ على روح الصمود والتحدي في لحظة تتطلب ذلك . والتوقف (او التراجع) عن تطوير الادارة الاقتصادية يكون اقل إزعاجا طالما ان السلطة الوطنية تظل ممسكة بمفاتيح القرار الاقتصادي الاستراتيجي ، وتملك بالتالي إمكانية التعديل والتغيير عند خلق توازن مُواتٍ يسمح بالتقدم .

تطبيقا لهذا التصور النظرى ، نقول ان معدلات النمو الاقتصادي تراجعت بعد الخطة الخمسية في مصر ، وتوقف الهجوم من أجل تطوير النسق الاقتصادي ــ الاجتماعي بعد عام ١٩٦٧ (دون تراجع جوهري) ، ولكن ظل كل هذا **مجرد تعديل في السياسات وفي الأولويات وليس نهاية للنظام او النسق . كان مجرد مناورة في ادارة الصراع . ضمن الحفاظ على استقلالية الإرادة السياسية والتوجه العام** ، وبالتالي على استقلالية التوجه للنسق الاقتصادي ــ الاجتماعي . **ولا يغير من هذا الاستنتاج تبدل العلاقات الدولية للتجربة الناصرية سياسيا واقتصاديا** ، بعد عام ١٩٦٥ (وخصوصا بعد سنة ١٩٦٧) ، حيث زاد الاعتماد على الاتحاد السوفيتي . بالتأكيد لا يمثل هذا الظرف عاملًا مواتياً للتوجه المستقل ، ولكنه لا ينفيه بالضرورة . فإقامة علاقات دولية مستقلة (غير منحازة) لا يعني الاحتفاظ بمسافة محددة ومتساوية بين الدولة المعنية وبقية الأطراف الأخرى (وخاصة العملاقين) . هذا مثال آخر لتصور التنمية المستقلة كطريق منبسط بلا انحناءات ، ولكن تصور هذه التنمية فى واقعها الحي ، يعني ان ظروف الصراع قد تضطرها ــ في علاقاتها الدولية ــ الى ان تجنح لفترة ما الى زيادة الميل نحو هذا الجانب او ذاك ، دون ان تؤدى هذه المخاطرة بالضرورة الى فقدان السيطرة على الموقف وانقلاب العربة ، طالما ان القيادة تقبل ــ هنا ايضا ــ هذه المخاطرة المحسوبة بتخطيط مستقل (بمؤسسات ذات أسرار) ، وبأعصاب لم تفلت ، وبجهد دؤوب لتوسيع واستثمار العوامل كافة ، التي تصلح لتحييد الجذب نحو الانحياز او التبعية . هل نحتاج الى أمثلة ؟ إن التجارب المستقلة كافة لم تعبر عنق الزجاجة دون هذه المخاطر مثلا : الصين ــ فيتنام ــ يوغسلافيا ... ولا مانع ان نضيف اسرائيل) . وهل هناك حرب دون مناورة ومخاطر ؟ ! والناصرية كانت حريصة على استمرار إرادتها السياسية مستقلة ، رغم ما فرضته الضغوط الخارجية من أحكام . وفضلًا عن إجراءاتها الداخلية المؤسسية في هذا الاتجاه ، فان

العوامل الجيوسياسية (وبالتحديد العمق العربي) وطبيعة الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، كانت تمكنها من النجاح . ونعتقد ايضا انه لم يثبت ان سياسة الانفراج الدولي كانت عاملًا عائقاً لتوجه مصر الاستقلالي على النحو الذي شرحه جلال امين[٢٩] . وينطبق هذا المنهج نفسه لدى **معالجتنا للموقف العربي** . فعبد الناصر لم يغير نسق علاقاته العربية بعد ١٩٦٧ كما يقول جلال امين ، ولكن هنا ايضا كان في موقف الدفاع الاستراتيجي من منطلق حساباته المستقلة . ومن منطلق الحسابات المستقلة بادر الى الهجوم عندما واتته الفرصة (دعم ثورة السودان وثورة ليبيا) .

•

إن خط التنمية الاقتصادية المستقلة (كمكوّن اقتصادي لنهضة حضارية شاملة) أعقد كثيراً من ان يكون نموذجاً ناعم الملمس ، يحدد معالمه ومراحله الاقتصاديون . النموذج قد يحدد لنا ما ينبغي اقتصادياً ان نفعله . ولكن كيف نفعله هو سؤال آخر .

(٢) إذا انتقلنا بعد هذا الى د . محمد دويدار ، فانه كذلك صاحب مساهمات نظرية مهمة حول التبعية والاستقلال في مجال التنمية الاقتصادية . ولكنه ــ على عكس جلال امين ــ يقلل من دور عوامل الضغط الخارجي ويبالغ في مسؤولية المتغيرات الداخلية . وتطبيقاً لذلك ، فإنه يلحظ في الحال المصرية تراجعاً بعد عام ١٩٦٥ ، وهو يرى انه تراجع حتمي بسبب الأوضاع الداخلية ــ فى المقام الأول ــ وعلى رأسها طبيعة الطبقة الحاكمة ودورها ، وكل ما حدث بعد ذلك وحتى الآن كان تداعياً ضرورياً ومنطقياً ، سعت اليه الطبقة الحاكمة بقصد وتدبير منذ البدء ، ووفق منطقها الداخلي . والقارىء لتحليل دويدار يكاد يخرج بتصور ان تاريخ الثلاثين عاماً الماضية كان مجرد تطبيق لسيناريو معد سلفاً . المشاهد الرئيسية تتوالى بترتيب محدد ، والنهاية كانت معروفة[٣٠] . يقول التحليل ان « الريف قد مثل ركيزة التنظيم الاجتماعي المصري الذي تأكد بعد ثورة تموز / يوليو عام ١٩٥٢ ، وذلك بقيامه اساساً على الملكية الخاصة الفردية لوسائل الانتاج[٣١] » . وفي داخل الريف سلمت السلطة الفعلية لأغنياء الفلاحين مع الإجراءات المتتالية للإصلاح الزراعي ، وقد قبلت هذه الفئة القيود الكثيرة التي فرضت عليها ، ولكن مع السبعينات كان طبيعياً ان تبدأ هذه الفئة في « البحث عن إزالة القيود التي كانت لازمة لإزاحة كبار الملاك وأصبحت عائقاً لتطورها »[٣٢] . وصاحب هذه التطورات ، وبخاصة في الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٥ ، عدد من الاجراءات حيث حدث التمصير ثم سلسلة التأميمات واتساع حجم قطاع الدولة في اثناء الخطة الخمسية الأولى . وقد شهدت هذه الفترة « محاولة ادخال بعض الترشيد على نشاط الدولة عن طريق ما سمي بالتخطيط » ولكن « المجتمع المصري **لم يكن يعرف محاولة تخطيط** أداء الاقتصاد القومي » . وقطاع الدولة كان شكلًا تنظيمياً « يتم من خلاله (...) تراكم رأس المال الفردي وبخاصة رأس المال التجاري (الفردي) في المقام الأول (...) ورأس المال الصناعي (الفردي) في المقام الثاني » . لقد « بقي الطابع العام للاقتصاد القومي متسماً بغلبة السيطرة الفعلية الخاصة الفردية على وسائل الانتاج »[٣٣] ، و « نمط إدارة قطاع الدولة في مصر هو من قبيل نمط الادارة

الخاص من خلال الدولة » لأن السيطرة الفعلية « في يد فئات اجتماعية محددة من غير طبقات المنتجين المباشرين (أي العمال والفلاحين) »[٣٤] وقد أدى الأمر « الى سيطرة طائفة من (الريعيين) على إدارة وحدات الدولة » وهذا النمط « يتميز **بانعدام كفاءة (الريعيين) في الادارة** » .

وكانت وظيفة هذه الطائفة تعبئة جزء من الفائض الزراعي في تراكم رأس المال الصناعي اولا ، « واستلزم ذلك حماية البناء الصناعي في مواجهة الخارج في مرحلة اولى طوال الفترة التي تمكن الفئات الاجتماعية الجديدة من السيطرة على وسائل الانتاج كسبيل لتراكم رأس المال (الفردي) وعلى الأخص في صورته التجارية »[٣٥] . وقد « تبلورت هذه المحاولات في بناء اقتصادي (...) يحتوي قوى اجتماعية تمثل مراكز مختلفة فى خريطة التركيب الاجتماعي ، وبأوزان نسبية مختلفة إذا ما قورن الوضع بالتركيب الاجتماعي السابق على الخمسينات . في قمة هذا التركيب الاجتماعي نجدنا بصدد **تعبير جديد عن الطبقة الممثلة لرأس المال المحلي تبرز في المجتمع المصري كمجتمع تابع** (...) في مرحلة تاريخية لم يعد في استطاعة رأس المال ان يقدم حلولًا لمشاكل المجتمع الرأسمالي المتخلف »[٣٦] . و « يظهر بوضوح ان فترة الخمسينات والنصف الأول من الستينات تمثل النفس الأخير » ، فكانت فترة عامي ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ ازمة البناء الصناعي وتقلص محاولات الترشيد ، وتطلع رأس المال المحلي (وعلى رأسه رأس مال الدولة) الى الخارج العربي والافريقي لحل الأزمة . فترة ١٩٦٧ وما بعدها فترة ضرب الدولة ، وانما بالقدر الذي يقلل خطر توسعها في المنطقة[٣٧] . وفي داخل مصر « تبرز الفترة التالية على عدوان ١٩٦٧ ، بل وتعجل من سرعة ما ركمته الطبقة المسيطرة داخلياً ــ وقد حققت الكثير من تجانسها الداخلي ــ من رأسمال نقدي . فإذا ما جمعت في يدها رأس المال النقدي **لا تعود حاجة الى القيود التي فرضتها** على حركة الأعمال في الفترة السابقة في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال . ويصبح من الضروري إزالة القيود لأنها تعوق حركتها »[٣٨] . والكف عن « ترديد الشعارات (الاشتراكية) التي كانت لازمة لتضليل المنتجين المباشرين في الفترة السابقة »[٣٩] . ولقد تطلبت هذه الفترة « وجود التنازلات التي تقدمها الطبقة ، وهي في سبيل السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج ، للقوى الاجتماعية الأخرى ، بخاصة العمال والموظفين »[٤٠] ، كما سبق ان وزعت الأراضي على المعدمين كضريبة ضرورية لانجاز عملية نزع ملكية كبار الملاك . ولكن بعد عام ١٩٦٧ ، تقرر « **التخلي عن سياسة التنازلات**[*] في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى »[٤١] ، بعدما زالت الحاجة لذلك .

لجأ التحليل لاثبات وجهة نظره ، الى فرض يبدو غريباً ، فرض قيام طبقة اجتماعية من المزارعين الأغنياء والتجار بعيدة النظر الى حد غير مألوف ، تخطط لما يقرب من ربع قرن ، وتحبس تطلعاتها التلقائية لزيادة حجم اعمالها وأرباحها ، وتدخل في صراعات داخلية وخارجية عنيفة لكي تعيد تنظيم النسق الاقتصادي ، بحيث يتحول الفائض الاقتصادي الى القطاع الخاص التجاري ثم القطاع الخاص الصناعي . ويتساءل المرء : هل كان تشجيع رأس المال الخاص التجاري ، ثم الصناعي ، يتطلب كل

هذه الاجراءات والتأميمات ؟ ألم يكن القطاع الخاص التجاري والصناعي مسيطراً على مفاتيح الاقتصاد ، ويعمل في أمان الله قبل التأميمات ؟ ثم ألم تشمل التأميمات البنوك والتجارة الخارجية وقسماً كبيراً من التجارة الداخلية (في المحاصيل الزراعية وغيرها) ، اي الم تضق دائرة القطاع الخاص التجاري نتيجة هذه التأميمات ؟ ثم ألم نشر الى اتجاهات الحركة التي كانت متوقعة قبيل حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ضد تشوهات ما بقي من القطاع الخاص وعلى رأسه القطاع الخاص في مجالي التجارة والمقاولات ؟ لواستخدم منظور الاستقلال والتبعية في التحليل ، وقيل مثلًا إن الهدف من التأميمات كان ضرباً للقطاع الخاص التابع لمصلحة قطاع خاص جديد مستقل مروراً بمرحلة انتقالية من التأميمات .. لو قيل شيىء من هذا (رغم عدم واقعيته) لبدا في المسيرة المفترضة قدر من المنطق الشكلي ، ولكن ان يكون التدبير من البداية خلع قطاع خاص تابع (بمعارك عنيفة) من اجل زرع قطاع خاص جديد تابع ، يجعلنا بصدد مهزلة عبثية ، وبصدد طبقة شاذة الطبع ــ ويبدو من التحليل ايضا ان اغنياء الفلاحين (وهم جناح الطبقة الحاكمة في الريف) قبلوا طواعية القيود الثقيلة التي فرضت على تطلعاتهم اطمئنانا الى انها قيود مرحلية تزول بعد فترة محددة ، ولا اعتقد ان واحداً من هؤلاء الأعيان يوافق على مثل هذا التحليل . قد يقال ان هذه الفئة استفادت بشكل ملموس من السياسات الزراعية والاصلاح الزراعي ، رغم القيود المفروضة عليها . هذا صحيح . ولكن هل يمكن ان تفهم هذه الحقيقة خارج السياق العام للتغيرات الاجتماعية الشاملة ؟ وهل تعني هذه الحقيقة ان تلك الفئة كانت ضالعة في صنع القرارات السياسية وتشكيلها لحسابها ؟ لقد حدث ايضا ، وعلى سبيل الاسترشاد ، ان استفاد اغنياء الفلاحين في روسيا ، وبعد اجراءات ثورة تشرين الأول / اكتوبر ، لمدة تزيد على عشر سنوات ، وكان هناك داخل الحزب من يطالب باستمرار هذه السياسة لفترة طويلة .

ويقول التحليل ان التجربة الناصرية **لم تعرف محاولة تخطيط الأداء** الاقتصادي ، ولا أدري ما هو الاطار المرجعي لمثل هذا الحكم . هل هو نموذج مجرد لما يعنيه التخطيط الأمثل ؟ بهذا المعيار كانت التجربة الناصرية بعيدة فعلًا عن المثال ، ولكن بنفس بعد التجارب الثورية الأخرى في مراحلها الصعبة . وما هو المقصود بغلبة السيطرة الفردية على وسائل الانتاج ؟ خاصة انها تقال كغيرها في معرض التشكيك في مضمون ما تحقق ؟ هل المقصود ان القطاع الخاص كان مولّداً للقسم الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي ؟ ولكن ما هي الدلالة ذات المغزى التي نخرج بها من ذلك ؟ اليس اجدى ان نقرر ان مفاتيح الاقتصاد القومي اصبحت في قبضة الدولة الوطنية ، وان القطاع الخاص اصبح وحدات صغيرة ومتوسطة ترتبط بالمركز المحلي ؟ ثم اليس هذا هو الوصف الذي يعتد به عند تحليل ما يسمى تقليديا « التحول الاشتراكي »[٤٢] ؟ .

ويصف التحليل فئة التكنوقراطيين بأنها « طائفة ريعية » عديمة الكفاءة ، ويبدو ان المقصود هو ان هذه الفئة بلا وظيفة انتاجية ، وانها عالة على المنتجين المباشرين . وهنا ايضا أتساءل عن الاطار

المرجعي : هل أثبتت التجارب التاريخية ان الصناعة الحديثة والزراعة الحديثة يمكن ان تدارا بواسطة العمال والفلاحين مباشرة ودون حاجة الى فئة من الفنيين والاداريين المحترفين ؟ لقد أثبتت التجربة السوفيتية (وما تلاها من تجارب) استحالة ذلك ، وكان لينين سباقاً في اكتشاف الاستحالة ، رغم شيوع هذه الفكرة الخيالية أيامها بين الماركسيين وغيرهم(٤٣) . واذا كانت هذه الفئة من عوامل الانتاج ، فهل تمتعت في التجربة الناصرية بالذات بانحطاط الكفاءة على نحو يستحق التنويه الخاص ؟ الشواهد تنفي ذلك . نشير مثلاً الى إحصاء مقارن للمؤهلات العلمية للقيادات الادارية ، ويتضح منه ان نسبة القادة الاداريين (في القطاع العام) من خريجي الجامعة كانت ٩٤ بالمائة في مصر (عام ١٩٦٤) ، وكان الوضع المقابل في الاتحاد السوفيتي قبيل الخطة الخمسية الثانية (أوائل ١٩٣٢) ان ٨٨ بالمائة من المديرين اعضاء في الحزب ، ومن هذه النسبة كان هناك ٢٫٨ بالمائة فقط ممن تلقوا تعليماً عالياً ، اما بقية المديرين (غير الحزبيين) فكانت نسبة المتعلمين تعليماً عالياً اكبر بشكل ملحوظ (٥٨ بالمائة)(٤٤) . ان هذه المقارنة تعكس ان ادارة الصراع ببراعة ، وفي ظروف مواتية ، لم يجنب الناصرية الصراع الدموي فقط ، وانما جنبها ايضا المقاومة الشديدة من أبناء الطبقة المتوسطة ، فقد قبلوا — في غالبيتهم الساحقة — ان يتعاونوا مع النظام الجديد ، ويقودوا مؤسسات الانتاج المؤممة . لقد حاولت القيادة السوفيتية ان تجتذب الكوادر الفنية « البورجوازية » بكل الاغراءات ، ولكنها فشلت وعانت . وحلت المشاكل — بعد مصاعب وأهوال — بتكوين فئة جديدة تتحكم القيادة السياسية في تشكيلها الى حد كبير منذ البداية . وفي الحال المصرية يمكن ان يقال ان فئة الفنيين والاداريين الموروثة ، انشأت فئة قوية داخل النسق الجديد لا تعطف — في قسم كبير منها — على الاختيارات الاقتصادية — الاجتماعية للقيادة . وهذا الوضع كان من شأنه ان يؤثر على السياسات كافة ، وعلى مدى الضغط الذي تستطيع القيادة الثورية ان تحدثه ضد تطلعاتها ، وعلى الطريقة التي توجه بها هذا الضغط . يمكن ان يقال ذلك — وهو صحيح — ولكن في مقابل توافر كفاءة عالية نسبياً في ادارة القطاع العام (وليس انحطاط الكفاءة كما يقول دويدار) ، وبفضل هذه الكفاءة تمكنت التجربة الناصرية من مواصلة الانتاج وزيادته بعد عمليات التحول الاجتماعي ، على نحو ما اسلفنا .

وقد فوجئنا في التحليل بالحديث عن توجه رأس المال المصري بعد الخطة الخمسية (أي بعد انخفاض معدلات الادخار والاستثمار) لغزو الأقطار العربية والافريقية ، رغم ان انخفاض هذه المعدلات مرجعه نقص الموارد ، وليس نقص فرص الاستثمار المحلي المجدية . مثل هذا الكلام قيل في محاربة الوحدة المصرية — السورية في الفترة (١٩٥٨ — ١٩٦١) دون إثبات ، ودويدار يقوله ايضا دون إثبات ولكن عن الفترة (١٩٦٥ — ١٩٦٧) . وهذا الكلام يتعارض مع البيانات المتاحة كافة ، بل يتعارض في رأينا مع الحس العادي ومع أي تحليل علمي . وفارق كبير جدا بين ان نقول ان بداية النهضة المستقلة في مصر (او في أي قطر عربي آخر) لا يمكن ان تتواصل أمنياً او اقتصادياً الا بفضل الامتداد القومي العربي ، الذي يتضمن تعاوناً وتكاملاً اقتصادياً على أساسالتكافؤ ، وبين ان نصف هذه الحركة التاريخية

الوحدوية بأنها توسع بالمنطق الاستعماري ، كالتوسع البريطاني او الأمريكي ، ثم هل كانت حرب ١٩٦٧ مجرد ضرب من الولايات المتحدة « لمنافس استعماري أصغر » ؟ اين الصهيونية ومخططاتها ؟ وهل كان بعيداً عن أهداف العدوان الأمريكي الاسرائيلي ضرب الناصرية في عمقها الداخلي ، في نسقها الاقتصادي ـــ الاجتماعي ؟ يبدو ان دويدار متأثر هنا بتجربة محمد علي حين صفيت امتداداته الخارجية مقابل ان يستمر في حكم مصر ، ولكن حتى في تجربة محمد علي ، كان هناك حرص على ان تستمر المطاردة الى حد التصفية الكاملة لنسقه الاقتصادي ـــ الاجتماعي وإخضاع مصر للتبعية . إن تجاهل هذه الحقيقة جعل التحليل يغفل تماماً فعل مخططات الولايات المتحدة وضغوطها لاعادة تشكيل هيكل الاقتصاد المصري وبنيته ، ودور المال النفطي (كوسط مواتٍ ، وأداة في يد الولايات المتحدة) لتحقيق هذا الهدف(٤٥) .

خامسا : قضايا منهجية اساسية

بعد هذه الملاحظات (او التصويبات) نقول ان نقطة البدء الصحيحة في فهم الناصرية ، **هي تذكر الإطار العام (او النسق الأكبر) الذي يحكم حركتها كنسق اقتصادي ـــ إجتماعي . والإطار العام ان الناصرية حركة بدأت من مصر ، وناضلت من اجل نهضة الأمة العربية المستقلة وتوحيدها ، بكل مفهوم الأمن المصري والقومي الذي ينشأ عن هذا ، وبكل ما يعنيه ذلك في مجال العلاقات الدولية من صراعات عنيفة ، تزيدها ضراوة الامتدادات الاسلامية للأمة العربية في آسيا وافريقية ، والأوضاع الجيوسياسية ، والنفط ، والمشروع الصهيوني المضاد . وبكل ما يمليه هذا كله من دور خاص للقوات المسلحة كمؤسسة محورية في الحركة السياسية .** وواضح ان هذا الإطار العام كان بعيداً تماماً عن ذهن دويدار ، على عكس كتابات انور عبد الملك ـــ على سبيل المثال ـــ التي بدأت بكتاب (مصر مجتمع يحكمه العسكريون) وتأكد منحاها في كتاباته اللاحقة حول الموضوع ... إذا حاولنا فهم النسق الاقتصادي ـــ الاجتماعي للناصرية بدءاً من الاطار (او النسق) الأوسع ، واذا تناولنا بعد ذلك **مكونات النسق الاقتصادي ـــ الاجتماعي كما هي في حقيقتها ، وكما** تتحدد في علاقاتها المتبادلة لخدمة الهدف العام ، سنصل بلا عناء الى فهم يختلف تماما عما وصل اليه تحليل دويدار ، وهو الفهم نفسه الذي وصل اليه ـــ ايام عبد الناصر ـــ الأعداء قبل الأصدقاء .

في تحليل دويدار (ويتفق معه عدد كبير من الاقتصاديين والسياسيين الراديكاليين) ، يبدو اننا كنا بصدد **قطاع عام وقطاع خاص** . وفي مصر الآن قطاع عام وقطاع خاص . كل ما في الأمر ان القطاع الخاص قد زاد قليلًا أو كثيراً . إذن هناك استمرارية ولكن مع إدخال الاطار العام في التحليل ، واذا استخدمنا مفهوم النسق كأداة تحليلية ، لن نتحدث عن القطاع العام كمجرد ملكية الدولة لبعض مصادر الدخل ، ولن نتحدث عن القطاع العام في تجريد عما حوله ، وحينئذ سنجد ان القطاع العام

الناصري نمط متميز . فالوظيفة المنوطة به (في اطار الهدف العام والنسق الاقتصادي — الاجتماعي) حددت حجمه ، ومواقعه ، واتجاهات نموه وعلاقاته الداخلية ، وعلاقاته بالقطاع الخاص المحلي ، وعلاقاته بالخارج . والقطاع الخاص كان بدوره نمطاً متميزاً ، حيث يخضع (الى حد كبير) في اسلوب ادائه ، وفي اختياراته لمجالات توسعه ، وفي معدلات نموه ، وفي اسعاره ، وبالتالي في مستوى ارباحه ، للقيادة السياسية المحلية ، المتدرعة بامكانات القطاع العام في ادارة الاقتصاد القومي . لقد تحددت إذن مفاهيم القطاع العام والقطاع الخاص ، وتحددت الأدوار ، بما يتلاءم مع هدف الاستقلال الاقتصادي . فأين هذا من وضع القطاع العام والقطاع الخاص في نسق تابع ؟ في النسق التابع هناك ايضا قطاع عام ، ولكن بوظيفة مختلفة ، وبمواصفات بالتالي مختلفة . في إطار النسق التابع هناك إصرار منطقي على تقليص الحجم المطلق والنسبي للقطاع العام . وقد تدفع ظروف خاصة الى القبول بقطاع عام كبير (كما هو الحال في البلدان النفطية) ، وفي مصر ظرف شبيه بهذا يتمثل في النفط وقناة السويس ، ولكن لا يخل ذلك بقاعدة تقليص دائرة القطاع العام خارج المجالات المفروضة فرضاً على التنظيم الاقتصادي . وتأتي هنا قضية المواقع التي يحتلها القطاع العام . فقطاعا البنوك والتجارة الخارجية بشكل خاص ، ينبغي ان يكونا في قبضة الخارج ، بشكل مباشر او غير مباشر (أي خلال عملاء محليين يرتبطون عضوياً بالخارج) ، كضمان استراتيجى للأداء التابع والتنمية التابعة . وفي الانتاج السلعي والخدمي ، لا يدخل القطاع العام الا في دور خادم ومكمّل لنشاط القطاع الخاص (الأجنبى والمحلي) ، باقامة مشروعات مطلوبة لسلسلة النشاط الاقتصادي ، ولا يرغب القطاع الخاص في النهوض بها لسبب او آخر . وفي كل الأحوال لا يتفق مع منطق النسق التابع (وفق هدف السيطرة عليه من الخارج) ان يشكل القطاع العام مؤسسة مركزية متماسكة ، ذات ترابط داخلي بين وحداتها . وبتعبير آخر ، ينبغي ان يكون القطاع العام في موقف الخاضع لشروط السوق التابع ، وليس في موقف المؤثر في حركة الأسعار (شاملة الأجور) او في موقف المؤثر القوي على تحديد اولويات الاستثمار . إن اتجاهات الاستثمار (وبالتالي التنمية) ينبغي ان تتحدد بتوجيهات خارجية مباشرة للاستثمار الخاص (أجنبي ومحلي) من خلال الهيئات الدولية وبيوت الخبرة ، او بتوجيهات غير مباشرة من خلال مؤشرات الأسعار الدولية المتحيزة ، ومن خلال مصادر التمويل والاقراض .. والآن .. إذا كان هذا التوصيف لبنية النسق التابع وآلياته ينطبق بإحكام على ما نشأ في مصر بعد ١٩٧٤ ، فهل نكون بصدد نسق مغاير للنسق الناصري ، أو نكون بصدد استمرارية ، لأن في الناصرية قطاعاً عاماً وقطاعاً خاصاً ، وفي نسق هذه الأيام يوجد أيضاً القطاعان ؟ !

يرتبط بهذا ، النظر في العلاقات الاجتماعية ، أي في **العلاقات بين مختلف الطبقات والفئات ، وانعكاساتها في مجال توزيع الدخل** . وهنا أيضا ، يبدو عند دويدار اننا بصدد قضية أغنياء وفقراء لا اكثر . كان في المجتمع اغنياء وفقراء أيام عبد الناصر ، ويوجد الآن ايضا اغنياء وفقراء . إذن هناك استمرارية ، الجديد فيها ، أن عدد الأغنياء قد زاد . ولكن مع استخدام منهجنا في التحليل ، نجد اننا

امام نتيجة مغايرة تماماً . في النسق المستقل ، كان هناك اغنياء (بالمعني النسبي) ، وبتعبير آخر تشكلت طبقة من اصحاب الدخول الأعلى ، يشكل البيروقراطيون والتكنوقراطيون (مدنيون وعسكريون) أكثر قطاعاتها تماسكاً . وهذه الطبقة كانت تستحوذ على نصيب كبير من السلطة ومن الناتج المحلي الاجمالي . وهذا تطور طبيعي لا يتعارض مع النموذج المستقل ، فهو حتمي وفق المنطق الداخلي للعملية الاجتماعية ، وما تتضمنه من تقسيم للعمل . ولكن منطق النسق المستقل (في ظروف عالم اليوم) يفرض على دخول هذه الطبقة قيوداً أساسية لكي تتلاءم مع حاجاته . فكل الطبقات والفئات الاجتماعية الفاعلة داخل النسق ، وخصوصاً أصحاب الدخول العليا ، ينبغي ان تنقطع روابطها العضوية بالخارج ، اي ينبغي ان تعتمد اعتماداً مطلقاً في دخلها وامتيازاتها ومصالحها على الداخل . هذا هو القيد الأول على اصحاب الدخل الأعلى في نسق مستقل . والقيد الثاني هو ان التفاوت المسموح به بين الدخول ، ينبغي ان يخضع لضرورات الحرب المتواصلة والتنمية ، بما تتضمنه من اطلاق للمبادرات وتقبل للتضحيات في إطار من الانتماء الوطني تزكّيه عدالة اجتماعية . فأعباء الحرب والتنمية تتطلب تحكماً في أنماط الاستهلاك ، وتحديداً لمعدلات الزيادة في الاستهلاك ، ويصعب الابقاء على معنويات الجماهير مرتفعة — رغم الحد من تطلعاتها المتواضعة — إلا اذا ترافق ذلك مع قيود على التفاوت في الدخول (وبالتالي في مستويات الاستهلاك وانماطه) . وبشكل اكثر تحديداً ، يتعذر تحقيق استقرار داخل وحدات القطاع العام (ولا نقول حرصاً على زيادة الانتاجية) ، اذا كانت معدلات الزيادة في اجور العمال تتقيد بالزيادة في الانتاجية وحاجات الحرب الممتدة ، بينما مرتبات الادارات العليا بلا سقف او ضوابط .

ويتعذر كذلك تحقيق الاستقرار في الريف ، إذا كانت دخول الفقراء تتحدد بالضرائب والأسعار خدمة للهدف العام ، بينما دخول الأغنياء وملكياتهم تتوسع بلا سقف او ضوابط ، مع محدودية الأرض وكثافة البشر . ايضا لا يمكن ان تتحدد سقوف للمرتبات في القطاع العام ، وتترك الدخول في أنشطة القطاع الخاص المختلفة بلا سقف ، والا حدث استقطاب لأعداد كبيرة من اصحاب الكفاءات في القطاع العام الى مواقع الدخل الأعلى في القطاع الخاص ، او حدث حفز لقيادات القطاع العام لكي تفسد وتنحرف بهدف زيادة دخولها الى مستوى نظرائها في القطاع الخاص . لابد إذن من قيود على اصحاب الدخول الأعلى (بكل فئاتهم) سواء من حيث تعيين مصدر الدخول ، او من حيث التفاوت المسموح له . وقد عبرت الناصرية عن ذلك بهدف تذويب الفوارق بين الطبقات (بعد استبعاد الفئات الاجتماعية التابعة) . وسارت في سياستها العملية في هذا الاتجاه . ولا يفسر توجهها هذا على انه إجراء مؤقت ، او تضليل ، او رشوة للفقراء ، ولكن يفسر من حيث ارتباطه الضروري والمنطقي بحاجات النسق المستقل ، وهو توجه يتوجب استمراره طالما ان النسق قائم وحاكم . أما في حال نسقنا التابع ، فإن المنطق الداخلي للنسق يعمل في اتجاه مضاد تماماً . إن خضوعه للخارج يتطلب ان تصبح طبقة الأغنياء المسيطرة محلياً على النسق طبقة تابعة ، أي مرتبطة عضوياً (فى مصالحها ودخولها) بالخارج ، بشكل

مباشر او غير مباشر ، فهذا يوفر استقراراً وحماية محلية لقوى السيطرة الخارجية . إن آليات إعادة انتاج هذا النسق تؤدى الى توسع الفئات الاجتماعية المحلية المدمنة لنمط الاستهلاك الغربي ، والمشاركة في نهب الفائض الاقتصادي . والوجه الآخر لذلك إطلاق العنان لتزايد الفوارق باطراد بين الأغنياء والفقراء ، وإن حد من انكشاف ذلك عمل مليونين من قوة العمل في الأقطار النفطية ... شتان اذن بين اغنياء الأمس وأغنياء اليوم . الفارق ليس كمياً ولكن نوعياً . هنا ايضا يوجد انكسار ، ولا يصح ان نقول استمرارية .

ولكن ينبغي ان نضيف ان طبقة الأغنياء (في مثل بلادنا) تخضع في ظروف عالم اليوم لاغراءات شديدة قد تورطها في اتجاه التبعية ، بدرجة او اخرى . وقد ينطبق هذا بشكل خاص على اصحاب الدخول الأعلى في القطاع الخاص . وصحيح ان جو الإنتماء الى مشروع حضاري عظيم يساعد في تحييد هذه الاغراءات ، ولكن يبقى صحيحا ايضا ان الثمن الذي تتطلبه التنمية المستقلة يفرض كما رأينا قيوداً ثقيلة على تطلعات اصحاب الدخول الأعلى ، وبخاصة في مجال الاستهلاك وانماطه المستوردة (وتشاركهم في هذه التطلعات فئات اجتماعية ودخلية أدنى) . والتململ من ثقل هذه القيود ، ومحاولة التمرد عليها ، مسألة واردة . واحتمال نجاح التمرد (وهزيمة النسق المستقل وتنميته) خطر لا يمكن استبعاده تماماً لفترة طويلة . وقد يقال ان تشكيل هذه الطبقة في النسق الاقتصادي ـــ الاجتماعي للناصرية كان اكثر ترهلًا واقل تجانساً مما تتطلبه المهام الثورية . واعتقد ان هذا صحيح ، وكان ثمناً مقبولًا لارتفاع الكفاءة الفنية في ادارة النسق الاقتصادي الجديد ، **بشرط القدرة على احتواء النتائج السلبية لهذا الوضع** ، وهذا الاحتواء كان يتطلب ـــ كما في أية تجربة لبناء دولة حديثة ـــ « طبقة سياسية » بالمعنى الغرامشي . وفي مواجهة تحديات التبعية والتخلف الاقتصادي ، ينبغي ان تكون هذه « الطبقة » ، التي تشكل مجمل المناخ السياسي ، ثورية ، وان تكون النخبة السياسية القائدة (الطليعة) متماسكة ومنضبطة حول الخط الاستراتيجي . ينبغي ان تكون هذه الطليعة على مسافة ما من طبقة الأغنياء (بكل فئاتها) . وتدل مؤشرات عديدة على ان القيادة الناصرية كانت منتبهة الى مخاطر افلات الطبقة صاحبة الدخل الأعلى (وبخاصة في القطاع الخاص) من القيود التي فرضت عليها ، ولكن جهود عبد الناصر وصحبه في مجال التنظيم السياسي عموما ، كانت اقل مما تتطلبه حماية النسق المستقل واستمراره . والاقرار بذلك لا يعني اننا بصدد انتقال حتمي الى مشهد اخير ، خططت له القيادة ، وكانت المشاهد السابقة مجرد تحضير له . الاقرار بذلك يسهم في تفسير هزيمة النسق المستقل ، وقيام نسق آخر على انقاض ما خططت له القيادة الناصرية . الا ان الاقرار بالضعف النسبي في مجال التنظيم السياسي ، يسهم في تفسير الهزيمة ، دون ان يفسر **السهولة** التي تمت بها هذه الهزيمة .

إذن ، لماذا تمت الهزيمة للنسق المستقل بهذه السهولة ؟ هذا ينقلنا إلى الفصل التالي .

(١) B. Hansen and G. Marzouk, **Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt)** Amsterdam: North - Holland, 1965), pp. 2-5.

الكتاب يغطي حتى عام ١٩٦٣ . السنوات التالية مرجعها تقارير المتابعة الصادرة عن وزارة التخطيط ، القاهرة . يلاحظ ان هانسن هبط بمعدل النمو المحقق في الخطة الخمسية (في دراسة لاحقة) الى ٥ر٥ بالمائة بدلاً من ٥ر٦ بالمائة كما جاء في تقارير المتابعة المصرية ، انظر :

B. Hansen, «Planning and Economic Growth in the U.A.R., 1960-1965,» in: Panayiotis J. Vatikiotis, ed., **Egypt Since the Revolution** (London: Allen and Unwin, 1968).

ويلاحظ ان رضوان ومابرو يميلان الى رفع معدلات النمو في الفترة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ــ ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الى ٤ر٤ بالمائة بدلا من ٨ر٣ بالمائة كما جاء في تقديرات هانسن وميد ، انظر : روبرت مابرو وسمير رضوان ، **التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ــ ١٩٧٣ : السياسة والأداء** ، ترجمة صليب بطرس (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ، ص ٦٦ ــ ٦٧ .

(٢) Hansen and Marzouk, **Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt)**, Statistical Appendix, tables A-4 and A-5.

(٣) Hansen, «Planning and Economic Growth in the U.A.R. 1960-1965,»

وقد كتبت عام ١٩٦٦ ، وعدلت بعد ذلك ، والاقتباس عن النص الأصلي قبل تعديله للنشر في :

Vatikiotis, ed., **Egypt Since the Revolution.**

(٤) R. Mabro, **The Egyptian Economy**, 1952-1972 (Oxford: Claredon, 1974), p. 116.

(٥) عمرو محيي الدين ، « اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي » ، **الفكر العربي** ، السنة ١ ، العدد ٤/٥ (ايلول/سبتمبر ــ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨) ، ص ٤٨ .

(٦) مابرو ورضوان ، **التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ــ ١٩٧٣ : السياسة والاداء** ، ص ١١٣ .

(٧) انظر : الجمهورية العربية المتحدة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب السنوي للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ــ ١٩٦٧** (القاهرة : الجهاز ، ١٩٦٨) .

(٨) علي صبري ، **سنوات التحول الاشتراكي وتقويم الخطة الخمسية الأولى** (القاهرة : دار الهلال ، [د . ت .]) .

(٩) World Bank, «Arab Republic of Egypt,». January 1967 (report no. 870 a- EGT, not for public use), pp. 1-2 and 3 respectively.

(١٠) مابرو ورضوان ، **التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ — ١٩٧٣ : السياسة والاداء** ص ١١٩ — ١٢١ .

(١١) قراءة كتابات لينين حول هذا الموضوع بعد الثورة بالغة الأهمية في تجسيد ما مثلته هذه المشكلة . وقد ركز ، في مقالاته ورسائله التي املاها قبل وفاته ، على تصوراته للحلول الممكنة ورغض النظر عما تم بشأن هذه المقترحات فان المرء يشعر ان التجربة المصرية تمكنت من تقديم حلول ملائمة وسريعة للمشكلات التي ارقت لينين : انظر :
Lenin's Last Letters and Small Articales (Moscow: Peogress).

(١٢) في الاتحاد السوفيتي ، خربت الحروب التي أعقبت الثورة المزارع والمنشآت الصناعية والمواصلات ، وبالتالي انتشرت المجاعات واجتاحت الأوبئة جمهوريات بأكملها . وفي عام ١٩٢٥ كان انتاج الصناعات الكبيرة لا يكاد يصل الى ٧٥ بالمائة من انتاج ما قبل الحرب ، والانتاج الزراعي الى ٨٧ بالمائة ، وكان عدد العمال ٩١ بالمائة من عددهم قبل الحرب وكان متوسط الأجر ٩٢ بالمائة من المتوسط عام ١٩١٣ انظر :
Outline History of the USSR (Moscow: Foreign Publishing House, [n. d.]),
وقد عانى الاقتصاد الصيني ايضا عند مولده انخفاض الانتاج والانتاجية ، من التضخم والبطالة ، ففي عام ١٩٥٣ بدأت الخطة الخمسية . وفي عام ١٩٥٥ لم يزد متوسط الأجر في مؤسسات القطاع العام الا ٦٫٦ بالمائة . وفي عام ١٩٥٦ ، ومع نجاح التحول الاشتراكي الشامل تساءل العمال كما يقول تشين — يون « كيف يصل الأمر الى درجة اننا اصبحنا الآن نملك حقوقا ونضطلع بمسئوليات اقل من تلك التي كنا نقوم بها قبل التحول الاشتراكي » انظر :
Chu En-Lai and Chen Yun, in: **Eighth National Congress of the Communist Party of China (Peking: Foreign Languages Press, 1961), Vol. 1, p. 269 and Vol. 2, p. 158 respectively.**

(١٣) نذكر ان الاصلاح الزراعي المصري في عام ١٩٥٢ كان « معجزة » ايضا بهذا المعيار حيث لم يترتب على التغيير الكبير في شكل الملكية تدهور في الانتاج بل زاد الانتاج الزراعي على عكس ما حدث في البلدان النامية الأخرى التي طبقت اجراءات اقل اتساعا .

(١٤) Mabro, **The Egyptian Economy**, 1952-1972.

(١٥) قدرت خسائر الاقتصاد المصري نتيجة العدوان الاسرائيلي ، في الدراسة العلمية الوحيدة المقدمة في هذا الشأن ، بدلالة الفرق بين مجموع الدخول التي كان ممكناً أن تتحقق في الأحوال العادية ومجموع الدخول التي تحققت فعلاً في احوال الحرب وشبه الحرب ، وتوصلت عبر خمسة تقديرات بديلة الى ان الخسائر تراوحت بين ١٧ مليار جنيه حداً أدنى و ٢٤ مليار جنيه حداً أقصى . انظر : ابراهيم العيسوي وعلي نصار ، « محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي الحقتها الحروب العربية الاسرائيلية لمصر منذ عدوان ١٩٦٧ ، » ورقة قدمة الى : المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٣ ، القاهرة آذار/مارس ١٩٧٨ . التقدير يمتد في حساب الخسائر الى ما بعد مرحلة الانفتاح .

(١٦) Mabro, **The Egytian Economy, 1952-1972, p. 134.**

(١٧) أرجو أن يتذكر القارىء هنا الشرح الوارد في الفصلين ٢ ، ٣ .

(١٨) يلاحظ ان د . محمود عبد الفضيل لم يشر الى دلالة تأميمات ١٩٦١ في ضرب فئة كبار رجال الأعمال المصريين

حيث اكتفي في تحديد الاجراءات « بالاصلاح الزراعي ، تأميم قناة السويس ، وتحرير الاقتصاد المصري من سيطرة رأس المال الأجنبي والاحتكارات الأجنبية » ، انظر : محمود عبد الفضيل ، **الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي** (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص ٨ .

(١٩) ما زالت الدراسة الاقتصادية ــ الاجتماعية الأوفى لهذا الموضوع هي :
Anouar Abdel Malek, **Egypt Military Sociery** (New York: Vintage Books, 1968), Chaps. 1-3.

(٢٠) لبيانات ادارة التعبئة ، انظر : محمد حسنين هيكل ، « بصراحة ، » **الأهرام** ، ١٩٦٣/٢/٨ ، ولدراسة بنك الاسكندرية ، انظر : حسين خلاف ، **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث** (القاهرة : البابي الحلبي ، ١٩٦٢) ، ص ٤٠٧ .

(٢١) حسين الغمري ، « **دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك خلال خطة التمية والتحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة** » (اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ١٦١ . وبالنسبة لتقدير عبد الناصر ، انظر : **جمال عبد الناصر ، التحول العظيم ، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في يوم افتتاح مجلس الأمة في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٤) ، ص ٥٦ .

(٢٢) تحددت حدود القطاع العام على النحو التالي : ١ ــ الهياكل الرئيسة لعملية الانتاج ، كالسكك الحديد والطرق والموانىء والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحري والبري والجوي وغيرها من المرافق العامة ، في نطاق الملكية العامة للشعب . ٢ ــ الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها ، في اطار الملكية العامة للشعب ، واذا كان من الممكن ان يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب ان تكون تحت سيطرة القطاع العام . ويجب ان تظل الصناعات الخفيفة دائما بمنأى عن الاحتكار . واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فان القطاع العام يجب ان يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه . ٣ ــ التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب . وفي هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب ان تكون كلها في اطار القطاع العام ، وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادارت فان القطاع العام لابد له من ان يتحمل عبء ثلاثة ارباع الصادرات . ٤ ــ يجب ان يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثماني المقبلة ان يتحمل مسؤولية ربع التجارة الداخلية على الاقل . ٥ ــ المصارف في إطار الملكية العامة . وكذلك شركات التأمين . ٦ ــ في مجال الأرض الزراعية ، انتهت قوانين الاصلاح الزراعي بوضع حد أعلى لملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدّان ، على ان روح القانون تفرض ان يكون هذا الحد شاملًا للأسرة كلها . ٧ ــ وفي مجال ملكية المباني تكلفت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يبتعد عن اوضاع الاستغلال . للاطلاع على نص القوانين المحققة لهذه التغيرات ، انظر : **الجمهورية العربية المتحدة ، القوانين الاشتراكية ، ١٩٦١ ــ ١٩٦٤** (القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، [د . ت .] .

(٢٣) يؤكد خطورة هذه الثغرات ما آل اليه حالها في عدد من الأقطار العربية التي اجرت تعديلات في نسقها الاقتصادي ــ الاجتماعي على النمط الناصري خلال الستينات . ولكنها لم تكن بهذا الحجم في الفترة التي نتحدث عنها .

(٢٤) حددت المقالات مفهوم الرأسمالية الوطنية في المجالات المختلفة وكشفت انحرافها في الواقع العملي عن هذا المفهوم . في الزراعة كشفت استغلالها للإشراف الزراعي وحرمان جماهير الفلاحين منه ، واستغلالها لبنك التسليف ، وعدم وفائها بحقوق الدولة . وحظيت الرأسمالية الوطنية الصناعية بتقدير خاص وأوضحت المقالات ان بعض فئاتها يعاني استغلال التجار سواء في الحصول على المنتوجات او في تسويق منتوجاتهم . وركزت النيران على الرأسمالية التجارية في دورها المستغل كوسيط بين القطاع العام وتجار التجزئة ، او بين وحدات القطاع العام ووحداته الأخرى . كذلك تركز الهجوم على القطاع الخاص في المقالات وقيل ان الاستغلال لم يتوقف في هذا القطاع بل استفحل واتخذ صفة شرعية بحكم بقاء عدد من المقاولين التقليديين في قيادة الشركات المؤممة ، الذين عارضوا انشاء شركة تابعة للقطاع العام تقوم بالأعمال التكميلية التى لها طابع التخصص ، ليبقوا على مقاولات الباطن التي يشتركون فيها بدور أساسي ، وثبت انها تنفذ ٨٠ بالمائة من حجم العمل . عالجت المقالات ايضا مشاكل الاسكان وخلو الرِّجل . وقطاع الرأسمالية الوطنية في المواصلات ، واستغلال أقسام من المهنيين في الطب والتعليم . وقد نشرت مقالات علي صبري (الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي) في جريدة الجمهورية .

(٢٥) زادت نفقات مصر الحربية من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٤ (بملايين الدولارات) على النحو التالي ٧١٨ — ٧٤٠ — ١٢٦٣ — ١٤٤٢ — ١٤٢٠ — ١٨٢٩ — ٢٢٩٥ ، نقلا عن :

Spiri, **World Armaments and Disarmaments Yearbook, 1941.**

كما ورد في : مابرو ورضوان ، **التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ — ١٩٧٣ : السياسة والاداء** ، ص ٥٩ .

(٢٦) في أول لقاء له مع أعضاء اللجنة المركزية (بعد النوبة القلبية الاولى التي أصابته في ايلول / سبتمبر ١٩٦٩) قال عبد الناصر « اذا كانت هناك قيادات قد تعفنت واخرى انحرفت ، فيجب ان تتحركوا ضدها وان تسقطوها . لابد من ان يكون هناك صراع وهذا هو العمل الفعال . إنني لا اقول ان نقوم بثورة ثقافية كما يجري في الصين ، وان كان من الجائز ان أفعلها يوماً ولكن ليس الآن » . انظر : حاتم صادق ، **قضايا ناصرية** (القاهرة : الموقف العربي ، ١٩٨١) ، ص ٤٤ .

(٢٧) انظر : جلال احمد امين ، **المشرق العربي والغرب** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) .

(٢٨) جلال احمد امين ، « محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٦٥ — ١٩٨٥ ، » ورقة قدمت الى : المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٦ ، القاهرة ، آذار / مارس ١٩٨١ .

(٢٩) حاول جلال امين سواء في كتابه او في الورقة (المصدارن الاخيران) ان يثبت ان سياسة الانفراج كان من شأنها بالضرورة ان تضع سياسة عدم الانحياز المصرية في مأزق لا مهرب منه . ونكتفي بالملاحظات التالية : ينبغي الحذر من الاعتماد على المصادر الاسرائيلية في هذا الشأن كمرجع للمعلومات . محمد حسنين هيكل كان مرجعاً اساسياً للكاتب حول الموضوع في كتابه : **The Sphinx and the Commissar:** . والخط الاساسي لهذا الكتاب ينفي بالوقائع استنتاج جلال امين . الشواهد كافة تدل على ان الفترة الحالية (اي ما بعد الانفراج) شهدت انشط تحرك سوفيتي دولي خارج دائرته التقليدية مما سبب تصاعد المنافسة والتوتر ، في إطار الانفراج . التحضير لحرب اكتوبر كان مراهنة على هذا الاتجاه ، ونشوب الحرب فعلًا كان دليلًا على صحة هذا التقدير . مفيد جدا مطالعة تحليل امين هويدي لسياسة عبد الناصر الدولية بعد ١٩٦٧ ، انظر : امين هويدي ، **مع عبد الناصر** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

(٣٠) نعتمد هنا على : محمد دويدار ، **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير** (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٠) .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٤١٦ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٣ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٤٦٧ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٥١٢ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٥١٤ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٤٧١ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٥١٩ .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٥٢٠ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٤٧٠ .

(*) التشديد في النصوص لكاتب الفصل . (المحرر)

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٤٧١ .

(٤٢) ينطبق هذا الكلام على كل التجارب الاشتراكية ، ونشير بشكل خاص الى تجربة التحول الاشتراكي في الصين حيث أنها حققت برنامجها عبر مراحل وتكتيكات قريبة جدا من مراحل وتكتيكات التجربة المصرية . انظر تقرير ليوتشاو ـ تشي وتشو إين ـ لاي في :

Eighth National Congress of the Cominunist Party of China. Vols. 1 and 2.

(٤٣) استنكار وجود هذه الطبقة من الفنيين والاداريين ، ودورها ، كان ولا يزال من العوامل الاساسية في وصف النظام السوفيتي بأنه نوع من رأسمالية الدولة من قبل عدد من مثقفي اليسار . وهم ينتقدون هذه الطبقة وسلطتها في اتخاذ القرارات في ضوء مخالفة ذلك للتصورات القديمة عن الاشتراكية ، وللبيانات والاجراءات الأولى لثورة اكتوبر ، ولكنهم لا يبحثون عادة عما اذا كان ما حدث مجرد انحراف ، او ضرورة موضوعية . انظر مثلا :

Tony Cliff, Capitalism in Russia (London: Pluto, 1974).

(٤٤) احمد فؤاد شريف ، « تجارب جديدة في التنمية الادارية ، » ورقة قدمت الى : المؤتمر العربي للعلوم الادارية ، ٣ ، القاهرة ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٥ ، و

Leonard Schapiro, The Communist Party of the Soviet Union (London: Eyre and Spottiswoode, 1960), p. 311.

انظر ايضا في تكوين طبقة المديرين الجدد لحركة الاقتصاد المصري :

Abdel Malek, Egypt: Military Society, pp. 174-177.

(٤٥) يتولى كتابنا : **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** ، شرح هذا الموضوع بالتفصيل .

الفصـــل الخامس
الإنهيار بعد عبد الناصر .. لماذا ؟
(جواب جديد لسؤال قديم)

تمهيد

الناصرية لم تكن مجرد إنجاز ثوري هائل داخل الحدود المصرية ، فجوهر المرحلة الناصرية انها خرجت بالنضال المصري ضد السيطرة الأجنبية الى خارج الحدود ، وأثّر هذا الدور في تغيير اوضاع المنطقة العربية تأثيراً بالغاً . ولم يكن الدور وآثاره من خلال جاذبية النموذج الصاعد فقط (الاصلاح الزراعي ــ القطاع العام ــ التنمية المخططة) ، فأكثر من ذلك كان الفعل المباشر من خلال شبكة تحرك سياسي انتشرت من المحيط الى الخليج . وشمل التحرك تقديم الدعم السياسي والمسلح (بأشكال ودرجات متباينة) وتقديم الخبرات التنظيمية المختلفة ، سواء أكان بهدف المواجهة ضد الاستعمار ، أم بهدف التغيير الثوري والبناء الاقتصادي المستقل . ومع هذا كله ، كان التوحيد العربي في جدول الأعمال .

بهذا المفهوم نفسه ، فإن انتكاس الناصرية ليس مجرد نكسة مصرية ، فانتكاس الناصرية جاء وسط انتكاسة عربية عامة ، بلغت ذروتها في انعزال الدور المصري عن الساحة العربية . إن طلائع الجيل الصاعد قد تدرك بالقراءة والتحليل خطورة ما صرنا اليه ، ولكن يظل صحيحا في تقديري ان من رأى غير من سمع ، وبالتالي فان من قدر لهم ان يشاركوا في مرحلة الناصرية ، وعاشوا بذاكرتهم ووعيهم ليشهدوا ما بعد الناصرية ، لا يتعاملون مع الامبريالية والحرب والثورة والطبقات والتنمية ، كمصطلحات جافة ومفاهيم مجردة ، فهذه المصطلحات تبلور عندهم شريطاً طويلاً من المشاهد المتلاحقة والذكريات الحية عن معارك خاضوها بالقلم والسلاح والعرق والأعصاب والدم .

ولا مانع من التذكير ببعض ما جسدته الناصرية من انجازات .

اولا : المفاهيم والانجازات

(١) ــ في المجال العربي والدولي

وصلت الناصرية بالنضال العربي ضد السيطرة الخارجية الى اعلى ذروة ، وبالتحديد استخدمت قيادة عبد الناصر إمكانات مصر في تصفية علاقات التبعية التي كانت تربط قسماً كبيراً من الوطن العربي بانجلترا وفرنسا . ويبدو احياناً اننا لا نستوعب تماماً أبعاد هذا الانجاز المؤثر في مجمل العلاقات الدولية ، او لا نستوعب من مجموع هذا الإنجاز (اقتلاع قوى كبرى من مواقع سيطرتها التقليدية) الا شجاعة المواجهة ، ولكننا لم ندرس بعمق كاف ما تطلبته المواجهة المتواصلة من إدارة مقتدرة للصراع المعقد والمركّب ، على الصعيد المصري والعربي والدولي ، من أجل تعظيم ما يمكن استخلاصه من أهداف في أقصر وقت ممكن ، وبأقل تكلفة ممكنة[1] .

كانت عين عبد الناصر في كل مراحل زعامته مثبَّتة على هدفه النهائي (التحرر من السيطرة الخارجية والتوحيد القومي) ، ولكنه أدرك طبيعة النسق الحاكم للعلاقات الدولية ، ووزن الاعتبارات الجيوسياسية ، وأدرك ومارس مفهوم المراحل والأهداف المرحلية ، وفن الممكن ، وما يتطلبه من مناورة ومساومة وسرعة في التصرف وقبول بالمخاطر المحسوبة . اي فن الواقعية الثورية . واستخدم عبد الناصر في ذلك تشكيلة واسعة من الأدوات (العسكرية والسياسية ، العلنية والسرية) ، وأدرك ومارس مفهوم الترابط العضوي بين مهام المواجهات الخارجية وبين التطورات المناسبة في البنية الداخلية لقاعدة انطلاقه (في مصر والوطن العربي) . وبالتأكيد تزايد فهم عبد الناصر لقواعد اللعبة ، ونمت قدراته على إدارتها وممارستها في أثناء سني زعامته ، ولكن ستثبت الدراسة المتعمقة لذروة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ ان عبد الناصر في لحظة تحول تاريخي (واجهها بعد عامين فقط من تسلمه لكل مفاتيح القيادة) كان في مستوى الموقف بكل ابعاده التي أشرنا اليها ، وستثبت الدراسة أننا بصدد إنجاز ــ على مستوى التخطيط والتنفيذ ــ سيظل أبداً من مفاخر التاريخ العربي .

على أية حال ، دخلت المنطقة العربية ــ بقيادتها الناصرية ــ مع عام ١٩٥٧ ، الى مرحلة جديدة من العلاقات الدولية . تحدثت الولايات المتحدة أيامها عن نشأة فراغ في المنطقة (مشروع ايزنهاور) ، وكانت الولايات المتحدة محقة (من منظورها الاستراتيجي) ، ففي سلسلة الدول التابعة (التي تسمى نامية) انكشف بعض الحلقات ــ في منطقة الوطن العربي ــ بعد إزاحة اليد الغربية المسيطرة عليها ، ومجمل الموقف الأمريكي قبل عدوان ١٩٥٦ وفي اثنائه كان تحفزاً ومناورة لاعادة تشكيل هيكل السيطرة الغربية بحيث تصبح الولايات المتحدة هي القوة الحاكمة . ولكن ــ في مقابل هذا المخطط الأمريكي ــ كانت القيادة الناصرية تتوثب ايضا لاستخدام اللحظة التاريخية المناسبة من اجل

تحقيق مشروع قومي مستقل . الولايات المتحدة تضع منطقتنا في الدائرة الأولى لأمنها الاستراتيجي ، ووفق مخطط قيادتها للمعسكر الغربي . وفي عام ١٩٥٧ كانت تسيطر فعلياً على مواقع النفط الأساسية في المنطقة (وبخاصة بعد دحرها لتأميم النفط الايراني) ، وكان تخطيطها يهدف الى احتواء الاندفاع القومي لعبد الناصر ، لكي تمد سيطرتها على كل المنطقة العربية وتحتفظ بتجزئتها . وكان هذا يعني موضوعياً ان المرحلة الجديدة هي بالضرورة بداية لحرب جديدة اكثر ضراوة ، طويلة ومتشعبة . وقد اعتمدت القيادة الناصرية فى هذه الحرب على دعم القاعدة المصرية وعلى حشد الجماهير العربية وطاقاتها ، وامتدت بعلاقاتها الدولية الى اوروبا الغربية وفق شروط جديدة ، وتوسّع الدور العربي في افريقيا ومجموعة عدم الانحياز ، وكان طبيعياً ان يحرص عبد الناصر (ويبادر) لتنمية علاقات خاصة وثيقة مع الاتحاد السوفيتي (القطب الآخر في النظام الدولي) ، ولكنه حرص في الوقت نفسه وباستمرار على استقلال القرار القومي داخل المحور العربي ـــ السوفيتي . وهذا الموقف كان يطلق يد القيادة القومية في المناورة وفق حساباتها الخاصة للمتغيرات المحلية والخارجية . وهذا الموقف كان أصيلًا وعميقاً عند عبد الناصر ولم يكن موقفاً تكتيكياً أو مرحلياً ، وهو يعبر عن علاقات بالاتحاد السوفيتي وفق حسابات باردة للمصالح الاستراتيجية دون اية اوهام ايديولوجية . فالاتحاد السوفياتي له مصلحة مؤكدة في وقف الزحف الأمريكي وفي حصر مواقع سيطرته وإضعافها في مختلف القارات . ولكن مدى تدخله المباشر (تعبيراً عن هذه المصلحة) يرتبط بتوازن القوى العالمي ، وفي إطار قوته المتنامية يتحدد انتشار تدخله وفق أولويات استراتيجيته الدولية . وبهذا المفهوم ، كان نجاح المبادرة الناصرية لاجتذاب الاتحاد السوفيتي الى موقف التدخل النشط لدعم النضال العربي ضد السيطرة الغربية ، يعني النجاح في إدخال تعديل اساسي في أولويات وتصميم الاستراتيجية السوفيتية[٢] . وقد تزايد الدعم السوفيتي للنضال العربي منذ أواخر الخمسينات وحتى اليوم لكثير من الاسباب المتشابكة ، تمتد من تطور الصراعات داخل المنطقة ، الى تطورات ترتبط بالقدرات السوفيتية المتنامية ، وبالعلاقات الدولية للاتحاد السوفياتي (مع العرب ، والولايات المتحدة ، ومع أقطاب الغرب الأخرى ، ومع الصين ... الخ) . وتزايد الدعم السوفييتى للنضال العربي كان الى حد كبير في الاطار العام لمصلحته المؤكدة في وقف الزحف الأمريكي ، وفي حصر واضعاف مواقع سيطرته . وارتبط هذا بمساندة الأقطار العربية المناهضة للسيطرة الأمريكية ، وعلى رأسها مصر ، سواء في حروبها خارج الحدود (كحالة اليمن مثلًا) ، او في مواجهة القوة العسكرية لاسرائيل التي نقلت تحالفاتها بالكامل الى الولايات المتحدة ، بعد انهيار الوجود الأنجلو فرنسي عام ١٩٥٧ . ولكن كان التصاعد في الدعم السوفيتي محكوما ـــ في كل المراحل ـــ بسقف تجنب المواجهة النووية ، وكان محكوما ايضا بقدرة السوفييت واقتناعهم (وفقاً لحساباتهم) بقبول المخاطر في هذه المنطقة من العالم[٣] .

ولكن بغض النظر عن كمّ المساعدات السوفياتية (عسكرية وغير عسكرية) ، ألا يُتصور ان السوفيات يتطلعون في الأجل القصير او المتوسط الى نوع مختلف من العلاقة تتحقق من خلاله

المساعدة ؟ بمعنى ان توظف امكانات المنطقة (او أقسام منها) بشكل مستقر وفق استراتيجيتهم الدولية المواجهة للولايات المتحدة ؟ هذا التوظيف (او الانحياز) يتطلب خلق أوضاع مؤسسية تضمن التأثير المنظم على إصدار القرارات المحلية ، واذا أصبحت القرارات المحلية مرتبطة بالضرورة مع القرار السوفيتي ، يضيق هامش المناورة مع الولايات المتحدة ، ويصبح التقدم او التوقف في المعركة ضد السيطرة الأمريكية خاضعاً لاعتبارات وحسابات خارج المنطقة ، ويصبح التوحيد العربي رهناً بموافقة خارجية . والمواقف السوفيتية ــ أيا كانت النيات ــ لم تكن تبدي ارتياحاً واضحاً لمسألة الوحدة العربية او اقتناعا بإمكانية تحققها(٤) .

أعتقد أن هذا التصور لموقف الناصرية فى قمة انتصاراتها ، يفسر منطق عديد من تكتيكاتها . وقد يرى البعض أن هذا الموقف (توثيق العلاقات مع الإتحاد السوفييتي من موقع عدم الانحياز) كان خطأ أو موقفاً غير عملى عدل عنه عبد الناصر فى فترته الأخيرة ، ولكن كثيراً من الشواهد تشير إلى أنه كان حريصاً على الاحتفاظ باكبر قدر ممكن من استقلال القرار ، فى كل الظروف . وكان هذا ــ على الأقل ــ ما فهمته جماهير الأمة العربية فتأكد التفافها حول زعامته .

(٢) فى المجال الداخلى

نشير باختصار إلى أن الناصرية فى المرحلة الأولى (حتى اوائل ١٩٥٧) أرست أساس سلطة سياسية مستقلة صعبة الاختراق وقادرة على المواجهة وعلى قيادة تغيرات اجتماعية ، وكان هذا الانجاز ذا أهمية حاسمة . ومن خلاله ، أو بجواره ، تحقق إجلاء القاعدة البريطانية ، ومحاربة حلف بغداد ، ودعم القوات المسلحة بسياسة خارجية مستقلة ، وتحقق الإصلاح الزراعى كضربة قوية لركيزة النسق الإجتماعى والسياسى الذى بلوره الإستعمار الانجليزى (الى جانب نتائج الاصلاح كعدالة اجتماعية وحفز للتصنيع) . ومع المرحلة الجديدة من النضال الوطنى والقوى ، كان ملائما للمهام إنجاز مزيد من التغير الاجتماعى والمؤسسى ، وتضمن ذلك تصفية القوى المسيطرة تقليدياً على البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية (خارج قطاع الزراعة) . بدأت العملية بالقوى الأنجلوفرنسية . ثم وصلت فى خطوة ثانية الى الفئات الاجتماعية المحلية . ونذكر هنا أن المدى الذى بلغته اجراءات عبد الناصر فى الستينات احدث ارتباكاً شديدا فى التحليلات الماركسية ، لأن تصفية كبار الملاك الزراعيين (خاصة مع وصفهم بأنهم إقطاعيون أو شبه اقطاعيين) تدخل بسهولة فى اطار « القانون العام » : الرأسمالية تضرب الإقطاع وترثه ، ولكن تصفية فئة كبار رجال الأعمال الماليين والصناعيين ، وأقسام واسعة من متوسطيهم ، وسيطرة الدولة على مفاتيح الإقتصاد باحكام ، كان « مفروضاً » أن يكون من مهام الطبقة العاملة ، ولذا أدت قيادة الناصرية الصلبة للنضال المعادى للإستعمار ، وأدت راديكاليتها الاجتماعية المتسقة مع ضرورات هذا النضال إلى إعادة النظر فى المفاهيم والتصورات التقليدية ، فذاعت أيامها مقولة « التطور اللارأسمالى » ،

ويردد كثيرون فى المنطقة الآن أنها مقولة غير صحيحة أو غير محددة ، (وهى غير صحيحة فعلًا أو غير محددة) ، ولكن المنظرين السوفييت مازالوا يلحون على استخدامها لتفسير الإنجازات الناصرية (وتفسير الدعم السوفياتى الكثيف بالتالى)[٥] . على أية حال ، يعفينا من الاستطراد هنا ما سبق أن سجلناه فى الفصل السابق ، ويكفى أن نشير الى أن اجراءات التأميم والإصلاح الزراعى لم تسفر عن إعادة توزيع الناتج المحلى الإجمالى على نحو أكثر عدالة فقط (أى لمصلحة الطبقات الفقيرة) ، ولكن أدت هذه الإجراءات ايضاً إلى اوضاع مؤسسية رفعت معدلات النمو الاقتصادي اثناء الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٩ / ١٩٦٠ — ١٩٦٤ / ١٩٦٥) الى ٦٫٥ بالمائة[٦] ، وكان هذا المعدل أيامها واضح الارتفاع بالمقارنة مع معدلات الدول التابعة . ومع ذلك فان مابرو محق إذا أشار الى ان الانجاز الأساسي للناصرية لم يتمثل في معدلات النمو في المقام الأول ، « فالفارق الأساسي بين النظامين يتعلق بمسألة توزيع الدخل ، وهذا فارق مهم في الواقع (...) إن ما ابتدعته الثورة لم يتجل في أنها بدأت التصنيع او دفعته (...) ، ولكن في انها استخدمت منذ البداية اشكالًا جديدة من التدخل الحكومى »[٧] . **ونزيد الأمر تحديداً إذا قلنا ان هذا التدخل (بنتائجه المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية) كان مرتبطاً بهدف دعم الاستقلال السياسي بتنمية مستقلة ، بمشروع تنمية متمحورة حول ذاتها ، وهذا هو العمق الحقيقي والايجابي للتنمية الناصرية .**

كل هذه الانجازات (مصرياً وعربياً ودولياً) كانت تتويجا لنضال طويل وشاق . لقد مثلت بالقطع نقلة نوعية ، ولكن خبرات النضال من اجل الأهداف نفسها ، عبر أجيال سابقة ، كانت قد مهدت الأرض العربية لتقبل الزعامة الجديدة ، وما استحدثته من صياغة لهدف التحرر القومي والوحدة . كانت زعامة عبد الناصر وأهدافها موضع تراض عام بين الجماهير العربية ، الا ان الزعامة الناصرية — داخل مصر — لم تكن مع ذلك مجرد ممارسة سياسية ، او برنامج سياسي واعد ومقبول . كانت الناصرية الى جانب ذلك اقتراباً ملموساً من وضع اجتماعي ناضلت من أجله الجماهير المصرية ومثل تطلعاتها ، بتعبير آخر حققت الانجازات مصالح مباشرة لطبقات وفئات اجتماعية واسعة ، وأصبحت هذه القوى الصاعدة مرتبطة عضوياً بمصير النظام الناصري . ويضاف الى ذلك كله المنظر المهاب للزعيم ، سمته ، حضوره ، نقاء سيرته الشخصية وبساطتها . كان الأنصار والخصوم يعترفون بأنه الزعيم ، وأحبته الجماهير كما لم تحب زعيماً سابقاً عليه في العصر الحديث .

كل ما طرحناه في الفقرات السابقة يبرر الحاح التساؤل : كيف ولماذا صفيت الثورة الناصرية بهذه السهولة ؟ ! ويلاحظ اننا لا نتساءل عن كيف ولماذا هزمت الثورة ، فأية ثورة يمكن ان تنتكس لأسباب من خارجها او داخلها ، وقد حدث هذا كثيراً ولا غرابة في مثل هذه الظاهرة . ولكن ان تقتلع من الجذور دون مقاومة ضارية من القوى التي عبرت الثورة عن مطامحها القومية او المصلحية المباشرة ، فهذه هي الظاهرة التي تثير علامة الاستفهام وعلامة التعجب . إن الجماهير في مصر وفي كل

انحاء الوطن العربي ودعت عبد الناصر وداعاً سيظل محفوراً في ذاكرة التاريخ ، فكيف حدثت بعد سنوات قليلة ردة كاملة عن كل ما مثله دون صراعات دموية عنيفة ؟ ليس صحيحاً اننا عدنا الى مرحلة ما قبل الناصرية ، فقبل الناصرية كانت بلادنا حبلى بثورة ، وصاغ النضال مسلمات اصبحت مقدسات ، واليوم تداس كل هذه المبادىء والمقدسات (الاستقلال السياسي والاقتصادي ــ وحدة العرب ــ ضرورة المجابهة مع العدو الصهيوني ــ العدالة الاجتماعية ــ الديموقراطية .. الخ) بين ترحيب او لا مبالاة . ماذا جرى ؟ ! السؤال المطروح بالحاح ليس : لماذا هزمت الناصرية ، ولكن السؤال بالتحديد ــ هو كما صغناه : لماذا وكيف صُفيت الناصرية بهذه السهولة ؟ !

ثانيا : الأسباب الشائعة لتفسير الانهيار

هناك اجتهادات عديدة للاجابة عن سؤالنا ، فيقال مثلا ان الناصرية لم تكن راديكالية الى الحد الذى يقطع الطريق تماماً امام احتمالات الردة ، وتتناول هذه التحليلات طبيعة السلطة وكفاءتها ، وتستطرد الى نوع التغييرات الاجتماعية وعمقها ، وتمتد ايضا الى الدائرة الفكرية والحضارية .

(١) ـ السلطة وكفاءتها

بالنسبة لطبيعة السلطة تركز التحليلات الماركسية المختلفة على ما يسمى **المضمون الطبقي لهذه السلطة** . وقد استقرت تحليلات كثيرة الآن (على مضض) حول ان عبد الناصر مثل سلطة البورجوازية الصغيرة وليس البروليتاريا ، وتسبب هذا في مقتل الثورة[٨] . ولا يختلف كل نقاد عبد الناصر بدءاً من فاتيكيوتيس ومصطفى امين وتوفيق الحكيم ، ومروراً بأعضاء مجلس الثورة السابقين ولويس عوض وفؤاد زكريا ، وانتهاء بالاخوان المسلمين والماركسيين حول مهاجمة اسلوب ممارسة عبد الناصر للسلطة[٩]. اي حول **الاستبداد والدكتاتورية** . واعتقد ان غالبية النقاد يتفقون ايضا حول **انخفاض الكفاءة التنظيمية والادارية لجهاز الدولة** نتيجة ابعاد عديد من الكفاءات الفنية عن مواقع المسؤولية ، او لغياب رقابة الرأي العام . ولكن الخلاف الشديد يدور حول **الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية** ، فالبعض يراها متطرفة ، والبعض يرى انها كانت وقوعاً في « دوامة (الوسيطة) في الفكر والتخطيط والتنفيذ »[١٠] .

ونبدأ هنا[١١] بالاشارة الى حقيقة ان مصطلح « **بورجوازية صغيرة** » ليس مفهوماً محدد المضمون ، انه تعبير اجوف من أية دلالة ، ولا يخدم بالتالي اي تحليل علمي . ماذا نقصد حين نصف نخباً سياسية ما (او طلائع) بأنها تعبر عن فئات اجتماعية معينة ؟ اعتقد ان المقصود هو ان هذه النخب تعبر بصيغ متباينة ، وبشكل غير مباشر احياناً ، عن مجموعة من الأفكار والأهداف تتلاءم وميول هذه الفئات الاجتماعية ، ولا يستدل على قيام هذه العلاقة من الأصول الاجتماعية لأفراد النخبة في

المقام الأول ، ولكن من هيكل الفئات الواعية المكونة لجماهير انصارها . ودون المعيار الأخير يكون تمثيل النخبة لفئات معينة مجرد ادعاء . هذا المفهوم كان مستخدما عند ماركس وانجلز ، وعند لينين (لفترة ما) . لقد استبعد الفكر السياسي الماركسي (على المستوى النظري) مفهوم حزب سياسي يمثل بقدر من التوازن مجموع الطبقات الوطنية في بلد ما ، في ظروف ما (وهذه مسألة تستحق التأمل) ، ولكن ما يهمنا ـــ في السياق الحالي ـــ هو ان فكرة قيام حزب للطبقة العاملة كانت تتطلب وجود صناعة وطبقة عاملة[١٢] ، وكان اكتساب حق تمثيل الطبقة العاملة يفترض نجاح هذا الحزب في سعيه لكسب الجماهير البروليتارية . الأمر نفسه كان ينطبق في حال نخبة سياسية او حزب توصف بأنها تعبر عن البورجوازية الصغيرة[١٣] . ولكن حدث اثناء الممارسات والصراعات السياسية ان تحور هذا المفهوم كثيرا ، فانفصمت العلاقة الرابطة بين وصف النخبة السياسية بأنها بروليتارية او بررجوازية صغيرة ، وبين حقيقة التشكيل الفعلي والمستمر لاتباعها ، واصبح وصف حزب ما بأنه بروليتاري (في الأدبيات الماركسية اللينينية) يعني مجرد امتداح هذا الحزب بأنه ثوري ، واصبح اطلاق سمة البورجوازي الصغير مجرد تعبير عن الازدراء وعن انتهازية او خيانة هذا الحزب او ذاك . وقد تأكد هذا المفهوم الجديد مع انتصار الثورات اليوغسلافية والصينية والفيتنامية ، فأصبحت الممارسة الثورية مبرراً لوصف حزب ما بأنه ممثل للطبقة العاملة طالما انه يعلن التزامه بالماركسية اللينينية ، وبغض النظر عن طبيعة القوى الثورية التي يقودها فعلًا هذا الحزب . وحين اعلن ستالين في سنواته الأخيرة ان راية الكفاح قد سقطت من يد البورجوازية (ولم يستثن البورجوازية الصغيرة) كان يقصد هذا المفهوم الجديد للبورجوازية والبروليتاريا .

ووفقا لهذا المفهوم الجديد ايضا اصبحت كافة النخب الساعية للتغيير ، والمختلفة بدرجة او اخرى مع الحزب الشيوعي المعين ، بورجوازية صغيرة . في مصر كان « الاخوان المسلمون » « ومصر الفتاة » حزبين بورجوازيين صغيرين ، على سبيل المدح أو الذم (حسب الحالة) . وكل تنظيم شيوعي كان يرى في التنظيمات الشيوعية الأخرى تنظيمات بورجوازية صغيرة انتهازية . وفي الساحة الدولية الحزب السوفيتي يصف القيادة الصينية بأنها بورجوازية صغيرة على سبيل الذم ، وتوصف القيادة الناصرية بأنها بورجوازية صغيرة على سبيل المدح ، واذا انهزمت الناصرية بعد ذلك (رغم زعامة عبد الناصر الى يوم وفاته للبروليتاريا وكل القوى الوطنية) فلأنها ايضا بورجوازية صغيرة ، واذا انهار النظام في المجر او تشيكوسلوفاكيا أو بولندا (دون عدوان خارجي) تظل السلطة هناك هي سلطة البروليتاريا (رغم التمرد الواسع للبروليتاريا ضدها) . خلاصة القول ان الذين وصفوا السلطة الناصرية بأنها سلطة البورجوازية الصغيرة ، كي يفسروا لنا فشل الثورة ، لم يفسروا شيئا في الواقع .

ان فهم الطبيعة الطبقية لنظام عبد الناصر وسلطته مسألة ضرورية في محاولة التوصل الى كشف نقاط الضعف في بنيتها ، ولكن يتطلب هذا اقتراباً مباشراً من الظاهرة ، واسقاط الاصطلاحات الجوفاء التي تعوق الفهم ولا تنفع . وبالاقتراب المباشر ، اعتقد ان فاتيكيوتيس (رغم كل تحيزاته المغرضة)

شخص الحال بشكل معقول حين كتب ... « إن الانجاز الفعلي لعبد الناصر تمثل في ايصال جيل جديد من المصريين الى السلطة ، ومن هنا ابرز (طبقة دولة) جديدة من البيروقراطيين ، والتكنوقراطيين ، والمخططين ، وخبراء الاعلام والاذاعة ومجموعة صغيرة محظوظة نسبياً من عمال الصناعة وصغار الملاك الزراعيين »[١٤] . (وهنا تتركز مغالطة فاتيكيوتيس لأن العمال والفلاحين المستفيدين كانوا عدة ملايين ، الا اذا كان يقصد عدد الذين شاركوا في المراكز العليا) . وقد وصلت بعض الاجتهادات الماركسية الى تفسير مشابه لاستفادة الطبقات الفقيرة من النظام الناصري بقيادة ما سمته « البورجوازية البيروقراطية » ، وقيل : إن هذه الطبقة ، احتلت بحكم دورها الجديد في الانتاج مراكز البورجوازية الكبيرة ، وهذا التشكيل الاجتماعي لا ينبغي رد أفراده الى الاصول التي قدموا منها « فالعامل او البورجوازي الصغير الذي ينقل الى المركز الاقتصادي للبيروقراطية البورجوازية (المرتبطة بملكية الدولة لوسائل الانتاج) بصورة ثابتة ، إنما يصبح بورجوازياً كبيراً بيروقراطياً »[١٥] ، وقد أشرنا إلى تحليل مشابه لذلك خلال مناقشاتنا فى الفصل السابق ، والملاحظة التى يمكن أن نضيفها هنا هى أن هذا التوصيف الإجتماعى (بشكل عام) يمكن أن يقال أيضاً فى حق التجارب الإشتراكية كلها . الدراسات الإجتماعية في الإتحاد السوفياتي والدول الإشتراكية الاوروبية تنكر هذا التطور وتتجاهله ، ولكن التأمل الواقعى فى البنية الاجتماعية (دون ضباب ايديولوجى) يؤكد قيام طبقة متميزة لا يلبث نسيجها أن يتماسك[١٦] ، أو فئة .. (لا تهمنا التسمية فى هذا السياق كثيراً) على رأس السلم الإجتماعي بحكم سيطرتها على مجمل العلاقات فى النسق الجديد . وقد سبق أن لمح لينين بداية هذا الإتجاه ودرسه بعد ذلك تروتسكى وجيلاس[١٧] ، وثورة ماو الثقافية كانت تعلن ان محاربة هذا التشكيل الطبقي الجديد على رأس اهدافها[١٨] . ويعني هذا منهجياً اننا نحتاج الى مزيد من التحديد والتعمق للوصول الى سر الأزمة الناصرية ، فتشكل مثل هذه الطبقة مع سيادة الدولة (بالملكية المباشرة وباجراءات اخرى) على قوى الانتاج ، يتلازم (كما يبدو) مع مهام إدارة وتنمية المجتمع ، ولا يتسبب بالتالي (وحده او في حد ذاته) في انهيار البناء الثوري .

وقد تأتى بعد هذا قضية ممارسة السلطة ، او الديمقراطية ، ولا عجب إذا تحدث الليبراليون عن قضية الديمقراطية بمعنى اطلاق الحريات العامة للمواطنين كافة دون أي قيد ، وحرية المنافسة بين الأحزاب . فسواء بحكم انبهارهم بالثقافة الغربية ، او بحكم قصورهم في تصور مدى المواجهات الخارجية والداخلية التي تنتظر المشروع القومي ، او بحكم رفضهم — من حيث المبدأ — للمواجهة العنيفة مع الغرب الاستعماري ، او لضرورة ادخال تغييرات اساسية في النظام الاجتماعي . ايا كانت الدوافع ... مفهوم ان ممثلي الاتجاه الليبرالي سيشددون النكير على اسلوب حكم عبد الناصر ، ولكن غير المفهوم ان يقف الثوريون (من الإخوان والماركسيين) صفا واحدا مع الليبراليين وينتقدون مبدأ استخدام قدر من العنف المنظم او مبدأ ضبط أعمال المؤسسات من خلال قيادة مركزية قوية ، في حال الحرب او التغيير الثوري ، الا اذا كانت المطالبة باطلاق الحريات العامة بلا اي قيد (في اطار التجربة الناصرية) مجرد

تكتيك يهدف الى اتاحة الفرصة امام قوى يعتقد انها أكثر راديكالية وكفاءة لكي تنتزع القيادة ، وكان لينين يتحدث عن استخدام ما يسميه « الديمقراطية البورجوازية » لهذا الغرض بوضوح وصراحة ، ولم يكن يمتدح الديمقراطية البورجوازية كهدف في حد ذاته وفي كل الظروف[١٩] ، وقد يرى البعض ان المفاهيم اللينينية حول طبيعة وأساليب السلطة الثورية غير صحيحة ، او لم تعد صحيحة ، ولا مانع طبعاً من اعادة التقويم لما يعتبر خبرات تاريخية حول طبيعة النظام السياسي الثوري ، ولكن يظل من حقنا ان نقول ان القبضة المركزية الشديدة على إدارة الصراع السياسي ، وتعظيم الزعيم ، لا يعتبران وحدهما تفسيرا لانهيار تجربة ثورية (بدلالة كل التجارب الثورية الحديثة الظافرة) ، بل قد يكون من أسباب الهزيمة ان هذه القبضة المركزية لم تكن مصاغة مؤسسيا على نحو يضمن بدرجة كافية الامتناع على الأعداء ، وانتظام الأداء وتعبئة الطاقات . وتأتي هنا أزمة الناصرية مع الحزب الملائم في بنيته وعلاقاته لطبيعة المهام . ولكن هذا نقد من داخل المنطق الثوري للتجربة .

إن نشأة طبقة جديدة بيروقراطية تكنوقراطية لقيادة المجتمع لم تكن بدعاً من الناصرية ، بل قد يكون هذا من طبائع الأشياء (وفقاً للتجارب التاريخية) ، ولكن الشروط المطلوبة لكي تقوم هذه الطبقة بمهمتها التاريخية ، هي اولًا : ان تكون مرتبطة مصيرياً ومصلحياً بالمركز الداخلي وليس بمراكز خارج البلاد (اي بالتنمية المتمحورة حول ذاتها) ، وثانيا : ينبغي ان تنشأ بين الزعامة وبقية الطبقات ، وعلى رأسها هذه الطبقة الجديدة ، نخبة سياسية متجانسة ومتماسكة لها عقيدة ورؤية استراتيجية ، وتتألف من عناصر طليعية غير مقيدة بمصالح اقتصادية شخصية او آنية يمكن ان تتعارض مع استمرار المسار الثوري الى أهدافه .

هذا الحزب ـــ بهذه البنية وبتنظيم ملائم ـــ يفترض انه قادر على ترويض الطبقة البيروقراطية التكنوقراطية بحيث تبقي في اطار الخط القومى ، ويفترض انه قادر على معالجة التناقضات بين الطبقات والفئات الوطنية لتأكيد تجاوبها وتحالفها حول المسار المشترك . وهو مطالب بتنمية الوعى العام وروح القتال والنضال ، ومطالب بابتداع الآليات والعلاقات المؤسسية التي تمنع تجاوز السلطات الأمنية لحدود صلاحياتها ، وبابتداع أشكال ملائمة للمشاركة الواسعة الايجابية في اصدار القرارات (أو في التأثير عليها) ، في مستوياتها المختلفة .

اعتقد ان بعض المثقفين الثوريين سيلحظ ان ما طرحناه قد لا يختلف في مضمونه عما يقصده هذا البعض حين يتحدث عن نواقص التجربة الناصرية ، فقد استبعدنا من التحليل المصطلحات الأيديولوجية فقط (عن البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا ... الخ) كوسيط يمنعنا من الغوص مباشرة في جوهر الديناميات الفعلية للتجارب الثورية ، واستخلاص بعض قواعدها العامة ، لمحاكمة الثورة الناصرية وفقاً لها . وقد أشرنا في الفقرات السابقة الى قصور مخل وخطير فى البناء المؤسسي للناصرية ، وفق

المعايير التي اجملناها ، ولكن ينبغي ان نضيف فوراً : ان هذه النواقص رغم أهميتها لا تنفي الجهود والانجازات في مجال اقامة مؤسسات ملائمة ، ولولا هذا لما أمكن تحقيق ما تحقق (في إدارة العلاقات الدولية والعربية والمحلية) ، ولما أمكن صمود الناصرية ضد مؤامرات لم تنقطع طوال فترة حكم عبد الناصر . استقرار عبد الناصر في موقعه المهاجم لا يفسره قمع اجهزته الأمنية للمتآمرين والمعارضين فقط (بل قد يكون مدى القمع واتجاهه من أسباب الضعف)[٢٠] ، فالى جانب هذا كانت زعامة عبد الناصر ، وحب الشعب له وثقته به ، اهم عوامل الاستقرار ، أي كانت علاقات عبد الناصر المباشرة بالجماهير ، والتي حرص على دوامها وتنميتها ، أهم وضع مؤسسي خلقه لتأمين موقعه المهاجم . وقدرة عبد الناصر على تطبيق اجراءات التغيير الاجتماعي دون طلقة رصاص ، ودون اختلال في إدارة النسق الجديد ، بل مع رفع معدلات التنمية ، يعكس كفاءة المؤسسات التى أنشأها ويعكس قدرتها على استخدام الكفاءات المتاحة وتنمية كفاءات جديدة . وعلى السادة الذين يتحدثون عن هبوط الانتاجية في بعض الصناعات والقطاعات الا ينسوا الصورة العامة للتنمية الاقتصادية ونتائجها ، ومقارنتها بما تحقق في أغلب التجارب الثورية بعد احداث تغييرات اجتماعية عميقة . وقد نشير هنا ايضا الى كفاءة المؤسسة الاعلامية التي دفعت الحركة الثورية العامة ، وأدخلت مفاهيم وتصورات جديدة ، وأفزعت القوى الاستعمارية[٢١] . ولابد من عودة ايضا الى المؤسسة الأمنية ، وبخاصة فرع المخابرات العامة . مبدأ قيام جهاز قادر على الحصول على المعلومات او استكمالها ، او على تنسيقها وتحليلها ، مسألة محورية لأية دولة مستقلة ، وقد تشعبت وتعقدت في عصرنا الحالي مهام مثل هذا الجهاز ، بسبب حجم المعلومات ومعدل تدفقها (يشمل هذا الكتب والصحف وليس مجرد التقارير الخاصة) ، وسرعة الحركة العامة للأحداث التي ينبغي المشاركة فيها ، واصبحت اجهزة المخابرات من الأدوات الأساسية لتنفيذ سياسة الدولة في الخارج . وقد اكتسبت الناصرية خبرة انشاء جهاز مستقل للمخابرات العامة وإدارته وتنميته . ومهما قيل عن أوجه القصور ، فقد لعب هذا الجهاز دوراً اساسياً في دعم الحركات الثورية في الوطن العربي وافريقية ، وساهم بقدر معقول من الكفاءة في امداد القيادة السياسية بسيل من المعلومات ساعدها فى إتخاذ القرارات ، وساهم أيضاً بقدر معقول من الكفاءة فى حرب الغواصات ، أى ضد أنشطة أجهزة المخابرات المعادية فى الوطن العربي . وبفضل العمل المنظم لهذا الجهاز ، كانت المخابرات العامة مركزاً أساسياً لتفريخ الكوادر السياسية الناصرية . وليس مصادفة أن هذا الجهاز بالذات (ذا الأهمية الاستراتيجية فى بنية دولة مستقله مناضله ضد الاستعمار) كان محل الهجوم الأكبر والأكثف من كل الأجهزة المعادية فى مرحلة ما بعد عبد الناصر[٢٢] .

إن بناء المؤسسات الملائمة فى إطار السياسة العامة للدولة المستقلة (او النسق السياسى المستقل) ، مسألة مركّبة لها جوانبها الفكرية والإجتماعية والفنية والتنظيمية ، وهي بالضرورة عملية ممتدة ، وقد حققت الناصرية إنجازات مهمة فى إتجاهها ، قبل ١٩٦٧ وبعده ، وإنكار هذا أو الإقلال منه ، يحقق فائدة كبرى لمخططات الحرب النفسية التى تهدف إلى فقدان الثقة بالنفس ، وبقدرة الإرادة

العربية على تحقيق أى إنجاز مستقل . لقد اتمت الناصرية (من خلال الوعى بمهامها ومن خلال صراعات قاسية) قسماً أساسياً من العملية المعقدة لتشكيل بنية مستقلة وإرادة مستقلة ، وقد يتفق هذا التشخيص مع المقصود من قول بيلياييف وبريماكوف إن « عبد الناصر قد قطع خلال سنوات رئاسته للجمهورية شوطاً كبيراً فى التحول نحو إتجاه الإشتراكية ، وذلك لأنه كان يتمتع بقدرة لا تنضب على تفهم المصالح الأصيلة لشعبه (...) ويرجع تحول عبد الناصر إلى درجة كبيرة (أيضاً) إلى تصادمه العملى مع سياسة الدول الغربية الإمبريالية »[٢٣] . فالمنظرون السوفييت حين يتحدثون عن التحول باتجاه « الإشتراكية » ، لا يصدرون عن تصورات مجردة للإشتراكية أو من الكتب ، فهم يتمثلون ما تحقق فى تجربتهم الحية والمتعددة الجوانب لبناء دولة مستقلة (دولة اشتراكية) . وحتى بالنسبة لضرورة الحزب الطليعى ، لا أعتقد أن الشوط المقطوع فى بنائه كان قليلًا ، ومع كل النواقص المعروفة فى بنائه وأساليب عمله لا أعتقد أن الحزب كان يقل فى كفاءته السياسية عن كفاءة بعض الأحزاب التى تقود تجارب « إشتراكية » ، بل قد يتفوق عليها باستناده إلى رصيد شعبى واسع للناصرية (برغم الخلل فى القنوات الموصلة إلى هذا الرصيد)[٢٤] .

و .. أعيد التذكير بأن التحفظات التى سقناها لم تكن بهدف الإدعاء بأن البناء المؤسسى للناصرية كان بالغ الإحكام ، أو بهدف نفى أى نوع من القصور عنه ، فقد أشرنا إلى النواقص الخطيرة فى بناء الحزب الطليعى ، وهذا وحده يكفى ، ولكنا قصدنا أن نضع هذه النواقص فى حجمها الصحيح بالنسبة للصورة الكلية ، خاصة ونحن بصدد تفسير ظاهرة التصفية السهلة للناصرية . فالضعف النسبى فى البناء المؤسسى يفسر فى ظنى حالة الهزيمة السياسية المؤقتة ، أو يفسر حالة نجاح حركة إنقلابية مفاجئة تقصى القيادات الناصرية عن مواقعها فى السلطة ، ولكنه لا يفسر غياب محاولات واسعة لاعادة تنظيم الصفوف ، ولا يفسر غياب انتفاضات تلقائية متوالية ، ولا يفسر بالتالى عدم بروز قيادات ناصرية جديدة تقود هذه الإنتفاضات .. والأمر المؤكد أن قيادة الردة لم تجد نفسها ــ امام ضعف المقاومة ــ مضطرة إلى استخدام قدر هائل من القمع والعنف

(٢) ــ قصور التغيرات الإجتماعية

ننتقل الآن إلى منهج تحديد وقياس ما نعتبره قصوراً فى التغيير الاجتماعي . فاحياناً يبدو أن الناقدين يقيسون القصور بمقدار ابتعاد نتائج الممارسة الناصرية عن نموذج نظرى مجرد . ولكن ما هو هذا النموذج ؟ البعض ينسى أن النموذج النظرى ليس مجمل النتائج المباشرة لتجربة معينة ، بل إن التوصل إلى صوغ نموذج نظرى يهدف بالتحديد الى تجنب الإنزلاق نحو المحاكاة والتقليد لتجربة معينة . التوصل الى نموذج نظرى هو محاولة الاستفادة من مجمل التجارب السابقة فى استخلاص مبادىء أساسية مترابطة منطقياً . وحتى فى حال توافر النموذج النظرى (بالمعني الذى حددناه) ، تظل مسألة تركيبه وتشغيله فى الظروف المحلية المحددة موضع اشكال كبير ، وتظل المحاولة والخطأ منهجا أساسيا لا يمكن الاستغناء

عنه . ومع ذلك فإنه فى حساب القصور وتقويمه ، لا ينبغي أن نكتفي بقياس المسافة بين ما تحقق وبين الصورة النهائية للنموذج المستهدف ، فالأهم من ذلك هو **قياس التباين بين ما تحقق وما كان ضرورياً وممكناً أن يتحقق** ، باتجاه النموذج المستهدف ، فى لحظة معينة . نأخذ مثالًا للتوضيح : المسألة الزراعية[٢٥] ــ هل النموذج النظرى المستهدف يتضمن بالضرورة وكأساس لإقتصاد مستقل : المزارع الجماعية ومزارع الدولة أو كوميونات ؟ فى وقت من الأوقات تصور البعض ذلك (وخاصة فيما يتعلق بالمزارع الجماعية أو الكولخوزات ــ ومزارع الدولة أو السوفخوزات) ، بل ساد الاعتقاد بحتمية الأسلوب الستالينى لاقامتها ، وبالتالى بادرت قيادات الدول الاشتراكية الأوروبية ــ بعد تسلم السلطة ــ الى اقامة هذا النسق ، وكان من العلاقات التى أثبتت بها القيادة اليوغسلافية مدى « أصالتها فى الثورية » ، انها سبقت الآخرين فى معدلات الانجاز (ثم كانت الأسبق بعد ذلك فى مراجعة الموقف) ، وهذا ما نسميه محاكاة لتجربة ولأشكالها الظاهرة ، وليس الإستهداء بالمضمون والجوهر ، او النموذج النظرى[٢٦] . المضمون المصاغ نظرياً يعنى فى مثل هذه الحالة تبين أن القرار السوفيتي بالاسراع في إقامة شكل الكولخوزات والسوفخوزات كان مجرد قرار سياسي اختاره ستالين (من بين بدائل اخرى مقترحة) ضمن مخططه الاستراتيجي المركّب للتنمية السريعة المستقلة ، وبخاصة تنمية الصناعة الثقيلة وقدرات الدفاع (استراتيجية بناء الاشتراكية في بلد واحد) .

لم يكن المبدأ المتضمن خلف هذا القرار ، رفع الانتاجية عبر مبدأ التلاؤم بين شكل الملكية وبين ظروف الانتاج المتقدمة الجماعية . (اذ كان القسم الأكبر من الزراعة متخلفاً تكنيكياً) ، ولكن كان المبدأ الأساسي المرتبط منطقياً ببقية مكونات نسقه ، هو ضمان زيادة حجم الفائض الزراعي المسيطر عليه مركزياً ، وضمان انتظام تدفقه لامداد المواقع الصناعية والمدينية المتنامية بالمدخلات المختلفة الضرورية (بشرية وعينية ومالية) . وهذا هو المبدأ المتضمن والمستخلص من التجربة ، والقابل للتعميم في التجارب التنموية المستقلة المعاصرة ، مع اختلاف ممكن في نسبة الفائض الزراعي المطلوب تحويله ، ومع الاختلاف ايضا في الأشكال المؤسسية اللازمة لاجراء هذا التحويل ، حسب الحال المعينة . وبالتحديد لا يشترط بالضرورة من أجل تنمية مستقلة تصفية فئة رجال الأعمال الزراعيين واهدار كفاءتهم كمنظمين ، بل ان دورهم ايجابي ومهم اذا كانت دخولهم الأعلى تعتمد على المركز الداخلي ومؤسساته وسياساته ، وليس على مؤسسات وسياسات مدارة من الخارج ، واذا أمكن استخدام ادوات مختلفة مع / او بدلًا من / الاستيلاء العيني (كالأسعار والضرائب) في تحويل الفائض الزراعي المطلوب ، ولمنع اتساع الفجوة بين الدخول ، واذا أمكن ضبط الدورات الزراعية لحاجات التخطيط الوطني الشامل . بهذا المفهوم لجوهر المطلوب ومنطقه ، يمكن أن نكتشف ان ما حققته السياسة الناصرية في مجال الزراعة مثل اقترابا ملحوظا من جوهر المطلوب ، عبر أشكال عديدة ، وصراعات متواصلة[٢٧] .

وفي قياس التباين بين ما تحقق وما كان ضرورياً وممكناً ان يتحقق ، ينبغي تحديد الضرورات

والامكانات ، فعند اختيار الأشكال المؤسسية المناسبة ، وتحديد معدل مناسب لتحويل الفائض الزراعي ، لن تقابل القرارات المتخذة بالترحيب من رجال الأعمال الزراعيين ، حتى مع مراعاة التدرج والاعتدال . ويطرح هذا عدداً من الأسئلة العملية ، مثل : الى أي حد يشكل انتشار رجال الأعمال الزراعيين فئة اجتماعية نشطة وذات نفوذ على امتداد القطر ؟ عديد من الضباط في القوات المسلحة ابناء وأقارب لهذه الفئة ، فكم من الوقت نحتاج الى بذل الجهد الفكري والسياسي لتوحيد القوات المسلحة حول المشروع القومي ومتطلباته الاجتماعية ، في وقت يتعذر فيه (والعدو على الأبواب ، وبعد ١٩٦٧ بالتحديد) إعادة تشكيل هذه القوات وفق المعايير الاجتماعية المثلى ؟ وهل سهل ان يتحمل الاقتصاد المصري — في كل اللحظات — هزة عنيفة في الانتاج الزراعي ؟[٢٨] .

كل ما قلناه لا يعني ان القيادة الناصرية كانت تتحرك باحكام نحو النموذج النظري المستهدف ، او بالسرعة الواجبة ، غاية ما نقصده هو محاولة تحديد مفهوم النموذج (والقصور بالتالي) ، ثم تذكير بعينة من الاعتبارات التي احاطت بالقيادة الناصرية ، والتي كان من شأنها ان تؤثر على قرارات اية قيادة — مهما كانت ثوريتها — عند تحديد الممكن والضروري ، وقياس درجة التقصير عنه بالتالي . والخلاصة ، أن التقصير فى مجال التغيير الإجتماعي (فى قطاع الزراعة او فى غيره) لم يكن إلى الحد الذى يتصوره البعض ، والذى يفسر درجة الإنهيار .

(٣) — الدائرة الفكرية والحضارية

هناك بعد آخر في تفسير الإنهيار الغريب . فالمرحوم ياسين الحافظ ، اعتمد التفسير المريح للبورجوازية الصغيرة ، وأضاف اليه : « هذه الطبقات هي سبب الهزيمة ، هي جذورها . هذا صحيح ، لكنه غير كاف . فلنسأل : من هي الطبقات التي تقود اسرائيل ؟ أليست بورجوازية ، بورجوازية صغيرة ؟ ! لِمَ تنتصر بورجوازيتهم الصغيرة ، وتنغلب بورجوازيتنا الصغيرة ؟ (...) اسرائيل بلد رجعي ، نخبته السياسية محافظة ليبرالية وضد ثورية ، لكن لأنها عصرية نراها تتفوق ، تغلب نخباً عربية تقول بالثورية ، بالتقدمية ، بالاشتراكية ، الخ »[٢٩] . وقد كتب ايضا في الاتجاه نفسه ان التقدم على الصعيد الثقافي — الايديولوجي كان يتحقق ببطء شديد وتردد وصعوبة « أي لم يتحقق الحد الأدنى الذي يكفل وضع المجتمع العربي على عتبة العصر الحديث . والانتكاس الذي حدث بعد وفاة عبد الناصر يجلو هذه الحقيقة ويؤكدها »[٣٠] .

اذا كان المقصود من هذا الكلام ان قرارات واختيارات النخبة الناصرية في تحديد الأهداف وادارة الصراع ، لم تكن تخضع للحسابات العقلانية المركّبة ، فان التقويم يكون غير صحيح ، فأعلى من الحد الأدنى بكثير كان متوافراً . ولولا ذلك لما انجزت الناصرية ايام انتصاراتها ، وبعد ١٩٦٧ ، ما انجزت

واذا كان المقصود ان الناصرية لم تحدث ثورة عميقة في الوعي العربي وفي ادراكه العلمي لطبيعة المعارك التي تخوضها الأمة العربية ، فإن في هذا أيضاً إهداراً لانجاز ملموس ، ويكفي ان نشير هنا الى القرار الذي اتخذه كل مواطن عربي على حدة ، وفي لحظة واحدة ، كي ينزل الى الشارع ويقول لعبد الناصر في ٩ حزيران / يونيو : لا تتنح . هذا الاجماع على قرار واحد ــ في لحظة هزيمة ــ كان دليلا تاريخيا على الانجاز في مجال التوعية السياسية .

ولكن المقصود عند ياسين الحافظ كان يمتد الى ابعد من ذلك ايضا ، فالمقصود هو ان اشتراكية عبد الناصر لم تكن اشتراكية حقة لأنها لم تركز « على قاعدة بورجوازية في ايديولوجيتها وفي علاقاتها الانتاجية . دون هذه القاعدة البورجوازية ، بالمعنى الأوروبي للكلمة ، التي نفتقر اليها في الوطن العربي ، ليس ثمة اشتراكية » . وتتضمن هذه القاعدة البورجوازية إسقاط ايديولوجيتها السائدة وهي « ايديولوجيا مفوتة ، مماتة ، متيبسة »[٣١] . وهذه مجرد اعادة لأطروحات تقليدية لمن اختزلوا تاريخ العالم الى تاريخ اوروبا ، وعارضوا مفهوم التجدد الذاتي للأمة ، او المعاصرة المؤصلة .ونعترف بالفعل بان عبد الناصر لم يكن في معسكر هؤلاء المعارضين ، ولكن هذه نقطة رسخت أقدام ثورته ولم تكن من أسباب هزيمتها . ولتوضيح هذه النقطة نركّز على حقيقة ان الانتماء العربي لمصر لم يكن ضعيفاً في أية مرحلة كما يتصور البعض فى المشرق العربى ، ولكن كان هذا الانتماء وفق مفهوم يختلف عن المفاهيم المقابلة التي سادت في المشرق العربي لأسباب تاريخية معينة . فالمفهوم المصري للعروبة (قبل عبد الناصر) لدى الغالبية الساحقة من أبناء الأمة ، ولدى النخب الفكرية والسياسية ، لم يضع حائطاً صينياً بين الدائرة العربية والدائرة الاسلامية[٣٢] . الأمة العربية ــ عند الشعب المصري ــ هي بالتحديد قلب العالم الاسلامي . هذا المفهوم كان ممثلًا لدى حركات القرن العشرين السياسية في « الوفد » « ومصر الفتاة »[٣٣] و « الأخوان المسلمين » . وعند « الوفد » « ومصر الفتاة » ، كان الاسلام هو النسيج الروحي والحضاري للأمة ، ولذا ضم الحزبان بطريقة طبيعية وجوها بارزة من الأقباط ، بلا أية حساسية ، وفي اطار هذا المفهوم لروابط مصر العربية والاسلامية . وقد جاء اندفاع عبد الناصر الى الساحة العربية كامتداد لهذا التراث ، وفهمت الجماهير المصرية نضال دولتها العربي باعتباره نضال الدائرة الأولى الذي يلتقي ويتكامل والدائرة الثانية (الدائرة الاسلامية ــ فلسفة الثورة) .

وبالفعل كان نضال عبد الناصر العربي يمد روابطه مع مناطق الحضارات الشرقية المرتبطة والمتأثرة بالتراث الاسلامي ، فتجاوبت الجماهير مع هذا التوجه ، وكان ممكناً ان يكون التجاوب اعمق لو ارتبط النضال الناصري العربي بإطار الحضارة الاسلامية على نحو أوضح . ان بعد الأصالة الحضارية كان متضمناً بشكل جزئي في مشروع النهضة القومية (بمفهومها المصري) ، **ولكن لم يسلط الضوء على هذا البعد بدرجة كافية ، ولم تتولد عنه بالتالي كل النتائج الكبيرة المتوقعة ، التي تعمق الثقة في النفس قبل العدوان الغربي (بكل اشكاله) ، وتنعكس في اسلوب حياة متميز ، وفي نمط استهلاك**

يغير كثيرا من مفاهيم وتوجهات التنمية الاقتصادية وعلاقاتها الانسانية (وليس الاجتماعية فقط) . غياب (أو ضمور) هذا البعد في رأيي عنصر ضعف خطير في بنية التجربة الناصرية .

ويدفعنا الحديث عن الارتباط الوثيق بين الجماهير المصرية والأمة العربية (وفق المفهوم المصري للعروبة) الى الاشارة الى سبب آخر من أسباب ضعف الناصرية (باعتبارها مرحلة التأثير المصري النشط في صوغ المستقبل العربي) . ان الروابط الحضارية التي رسخها التجاور الجغرافي ، وأكدتها العقيدة الإسلامية ، واللغة الواحدة ، تربط العقل والوجدان العربيين منذ عشرات القرون . وكان ممكناً ان تؤدي ثورة النقل والمواصلات الى مزيد من التعارف والتفاعل والترابط ، وكان مفروضا ايضا ان يدفع تلاحق المعارك المشتركة ضد الأعداء ومن اجل النهضة الى مزيد ومزيد من هذا التفاعل والترابط . ولكن حدث للأسف ان أفرزت التطورات المختلفة قدراً كبيراً من الحزازات والمشاحنات . وهناك اسباب عديدة خلف هذه النتيجة . واذا كنا — في السياق الحالي — نتابع المصاعب والنواقص التي صاحبت المرحلة الناصرية وأضعفتها ، فاننا نشير فوراً الى قصور الخبرة لدى القيادات العربية المختلفة في ادارة الصراع المعقد من اجل الوحدة ، وبخاصة أمام مخططات وقوى اجنبية قادرة ومدربة . ويلاحظ ان ممارسات القيادة الناصرية مع الأقطار العربية الأخرى كانت محل مراجعة ونقد شديد في مراحل مختلفة (داخل مصر وخارجها) ، ولكن يلاحظ من ناحية اخرى ان ممارسات الأقطار العربية الأخرى قبل مصر لم تكن موضع تقويم ونقد مشابه . لقد ووجه عبد الناصر (بكل وزنه التاريخي) بحملات من التشكيك والتهجم في مواقف ثبتت بعد فترة صحتها تاريخيا[٣٤] ، ولكن لم يكن هذا محلا لمراجعة أو مؤاخذة[٣٥] . ويبدو لنا الآن ان كثيرا من الهجمات غير المبدئية والمزايدات على عبد الناصر كانت بقصد مزاحمته ، او بهدف ابعاد الوزن المصري عن قيادة الحرب التوحيدية . ويمكن ان نقول هنا ان ما عبر عنه نزار قباني بصدق في قصيدته « قتلناك ياآخر الأنبياء » لم تعبر عنه — بالاخلاص نفسه — مواقف السياسيين ودراسات المفكرين .

وفي هذه المعارك ، كانت تتناثر عادة حكاية مدى انتماء مصر العربي ، ومدى ايمان المصريين بالعروبة . وكان طبيعياً ان تصاب الجماهير المصرية بالاحباط امام هذه الأفعال . فالشعب المصري كان دائما في خط الصدام الأول مع الصهيونية ، لاستعادة فلسطين ، وقدم تضحيات جسيمة في هذا الاتجاه . والشعب المصري كان بكل امكاناته وحماسته خلف حرب التحرير في الجزائر التي اقتلعت بمليون شهيد مشروع « اسرائيل اخرى » يقطع المغرب العربي . والشعب المصري دفع دم شهدائه واستنزف موارده من اجل تحرير اليمن وتقدمها . والطعن بعد هذا في عروبته ، والمزايدة على زعيمه ، من غير اعمال تتناسب مع حجم هذه المزايدات ، كان لابد من ان يرسّب نتائج سلبية[٣٦] . وهذه امور لابد من مواجهتها بصراحة ، ولابد من مراجعتها مراجعة جادة . ان العلاقة بين الأقطار العربية (بفضل كل التطورات) لم تعد مرحلة الحب العذري والخيال والرومانسيات . لقد أصبحت بفضل كل

التفاعلات كعلاقة الزواج بكل مشاكلها المادية والواقعية ، ولابد في مثل هذه المرحلة من التعرف إلى المشاكل والتناقضات الفعلية لكى نحتويها ونحلها فى الوقت المناسب ، وإلا تنفجر .

ثالثاً : السببان الرئيسيان محل التجاهل

قدمنا عرضاً نقدياً لكل ما قيل عن جوانب القصور فى التجربة الناصرية ، وأوضحت خلال العرض أن كافة ما قيل لا يجيب فى ظنى عن سؤال لماذا اقتلعت الناصرية بهذه السهولة . فاتيكيوتيس ــ بكل عدائه لعبد الناصر ــ توقع أن « الجيل الجديد » و « طبقة الدولة » التى نشأت منه « لهما مصلحة حيوية فى هذا النوع من النظام الذى أسسه عبد الناصر ، وستشكل أولوياتهما قيداً على حرية الحركة بالنسبة لمن يخلفه » . ولكن لم يصدق هذا التوقع[٣٧] ، « فالكتلة الأساسية من الانتلجنسيا المصرية تقف مع عملية نزع الناصرية ومع السياسة المصرية الراهنة » (كما لاحظ بحق عام ١٩٧٥ ياسين الحافظ) ، والواقعة الثانية التى استوقفت الحافظ كانت استقبال الشعب المصري للرئيس الأمريكى نيكسون فى آيار / مايو ١٩٧٤ ، و « ما ترمز اليه هاتان الواقعتان كان مدوخاً »[٣٨] وبالفعل فان كل هذه التطورات ــ وما تلاها ــ مذهلة ومدوِّخة .

وأحاول فى القسم التالى أن أقدم تصورى للعاملين اللذين حولا الهزيمة المحتملة ، إلى تصفية سهلة .

(١) العامل الأول

نشأ عن كعب أخيل ، أو نقطة الضعف القاتلة فى بنية النظام الناصرى . فأخطر وافعل من كل ما ذكرناه ، كان الصدع الخطير فى قمة السلطة بين عبد الناصر وقيادة القوات المسلحة ، وقد انكشفت الآن وقائع هذا الصدع والصراع . فقد اهتزت العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية بدءاً من العام ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ ، « ثم سرعان ما أصبحت القيادة العسكرية خارج نطاق الاطار التنظيمي للدولة ، وحين اكتسبت لنفسها هذا الموقع رفضت اي نوع من التدخل او الرقابة او الحساب او الاشراف ، وانفردت بأمورها »[٣٩] .

ويرى البعض ان عبد الناصر والمحيطين به عام ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ لم تكن لديهم القوة الكافية للمواجهة الصريحة مع الطبقة العسكرية[٤٠] . ولكن امين هويدي (الأقرب من الصورة) يرى انه « كان من الواجب حسم مثل هذه الأمور عند بدايتها وأظن أن ذلك كان سهلًا وممكناً . ولكن عدم حسم هذا الخطر في وقته أدى الى ان شكلت القيادة العسكرية بروزاً وورماً خطيراً اصبح من الصعب استئصاله (...) ، وترتب على ذلك موقف خطير للغاية ، اذ جعل القيادة العسكرية تتفرغ لتعزيز

نفوذها للاستمرار في المحافظة على الأرض المكتسبة وعلى السلطات التي اغتصبتها (...) . واصبح التأمين الذاتي وليس التأمين القومي هو محل الرعاية والاهتمام . وهنا يتساءل الكثيرون : اذا كان الأمر قد وصل الى ما وصل اليه ، لماذا لم تتدخل القيادة السياسية لعلاجه ؟ وهو سؤال وجيه ومهم ومصيري »[٤١] . وقد عبر هويدي عما يشبه الحيرة وهو يحاول الاجابة عن التساؤل . واعتقد ان عبد الناصر ـــ بثقل الزعامة الشعبي ، وبتدبير محكم وضربة مفاجئة ـــ كان قادراً على حسم أزمة السلطة . كانت في هذا مخاطرة محسوبة ، ولكنها كانت ضرورية . فالناصرية (او حركة الثورة العربية) لا تملك ترف انتظار حل مثل هذه النواقص بالتدرج وعلى أمد طويل ، فهي تمارس مشروعها تحت تهديد الضرب من الخارج في أية لحظة . وحتى في اطار الحرب المحدودة (وهو الشكل المتوقع في ظروف عالم اليوم) ، فان الطرف المحلي المرشح لمجابهتنا (حتى دون تدخل امريكي) ، يملك كما ونوعاً من التسليح ، وقدرة قتالية ، تزيد عن امكانات فرنسا او انجلترا او المانيا الاتحادية في الحروب التقليدية ، (ودعك من امكانات أية دولة من دول حلف وارسو باستثناء الاتحاد السوفييتي طبعاً)[٤٢] .

إن تفسير موقف عبد الناصر من هذا المأزق صعب على الباحث في غياب المعلومات الكافية ، وهو لايدخل في دائرة هذا الفصل على أية حال (اذ لسنا بصدد كتابة تاريخ) . ان ما يعنينا اثباته هنا هو ان التردد الطويل (او العزوف) عن حسم هذا الصراع ، كان على صلة بكل أوجه القصور التي تحدثنا عنها ، والنتيجة الكارثة كانت حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ . لقد عودتنا الدعاية السياسية التخفيف من وقع ما حدث بوصف نتيجة الحرب بالهزيمة في معركة او بالنكسة ، والوصف الصحيح انها اكبر كارثة أصابت النضال العربي والانسان العربي فى العصر الحديث ، واعتقد ان التحليل المتكامل والمكثف والمر الذي قدمه أمين هويدي عن هذه الحرب يبلور ما نقصده[٤٣] . لقد أفضت هذه الكارثة الى انسحاق نفسي رهيب . وقد لا يتصارح الناس بكل ما في صدورهم ، وبخاصة في المناقشة العامة ، ولكن امام ما حدث دار السؤال المميت داخل كل مواطن : اذا كانت هذه القيادة العملاقة ، بكل انجازاتها وضجيجها ، والتي ولدت بعد كل هذا النضال والمعاناة قد سحقت ... فهل هناك أمل ؟ ان أبعاد الهزيمة لم تكن عادية ، وفاقت اي خيال ، فالمواجهة المباشرة كانت مع اسرائيل وحدها . واداء القوات المسلحة في حرب حزيران / يونيو كان أسوأ من أدائها في أية مواجهة سابقة مع اسرائيل . كانت حرباً من جانب واحد ، وانتهت باحتلال الجولان وما بقي من فلسطين وكل سيناء ، وكان الطريق مفتوحا الى دمشق والقاهرة . وتمت تصفية كاملة للقوات المسلحة كتشكيل منظم ، وجردت من كل سلاحها .

ان مصر لم تخسر قسماً واسعاً من أرضها وأرض العرب فقط ، ولكن اهتز الوزن الكبير للقيادة الناصرية في النسق الاقليمي ، ومن خلال هذين العاملين (وبخاصة عامل احتلال الأرض بعدوان تسانده الولايات المتحدة) اصبحت السياسة الأمريكية في موقع أقوى ـــ بما لا يقاس ـــ في مواجهة الناصرية ، فانهيار القوات المسلحة واحتلال الأراضي ، أعطى الولايات المتحدة فرصة كي تعرض المقايضة : سيناء

في مقابل تصفية الناصرية[٤٤] .

ومع هذا الضعف في مواجهة الانتصار الأمريكي الصهيوني ، ضعف أيضا هامش المناورة والقرار المستقل مع السوفييت . فطلب عبد الناصر للمستشارين والخبراء العسكريين السوفييت بأعداد كبيرة كان له ما يبرره (بحسابات مركّبة) ولكنه لم يكن في كل الأحوال تعبيرا عن تقدم في موقف الناصرية ، ولكن كان ضعفا وخضوعا لضرورات فرضتها الهزيمة . ورغم الدور الايجابي الذي لعبه الخبراء والمستشارون في اعادة بناء القوات المسلحة ، تولدت حساسيات ومخاوف لا يمكن تجاهلها او التغافل عن دواعيها[٤٥] .

هل يمكن ان نعلق كل هذه الكارثة على شماعة « البورجوازية الصغيرة » ؟ يقال هذا احيانا . ولعل هذا امتحان اخير لهذه المقولة الجوفاء . فالتفسير الأوضح والواقعي لكارثة حزيران / يونيو هو ما ذكرناه عن انقسام قيادة السلطة . وقد أمدت جماهير الأمة العربية زعامتها بمدد هائل لاستعادة الثقة بالنفس ، فشرع القائد في إعادة بناء القوات المسلحة وسط نسق من التحركات السياسية ــ عربياً ودولياً ــ وأحسب ان هذه الفترة كانت من أنضج فترات إدارته للصراع[٤٦] ، وفي ضوء هذا الاعداد والتحركات نشبت حرب تشرين / اكتوبر المجيدة ، فهل تفيد مقولة « البورجوازية الصغيرة » في تفسير هذا التحول ؟ على أي حال كان عبد الناصر يسابق الزمن لكي يثأر لكرامة أمته ويستعيد هيبتها وثقتها به ، ولكن الله أراد ان يسترد الرجل قبل ان يكمل مهمته ، فمات عبد الناصر مورثاً للأمة هزيمة بالغة المرارة . لقد جددت الجماهير بيعتها لعبد الناصر في يومي ٩ر١٠ حزيران / يونيو ، واستقبلته بعد ذلك بالحب والدعم في كل قطر عربي هبطه ، وودعته حين ذهب كما لم يودع أي زعيم سبقه ، ولكن بالتأكيد كان عبد الناصر عند هذه الجماهير نفسها بعد حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، غير عبد الناصر ما قبل حزيران / يونيو .

ولتقريب هذه الصورة ، نتخيل سيناريوهين :

السيناريو الأول : إن القوات المسلحة المصرية ، بقيادة عبد الناصر ، كانت في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، في مستوى كفاءتها القتالية نفسها في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ (وواضح ان هذا لم يكن يعني تغييراً في الطبيعة الطبقية للقيادة السياسية) ، في هذه الحال تكون القوات المسلحة ، باستعدادها ومواقعها الأفضل (على الحدود الاسرائيلية) في وضع يمكنها في الحد الأقصى من نقل المعركة الى ارض العدو ، وفي الحد الأدنى من صد هجومه ، وفي الحالين كانت القوات المسلحة ستكبد العدو الصهيوني خسائر موجعة جداً في الأفراد والمعدات والمنشآت المدنية . اذا كان تتابع المشاهد هذا منطقياً ، علينا ان نتصور المشهد الأخير : كل القيادات العربية تتسارع للتحالف مع عبد الناصر ، (صلاح الدين الجديد) وتتهاوى الأنظمة المعادية ، وتحقق الوحدة قفزات تفوق كل التوقعات السابقة ،

وتسارع الهجرة العكسية من الكيان الصهيوني ، وتحدث تغيرات جذرية في بنيته . (ولا اعتقد ان مقولة البورجوازية الصغيرة كانت ستظهر ساعتها) .. لقد حدث عكس كل ذلك لأن السيناريو الفعلي بدأ بالهزيمة الساحقة ، ومات عبد الناصر قبل ان يسترد المبادرة ويشن هجومه المضاد .

السيناريو الآخر الذي يقرب الصورة ، صورة انهيار الزعامة بكل ما تمثل مع موت الزعيم بعد هزيمة عسكرية ساحقة ، هو سيناريو يفترض ان ستالين — على سبيل المثال — مات في اثناء اقتراب الألمان من موسكو . إن أوجه الشبه عديدة بين مسار ونتائج « الحرب الوطنية العظمي » في مرحلتها الأولى ، وبين مسار ونتائج حرب حزيران / يونيو ، فرغم توافر النذر والمعلومات عن الهجوم الألماني المحتمل ، لم تتخذ الاحتياطات الكافية ، وفوجيء ستالين بالهجوم الخاطف ، وتحطمت الطائرات السوفيتية على الأرض ، وتراجعت الجيوش السوفيتية بلا نظام . بدأت الحرب فى ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٤١ ، وفي اواخر ايلول / سبتمبر كانت لينينجراد في حال حصار ، وفي ٢٠ تشرين اول / اكتوبر كانت موسكو ايضا في حال حصار .

ولو كانت مساحة الاتحاد السوفياتي مثل مساحة فرنسا ، لحسمت نتيجة الحرب في أسابيعها الأولى ، ولكن اتساع الجبهة الروسية وعمقها وغزارة الموارد البشرية ، كانت دائما وتاريخياً من العوامل الأساسية المرجحة لكفة الجيش الروسي . ولكن نفترض مع ذلك ان ستالين مات بعد خسارة الاتحاد السوفيتي لقسم مهم من مدنه وقلاعه الصناعية وموارده الزراعية ، وبعد أسر مليون ونصف مليون من أفراد الجيش الأحمر ، وبعد محاصرة لينينجراد وموسكو . كان هناك احتمال — في ظل الادارة الفردية لستالين — ان تصاب القيادة السياسية والعسكرية بارتباك تصعب ملافاته ، وفي احسن الحالات ، كان متوقعاً ان تتمكن القيادة التي تخلفه من رص الصفوف واستئناف الحرب حتى النصر . ولكن كيف كان سيوصف ستالين ساعتها ؟ إن امتداد عمر ستالين ، واستمرار قيادته للحرب حتى دخول برلين ، ثم لأعمال التعمير الصعبة ، تغفر له الآن كثيراً من الذنوب التي تؤخذ عليه ، ويهاجم في كل شيء باستئناف دوره فى قيادة « الحرب الوطنية العظمي » .

ان غياب عبد الناصر وهو مهزوم ، تلاه بثلاثة اعوام نشوب حرب تشرين الأول / اكتوبر ، وهى بكل المقاييس أروع أداء عسكري عربي في المرحلة المعاصرة (رغم ان السلطة ما زالت « بورجوازية صغيرة » أو اسوأ) ، وكان قائد هذه الحرب من اختاره عبد الناصر لكي يكون نائبه : أنور السادات . ونشير هنا الى لقطتين سجلهما بآمانة ياسين الحافظ . . ففي تموز / يوليو ١٩٧٣ نقل الحافظ رأي المعلقين العسكريين الدوليين عن نتائج إقصاء الخبراء السوفييت ، وخلص الى انه « أصبح صعباً جداً » ، أن يستأنف العرب حرب الاستنزاف ، بله الحروب العادية . وبالفعل ، فإن احتمال الحرب الناجعة ، في أفق منظور ، وفي ظل بنى سياسية متخلفة ومتآكلة ومعزولة عن الشعب ، لم يعد

وارداً »[٤٧] . وفي تشرين الثاني / نوفمبر قال : « لقد فوجئنا بهذه الحرب كليا ، وفوجيء بها الشعب العربي كله ، وبالتالي فان تحليلاتنا التي كانت تستبعد الحرب من قبل مصر وسورية . لم تصدق »[٤٨] .. ولا اعتقد ان احدنا لم يمر بالموقفين نفسيهما اللذين مر بهما ياسين الحافظ ، ونتيجة ذلك اكتسب السادات سمعة عالية باعتباره قائد الحرب المشرفة ، وباعتباره السياسي القادر على اتخاذ القرارت ، والقادر على التمويه ، وعلى اخفاء نياته . واصبح مفهوماً — في ضوء ذلك — ان تساند الجماهير الكثير من خطوات السادات واجراءاته حتى وان بدت شاذة ، ومعارضة لكل ما يعتبر مسلمات ، سواء بدافع مصداقية القائد المنتصر ، او بتصور انهم أمام جولة جديدة من حملات التمويه والخداع . ان بداية التصفية للناصرية انطلقت من القائد المنتصر ، وكما اوضحنا فإن جو الانتصار وحده ، وما سبقه من خداع استراتيجي ناجح ، كان يكفي لتهيئة جو مواتٍ لكي تبدأ عملية التصفية في هدوء ، ولكن حدث ايضا ان السادات لم يعلن في المرحلة الأولى انه نقيض عبد الناصر . بالعكس ، ذهب في قمة انتصاره لقراءة الفاتحة على ضريح عبد الناصر . لقد لعب الاعلام (الذي سيطرت عليه بسرعة العناصر الموالية للولايات المتحدة) ، دوراً بارزاً ومنظماً في التضليل والتشهير بالناصرية ، ولكن رغم كل الامكانات التي يملكها الاعلام الحديث ، لم يكن ممكناً تحقيق ما تحقق لولا الدور الحاسم والفريد الذي لعبه الرئيس السادات شخصياً في تشكيك الناس في كل المسلمات ، في الذاكرة ، في التاريخ الذي عاشوه ، وفي التجارب التي لمسوها ورأوها . وهذا أسلوب يستخدم مع الأفراد فيصل بهم الى شلل كامل في الارادة ، او الجنون . وقد تم هذا على مستوى شعب بأسره[٤٩] .

(٢) العامل الثاني

الدور السياسي والتضليلي لا يكفي وحده مع ذلك ، فمفعوله كان سيبطل بعد فترة قصيرة ، خاصة ان تصفية الناصرية لا تنحصر في دائرة المواجهة العربية المباشرة مع الاستعمار والصهيونية فقط ، فالتصفية تمتد بالضرورة الى المؤسسات الداخلية ، والى تهديد المصالح المباشرة لفئات اجتماعية عريضة . وهنا يأتي العامل الثاني المدمر : **المال النفطي** . هذا العامل الذي تضخم فجأة وبطريقة انفجارية هو الاجابة الأساسية عن سؤال : لماذا صفيت الناصرية بهذه السهولة ؟ انه المسؤول الأول عن تصفية الناصرية بكل أبعادها ، وكجزء من التحلل العام في جسد الأمة العربية ومقاومتها . لقد سبق أن عرضنا تحليلا لآليات هذا التحلل[٥٠] . ويكفي ان نشير هنا الى التالي :

أ — حدث اختلال مفاجيء في توازنات النسق الاقليمي لحساب الأقطار النفطية ، واصبح الكل يتسابق على إرضائها من اجل حفنة دولارات ، ويشترك في هذا التسابق بعض حكومات الأقطار غير النفطية قبل افرادها .

ب — في مصر ، لم يعد سهلًا تأجيل انتقال المواطنين الى مواقع المال السهل عند جيرانه ،

لكي يتفرغوا لمهام القتال . ومع مخطط يبدو متعمداً لفتح الأبواب بلا أي إعداد او تنظيم ، تشير مؤشرات عديدة الى ان أكثر من ٤٠ بالمائة من قوة العمل المصرية قد شاركت في هذا التحرك منذ ١٩٧٤ ، آخذين في الاعتبار ان الهجرة مؤقتة ، وبالتالي هناك من يعودون سنوياً مقابل الأعداد التي تتدفق على الأقطار العربية النفطية . والرصيد المتبقي في هذه الأقطار في عام كعام ١٩٧٨ يبدو انه كان في حدود ١٥ بالمائة من قوة العمل المصرية ، وقد يستنتج من ذلك ان نسبة قوة العمل المصرية التي تعمل في الأقطار المجاورة تصل الى ٢٥ بالمائة من إجمالي قوة العمل الحضرية ، وقد تصل النسبة الى اكثر من ٣٠ بالمائة بين اصحاب المهارات المتميزة ، ويكون مشروعاً ايضاً ان نفترض ان النسبة لدى هؤلاء ترتفع الى **اكثر من ٤٠ بالمائة في الفئات العمرية من ٢٠ الى ٤٥ سنة**[٥١] .

جـ ــ وقد أدت الهجرة (بالطريقة التي تمت بها) الى معاملة مهينة للعمالة في الأقطار المستقبلة تركت توتراً خطيراً في علاقات المواطنين المصريين (ومواطني الأقطار غير النفطية عموماً) مع مواطني الأقطار النفطية . ان من تزاحموا على الهجرة واصيبوا بالتشوّه الاجتماعي والتحلل ، لم يكونوا مجرد أصحاب كفاءات فنية نادرة ، **فهم يضمون ايضا نسبة كبرى من العناصر الديناميكية (اكثر من ٤٠ بالمائة) التي كانت مرشحة للقتال ضد العدو ، وللنضال من اجل اوضاع اجتماعية وسياسية أفضل** ، (**أي لحماية الناصرية وتطويرها**) ، لو بقي التزامها بمجتمع ووطن ، ومشروع كبير تتم خلاله تنمية قطرية وقومية ترفع المستوى العام للمعيشة . وفي هذا يكمن التفسير الأول كما قلنا لأن يتحقق كل ما تحقق دون مقاومة مناسبة .

ويلاحظ اننا لا نتناول هنا ظاهرة مصرية ، **فنحن بصدد مرض خبيث ينهش النسيج المجتمعي للأقطار العربية المختلفة ، بدرجة أو اخرى** . والأقطار النفطية معرضة للاصابة بدرجة اكبر ، وبخاصة في إطار السياسات الغالبة ، حيث يتزايد الميل (في عديد من هذه الأقطار) للعزوف عن العمل المنتج ، اعتماداً على المال النفطي السهل ، وما يوفره من « متع » استهلاكية مستوردة . وهذا هو التشوه الذي يدمر تماسك المجتمع العربي وقيمه . وهذا هو السبب الأعمق الذي يجعل المجتمع العربي اليوم في أدنى درجات الحيوية . إرداته مشلولة ، وغير قادر على تحريك اعضائه . المجتمعات التي يضمر عندها الحافز على الانتاج ، يتداعى عندها بالتالي (من باب أولى) حافز القتال . هذا هو السبب الأعمق لما نراه حولنا ، حيث ردود الفعل السياسية لا تتناسب مع حجم ما يحدث وما يمثله من أخطار ، فعُشر العشر مما يحدث الآن كان حتى الماضي القريب ، كافياً لكي تقوم الأمة من الخليج الى المحيط ، منظمة او غير منظمة . هذا التحلل هو السبب في تداعي الناصرية امام اعيننا جميعاً ، بكل ما مثلته من ثورة شاملة للتحرر والوحدة ، دون ان نملك الجهد لننهض للدفاع ومواصلة المسيرة[٥٢] .

د ــ ووسط كل هذا ، لم يحدث داخل مصر ، ان أضيرت من سياسات الانفتاح الاقتصادي

الفئات التي كانت مرشحة للاصابة المباشرة (ومرشحة بالتالي للقتال) في حال مجتمع لا يملك طرق الهرب الى الأقطار المجاورة صاحبة المال النفطي ، والانفتاح (أي التحول للبنية التابعة) يعني في هذه الحال خسائر ملموسة ومباشرة لمن يسمون « الفئات الوسطى » ، (ونقصد بهم تشكيلة واسعة تبدأ برجال الأعمال المتوسطين ورجال الادارة في الحكومة والقطاع العام وتنتهي بالعمال في القطاع المنظم وأقسام واسعة من الحرفيين وصغار الفلاحين) ، لأن عملية اعادة توزيع الدخل في الستينات تمت اساساً لمصلحة هذه الدائرة ، وكان متصوراً ان تتسع الدائرة حال استمرار تنمية مستقلة (او حال تغير اكثر راديكالية واستقلالاً في نمط الاستهلاك) . والبنية التابعة تنشأ على التوسع في نمط استهلاكي من « عجائب » الانتاج الغربي المستورد ، وبالتالي على اصحاب دخول عالية تسمح باستهلاك هذا النمط ، او بالمشاركة في إنتاجه واستيراده . ولذا كان مفروضاً أن تتضمن الانتكاسة الى هذه البنية — بالضرورة — عودة الى زيادة درجة اللامساواة ، وليس على حساب القطاعات الأشد فقراً فقط ، ولكن ايضا على حساب (الفئات المتوسطة) ، وخاصة في قاعدتها العريضة ، بل قد تكون هذه الفئات المصدر الأول للفائض المحول الى الطبقة التابعة الصاعدة ، ويتصادم كل هذا مع حقائق قائمة ومصالح لا تصفى الا بصراع عنيف او دموي . وقد أشار محمود عبد الفضيل الى ان (الفئات المتوسطة) التي استفادت من إجراءات الستينات اصبح محكوماً عليها « إما بالانحدار الى مستويات معيشة الفئات الشعبية) ، واما بالهروب المنظم من خلال عمليات الهجرة حتى لا تتعرض لتخفيض ملموس في مستويات معيشتها ورفاهها »[٥٣] . والحادث ان البديل الثاني كان متاحاً من أوسع الأبواب ، وبالتالي نزعم ان تصفية الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للناصرية تمت في ظروف ارتفاع في مستويات المعيشة للقسم الغالب من (الفئات المتوسطة) التي كان مفروضاً أن تضار (تحت شروط مغايرة ، أي في غيبة المال النفطي) .

هـ — إن هذا العامل (المال النفطي) ظاهرة فريدة في محتواها ونتائجها . وأتصور انه كان سيسبب إرباكاً شديداً لعبد الناصر لو قدر له ان يعيش حتى هذه الفترة ، ولكن يهمنا هنا ان نلاحظ ان الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ما زالت قاصرة عن الغوص الى العمق الحقيقي لهذه الظاهرة ، وما زالت الأبحاث حول التحلل العربي وتصفية الناصرية تعزف عن تأكيد الرابطة بين هذه النتائج وبين المال النفطي ، واعتقد أن هذا القصور يمثل نمطاً عربياً خاصاً لتحيز العلوم الإجتماعية وابتعادها عن الموضوعية . إن التحيز في العلوم الإجتماعية له أسباب عديدة ، من بينها الأثر الواعي او غير الواعي لترابط (او تفاعل) الذات الباحثة مع طرف من الموضوع محل البحث ، فهذا الترابط يصعّب الحيدة ، والنظرة الموضوعية . والحال عندنا ان عدداً كبيراً من الباحثين مرتبط بالمال النفطي ، بل أدمن المال النفطي وما تولد عنه (في ظروفنا الحالية) من نمط استهلاكي ، فأصبح صعباً ان يقف موقفاً نقدياً حاداً من نمط الحياة التابعة الذي يوفره هذا المال السهل الذي لم يصدر عن عمل منتج . وقد أشير الى نموذج واضح لهذا التحيز ، فأغلب الدراسات الاقتصادية العربية لاستخدامات المال النفطي يركز على

معدلات انتاج النفط ، ومستويات الأسعار ، والتوظيف الأمثل للأرصدة البترودولارية ، ومخاطر التضخم والتبادل غير العادل على قيمة هذه الأرصدة . وتشير الدراسات الى حقيقة ان النفط سينتهي في يوم ما ، والى ضرورة الاستفادة من عائده في الاستثمار المنتج ، استعداداً لمرحلة ما بعد النفط . ولكن قليلًا ما تركز دراستنا الاقتصادية حول المفهوم الصحيح للمال النفطي ، وهل يعامل باعتباره دخلًا او ثروة ، وبالتالي هل يستخدم في استيراد سلع استهلاكية او اصول انتاجية . ولا اعتقد ان إغفال هذه النقطة المحورية (والبدهية فنيا) هو على سبيل السهو ... فالكل مستمتع باستخدام المال النفطي كإيراد جارٍ ، والاغفال انحراف مفهوم سببه عن « حيدة » البحث ..

إن المطالبة بموقف نقدي حاد من اسلوب استخدامنا الحالي للمال النفطي ، ليس مجرد مطالبة بتعديل في صوغ الأوراق المقدمة في المؤتمرات العلمية ، ولكنه دعوة في الحقيقة للتمرد على نمط مشوه للحياة والاستهلاك . **والدعوة لهذا التمرد أفضل ألف مرة من الحديث عن « البورجوازية الصغيرة » وما أشبه ، لتفسير الحال التي نحياها** . ينبغي ان نكشف بشجاعة دور الاستخدام الحالي للمال النفطي من نسف قيمة العمل ، وأثر ذلك في إشاعة التحلل المجتمعي ، وفي تصفية الناصرية والثورة . ان الهروب من مواجهة النفس وما أصابها من تشوهات ، بتضخيم أخطاء الناصرية ، منهج يهد العزائم ويزيد احوالنا سوءاً . **لقد حققت الناصرية انجازات تاريخية ضخمة ، والتصفية تمت أساساً لأسباب من خارجها ، وبالعدوان** . واذا كنا نتطلع اليوم الى استعادة الحيوية الثورية ، فإن الناصرية ، كتجربة ومؤسسات محددة ، لن تتكرر ، فالتاريخ لا يعيد نفسه ، ونحن الآن امام مرحلة جديدة ، ولكن **سيظل النضال العربي امتداداً لما مثلته الناصرية ، والجوهر الايجابي لما دعت اليه وأنجزته سيتضمنه النموذج المستهدف للنهضة ، مع استيعاب للمتغيرات الجديدة ، وعلى رأسها المال النفطي ، ومع وعي اكبر ببعد الأصالة الحضارية ، والاستقلال الحضاري الإسلامي** .

هوامش الفصل الخامس

(١) تناولت مصادر غربية عديدة قصة السويس ، بحيث اصبحت تفاصيل التخطيط والتواطؤ الانجليزى ــ الفرنسي ــ الاسرائيلي مكشوفة ومعروفة الى حد بعيد ، وقد أكمل محمد حسنين هيكل جوانب الصورة بكشف التخطيط المصري المضاد . ولكن يلاحظ ان وقائع الدور الامريكي وتطوراته التي اسهمت إسهاماً اساسياً في سرعة إجلاء قوات الغزو الثلاثي لم يسلط عليها ضوء مشابه في الكتب الغربية ، ولم يكشف هيكل بدوره حقيقة ما دار خلف الكواليس في تلك الفترة بين القيادة المصرية والحكومة الامريكية . واعتقد ان جزءاً مهماً من الانجاز الناصري يكمن في هذه الدائرة الغامضة . انظر : محمد حسنين هيكل ، **قصة السويس ، آخر المعارك في عصر العمالقة** (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٧٧) .

(٢) معروف الآن ان الاتصالات السرية لاستيراد اسلحة سوفيتية كانت بمبادرة من عبد الناصر . ويشار عادة الى ان موافقة السوفييت تعني تغيرا في الموقف الايديولوجي من الدول التي لا تقودها احزاب شيوعيه ، ولكن أهم من ذلك ــ في تقديري ــ انها تعني قرارا بالتدخل المباشر في صراعات دولة لا تربطها حدود مشتركة مع الكتلة الاشتراكية (وهذه نقلة نوعية في نشاط السياسة الخارجية السوفيتية) وهي تعني ايضا ان الاتحاد السوفيتي قرر ان يبدأ المرحلة الجديدة في الشرق الأوسط بالتحديد .

(٣) نشير هنا مثلًا الى الموقف من ثورة ١٤ تموز في العراق في مواجهة التهديد الأمريكى الانجليزى ، انظر :
Mohammed H•Heikal, **The Sphinx and the Commissar. The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East** (New York: Harper and Row. 1978). Chap 4.

(٤) نشير هنا الى ما نقله هيكل عن مناقشات خروشوف مع عبدُ الناصر وعارف وبن بيلا حول القومية العربية . ونشير ايضا الى ما نشر من وثائق عن وجهة النظر السوفيتية في أزمة الحزب السوري ، أنظر : محمد حسنين هيكل ، **عبد الناصر والعالم** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢) ، مناقشات خروشوف حول تحفظاته حول فكرة الوحدة العربية :
Heikal, **The Sphinx and the (Commissar r: The Rise and Fall of Soviet influence in the Middle East,** pp. 125 and 278.
قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٢) ، الفصل ٣ ، ص ١٣١ ــ ١٨٦ .

(٥) ايغور بيليايف وافغيني بريماكوف ، **مصر فى عهد عبد الناصر** (بيروت : دار الطليعة : ١٩٧٥) ، الفصل ٤ ، ص ١٢١ ــ ١٤٢

(٦) انظر مثلا :
B. Hansen and G. Marzouk, **Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt)** (Amesterdam: North Holland Publishing House, 1975).

الكتاب عرض مهم لامكانيات ونمو القطاعات المختلفة من الاقتصاد المصري منذ مطلع القرن ، ويتضمن بالتالي مقارنة الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو في مرحلة ما قبل الثورة مع ما تحقق منذ ١٩٥٢ الى قبيل نهاية الخطة الخمسية . وحصيلة التقييم النقدي والمقارنة كانت ايجابية . أشار الكتاب الى علاقة النمو بالتغيرات الاجتماعية ولكن بغير تعمق .

P.O. O'Brien, **Brien, The Revolution in Egypt's Economic System from Private Enterprise to Socialiam, 1952-1965** (London, New York, Toronto: Oxford University Press, 1966).

الكتاب يركز على دوافع ونتائج التغيرات الاجتماعية ، ويتابع من خلال ذلك أداء التنمية ، ويتوصل الى نتيجة ايجابية .

Robert Mabro, **The Egyptian Economy, 1952-1972** (Oxford: Clarendon Press, 1974).

يركز على الأداء التنموي اكثر من التغير في العلاقات الانتاجية خلال سلسلة زمنية اطول . يتوصل الى ان الاداء كان ايجابيا في إطار المحددات الموضوعية بسبب هيكل الموارد او التخلف .

علي الجريتلي ، خمسة وعشرون عاما ــ **دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ، ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) . مثل الكتاب السابق ، ولكن على ضوء النتائج المستخلصة من الفترة الناصرية ، يناقش المفاهيم والممارسات فيما بعد هذه الفترة ، مؤيداً للأولى على اسس واقعية .

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، **الاقتصاد المصري في ربع قرن ، ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧ : دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٣ ــ ٢٥ مارس ١٩٧٨** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) . انظر بشكل خاص ابحاث محمد رضا العدل ، احمد حسن ابراهيم ، هبة احمد حندوسة ، محمد فخري مكي ، جلال احمد امين .

محمود عبد الفضيل ، **الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠) . الكتاب يعرض عرضا نقديا وبنتيجة ايجابية لاداء عدد من القطاعات الاقتصادية ولتطوراتها المؤسسية . ويلاحظ ان المراجع السابقة كانت لباحثين من مدارس فكرية واقتصادية متباينة .

(٧) Mabro, **The Egyptian Economy, 1952-1972**, p. 144.

(٨) انظر مثلا : رفعت السعيد ، **تأملات في الناصرية** ، ط ٢ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) ، ص ٣٩ ــ ٥٠ : « انهم مثقفون عسكريون من أبناء الفئات العليا للبورجوازية الصغيرة والفئات الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة . » ، ط . ث . شاكر ، **قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر** (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٣) ، ص ٢٣ ــ ٢٤ : « في التحالفات التي تتابعت ، ظل النفوذ الرئيسي فيها للفئات الوسطى من البورجوازية الوطنية ، خاصة في المجال الاقتصادي وتوجيه السياسة العامة ، بينما الثقل الأساسي في المجال الفكري للبورجوازية الصغيرة . » ويبدو هذا الكلام متناقضا او على الأقل غير واضح . وكريم مروّة ، **كيف نواجه الأزمة** (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٤) ، ص ١٠٦ ــ ١٠٩ . في تفسير نواقص الناصرية : « فإن وضعها في مكانها الطبيعي ، كثورة وطنية ديموقراطية ، تقودها فئات متقدمة من البورجوازية الصغيرة ، يجنب الوقوع في المزالق ... لن ننظر الى دوره ، بالطبع ، كقائد عمالي محددة مواقعه الطبقية ، لأنه لم يكن عاملا ولا قائدا

عمالياً ، ولم ينتقل بالصيرورة الى مواقع الطبقة العاملة وايديولوجيتها ... وفي هذا يكمن كل السر فيما واجه تجربته من صعوبات . »

(٩) انظر مثلا :

Panayiotis J. Vatikiotis, **Nasser and His Generation** (London: Croom Helm, 1978):

توفيق الحكيم ، **عودة الوعي** (بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٤) ، لويس عوض ، **اقنعة الناصرية السبعة** (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ، السعيد ، **تأملات في الناصرية** ، يوسف القرضاوي ، **الحل الاسلامي فريضة وضرورة** (القاهرة : مطبعة وهبة ، ١٩٧٧) ، « ندوة المستقبل العربي : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ، ١٩٨٠) ، ص ١١٧ ـــ ١٣٤ وخاصة مداخلات : اسماعيل صبري عبدالله ، واسماعيل صبرى عبدالله ، **نحو نظام عالمي جديد** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ، ص ٢٣٥ ـــ ٢٣٩ .

(١٠) صادق جلال العظم ، **النقد الذاتي بعد الهزيمة** . ط ٤ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٢) ، ص ١٣٤ .

(١١) تركيزنا على مناقشة التحليلات الماركسية لانهيار الناصرية ، يرجع الى انها مثلت نقدا من منظور راديكالي ، ومحاولة للموضوعية في التقييم .

(١٢) الطبقة العاملة عند ماركس وانجلترا ، ودورها في الانتقال الحتمي الى الاشتراكية ، كانت تعني حرفيا الطبقة العاملة ، طبقة البروليتاريا ذات الياقات الزرقاء المتمركزة في المواقع الصناعية . ونفس المفهوم كان سائدا في أحزاب الاشتراكية الديموقراطية ، وبينها الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي ، وجناحه البلشفي ، ومن هنا كانت الخلافات حول امكانية ثورة اشتراكية في روسيا حيث ترتبط الطليعة بطبقة عاملة محدودة العدد (بحكم التخلف الصناعي) . بدأ لينين في الخروج على هذا المفهوم التقليدي قبل ١٩١٧ ، وتزايد جدا بعد الثورة عدم الاعتراف بدلالة الرابطة الواقعية بين النخب السياسية الاشتراكية المعارضة للبلاشفة وبين الطبقة العاملة ، ونعت لينين احزاب الاشتراكية الديموقراطية بأنها بورجوازية صغيرة ، بمعنى انها تعوق الثورة البروليتارية (والمصالح الاستراتيجية للبروليتاريا بالتالي) ، رغم هيكل عضويتها واتباعها العمالي ، بل ورغم اعلانها الالتزام بقضية البروليتاريا والاشتراكية .

(١٣) كان مفهوم البورجوازية الصغيرة وأحزابها عند قادة البلاشفة ، هو مفهوم يدل على الطبقة الاجتماعية الفعلية ، والمرتبطة بالحزب الذي يوصف بانه يمثلها . ظل هذا الفهم سائدا بعد ١٩١٧ فترة طويلة بالنسبة لشعوب المستعمرات وشبه المستعمرات . ويختلف الموقف بين تقييم ايجابي او تقييم سلبي لدور هذه الطبقة واحزابها في الحالات المتباينة ، وحسب الاجتهادات المتعارضة والجديدة على النماذج الماركسية التقليدية . وظل الحديث عن قيادة أحزاب للطبقة العاملة في هذه البلاد مرتبطا بالتصنيع ، وبنشأة طبقة بروليتارية بالمفهوم السوسيولوجي . أنظر مثلا : لينين ، **حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية** (موسكو : دار التقدم ، [د . ت .]) . انظر بشكل خاص مقالات لينين عن الصين ، الى الرفاق في أذربيجان وجورجيا .. الخ ، حديث مع وفد منغوليا ، انظر أيضاً : ل . تروتسكي ، **تقييم وآفاق الثورة الصينية** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) .

(١٤) Vatikotis, **Nasser and His Generation**, p. 336.

(١٥) **البورجوازية البيروقراطية : بين الفهم الماركسي وشعوذات المتمركسين** (بيروت : [د . ن] ، ١٩٧٧) . وقد سبق أن تناول بعض الكتاب المصريين ايام الناصرية تشكل هذه الطبقة على رأس النظام الاقتصادى والإجتماعي . وتناولت التحليلات الدور المحورى لهذه الطبقة فى النسق الجديد ، واسلوب احتواء التناقضات الجديدة التى تخلقها ، واحتمال انحرافها عن التنمية المستقلة فى غياب يقظة سياسية مناسبة . أنظر مثلاً : عادل حسين ، « حول تناقضات مرحلة التحول » ، **الطليعة** ، السنة ٢ ، العدد ١٠ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦) ، ص ٧٠ ــ ٨٠ ، وعادل غنيم ، « حول قضية الطبقة الجديدة فى مصر » **الطليعة** ، السنة ٤ العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٦٨) ، ص ٨٢ ــ ٨٣ .

(١٦) يثور الخلاف لأن تعريف لينين للطبقة الاجتماعية ، (الذي تتبناه الكتابات السوفيتية) يبلور تجربة النظام الرأسمالي والنظام الاقطاعي الأوروبي ، وبالتالي لا ينطبق او لا يتسع لهذه المجموعة الجديدة المتميزة ، ولكن هذا يتطلب تعديل مفهوم الطبقة لكي يشمل الظواهر الجديدة ، وليس التغاضي عن حقيقة وجود طبقة اجتماعية ذات سمات خاصة .

(١٧) في تشرين الأول / اكتوبر ١٩١٧ ، تصور ليين الحاجة الملحة الى اعداد متزايدة من اصحاب التخصصات المهنية ، وتصور انه سيكون لهم وضع خاص « من المحتمل ان لا نطبق المساواة التامة فيما يتعلق بالأجور » ولكنه تصور ان هذا التعارض مع النموذج النظري تعارض مؤقت ، إذ تحدث عن « الاحتفاظ لهؤلاء الاختصاصيين بأجر مرتفع خلال المرحلة الانتقالية . » ومع هذه الفئة المتميزة أضاف لينين وضع اعضاء الحزب الذين لم يتردد في تصور انهم بمثابة طبقة حاكمة كالطبقات التي سبق ان حكمت روسيا ، « بعد ثورة ١٩٠٥ ، حكم روسيا ١٣٠ . . . ملاك عقاري ، حكموها عن طريق اعمال العنف المستمرة بحق ١٥٠ مليون إنسان (...) وبعد هذا ، يزعم بعضهم ان اعضاء الحزب البلشفي ال ٢٤٠ . . . لن يتمكنوا من حكم روسيا في صالح الفقراء وضد الأغنياء . » انظر : « هل يحتفظ البلاشفة بالسلطة ؟ » من : **المختارات** (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٧) ، ج ٧ . وفي اواخر ١٩١٨ ، اكد لينين ــ وفق الخبرة العملية ــ على التصورات السابقة ، على ضرورة استخدام الاختصاصيين البورجوازيين لقاء اجور عالية ، وزيادة صلاحيات الادارة في فرض نظم العمل ، واكد على ضرورة ان يتحول الكادر الشيوعي الى اختصاصيين في ادارة الأعمال ومخططين ، وطالب في مقابل كل هذه التطورات ان « تكون الرقابة متنوعة بغية التطويق المستمر للنمو البيروقراطي » . لينين ، « المهام المباشرة امام السلطة السوفيتية ، » في : **المختارات** ، ج ٨ . وفي اواخر آذار / مارس ١٩٢٢ ، عبر عن إحساسه بالنتائج التي أسفرت عنها هذه الضرورات ، فمع ما شكله الترابط والتفاعل بين الكوادر الحزبية والعناصر البيروقراطية التكنوقراطية ، اصبحت القضية عنده هي الحرص على استمرار التمايز بين هذين الرافدين لما نسميه طبقة جديدة ، حتى لا يخرج المسار تماما عما كان متوقعا « السيارة تفلت من الأيدي : فكأن رجلا يجلس ويقودها ، ولكن السيارة لا تسير الى حيث يوجهونها ، بل الى حيث يوجهها شخص ما ، إما شيء غير شرعي (...) اما مضاربون إما رأسماليون خاصون (...) ولكن السيارة لا تسير تماما بالصورة التى يتصورها ذلك الذي يجلس الى مقودها ، بل كثيرا جدما ما تسير بصورة تختلف عما يتصوره . » وقد ضرب مثلا بالجهاز البيروقراطي في موسكو وتساءل « هل يمكن القول ان الشيوعيين يقودون ؟ اذا شئنا الحقيقة فليسوا هم الذين يقودون ، بل يقادون (...) يحدث ان يستولي شعب على شعب آخر (...) ماذا يحدث لثقافة هذين الشعبين ؟ (...) اذا كان الشعب الذي استولي أقل ثقافة من الشعب المغلوب ، فرض ثقافته عليه ، واذا كان العكس ، يحدث ان يفرض المغلوب ثقافته على الفاتح . » لينين ، « المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي (البلشفي) في روسيا ، » في :

المختارات، ج ١٠، وقد اثبت التطور بعد هذا ان الظاهرة لم تكن استثنائية او مؤقتة. انظر هنا تحليل : ل. تروتسكي، **الثورة المغدورة نقد التجربة الستالينية** (بيروت : دار الطليعة، ١٩٨٠) ، و
M. Djllas, **The New Class: An Analysis of the Communist System** (New York: Praeger, 1975)

تناولت دراسات عديدة في الغرب (ماركسية وغير ماركسية) التكوين الاجتماعي الجديد في الدول الاشتراكية، وخاصة هذه الطبقة البيروقراطية، ولكن الأهمية الخاصة للمرجعين السابقين ان الكاتبين كانا في قمة التجربتين السوفيتية واليوغسلافية (م. جيلاس ركز امثلته على الاتحاد السوفياتي، ولكن هذا لاعتبارات خاصة به، وكان حريصا على أي حال على تأكيد ان كلامه ينطبق على التجارب الاشتراكية عموما). وبالتالي فان الخبرة المباشرة بتطور الأوضاع تتيح لهما النظرة النقدية في غياب معلومات كافية، وبيانات كمية.

(١٨) انظر مثلًا :
Important Documents on the Great Cultural Revolution in China (Peking: Foreign Languages Publishing House, 1970).

(١٩) انظر مثلًا كتابي : لينين، **الدولة والثورة**، **والثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي**، لهما طبعات عديدة متاحة بالعربية والانجليزية، وفي مؤلفات مستقلة، او ضمن مجموعة المختارات.

(٢٠) يشير الكاتب، بهدف تأكيد محاولته في التزام الموضوعية، الى انه قضى في السجون ايام عبد الناصر حوالي عشر سنوات. وفي لحظات معينة من فترات التعذيب كان مفروضا أن أقضي، لولا ان مد الله في عمري. وبعد السجن، لا اعتقد ان النظام كان راغبا في استخدام قدراتي المتواضعة بدرجة ملائمة، وطاقات الآلاف من أمثالي، التي كنا نتطلع الى بذلها من اجل الثورة. وهذا الموقف لا تنفرد به على أية حال الثورة المصرية. وصحيح ان الثورة ــ كالحرب ــ يمكن ان تطلق النار بالخطأ على بعض انصارها، ولكن كما في الحرب ينبغي وضع القواعد والروادع التي تصل باحتمال مثل هذا الخطأ الى الحد الأدنى.

(٢١) علوي حافظ، « مهمتي السرية بين عبد الناصر وامريكا »، **الأخبار** (القاهرة)، ٣ / ٨ / ١٩٧٦. في هذه المذكرات اوضح الكاتب مدي انزعاج المسؤولين الامريكيين من أثر جهاز الاعلام الناصري في تعبئة الرأي العام العربي ضد امريكا. كان من مقترحات جونسون ان تعيد الولايات المتحدة مساعدات القمح، وتقدم مساعدات اخرى، مقابل تغيير قادة الاعلام وسياساته.

(٢٢) يلاحظ أن كافة حملات التشهير على حملات التعذيب (فى الصحافة والأفلام) ركزت على المخابرات العامة، وليس المباحث العامه. ورغم المحاولات الدفاعية لأجهزة المخابرات (بنشر المقالات عن دورها في المواجهة مع اسرائيل، وفى انتاج أفلام، وفى دعوة كبار الصحفيين لاطلاعهم على امكانيات الجهاز وتنوع أنشطته الناجحه) استمرت الحملات فى نفس الاتجاه، وبنفس التركيز.

(٢٣) بيلياييف وبريماكوف، **مصر فى عهد عبد الناصر**، ص ٢٤٣ ــ ٢٤٤. ويشير المؤلفان أيضاً إلى تقارب عبد

الناصر المتزايد من « الفهم العلمي للإشتراكية » ص ٢٥٦ ، والى أن إقتراب عبد الناصر وصحبه « الحثيث من الإشتراكية العلمية جعلهم يصلون إلى أبوابها » انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ .

(٢٤) نؤكد فى حديثنا عن انجازات الناصرية أنه لا ينبغى أن ينظر اليها كمكونات متفرقة ، ولكن كنسق متكامل ، تتلاءم وإياه هذه المكونات وتتفاعل داخله . وهذه الملاحظة موجهة الى بعض الأنظمة العربية التي إستعارت عدداً من مكونّات الممارسة الناصرية دون مراعاة أو دون قدرة على تشكيل نسق متكامل ، فضاع الهدف العام ، وتضخمت اوزان بعض المكونات على نحو خطير (قمع الخصوم — تضخم أجهزة الأمن .. الخ) . ان حيوية النسق الناصري وتعلق الجماهير به كان مشروعاً بسبب أنه موظف لخدمة التحرر العربى والوحدة القومية ، ولاجراء التغيرات الاجتماعية التى يتطلبها هذان الهدفان . لقد كان مستحيلًا على سبيل المثال إقامة مؤسسة إعلامية مؤثرة بعيداً عن المكونات الأخرى للنسق الناصرى ، وفى الحقيقة لا يمكن قيام نسق ناصرى (او مستقل) اذا لم يكن التوجه نحو الأهداف بالعزم نفسه والكفاءة نفسها (على الأقل) .

(٢٥) إخترنا المسألة الزراعية لأنها حظيت باكبر قدر من الإهتمام والهجوم من قبل الناقدين الراديكاليين ، ووفق مناهج خاطئة فى أغلب الأحيان ، بدرجة أو أخرى . وفى الحقيقة كانت هناك قطاعات ومجالات تستحق نفس الدرجة من اهتمامهم النقدى (وفق المنهج المقترح فى المتن) ، نقصد تحديداً قطاعى المقاولات وتجارة الجملة ، ومجال إنتشار الفساد فى نقاط التماس والتفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص المصرى والأجنبى (فى التفاعل مع القطاع الخاص الأجنبى نشير بشكل خاص إلى قطاع التجارة الخارجية) .

(٢٦) من الكتابات المصرية التي يمكن أن نشير اليها كمثال للمنهج الذى نعتبره خاطئاً والذى أشرنا اليه في الهامش رقم (٢٤) ، هي دراسة : ابراهيم العيسوي ، تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ١٩٨٠) « استقرت قاعدة الملكية الخاصة للأرض منذ قيام الثورة حتى الآن ، وسمح للنمو الرأسمالي ان يواصل سيرته في ريف مصر دون أدني اضطراب او مقاومة حتى اثناء موجة التأميمات الكبري في اوائل الستينات . تم هذا بالفعل (...) إطّرد النمو الرأسمالي للعلاقات الاجتماعية في الريف اذن ، واتسع معه نفوذ طبقة متوسطي وأغنياء الفلاحين » (ص ١٠) . الباحث هنا يعتبر ان كل ما تحقق كان تطوراً رأسمالياً منتظماً ، لأن شكلا لتجربة معينة ، في مخيلته ، وقد استخدم نفس المنهج في القطاعات الاقتصادية الاخرى . انظر محاولتين للكاتب لنقد التجربة الناصرية وبمنهج مخالف ، أى وفق معايير واقعية تتعلق بضرورات الحرب وما أشبه :

عادل حسين ، « الاستمرار في الثورة الاجتماعية هو الحل الأساسي لمواجهة العدوان ، » **الطليعة** ، السنة ٣ ، العدد ٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٦٧) ، ص ٦٩ — ٧٤ ، و « خطة مضاعفة الدخل القومي ، » **الطليعة** ، السنة ٨ ، العدد ١ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٢) ، ص ٧٨ — ٨٨ .

(٢٧) للتذكير بما انجزته الناصرية في مجال محاصرة القطاع الخاص في الريف عبر أدوات مختلفة ، نشير الى ما طالب المجلس القومي بالغائه واعتقد ان ما طالب به المجلس كان بمثابة برنامج لحزب هذه الفئة الاجتماعية في بداية الانفتاح :

— ان تكون مهمة الحكومة هي مجرد مد الزراع بالخدمات الزراعية والأسمدة والتقاوى والمبيدات — إعطاء

المزارعين الأسعار المجزية لمحاصيلهم ــ مراجعة القوانين الخاصة بتحديد الملكية ــ وتحديد العلاقة بين ملاك ومستأجري الأراضي الزراعية ، واعادة صياغة القوانين بصورة واضحة محددة ــ ابعاد الدولة عن التعاون ويقتصر دورها على مد الجمعيات بوسائل التمويل والخدمات ، والى ان يتم إنشاء بنك القرية فإن التعامل بين المزارع وبنك التسليف مباشرة يمثل احد الحلول لتحرير الانتاج الزراعي ، ويوصي المجلس بالتوسع في إسناد عمليات المقاومة الى الزراع أنفسهم ــ لابد من استعادة القطاع الخاص لانتاج اللحوم والألبان والأسماك ــ فتح المجال امام القطاع الخاص ليأخذ دوره المناسب في الأسواق الزراعية لتجنب الخسائر القومية التي تحققت في بعض المحاصيل التي قام القطاع العام بتسويقها ــ إعطاء الفرصة المتعادلة للقطاع الخاص افرادا او شركات للمساهمة في المشروعات الخاصة للتصنيع الزراعي كصناعة طحن الغلال وانتاج الخبز ومضارب الأرز وصناعة الأغذية المحفوظة ــ السماح للقطاع الخاص على قدم المساواة مع القطاع العام بالمساهمة في تنفيذ عمليات التصدير بالنسبة للحاصلات والمنتجات الزراعية . انظر التقرير التالي : **المجلس القومي للانتاج والشؤون الاقتصادية ، الدورة الثانية ، سبتمبر ١٩٧٥** (القاهرة : رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٧٦) ، ص ١٠٧ ــ ١٠٩ .

(٢٨) يتصور البعض احياناً ان راديكالية الاجراءات الاجتماعية تدعم التماسك بالضرورة قبل الأعداء الخارجيين . وفي التجربة الروسية كان إرث التغييرات الاجتماعية في مجال الزراعة عبئاً على امكانيات تماسك الجبهة الداخلية في المراحل الأولى للغزو الألماني ، (خاصة مع الطريقة الدامية التي نفذت بها الكولخوزات . رغم عدم إعلان بيانات رسمية فان الشائع هو حدوث دمار هائل في القوى البشرية والثروة الحيوانية ، وهبوط في الانتاج الزراعي عموماً . ونقلًا عن تشرشل في مذكراته فان ستالين صارحه بأن معركة الكولخوزات كانت أحرج اللحظات التي واجهها قبل الحرب .

(٢٩) ياسين الحافظ ، **اللاعقلانية في السياسة : نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ص ١١٤ و ١١٥ .

(٣٠) **المصدر نفسه** ، ص ٢٦ .

(٣١) **المصدر نفسه** ، ص ١٦ . تناول ياسين الحافظ نفس الاتجاه في كتاباته الأخرى ، مثلا : **التجربة التاريخية الفيتنامية ــ تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) . ونختلف مع الكاتب تماما في تصوره ان النهضات الفيتنامية والصينية واليابانية مثلت انقطاعا وتجاهلا للتراث الحضاري . والمهم ان المرحوم ياسين الحافظ كان يمثل في هذا اتجاها طويلا وعريضا يدخل فيه حسين فوزي وتوفيق الحكيم وسلامة موسى وطه حسين في مراحله الأولى ... الخ . وهو يشمل بالتالي كل الاتجاهات المبهورة بالنمط الغربي الأوروبي ، أي فيه الليبرالي والقومي والمعادي للقومي والماركسي .

(٣٢) أنيس صايغ ، **الفكرة العربية في مصر** (بيروت : مطبعة هيكل الغريب ، ١٩٥٩) ، وعواطف عبد الرحمن ، **مصر وفلسطين** ، عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٠) . رغم خلاف الكاتب مع بعض التحليلات والاستنتاجات ، ولكن يحوي المرجعان معلومات مهمة حول ما نطرحه هنا عن المفهوم المصري للعروبة ، وعن الرابطة التقليدية بين القومية العربية والدائرة الاسلامية في هذا المفهوم .

(٣٣) معروف ان مصر الفتاة كانت المدرسة السياسية الأولى التي ارتبط بها عبد الناصر .

(٣٤) نشير الى ثلاثة امثلة : التشهير بقضية شرم الشيخ ، والمزايدة المتكررة لدفعه الى حرب مع اسرائيل في ظروف غير مواتية ، إبتزازه لكشف أوراقه وحساباته على عكس ما تقضي المصلحة العامة (مبادرة روجرز) .

(٣٥) من الاستثناءات هنا انظر : منح الصلح ، **مصر والعروبة** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩) ، وانظر بشكل خاص : « تعريب مصر وتمصير العرب ، » ص ٣٠ — ٣٤ .

(٣٦) من الكتاب المصريين الذين اشاروا الى هذا الموضوع ، امين هويدي وانور عبد الملك : امين هويدي ، **حروب عبد الناصر** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٧) ، ص ١٥٢ ، وانور عبد الملك ، « احتجاب مصر ... وإطلالة على المستقبل ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٨ (آب / اغسطس ، ١٩٨٠) ، ص ٦ — ٢٧ .

(٣٧) Vatikiotis, **Nasser and His Generation**, p. 337.

وابتهاجاً بالنتيجة الحاصلة على عكس توقعاته ، لم يهتم فاتيكيوتيس بتفسير فشل نبوءته (التى كان يتمنى من ناحيته فشلها) فى كتابه التالى :

Vatikiotis, **The History of Egypt: From Muhammed Ali to Sadat** (London: Weidenfeld and Nicolson, 1980).

(٣٨) الحافظ ، **اللاعقلانية فى السياسة : نقد السياسات العربية فى المرحلة ما بعد الناصرية** ، ص ٥ .

(٣٩) هويدي ، **حروب عبد الناصر** ، ص ٢١٧ — ٢١٨ . انظر ايضا تفاصيل وتطورات هذا الصراع في : احمد حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليو — مجتمع جمال عبد الناصر** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ، الفصل ٨ . والمرجع الأهم : محمد فوزي ، **حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ / ١٩٧٠ مذكرات الفريق أول محمد فوزي** (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤) ، من الفصل الأول حتى الفصل الحادى عشر .

(٤٠) بيلايف وبريماكوف ، **مصر في عهد عبد الناصر** ، ص ٢٨٧ .

(٤١) هويدي ، حروب عبد الناصر ، ص ٢١٧ — ٢١٨ .

(٤٢) يكفي للتوصل الى هذه النتيجة مجرد مراجعة البيانات الواردة في :

The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1979 - 1980 (London: The Institute, 1979).

(٤٣) هويدي ، حروب عبد الناصر ، الفصل ٤ ، « حرب يونيو ، » ص ١٤٩ — ١٩٩ . أيضا محمد فوزي ، **حرب الثلاث سنوات** .

(٤٤) اعتقد ان عبد الناصر استوعب فورا هذه النتيجة ، ولذا اقترح — في لحظة ضعف — ان يتنحى ويسلم الرئاسة الى زكريا محيي الدين .

(٤٥) معروف ان السلاح سلعة سياسية استراتيجية . بمعنى ان الدولة الموردة للسلاح لا تبيع السلاح من حيث المبدأ الا اذا كان هذا يخدم مصالحها الاستراتيجية بشكل عام . اذا وصلت كميات السلاح المورِّدة الى بلد ما الى حجم معين ، ونشأ نسق تسليح متكامل ، لا يكتفى بمجرد دخول هذا الوضع في الاطار العام لاستراتيجية الدولة المورِّدة بشكل فضفاض . تصبح هناك ضرورة لضبط التحرك العسكرى للدولة المتلقية للسلاح ، منعا لانفجارات غير محسوبة تخل بالتوازنات الدولية على نحو خطير ، او لتحركات قد لا تتفق في لحظة معينة مع أولويات الدولة المورِّدة . وضبط التحرك العسكري لا يعتمد — في هذا المستوى — على مجرد أن الدولة المورِّدة تملك مفتاح الموقف من زاوية احتكارها لتوريد قطع الغيار والقذائف وتجهيزات الصيانة . ضبط التحرك يتطلب اساسا إنشاء وضع مؤسسي يضمن ان يكون استخدام السلاح قرارا مشتركا . ولا نهدف هنا الى تقييم هذا الموقف ، فقط نحن بصدد فهم قواعد اللعبة كما هي .

قبل عام ١٩٦٧ ، كان من إنجازات الناصرية — بفضل كفاءتها في ادارة علاقاتها الدولية — انها حصلت على نسق متكامل من التسليح بغير وضع مؤسسي يحكم علاقتها مع الاتحاد السوفيتي . ولكنها لم تحسن استخدام هذه النتيجة الفريدة (نتيجة وضع القيادة العسكرية كما أشرنا) ، والتي قبلها السوفييت على مضض . بعد هزيمة ١٩٦٧ ، لم يكن عبد الناصر في وضع من يصر على صيغته الأولى المفضلة ، وكان السوفييت في وضع من يصرون على إقامة نوع جديد من العلاقة . وقد أدرك عبد الناصر هذا التغير في حقائق الموقف . لم تكن القضية طلب خبراء أو مستشارين (وهذا اهم) بأعداد كبيرة ، ولكن إقامة مواقع ارتكازية ، وفي إطار **ترتيبات او علاقات مؤسسية لا تنتهي بازالة آثار العدوان** . قال عبد الناصر لبودجورني « انا عارف انه لايمكن حضوركم عسكريا طالما لم يسبق الاتفاق معكم على الترتيبات العسكرية اللازمة لذلك (...) علينا ان ننظم التعاون بيننا (...) إذا كنا نطلب منكم ان تكونوا معنا في وقت الحرب ، فيجب ان نكون معكم ايضا في وقت الحرب ووقت السلم (.....) نحن على استعداد لتقديم تسهيلات لسفن اسطولكم من بور سعيد الى السلوم . وبعد ذلك من العريش الى غزة ... (اي بعد الجلاء الاسرائيلي) . وكان طبيعيا ان يرحب بودجورني بتحقق هذه المطالب ، فقال « نتوجه اليكم بالشكر بشأن هذا الموضوع . » وقال « يصعب جدا ان نجد دولة في هذا العالم غير منحازة مائة في المائة » ، فقط كان مهتما بان يكون القرار المصري حائزا على موافقة كل القيادة ، وأيد قول عبد الناصر « إننا نوافق على شكل الارتباط الذي ترونه ، بشرط واحد وهو إختيار الشكل المناسب الذي لا يؤثر على سمعتنا او على مركزنا القيادي في العالم الثالث . »

وقد اوضح بريجنيف بعد ذلك حقيقة ان ما قبله عبد الناصر كان شرطا سوفيتيا حين قال في مناسبة تالية « كان المشير عبد الحكيم عامر يطلب الأسلحة والمعدات منا ويقول ان لديه المدارس والكوادر اللازمة . لم نتدخل معه . لكن **تبين اننا كنا مخطئين** ، لأننا لم نتأكد من كيفية استعمال هذه الأسلحة ولا التدريب عليها قبل إرسالها . » عبد المجيد فريد ، **من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ، ١٩٦٧ — ١٩٧٠** (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٢٧ — ٧٣ .

أكد محمود رياض وزير الخارجية الأسبق الوقائع السابقة حرفيا : انظر : **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ــ ١٩٧٨ البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١) الفصل ٣ .

(٤٦) لم يغفل عبد الناصر في هذه الفترة ضرورة المحافظة على اتصال منتظم مع الولايات المتحدة عبر عديد من القنوات العربية (انظر : غسان سلامة ، « مراجعة كتاب : من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ، ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ (عبد المجيد فريد) ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٠ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠)) . ولكن حرص ايضا على استخدام قنوات مصرية . يقول امين هويدي ان فتح عبد الناصر قنوات الاتصال مع الولايات المتحدة كان سياسة دائمة حتى قبل النكسة . وقد اعاد عبد الناصر فتح قنوات الاتصال بعد النكسة . « تمت الاتصالات على الصعيد الرسمي ، وكانت كثيرة ومتعددة ، وتمت اتصالات على الصعيد الشخصي ، وكانت اكثر من ان تحصى ، وتمت اتصالات على الصعيد السري .. قامت بها اجهزة المخابرات في البلدين . » هويدي ، **حروب عبد الناصر** ، ص ١٨٢ ــ ١٨٣ . كتب امين هويدي الاخرى مثل : **هنري كيسنجر** ، **الأمن العربي والأمن الاسرائيلي** ، تبلور استيعابه العميق لمفاهيم وخبرة الناصرية في ادارة الصراعات الدولية وفقا لمصالح المشروع القومي .

(٤٧) الحافظ ، **اللاعقلانية في السياسة : نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية** ، ص ٨١ .

(٤٨) **المصدر نفسه** ، ص ٨٦ .

(٤٩) انظر : محمد حسنين هيكل ، **لمصر ... لا لعبد الناصر ــ الحملة ضد جمال عبد الناصر ما وراءها ؟ .. ومن وراءها ؟** (بيروت : مطابع دار السياسة ، ١٩٧٦) ، الحديث الأول ، ص ٤ ــ ١١ وهو بالغ الأهمية حيث يشير هيكل بتركيز شديد الى قواعد اللعبة بالاعلام ، وآليات « الدور القذر » الذي تلعبه جهات التخطيط المعادي (وكالة المخابرات المركزية في حالتنا) ، في نشر الأكاذيب المموهة ، والاختلاق ، واخفاء الحقائق ، وتشويه سمعة الزعامات الوطنية ... الخ بطريقة ناعمة . هيكل هنا يقدم تلخيصاً مهما لما نشر في الخارج حول اساليب عمل المخابرات الأمريكية ، وهو يستفيد ايضا من خبرته كقطب بارز للاعلام الناصري ، لم يكن ممكنا ان ينجح في مهمته كاعلام مضاد ، الا من خلال فهم عميق لقواعد اللعبة . باقي الكتاب مناقشة مهمة لعينة من الافتراءات التي وجهت الى عبد الناصر وممارساته . الافتراءات لا تقف على قدميها في أية مناقشات جادة ، ولكن المناقشة كانت ممنوعة ، والالحاح على نشر الأكاذيب عبر « كورس » يديره مايسترو قدير كان لابد ان يحدث اثره . دور الاعلام المصري في فترة ما بعد ١٩٧٣ ، موضوع مرشح لدراسة متكاملة بالغة الأهمية .

(٥٠) راجع الفصل الثاني(البند ثالثا) .

(٥١) معروف ان ظاهرة مغادرة مصر للهجرة في البلاد العربية سابقة على ١٩٧٤ ولكنها لم تكن ابدا بالأبعاد الحالية . الرقم الرسمي لعدد المغادرين خلال ١٩٧٠ الى كل البلاد العربية لم يتجاوز ٩٧٧٦٨ فردا . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع رقم ٣ ــ ٢١٥ . وفي عرضنا هذا للتغير النوعي في الحالة لا نتناول استنزاف الكفاءات بشكله التقليدي الى الدول الصناعية رغم ان هذه الظاهرة تمت بدورها بمعدلات خطرة ، ورغم اتساع دائرتها بحيث لم تعد قاصرة على مئات من اصحاب الشهادات العليا ، اذ اصبحت تقدر بعشرات الألوف من العمالة

الماهرة وشبه الماهرة في تخصصات مختلفة . ولا توجد ارقام حديثة مؤكدة عن تطور الهجرة للبلاد العربية ، وهناك تقديرات متباينة جدا أعلنها صندوق النقد الدولي ، وتقرير جامعة ديرهام ، ودراسة نازلي شكري و عمرو محيي الدين . وقد اعتمدنا على ما توصل اليه التعداد العام ، انظر :

Central Agency for Public Mobilization and Statistics, ., **Preliminary Results of the General Population and Housing Census, 22-23 November, 1976** (Cairo: The Agency, 1976).

وتتقارب ارقام التعداد مع الأرقام التي توصلت اليها وزارة القوى العاملة بمنهج آخر . الرقم الذي اعلنته الوزارة هو ١٫٩ مليون ، ويلاحظ ان التقديرات المتضمنة عن العمالة المصرية في العراق تقل كثيراً عن تقديرات مصادر اخرى موثوق بها (مائة الف مقابل المليون) . انظر : تقرير سعد محمد احمد (وزير القوى العاملة) ، في : **الأهرام** ، ١٨ / ٩ / ١٩٧٨ .

(٥٢) يلاحظ اننا نتحدث عن آثار المال النفطي السهل (من حيث هو مال نفطي) على تحلل النسيج المجتمعي ، ولم نتطرق الى الاستخدامات السياسية من بعض الحكومات للمال النفطي في ارباك او توجيه النضال القومي ، والتي تفاقم بطبيعة الحال من نتائج هذا المال ، ويعالج كتابنا : **الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية** هذا الجانب ، وكيف استخدمت « المعونات » الخليجية فى فرض السيطرة الأمريكية ، وفي تمهيد الطريق بالتالي إلى رحلة القدس وما تلاها . ويمكن اثبات الدور نفسه « للمعونات » النفطية فى الأقطار العربية (وغير العربية) المختلفة .

(٥٣) محمود عبد الفضيل ، « اثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري » في : **المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين** ، الخامس (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ١٩٨٠) .

الفصـــل الســـادس

المحددات التاريخية والاجتماعية لقضيـــة الديمقراطيـــة

أولا : نقد المنهج السائد في دراساتنا

النخبة العربية (وخاصة على مستوى النظر) أصابها العقم او الشلل ، لفترة طويلة ، فندر الابداع . وأقصد بالابداع هنا القدرة على التأليف النظرى المتجدد ، اى القدرة على تركيب نظريات كلّية عن أمتنا ، ونظريات جزئية تتسق معها (في الدولة ، في التعليم ، في الطوائف ، فى دور الفئات الاجتماعية المختلفة ، في نمط التنمية الاقتصادية ... الخ) . نريد أنساقا فكرية كلية أصيلة ، تدعمها أنساق فكرية جزئية ، يرتبط احكامها المنطقي مع منطق المكونات والعلاقات الفعلية في كيان امتنا ، كما تشكلت تاريخيا ، وكما تتطور وتتفاعل في واقعها المعاصر الحي . والابداع هو بالضرورة عملية مستمرة ، سواء لتصويب الفكر النظري ومفاهيمه ، أو لاستيعاب أثر التغيرات الموضوعية في النسق الاجتماعي ، داخل النسق النظري . الابداع بهذا المعنى أزعم أنه نادر . ويتمثل ذلك في سيادة نزعة التقليد من جانب ، أو في ادعاء وضعية فجة تتمخض عن نظرة تجزيئية وتلفيقية مشوهة ، من جانب ثان . وينعكس هذا عند تناول الديمقراطية ، كما ينعكس عند تناول اى موضوع آخر .

(١) المقلدون

أ ــ حالة التقليد أقصد بها حالة استيراد نماذج كلية جاهزة لاستخدامها المباشر في مجتمعاتنا اليوم . فبالنسبة **لأصحاب الثقافة الاسلامية** نرى أن أغلب كتاباتهم تقدم مجتمع الراشدين كنموذج تلزم استعادته أو يلزم تقليده . ولو كان المقصود هو الروح الايمانية الجهادية ، أو المضمون الجوهرى لما مثله ذلك العصر ، لما اختلفنا ، ولكنهم يتكلمون عن التفاصيل ، وعن المؤسسات وأساليب العمل ، ولا شك ان هذه محاولة لاستخدام نموذج كلّي منتزع من سياقه الزمنى ، بل من سياقه الاجتماعي ، اذ ينبغي ان تفرز من أية دراسة جادة لمجتمع الراشدين ودولتهم قواعد السلوك الاجتماعي والسياسي في المجتمع البدوى عن القواعد الاسلامية القابلة للتعميم . كذلك لا يمكن تجاهل ما تطورت اليه الدولة

الاسلامية في المراحل التالية ، اذا كنا بصدد محاولة لصياغة نظرية للمستقبل تستوعب تجربة التاريخ .

ب ــ الا ان **أصحاب الثقافة الغربية** يقعون بدورهم عادة في نزعة التقليد ، تقليد النماذج الغربية الكاملة (بتسليم المفتاح) : النموذج الليبرالي ، أو النموذج الماركسي اللينيني .

بالنسبة **لليبرالية** ، نجد ان بعضهم يستوردها كنسق متكامل (ثقافي ــ اجتماعي ــ اقتصادى ــ سياسي) ، كما صيغت على يد التنوير الفرنسي ــ الانجليزى بالتحديد (ومتجاهلين حتى الرومانسية والمدرسة التاريخية الالمانية التي جاءت ردا على المدرسة الفرنسية ــ الانجليزية ، رغم أهمية هذه المدرسة ، أى الالمانية ، بالنسبة لنا) . وقد يشيرون الى ما كشفه التاريخ من أن هذه الليبرالية كانت مجرد وسيلة لتمكين نخبة سياسية معينة من قيادة الدولة ممثلة لتشكيل اجتماعي برجوازى أقدر على قيادة مشروع حضاري متكامل . وهذه حقيقة لا يختلف عليها في الغرب علماء الاجتماع ، أو علماء الاجتماع السياسي ، أو التاريخ ، أو اساتذة القانون الدستورى ، ومع ذلك نراهم يتحدثون عن حق الانتخاب والأمة مصدر السلطات ... الخ بالبراءة والتبسيط نفسيهما اللذين سادا في منتصف القرن الثامن عشر . ويتنبه الكثيرون الآن الى مراحل التطور المختلفة التي مرت بها الليبرالية الغربية ، والتي يفضل بعض الغربيين أن يطلق على المرحلة المعاصرة منها ــ بتكوينها الاجتماعي والسياسي المتميز ــ مرحلة الديمقراطية . وهؤلاء الكثيرون يطالبون الآن باستيراد آخر طبعة ، وينضم الى هؤلاء بعض الماركسيين ، لا على سبيل التكتيك السياسي حسب التوجيه اللينيني المعروف[١] ، ولكن تأثرا ــ فى تقديرى ــ بمفهوم « الشيوعية الأوروبية »[٢] . والمهم ان كل الليبراليين لا يبحثون في منطق نشأة هذا النموذج ، ولا في منطق تطوره في بيئته حتى نتبين مدي ملاءمته ، أو عدم ملاءمة بعض مكوناته لنا ، ولكن التبعية هنا أو التقليد بالجملة . الديمقراطية الغربية خير فى ذاتها ، والأسلوب الديمقراطي الوحيد لادارة الدولة في هذا القرن ، دون أية محاولة جادة لتقديم تبرير نظري لهذه النتيجة في ضوء ظروف أمتنا المحددة ، وأيا كانت أوضاعنا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والجيوسياسية .[٣] . وقد أشير ايضا في هذا السياق الى الليبراليين الاسلاميين ، وهؤلاء لهم دور محمود في فتح باب الاجتهاد ، ولكنهم كانوا قد ابتلعوا وتمثلوا مقولة أن الليبرالية أسلوب وحيد لممارسة الديمقراطية ، فجعلوا كل همهم أن يثبتوا الا تعارض بين هذه الليبرالية وبين مفهوم الحكم الاسلامي ، وقد فندوا في سبيل ذلك مفاهيم المقلدين للنماذج الكاملة للسلف ، وأثبتوا أن الاسلام لا يتقيد بشكل معين للحكم السياسي أو للنظام الاجتماعي . ولسنا بصدد مناقشة ما وصلوا اليه من حيث أنه لا تعارض بين الليبرالية وبين المفاهيم والنظريات الاسلامية في الادارة السياسية والاجتماعية ، ولكن المطلوب بالدقة ــ وكما قلنا ــ هو بحث هل الليبرالية هى الأسلوب الملائم وفق منطق العلاقات الواقعية في مجتمعنا ؟ وهذا هو السؤال الذى لم يتصدوا للاجابة عنه كباقي الليبراليين[٤] .

ج ــ واذا **انتقلنا الى الماركسيين المرتبطين بالنموذج السوفيتي والصيني** ، سنلحظ أيضا أننا بصدد حالة استيراد لنموذج كامل دون أية وقفة تحليلية أو نقدية ، وحسب المواصفات التي كانت ذائعة ومقبولة من كل الشيوعيين في النصف الأول من القرن الحالي ، واحيانا ايضا حسب المواصفات الواردة في كتاب **الدولة والثورة** (لينين ــ ١٩١٧) ، والتي مازالت اجهزة التثقيف السوفياتي تزعم ان ما تطورت اليه بنية الدولة السوفيتية على صلة وثيقة بما جاء في هذا الكتاب . هنا أيضاً لا بحث في منطق نشأة هذا النظام في بيئته ، ومنطق تطوره حسب الاحتياجات الواقعية ، أو وفقا لضرورة تدارك أخطاء الممارسة العملية ، وللأسف فان الكتابات السوفيتية والصينية لم تكشف حقيقة الطبقة الجديدة التي تشكلت وقادت هذا النظام تحت شعار حكم (بل ديكتاتورية) البروليتاريا ، كما كشفت الكتابات الغربية حقيقة الطبقة التي قادت النظام البورجوازي تحت شعار حكم الأمة[٥] . ولأننا نستورد النماذج كما هي ، بل كما يقوله عنها أصحابها ومبدعوها ، لم نفطن الى ضرورة اخضاع نموذج دكتاتورية البروليتاريا هذا لأية محاكمة نقدية ، خاصة بعد أن أصبح نظاما مجربا في التاريخ . لم يسع الداعون الى تقليد هذا النموذج لفهم التركيب الاجتماعي الحقيقي للدولة ، أو لمعرفة مدى حرية المناقشات السياسية او دائرة انتشار المعلومات ، أو كيفية صنع القرارات السياسية ... الخ . رغم أهمية كل ذلك لتحديد مدى ما يتضمن هذا النظام من مكونات ملائمة (وهناك الكثير بالمناسبة وخاصة من منظور علم الاجتماع السياسي حسب مفهومنا له) .

غني عن البيان ، ان كل الذى ذكرناه لا يعني اعتراضا على النموذج ــ النظام الليبرالي في حد ذاته ، أو النموذج ــ النظام الشيوعي في حد ذاته ، فكل من النظامين نجح في بيئته ، فضمن الاستمرارية والتقدم الاقتصادى وترشيد القرارات . كل منهما ــ بطريقته الخاصة ــ حقق رسالته ، وبتضحيات هائلة (تحملت شعوبنا القسم الأكبر منها في حالة النموذج الليبرالي بالذات) . ويترتب على ذلك اننا لا يمكن ان نطالب باهمال دراسة هذه الجهود الابداعية ، ولكن ما نطالب به هو ان ندرس هذه النماذج ــ الأنظمة من زاوية منطق نشأتها وتطورها ، لان الهدف الأول من الدراسة هو صقل موهبتنا وقدرتنا على ابداع نماذج وانظمة يرتبط منطق نشأتها وتطورها بواقع امتنا وظروفها . لنقل ان الهدف الأول من الدراسة هو نوع من التدريب الذهني ، تماما كما يقرأ لاعب الشطرنج عن المباريات السابقة ، إنه مجرد تنشيط للذهن وتوسيع للخيال ، ولكنه بالقطع سيلعب مباراة جديدة تماما . لا ينفي هذا ان الاطلاع على تجارب الآخرين قد يدلنا على بعض مكونات تصلح لنا ، ولا حرج هنا من ادخالها في توليفاتنا الخاصة ووفقا للمنطق الخاص لنسقنا ، وهذا هو مفهوم التفاعل الصحي بين الأمم والحضارات ، ولكن يظل هذا هو الناتج الثانى لعملية الدراسة وليس الناتج الأول .

(٢) التجزيئية

أ ــ ننتقل الآن الى اصحاب النظرة التجزيئية والتلفيقية المشوهة . والتجزيئية عند **اصحاب**

الثقافة الغربية تنعكس في تشتت التخصصات المختلفة ، فيعكف كل متخصص على معالجة موضوعه بمعزل عن باقي مكونات المجتمع التي يتفاعل معها بالضرورة موضوعه . هذه الأبحاث يتصور أصحابها انها « العلم » وهذا غير صحيح طبعا . انها خطوة علمية تفيد معرفيا الى حد ما من ناحية وصفية ، ولكنها تثير السخرية حين تتعدى حدودها وتزعم لنفسها القدرة على اصدار توصيات أو حلول للقطاع محل دراستها « المتخصصة » . يحدث أحيانا لحل هذا الاشكال (اشكال التشتت التخصصي) ان تتألف فرق بحثية من اصحاب التخصصات المختلفة ، ويحدث ايضا ان يحاول بعض مثقفينا ان يوسع هو شخصيا من دائرة معرفته ، فيخرج في قراءاته الى دائرة أوسع من اطار تخصصه الضيق ، ولكننا نلحظ للاسف ان نتائج اغلب هذه الحالات لا تخرج عن رص نتائج اصحاب التخصصات المختلفة فى خانات متجاورة ، اي في فقرات متتالية من تقرير واحد ، بغض النظر عن مدى اتساقها في كلّ متكامل . وقد يحدث الشيء نفسه في حالة المثقف الواحد الذي يحاول ان يقوم بتوسيع دائرة معرفته ، فينتهي الى ان يجمع من كل بستان زهرة أعجبته ، بغض النظر عن مدى اتساقها مع باقي الزهور .

الا انني ينبغي ان اضيف فوراً ، ان هذا الوصف للتجزيئية والتلفيقية المشوهة ينطبق على أسوأ الحالات . ومن المؤكد أن بعض الفرق البحثية (بقدر معقول من التفاعل بين أصحاب التخصصات المختلفة) يمكن ان تخرج بنتائج تبدو متسقة الى حد كبير ، ولكن هذه النتيجة لا تعكس ابداعا حقيقيا او اصيلا ، فواقع الحال ان كل افراد الفريق درسوا تخصصاتهم من خلال الغرب . وفي الغرب تبدو هذه البعثرة في التخصصات عند المستوى الأدنى من البحث العلمي ، وهي تصدر لنا بالفعل كأجزاء مفككة وخاصة في تحويراتها المصممة للدول « النامية » : نظريات في التنمية السياسية ، ونظريات في التنمية الاقتصادية ، وثالثة في الاجتماعية والادارية ... الخ . ولكنهم في الغرب يملكون مستوى اعلى من البحث العلمي والنظري ، يشكل قدرا من التكامل في نظرة ومبادىء كلية تحكم هذه التخصصات التي تبدو مبعثرة ، وحين يجتمع متخصصونا يمكن لهم بشيء من الجهد أن يضموا اجزاء اللغز (Puzzle) الى بعضه البعض ، ويتصوروا انهم هم الذين شكلوا صورة منسجمة ، ناسين أن الأجزاء مصممة في الأصل لكي تتكامل . وقدرة الابداع كان مفروضا أن تتمثل فى الفزع من الصورة المتكاملة الناشئة ، وهو الأمر الذى لا يحدث عادة ، رغم أن الصورة الناشئة هي عودة لاستيراد النموذج الكامل ، ولكن مطوعا لحساب الدول « النامية » ، ومفهومه المحورى هو « التحديث » ، وهو المصطلح الذي يعني اهمال التاريخ الخاص وتقليد الغرب ، اى ترسيخ التبعية للغرب الذى لن نلحق به أو نكون مثله ابدا . ويدخل هنا الانتقال الى الليبرالية باعتبارها مكونا مهما للحداثة ينبغي من أجله أن يعاد ترتيب كل العلاقات والقيم من خلال التعليم والاعلام ووسائل التثقيف المختلفة ، تقليدا للغرب ، وكي يمكننا ان نقيم هذه الديمقراطية التعددية .

ب — ويتصور **الماركسيون** أنهم متخلصون من عيب التجزيئية هذا فى بحوثهم الامبيريقية وهو

تصور غير صحيح . ان نظريات التنمية المصدرة للدول النامية من الدول الشيوعية تبدو بالفعل صريحة في تكاملها ، يمكن أن تقرأ كل مكوناتها في كتاب واحد ، ولكن هذا الكل المتكامل يظل جزءا مما يجب عرضه ، والا دلونا على كتاب واحد ناقش الجانب الجيوسياسي من قضية التنمية ، أو ناقش بأي قدر من الجدية امكانية قيام علاقة تبعية في ظل نظام اشتراكي ، او اثر التراث الحضاري المتمايز على قيام مراكز دولية متعددة من خلال انماط ملائمة للتنمية .

ج — والمجددون من **الاتجاه الاسلامي** لهم ايضا طريقتهم التجزيئية ، فاستلهاما لاجتهادات السلف وتجاوزا لها في احيان كثيرة ، نجد انهم يتصدون للمشاكل الجزئية المثارة في عصرنا (التعليم — الربا — حق الملكية — المرأة — نظام الحكم ... الخ) ، ولكن قليلا ما يحدث ان يتصدوا لتشكيل صورة كلية تبحث في ضوئها الجزئيات ، بل لا تحدث متابعة لمدي التوافق او التعارض بين ما أفتوا به هنا وما أفتوا به هناك ،[٦] ودعك من محاولة تبين مدي ملاءمة ما اقترحوه من حلول (حتي في اطار انها جزئية) مع واقع الحال والزمان .

ثانيا : محددات مفهوم الدولة — الديمقراطية

نبدأ في هذا القسم من الدراسة محاولة صعبة للتحرر من التقليد ومن النظرة الجزئية وصولا الى تحديد معالم أساسية لديمقراطيتنا المستهدفة (والممكنة) ترتبط بنظامنا الاجتماعي المستهدف وعقيدته . ويحسن ان أكشف اولا — وباختصار شديد — عن بعض المفاهيم النظرية العامة للكاتب .

(١) مفاهيم عامة

أ — ان مفهوم الديمقراطية من المفاهيم التابعة لمفهوم الدولة ، والدولة هي المجتمع محكوما مركزيا . وهذا الحكم المركزى (المُلك) ضرورة موضوعية كما أوضح بحق استاذنا ابن خلدون[٧] . ويقال ان الدولة ذات طبيعة طبقية ، بمعني انها تعتمد في تحقيق سلطانها على مجموعة قليلة من ابناء المجتمع ، وتضمن لهم استمرار ما يستحوذون عليه من نفوذ وامتيازات اقتصادية . وهذه مسلمة قالها أو قبل بها الفكر السياسي والاجتماعي الاسلامي منذ وقت طويل . وقد نضيف اليه ان الدولة تتطلب بالضرورة نخبة سياسية تقودها . يحدث أحيانا أن تتولى الطبقة الاجتماعية الحاكمة إفرازها ، ويحدث في أحيان اخرى ان تتولى افراز الطبقة[٨] . وفي أي من الحالتين هناك أقلية تفرض سلطانها على غالبية اعضاء المجتمع ، بقيادة نخبة سياسية . ولكن هذه المقولة الصحيحة (في تقدير الكثيرين وتقديرى) لا ينبنى عليها أن السمة الاساسية والغالبة للمجتمع هى الصراع بين هذه الاقلية وبين الغالبية[٩] ، وان القمع هو الممارسة اليومية للاقلية الحاكمة من أجل استمرارها في موقعها ، وأن الدولة بالتالي هي مجرد جهاز مؤسسى للقمع

بالقهر ، فالسمة الاساسية للعلاقة بين الحاكمين والمحكومين — في اغلب الحالات — هي التكامل من خلال الدولة[١٠] ، وتكمن هنا أهمية الدور المتميز للنخبة السياسية — الفكرية . ان هذه النخبة ذات التكوين المركّب ، وذات التدريب الخاص ، تضع مصالح الطبقة الحاكمة في المرتبة الاولى من اهتمامها ، ولكن دون ان تتخلى عن النظرة الأبعد ، ودون التوقف عند حدود المصالح الضيقة والمباشرة لأفراد هذه الطبقة ، وقيام النخبة بهذه الوظيفة ، واخضاعها جهاز الدولة لهذا المنطق ، هو الذي جعلها ضرورة موضوعية . ان الدولة تحافظ على النظام الاجتماعي بما فيه من تراتب وتقسيم للملل والثروة ، وهي تستخدم القمع لتحقيق ذلك بالتأكيد ، ولكن وفق اعراف أو قواعد محددة ، وكحل أخير . وهي تتمكن من جعله حلا أخيرا بواسطة « العدل » الذي توسع فقهاء الفكر السياسي الاسلامي العربي في شرحه ، والذي نصح ميكافيلي أيضا أميره به . ومع تحقق « العدل » يتأكد معنى الضرورة الموضوعية لقيام الدولة ، وبالتالي تتأكد المشروعية السياسية لها ، اى قبول دورها من منطلق الوعي الجماعي . وهذه المشروعية رسختها العقيدة المشتركة التي روج لها (أو صاغها) مثقفو الدولة (أيا كان الاسم الذى اتخذوه في الدول المختلفة والمراحل المتتابعة)[١١] . ورغم احتقار هيجل الشديد لشعوب الشرق ، ونحن منها ، الا اننا نقر (بغير عقد) ان كثيرا من المفاهيم التي قدمها عن الدولة تستحق تأملا عميقا منا ، وأعتقد أنها تساند مفاهيم الشرق (وان كان هذا سيزعجه كثيرا في قبره)[١٢] . وقد يحدث أن تترهل النخبة السياسية ، أن تنحط كفاءتها ، أو تندمج في الطبقة الحاكمة وتفقد دورها المتميز ، أو قد ينكشف انحرافها البين عن عقيدة الامة ، وحينئذ يكون نظام الدولة كله معرضا للانهيار بثورة في الداخل أو على يد عدو من الخارج ، وهذه هي الدورة العادية للممالك كما حدثنا عنها ابن خلدون . وهي تختلف عن الدورات الاوسع لنهوض المشروعات الحضارية الكبرى وأفولها ، والتي اشار اليها ابن خلدون ايضا بدون توسع في الشرح . ولحظة النهضة الحضارية تتحقق اذا تقاطعت في لحظة تاريخية ما ، عقيدة ملهمة وديناميكية مع نخبة سياسية تقود الطبقة الحاكمة في تجسيد صادق لهذه العقيدة ، فتجمع المجتمع كله على القتال من أجلها (وهذا قريب من اكتشاف مهم لتوينبي)[١٣] .

ب — في ضوء هذا التصور عن الدولة (وهو على مستوى عال من التجريد)[١٤] ، نقول ان الديمقراطية هي اسلوب ملائم تدير به النخبة السياسية الذكية (والدولة بالتالي) مجمل النشاط الاجتماعي للأمة ، وخاصة في صورته المكثفة ، أي النشاط السياسي . وجوهر هذا الأسلوب الملائم يعتمد على تكوين النخبة ذاته ومدي قابليتها للتجدد ، وهذا الأسلوب الملائم يعظم قدرة النخبة على مشاركة الحاكم في صنع القرارات وفي ضمان تنفيذها . ويتطلب هذا قيام أوضاع مؤسسية (تعبر عن تعدد الارادات وتوازن معين بين القوى) تضمن انتظام الممارسة العملية واستمرارها . هذا اولا ، أما ثانيا فان الاسلوب الملائم يعني ايضا تنشيط الاتصال والحوار لنقل المدركات والأماني والتطلعات بين الحاكمين والمحكومين ،

في اطار العقيدة المشتركة ، وصولا الى نقطة توازن وتراض عام ، ويتضمن هذا توسيع دائرة المشاركة في ادارة النشاط الاجتماعي في مستوياته المختلفة الى اقصي حد ممكن .

هذا ايضا تصور للديمقراطية عند مستوى عال من التجريد ، وهو يتضمن اننا لا نتصور دولة ــ أمة حققت استقراراً وأقامت حضارة بدون قدر ما من الاسلوب الديمقراطي ، الذي هو في التحليل الأخير ادارة سياسية رشيدة . ولكن عند مستوى أقل تجريدا ، سنلحظ طبعا أن شكل الأساليب الملائمة لتحقيق الديمقراطية تباين تباينا واسعا بين الدول ، وسنختلف هنا ، بوضوح ، مع كل المفاهيم التي سكت في الغرب عن « الاستبداد الشرقي » والتي استبعدت بمقتضاها أية قيمة جادة لتراث الفكر السياسي الشرقي ، ليحتكر الفكر السياسي الغربي وحده مسيرة التقدم في المجال الديمقراطي : من اثينا الى عصر النهضة وما تلاه . وقد حظي تراث الفكر السياسي العربي الاسلامي بالذات بأكبر قدر من التجاهل ، وآن لنا ان نقوم نحن بنفض الغبار عنه ، آن لنا أن ندرسه بمحبة واحترام ، وندرس معه تاريخ النسق السياسي ــ الاجتماعي الفعلي ، فبهذا نعيد تمفصل الحاضر مع الماضي (وهو اساس أية نهضة أصيلة) بعد أن قطعتنا الثقافة الغربية عنه بوحشية[١٥] . ولا يتسع المقام لعرض نتائج ما وصلت اليه من قراءاتي الأولية فى هذا المجال ، ويكفي أن أسجل إقتناعي الكامل بأن الدولة الاسلامية (الموحدة أو المجزأة) عاشت في عهد ازدهارها (أو استقرارها) نمطاً ديمقراطياً ، يختلف بطبيعة الحال ، عن نمط الديمقراطية التعددية الغربية المعاصرة ، ولكن لايقل كفاءة عنها في تحقيق الوظيفة المستهدفة نفسها . كان نسقا سياسيا يحقق بطريقته الخاصة الوحدة عن خلال التنوع ، وكان مرتبطا عضويا بعقيدة الأمة ، وملائما للتعامل مع بنائها الاجتماعي وفق شروط عصره (الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية) . كان الحاكم يملك سلطة اصدار القرار السياسي ، وكان يمثل بالتأكيد موقعا محوريا في نسق السلطة ، ولكن وصف ذلك بالاستبداد أو حكم الفرد بعيد تماما عن نتائج الفحص المتأنية والموضوعية ، فسلطة الحاكم تظل مقيدة بباقي مكونات النسق وبعلاقاته ، والتي يؤدي تجاهلها الى انهيار السلطة كلها . كانت هناك مؤسسات متمايزة ، وكانت هناك مجموعات ضغط (اجتماعية ــ سياسية) وكان هناك اتصال منتظم بالمحكومين ، وكانت هناك فوق ذلك عقيدة ــ استراتيجية جامعة يحرسها فقهاؤها ولا يمكن خرق قواعدها الأساسية الواضحة صراحة . وفي الممارسة تراكمت الخبرة وتبلورت قواعدها وفنونها وقيمها وآدابها ، أى تبلورت تقاليدها ، بحيث يحقق الحاكم والنخبة تناغما في ادارة النسق[١٦] . يثور النقاش كثيرا حول : هل كانت نتائج الشورى ملزمة او غير ملزمة ، وهو سؤال لا ينبغي ان نبحث عن اجابته ــ في المقام الاول ــ من القواعد المكتوبة ، أو فيما يشبه النصوص الدستورية ، فأهم من ذلك متابعة منطق النسق السياسي الذي يفرض من الناحية العملية ان تكون الشورى ونتائجها ملزمة في اغلب الحالات ، والتاريخ الفعلي للممارسة يؤكد ذلك ويخلق تقليدا .

لا يعني هذا ان النسق عمل دائما باحكام ، ففي بعض اللحظات زاد تركيز السلطات في يد

الحاكم على حساب اطراف اللعبة الآخرين ، وفي لحظات اخرى أكثر من الأولى زادت سلطة الشركاء على حساب الحاكم ، وفي لحظات ثالثة كان هناك استبداد (ظلم) جماعي مارسته النخبة والطبقة جميعا ضد المحكومين . حدث كل هذا ، والاعتراف به لا يزيد عن التسليم بأن الدولة الاسلامية صادفت لحظات قوة ولحظات ضعف ، وهو امر لا خلاف فيه (وهل نجت الدولة الغربية ونسقها من هذه اللحظات التبادلية ؟) ولكنني أزعم أن القراءة الموضوعية للتاريخ الاجتماعي السياسي الطويل تثبت ان لحظات الضعف والمرض لم تكن الحالة الغالبة للدولة الاسلامية (عربية وغير عربية) . والخلاصة اننا بصدد اسلوب متميز للادارة السياسية حقق جوهر المطلوب ديمقراطيا في عصره ، وهو ــ بالمناسبة ــ لم يكن منعزلا تماما عن بناء الدولة ومنطقه قبل الإسلام . ولذا اعتقد أن أي تصور للحاضر او للمستقبل المنظور عن بناء الدولة عندنا وعن اسلوب الممارسة الديمقراطية الذي يتلاءم معه ، ينبغي أن يستوعب منطق الاستمرارية التاريخية(١٧) .

(٢)ـ محددات المفهوم الديمقراطي في الوطن العربي

ان اساليب الممارسة الديمقراطية تختلف إذن ، وليست الديمقراطية بنمطها الغربي هي الاسلوب الوحيد . هذا صحيح في الماضي وصحيح في الحاضر . ولا ينبغي ان نجيل النظر في الخارج بقدر ما ينبغي ان نفحص واقع امتنا وتاريخها ، حين نبحث عن الأسلوب المعاصر والملائم لديمقراطيتنا . واعرض هنا عددا من الاعتبارات والمفاهيم التي اعتقد انه لا ينبغي لأية نخبة سياسية ــ فكرية قومية عربية ان تتجاهلها حين تتصدى لطرح تصور ديمقراطي . ويلاحظ انني لا اقصد مهمات مباشرة مع افتراض ثبات كل شيء على حاله ، فالتعرض لهذا له مجال آخر(١٨) . ما أطرحه يرتبط **بفرض أن توفرت نخبة سياسية ــ فكرية عربية ذات ارادة مستقلة على رأس دولة (من قطر عربي أو أكثر)** . مثل هذه النخبة (التي نتمنى قيامها) هي التي نستهدفها من هذا الحديث ، كاسهام في توضيح الطريق أمامها .

أ ــ هـدف الدولـة

من المنطقي أن تضع النخبة أجهزة الدولة في خدمة هدفها المعلن الذى افترضنا انه سعى لتوحيد الارادة السياسية المستقلة للامة العربية على اساس من استعادة المبادرة لتطوير رسالتها الحضارية الاسلامية العربية . هذا الهدف وما يستتبعه من تغيير عميق لكافة الاوضاع المؤسسية (الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) سيصبح عقيدة الدولة ــ الأمة . وهو هدف بالغ الصعوبة تعارضه ارادات مضادة قوية محليا واقليميا ودوليا . وبالتالي يستلزم الانتماء الى هذا الهدف ــ العقيدة اعدادا منذ اللحظة الأولى لصراعات قاسية ومعقدة على مختلف المستويات ولفترة زمنية ممتدة ، ويرتبط هذا مباشرة ــ

من جانبه السياسي ـــ بقضية الديمقراطية السياسية ، فبدون التنبه والحرص على ضرورة التنمية لجوهر ما تعنيه الديمقراطية السياسية يكون المشروع حاملا في داخله عوامل هزيمته . وجوهر الديمقراطية السياسية نعنى به أن تستوعب صفوف النخبة السياسية ـــ الفكرية (بدرجة أو اخرى) اغلب العناصر المؤهلة للقيادة في هذا المشروع الذي يتطلب مهارات متنوعة قادرة على ادارة الصراع القاسي والمعقد . ان توحّد اطراف النخبة (على ما بينهم من خلافات ومنافسات) مع التوجه العام للمشروع لا يؤدي فقط الى رفع الكفاءة السياسية للدولة ، ولكن يؤدي الى سيادة القيم الملائمة ايضا ، والى تكثيف الاتصال بين قيادة المشروع وقاعدته . فتتحقق وحدة صلبة للدولة ـــ الأمة ، قادرة على مواجهة التحديات الخارجية . هذا الجوهر الديمقراطي ليس نصا دستوريا في الأساس بقدر ما هو مجموعة من المفاهيم والمؤسسات والعلاقات الموضوعية تضمن تواجده واستمراره . وهذا الحرص على الجوهر الديمقراطي والدربة على ممارسته يرتبط بهدف النخبة القائدة أيضا لتوحيد الارادات السياسية للأقطار العربية . ومن الناحية الموضوعية ، ينبغي التنبه الى أن أى نجاح فى زيادة الرقعة العربية الموحدة يخلق ظروفا أنسب لتعميق الممارسة الديمقراطية اذا أمكن حل التناقضات بين النخب القطرية بكفاءة ، باعتبار ان التوحيد يحسن من توازن القوى بين المشروع واعدائه فتنخفض درجة التوتر الداخلي المعيق للممارسة الديمقراطية . وغني عن البيان أن كل هذا الذي قلناه من حرص على الجوهر الديمقراطي سيعبر عنه بالضرورة عبر اشكال مبتدعة لا اتصور انها أشكال الديمقراطية الغربية .

ب ـــ الموروث السياسي

ونقصد به أنه بشيء من التجريد ، لاحظنا استمرارية النسق السياسي للحكم في بلادنا عبر آلاف السنين . وهذا قيد موضوعي لا يمكن أن تتجاهله أية دعوة اصلاحية أو ثورية . وهذا النسق ، في طبعته الاسلامية التي تعتبر الامتداد المباشر لها ، عبرت عنه وحددت قواعده ـــ كما أشرنا ـــ مؤلفات عديدة . والخلاصة أنه أعطى صلاحيات كبيرة « للامام » ، أو للحاكم ، ولكنه في المقابل وفر عددا من المؤسسات الموازنة تحاصر هذه الصلاحيات ، وتسمح بالتالي بصيغة ديمقراطية معينة في ادارة النسق . وهذه المؤسسات : دينية فقهية (أى روحية فكرية) ، وسياسية ، واقتصادية واجتماعية ، هي التي اصابها العطب او التآكل في الانساق السياسية المعاصرة ، فتحولت القيادة (فردية او جماعية) الى الاستبداد الرهيب الذى نعرفه ، والذى تكرر عادة في عصور الانحطاط . ان المشروع المستقل سيعطي القيادة السياسية (فردية او جماعية)[١٩] صلاحيات كبيرة ، استمرارا لمنطق الموروث السياسي ، واستجابة لاحتياجات معاصرة تتطلب هذا المنطق بدورها ، ولكن لابد من التنبه الى اهمية الأخذ بالمنطق المتكامل للنسق التاريخي ، وتغذيته بكل المؤسسات الموازنة في صيغتها العصرية الملائمة . آن لنا ان نرفض التعايش مع ، وأن نتمرد على ، ظاهرة أن الدولة تزداد قمعا كلما زادت « تقدميتها » . فهذه الظاهرة ليست ضرورة موضوعية ، وليست قدرا ، ولابد من انهائها ، ونبدأ هذه العملية برفض هذا المفهوم الغريب والمدمر[٢٠] .

ج ــ الموروث الاجتماعي ــ الاقتصادي

هذا الموروث لابد من التعامل مع كل مكوناته بهدف تطويره على نحو يتسق مع المشروع القومي ومتطلباته . وكل مكوناته تعني اننا لا نقتصر في التعامل الاجتماعي على علاقات الملكية حسب المفهوم لمنتشر الآن ، رغم اهمية ذلك ، اذ لابد أن تشمل التغييرات المطلوبة لدعم الاستقلال الاقتصادي الاجتماعي تصفية السيطرة الأجنبية وسيطرة علائها المحليين على النسق الاقتصادي ــ الاجتماعي . الا ن هذا الجانب ــ على صعوبته الفائقة ــ هو الأيسر نسبيا ، أما الجانب الأصعب والذى لا ينبغي تجاهله ، فهو التكوين الطائفي والقبلي ... الخ . في تجاربنا الماضية قفزنا على هذه المشكلة وتعالت لنخب السياسية ــ الفكرية (أو زعمت الاستعلاء) على هذهِ التكوينات ، وساد الزعم بأن انتشار لتعليم والانتاج الحديث وما أشبه ، كفيل بتجاوز هذه التركة . واعتقد أن التجربة التاريخية اثبتت بطلان هذا الزعم الذى ادى الى مجرد تعميق التناقضات داخل المجتمعات العربية ، وزيادة المبررات للاستبداد لسياسي ، بل وزيادة قدرة هذا الاستبداد على ممارسة استبداده . وكل هذا يعوق اية ارادة جادة لقتال عداء خارجيين وتحقيق توحيد عربي . ان التعامل مع هذا الجانب من الموروث الاجتماعي يبدأ من الاعتراف به ، والقبول بنتائجه الحتمية في البناء السياسي وفي اسلوب الممارسة الديمقراطية . ان هذا لمفهوم يقدم في اطار بناء دولة قوية قادرة على القتال ، وليس في اطار بناء مجلس تنسيق بين الطوائف ، ولكن يظل صحيحا ان قوة الدولة (وخاصة قبل الأعداء الخارجيين) لا تقوم على مدى صلاحيات الحاكم في استخدام اجهزة القمع ضد مواطنيه ، ومدى كفاءة هذه الأجهزة ، بقدر ما تقوم على ارتكاز لسلطة الى نوع من الاعتراف بمشروعيتها من قبل التكوينات الواقعية للمجتمع ، حتى وان ادى ذلك إلى تشكيل ضغوط تحد من احتكار الحاكم (ونخبته المعاونة) لاصدار القرار السياسي (وما الخطأ فى هذا ديمقراطياً ؟)[٢١] .

وغني عن البيان ان المطالبة بالاعتراف بالكيانات الاجتماعية القائمة موضوعيا ، لا يعني عدم لسعي الى تطويرها وتطويعها لخدمة اهداف المشروع المركزى الموحد . اذ لابد من ذلك ، مع ادراك انها عملية ممتدة بالضرورة ، تبدأ ــ كما قلنا ــ من الاعتراف بها . وبما انني لا أحلم ، فان قدرا من القسر ستسخدمه الدولة الثورية في عملية التطويع ، ولكن يجب أن يكون ذلك في حد ادنى ، وضمن توليفة من الممارسات التي تتعامل مع الظاهرة من مختلف جوانبها (اجتماعيا ــ دينيا ــ اقتصاديا ... الخ) ووفق منطقها ، وهذه مهمة مفروض أن تسهم فيها النخبة الفكرية ، ولكنها تتطلب منها أن تعود الى دراسة قضايا تعودت طويلا أن تتجاهلها[٢٢] .

د ــ درجة مابلغه ، المجتمع من تغيراته (أو تشوهاته) الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

يأتي هنا **عدد السكان** بما يمثله كقاعدة أساسية للأمن القومي وللقدرة الانتاجية ، وباعتباره عاملا في زيادة التشابك الاجتماعي . وتأتي هنا **انماط الثقافة** السائدة وانماط التشوه المتباينة التي تحملها ، ومدى انتشار الوسائل الناقلة لهذه الأنماط (المدارس ــ المساجد ــ وسائل الاعلام الحديثة بامكاناتها الرهيبة ــ الكتب ... الخ) . نضيف ايضا **وسائل النقل والمواصلات الحديثة** . ثم ما يصاحب كل ذلك من **مستويات وانماط استهلاكية** ، ومدى ما أصاب هذه الأنماط الاستهلاكية من تشوه نتيجة التبعية للأسواق الخارجية التي تسارعت بفعل المال النفطي في المنطقة العربية بدرجات متفاوتة . واخيرا يأتي الحديث عن مدى ما أقيم من **مشروعات انتاجية وزراعية** (مع ما تحمله من تشوه) ، وقد تعمدنا أن نضع الاستهلاك قبل الحديث عن الانتاج ، تعبيرا عن حالنا الراهن حيث انفصمت العلاقة المنطقية بين استهلاكنا وانتاجنا ، فأصبح بوسعنا أن نستهلك اضعاف ما ننتجه ، وأصبحت تبعيتنا الاستهلاكية تفوق في تشوهها تبعيتنا الانتاجية (بفضل المال النفطي ايضا) . ان كل ما ذكرناه يسهم في تحديد مهمات النخبة السياسية ــ الفكرية ، وفي تحديد الأشكال الديمقراطية الملائمة والممكنة ، والتي تختلف بالضرورة وفق هذه الاعتبارات من منطقة عربية الى أخرى .

هـ ــ أثر الموارد النفطية على التنظيم الاجتماعي والممارسات الديمقراطية

ان توفر ارادة سياسية مستقلة يتضمن تصديا شجاعا للآثار المدمرة التي نشأت عن استخدام الأموال النفطية استخداما استهلاكيا مشوها . يتضمن جهادا شاقا للنفس تلعب فيه الجبهة الثقافية دورا مهما بهدف استعادة القيم الضائعة ، وعلى رأسها قيمة العمل المنتج . ومع افتراض تحقيق قدر من النجاح في هذا الاتجاه ، نكون بصدد حقيقة اننا نملك موارد كبيرة جاهزة لتمويل التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى ينعكس بالضرورة على نمط النسق الاقتصادى ــ الاجتماعي المستهدف . فتحقيق التراكم الأولي كان دائما يمثل اختناقا واجه مهمات الانطلاق (او الاقلاع) في التنمية . معروف ان الدول الغربية حلت المشكلة (الى حد كبير) من خلال التوسع الخارجي ، ولكن في تجربة محمد علي وفي التجارب اليابانية والسوفيتية والصينية كان لابد من اعتصار الناتج المحلي لتوفير هذا التراكم ، وتطورت التنظيمات الاجتماعية في هذه الحالات المختلفة كوسيلة تلائم هذا الهدف . وكان اعتصار الناتج المحلي يعني اجتماعيا اعتصار الفلاحين في المقام الأول . وقيام المزارع الجماعية في الاتحاد السوفياتي او الصين كان حلا براجماتيا لتنظيم حصول الدولة على الفائض الاقتصادى لتمويل التنمية ، وهو نفس ما استهدفه محمد علي واستهدفته اليابان (ايام الميجي) في تنظيماتها لقطاع الزراعة ، ولا يغير من هذه الحقيقة ما استخدم من تبريرات دعائية عقائدية تناسب كل حالة . ويبدو في ضوء هذا ، ان توفر المال النفطي لابد من ان يؤثر على دوافع واشكال التنظيم الاقتصادى ــ الاجتماعي في قطاع الزراعة وخارجه ، وهذا

بدوره يؤثر مباشرة على مدى ممارسة الديمقراطية السياسية وعلى اشكالها الممكنة . فمن ناحية تفرض الحاجة الى معدل عال من الادخار من ناتج محلي اجمالي منخفض ضرورة تعيين قيود شديدة على الاستهلاك ، ويولد ذلك مقاومة او قابلية لمعارضة هذا الاتجاه السياسى الاقتصادي وكافة الاشكال المؤسسية التي تساعد على تنفيذه ، وهذا المناخ من التوتر الاجتماعي والسياسي ، ينعكس سلبيا على مدى الممارسة الديمقراطية وأشكالها . ومن ناحية أخرى ، فان الظروف اذا كانت تبرر فرض ملكية الدولة (أو سيطرتها المطلقة) على ادوات الانتاج كافة ، فان هذا التمركز الشديد للسلطة الاقتصادية يؤدى الى اخلال خطير في التوازن بين القوى الاجتماعية المختلفة وبين الدولة ، وبين الفرد والدولة بالتالي ، ينعكس هذا طبعا على وضع النخبة ، فحيوية الأطراف المختلفة للنخبة السياسية ومدى قدرتها على لمشاركة في القرار السياسي ، يعتمد الى حد كبير على بناء اجتماعي يدعم امكانية ادائها لهذا الدور ، وهذا الانهيار الكبير — موضوعيا — في توازن القوى الاجتماعية لا يؤدى الى هذا البناء الملائم ، وبالتالي تتهيأ الفرصة امام تراجع دور النخبة في النسق الاجتماعي لصالح تعاظم السلطة الفردية للحاكم والبيروقراطية القابعة خلفه[٢٣] . وقد أوضحنا الدور المحورى الذى تلعبه النخبة في اى نسق سياسي ، وخاصة في حالة دولة ذات رسالة طموحة ومعقدة . ينتج من هذا ان نموذج النسق القائم على السيطرة المركزية المحكمة على وسائل الانتاج كافة ، وكذلك الظروف الاقتصادية التي تبرر نشأته ، تؤديان الى آثار سلبية شديدة على مسألة الديمقراطية السياسية (ويبدو هذا مؤكدا في ضوء التجربة التاريخية المعاصرة) ، وبالتالي ينبغي أن يراجع كثير من مفكرينا الثوريين تصورهم التقليدى في هذا المجال . واذا كانت ظروف مرحلة الانطلاق عندنا تلغى مبررات هذه الضرورة ، فاننا ينبغي ان نتهلل فرحا لهذا الحظ السعيد ، ويترجم ذلك في بناء تصور لنموذج اقتصادى — اجتماعي يتسع للقطاعين العام والخاص ، ليس كمرحلة تكتيكية ولكن كمفهوم أصيل ، فالسيطرة الكاملة للقطاع العام ليست مثلا أعلى ، أو ليست هدفا مطلوبا في حد ذاته ، في كل الظروف[٢٤] . وعدم تصويب مفاهيمنا في مجال كهذا ، يضر ضررا بليغا بقضية الديمقراطية . ولا شك أن التفكير المتكامل وفق هذا التصور ، سيدخل تعديلات ملائمة في أساليب التخطيط . وسيزيد الميل للادخار العائلي وللاستثمار ، مما يساعد أوجه المعالجة الأخرى للتشوه الاستهلاكي ، وسينعكس كل ذلك ايجابيا في مدى الديمقراطية السياسية الممكنة ، وفي أشكالها .

و — لحظة الصراع ولحظة التوازن

في مشروع كهذا ، ممتد زمنيا ، ستواجه النخبة بلحظات حرجة يغلب عليها طابع الصراع او التوتر الحاد (حرب ضد عدو خارجي ، اجراء تغييرات اجتماعية عميقة ، المرحلة الاولى من توحيد قطرين ، اختيار رئيس جديد ... الخ) . في أي من مثل هذه الحالات يفهم أن تتأثر الممارسة الديمقراطية تأثرا سلبيا ، اى يزداد تمركز السلطات في يد الرئيس ، ولكن ينبغي ان تبادر النخبة الى سرعة

العودة الى الأحوال العادية عند تجاوز هذه اللحظات ، اى عند وصول مرحلة يغلب عليها التوازن او الاستقرار . الثورة مستمرة ، نعم ، ولكن ليس عند درجة حرارة ثابتة . وقد يساعد في ضمان سرعة الاستجابة لتغير الظروف ، ارساء مبدأ الا تعني مواجهة لحظات الصراع الغاء اوضاع مؤسسية قائمة ، ولكن فرض قيود مؤقتة على صلاحيتها ، بحيث تكون قادرة على الخروج من حالة كونها وممارسة ضغوطها للعودة الى دورها الطبيعي في اللحظة المناسبة .

ز ــ ظروف البيئة الاقليمية والدولية

قدرة الرسالة الحضارية الاسلامية للامة العربية على الانتشار (مع النتائج السياسية الخطيرة لذلك على النظام الدولى كله وتوازناته) ، مع الاعتبارات الجيوسياسية المعروفة والمتعلقة بالمنطقة العربية ، اضافة الى المشروع الصهيوني ومخططاته المضادة في قلب المنطقة . كل هذا يكثف من حدة الصراعات التي يتعرض لها مشروعنا العربي في مواجهة القوى الخارجية . وهذا المناخ في حد ذاته يؤثر على الممارسة الديمقراطية ، ولكن يمكن أن ينحصر هذا التأثير في شكل الممارسات وليس في جوهرها ، (على مدى السرية والعلانية في المناقشات مثلا) ، وهذا ما ينبغي ان يكون . ولكن ما يمكن أن يؤثر على الجوهر ، هو ما يترتب على هذا المناخ من ضرورة انشاء جيوش كبيرة ، وأجهزة أمنية متضخمة(٢٥) . هذه حقيقة لابد من الاعتراف بها ، وقبولها ، والتعايش معها . وأخطر ما يمكن أن يترتب على ذلك بالنسبة لجوهر الديمقراطية السياسية هو محاولة الجناح العسكرى من النخبة السياسية ان يطغى على الاجنحة الاخرى مستفيدا من قوة عضلاته . ويتطلب الامر تحريك كل العوامل والامكانيات المضادة لتحييد الآثار السلبية لهذا الاحتمال الخطر . من ذلك ، مثلا ، ما يمكن أن تلعبه التوعية السياسية ، خاصة داخل القوات المسلحة ، حول محددات الاستراتيجية العليا ، وأهمية خضوع الاستراتيجية العسكريةلها ، واشتراك القيادة العسكرية في مناقشة الاستراتيجية العليا وتقريرها يؤكد في العقول والضمائر طبيعة الروابط العضوية بين الاعداد العسكرى والاعداد المدني في حروب وصراعات المنطقة ، وضخامة ابعاد ما نخوضه كأمة ، خاصة حين تتضمن هذه الاستراتيجية انشاء قوة نووية مستقلة وهي ذروة التلاحم بين المدني والعسكرى(٢٦) . ومن الناحية المؤسسية ينبغي أن نشير الى ان الحجم الكبير للقوات المسلحة له جانب اجتماعي وسياسي مهم (بالمعنى الايجابي) يمكن استخدامه ، فالحجم الكبير يجعل من المتعذر عمليا على افراد القوات المسلحة ان يتطلعوا الى امتيازات اقتصادية واضحة تتطلب سيطرة سياسية لحمايتها ، وكذلك فان الحجم الكبير يفتحها على مختلف الفئات الاجتماعية ويجعلها اكثر تفاعلا مع نبض الأمة(٢٧) . واخيرا وهذا مهم جدا ، يمكن أن يلعب التحالف بين مؤسسة الرئاسة والنخب المدنية السياسية دورا حاسما في احتواء الخطر . فمؤسسة الرئاسة في مثل نسقنا المستهدف تتجسد فيها مشروعية الدولة بما تمثله من عقيدة نضالية ، ومع نجاحها في قيادة النخبة في الصراعات المتعددة الجوانب ، تكتسب تأييد الأمة الذى يحاصر تطلعات بعض النخب العسكرية ويشل حركتها المحتملة .

ومؤسسة الرئاسة تملك طبعا امكانيات فنية وتنظيمية ، وتملك سلطة اصدار قرارات حاسمة ، تساعد في ضمان امن النسق السياسي ضد الأخطار الداخلية ، ولكن اهم من ذلك ادراك الرئاسة ان استقرار النسق السياسي الذي ترتبط به ، ومشروعيته بالتالي ، يتطلب التوازن بين اطرافه . واستقرار صلاحياتها الكبيرة داخل النسق في صنع القرار يتطلب استخدام وزنها السياسي والمؤسسي الى جانب الجناح المدني لتحقيق التوازن بين المؤسسات المختلفة . ويقابل هذا من جانب النخب المدنية التسليم بدور خاص لرئاسة الدولة ... ولكن حتى مع النجاح في استبعاد خطر الهيمنة العسكرية ، يبقى صحيحا ان مجرد الحاجة المنتظمة الى المشاركة السياسية المباشرة من قيادة عسكرية في حالة حرب دائمة او شبه حرب ، لابد من أن يؤثر على اشكال الديمقراطية السياسية .

(٣) منهج تحديد الشكل الديمقراطي المناسب

ان البحث عن اجابة لسؤال الديمقراطية السياسية في الوطن العربي (**حالة توفر دولة ثورية**) لابد من ان يحيط بمثل هذه المفاهيم والمحددات ، وهذا تطبيق لما سبق ان المحنا اليه عند مستوى اعلى من التجريد ، فقلنا ان اسلوب الديمقراطية لابد من ان يتسق مع كل مكونات المجتمع وظروفه ، ولا يمكن أن ينعزل عنها . ويلاحظ أن بعض ما ذكرناه يمثل عوامل موضوعية ، أى معطى لا حيلة لنا فيه (التاريخ ـــ الموارد النفطية ـــ حدة الصراعات الاقليمية والدولية ـــ وما يترتب عليها من حجم الجيش واجهزة الأمن) ولكن يقابل ذلك عوامل ذاتية تتمثل في المفاهيم التي نشكلها في مواجهة العوامل الأولى . وهذه المفاهيم تتحول بدورها الى عوامل موضوعية حين تتجسد في مؤسسات وقواعد للسلوك ، وما نصنعه بأيدينا يمكن أن يكون مساعدا او مناهضا لما نستهدفه من توسيع للممارسة الديمقراطية . وقد تبدو الديمقراطية المقيدة بمثل هذه المفاهيم والمحددات غير مريحة للبعض منا ، ولكن هل هناك منهج آخر للبحث ؟ ومع ذلك اظن ان محاولة انشاء نموذج نظرى (ونسق فعلي ان شاء الله) وفق هذه المفاهيم والمحددات **كلها معا** ، من شأنه ان يتيح ممارسة ديمقراطية نشطة وفي مستوى لم يسبق ان وصلنا اليه في وطننا العربي ، بل ولم تتمكن سلطة ثورية معاصرة من أن تبلغه. ويلاحظ انني لم اقترح أشكالا محددة للممارسة الديمقراطية في ضوء المفاهيم والمحددات المقدمة، فلم احدد موقفا واضحا من (تكوين الاحزاب والجمعيات ـــ الاجتماع والتظاهر والنشر ـــ العلاقة بين السلطات الثلاث التقليدية ـــ الانتخابات العامة والاستفتاءات ... الخ) . وهذا مقصود ، فمن ناحية اذكر بأن الموقف كله الذى تعبر عنه الدراسة يقوم على ان هذه الأشكال التعبيرية والتنظيمية او الدستورية للممارسة الديمقراطية ، ليست أشكالا مقدسة ولا اشكالا نمطية متكاملة ، لا تتألف ملامح النسق الديمقراطي بدونها . هذه الأشكال تتفاوت في جدواها ، وقد لا يصلح بعضها اصلا ، بل وتختلف توليفة الأشكال المحددة بين المناطق العربية المختلفة ، ومن مرحلة الى مرحلة . تشكيل النقابات والروابط الاجتماعية المختلفة على سبيل المثال مسألة بالغة الأهمية في كل الأحوال . الأشكال المؤسسية لمشاركة النخبة السياسية على سبيل

المثال ايضا لا تتقيد بصيغة وحيدة ، والتعدد الحزبي على وجه التحديد لا يبدو ملائما الا في احوال نادرة ووفق شروط واضحة ، كذلك الاقتراع العام ، فاذا كان لظروف اجتماعية وسياسية معينة مجرد مسألة شكلية (كما في انتخابات السوفيات الاعلى) فان الاستغناء عنه للالتفات الى ما هو اكثر فائدة مسألة لا تخدش حياء الديمقراطية . ويرتبط بهذا تشكيل السلطة التشريعية ، فليس الجوهرى هو ان تكون السلطة القائمة بالتشريع منتخبة ، ولكن الجوهرى هو ان تكون محاطة بقدر من الضمانات التنظيمية والقيمية في مواجهة السلطة التنفيذية . وكذلك الحال بالنسبة للسلطة القضائية ، وخاصة (ديوان المظالم) ، أى القضاء الإدارى الذى يفصل بين الافراد والدولة فى ظروف الإنتشار البيروقراطى . وقد ابدع القدماء في نسقهم السياسى اشكالًا تميز بين هذه السلطات ، بين الحاكم وبين الإفتاء (التشريع) وبين القضاء . وليس مطلوباً أن نكررها فالظرف مختلف ، ولكن نذكر المثال التاريخى لنؤكد أن جوهر المطلوب يمكن أن يتحقق عبر أشكال مختلفة ، والمهم أن يكون الشكل مساعداً فى تحقيق الهدف وليس مجرد زخارف « حديثة » .

اعتقد أن ما ذكرناه فى الفقرة السابقة يتطلب بعض الإيضاح .

فبالنسبة للتعدد الحزبى ، أود أن أذكّر بأن المنهج المستخدم فى هذه الدراسة لا يقبل اشكالًا لذاتها ، ولا يرفض او يكره اشكالًا أخرى لذاتها . معيار الرفض أو القبول هو مدى ملاءمة الشكل المعين للوظيفة المطلوبة فى الظروف الموضوعية التي تحيط بنا . وعلى هذا اذا كان اعلان الاحزاب السياسية فى قطر عربى ما هو مجرد رفع لافتات « حديثة » (الحزب الشعبى ــ الحزب التقدمى ــ الحزب الوحدوى ــ الحزب الديمقراطى ... الخ) على كيانات طائفية تقليدية ، فإننى لا أرى ما هو وجه التقدم فى مثل هذا الاحتيال السخيف . والخطير فى مثل هذا الأمر هو أننا ننسى أحياناً طبيعة ما نتعامل معه ، إنخداعاً بما أطلقناه من اسماء « حديثة » . أثناء الدعم المصرى للثورة اليمنية خيل ألينا أننا فعلًا امام صراع بين الجمهوريين والملكيين ، بينما كان الصراع فى جوهره بين الشوافع والزيود . واذا صدقنا انفسنا ايضاً فى اننا حولنا القبائل او الطوائف إلى احزاب بمجرد تغيير اسمائها ، سيكون من حقنا أن نعتمد على نتائج الانتخابات لتحديد الأقلية والأغلبية ، واتجاهات الرأى العام ، وتداول الحكم بين الاحزاب والإئتلافات التى تفوز فى هذه الإنتخابات . وواقع الحال ــ اذا كنا لم ننس ــ هو أن التصويت محكوم بالكيانات القبلية والطائفية . وكل حزب لن يحصل إلا على أصوات قبيلته أو طائفته في الانتخابات الحالية والمقبلة . وعلى ذلك فإن استبعاد رأى الأقلية ، وحكم الاغلبية (وفق منطق التعددية الليبرالية) لا يعكس فى هذه الحالة تفاعلًا تضمنه مرونة التشكيل الإجتماعى ومؤسساته ، ولكنه يفضى إلى التحول من صيغة التراضى التقليديه والشورى إلى حرب أهلية بين من استقروا فى السلطة (إلى اجل غير مسمى) وبين من استبعدوا منها بواسطة « الانتخابات » . اذن ما هو الشكل الملائم ؟ لنبحث عن هذا الشكل ، ما يهمنى فقط هو الا يجزع البعض من قولنا أن الادارة السياسية الرشيدة (الديمقراطية) لا تتحدد فى شكل واحد ، أو من قولنا أن نموذج التعددية الحزبية بالتحديد ليس شكلًا ملائماً فى كل

الأحوال ، أو من قولنا إن الجوهر المطلوب هو تعدد المؤسسات الفعالة وليس مجرد الانتخابات .

ونسلم بأن التشكيل الاجتماعي فى بعض المجتمعات العربية يمكن من اعتماد الانتخابات العامة اسلوباً ذا وظيفة تسهم فى ضبط المسار السياسي . وفى هذه الحالة لا اعتراض ، ويبقى أن نحدد باقى مكونات النسق السياسي على نحو ملائم . ماذا عن التعددية الحزبية مثلا فى هذه الحالة ؟ هنا أيضاً أتذكر المحددات التى أشرت اليها . هل يتضمن مفهوم التعددية تداول الحكم عن طريق الانتخابات العامة ؟

اذا كان هذا مقصوداً يقفز إلى الذهن فوراً وضع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية فى النسق السياسي . هل ستستبعد تماماً من دائرة القرارات الإستراتيجية والسياسية ، ويقتصر دورها على انتظار ما يصدر اليها من تعليمات النخبة المدنية الفائزة فى الإنتخابات ؟ واذا حدث هذا فهل هو طبيعى أو مفيد ؟ هل يعقل امكان استبعاد النخب العسكرية من دائرة القرارات الاستراتيجية والسياسية ، رغم الوزن المؤسسى الكبير للقوات المسلحة وأجهزة الأمن ، ورغم أن النموذج المستقل فى حالة حرب دائمة (ساخنة او باردة) ؟ ثم كيف نضمن ابتعاد أطراف النخبة المدنية (الاحزاب السياسية) أثناء تنافسها الحاد ، عن محاولة كسب القوات المسلحة إلى هذا الجانب او ذاك ؟ وكيف نضمن فى المقابل الا تسعى القوات المسلحة للخروج من عزلتها السياسية بالتحالف مع هذا الحزب او ذاك ؟ وكيف نضمن ابتعاد القوى الخارجية عن مثل هذه المحاولات بشكل أو آخر ؟ اعتقد ان هذه المخاطر كلها ستجعل الحزب الثورى الذى يصل إلى السلطة حريصاً على إشراك النخب العسكرية فى قراراته ، وحريصاً على خلق العلاقات المؤسسية الكفيلة بضمان سيطرته على المؤسسة العسكرية .. وفى هذه الحالة هل سيغادر هذا الحزب موقعه فى الحكم عن طريق الانتخابات العامة ؟ ! وداعا إذن للتعددية ، إلا اذا كانت التعددية بصيغة « الحزب القائد » ، وهذه مسألة أخرى .

ومع ذلك ، لا أستبعد امكان صيغة تعددية حقيقية بعد استقرار السلطة السياسية المستقلة ، اذا ترسخت قواعد وتقاليد للممارسة السياسية تضمن مشاركة أطراف اللعبة السياسية جميعاً (النخب المدنية والعسكرية) فى وضع الاستراتيجية العليا للدولة ومتابعتها ، وتضمن الالتزام الصارم باهداف هذه الاستراتيجية ومبادئها . فى هذه الحالة سينحصر التنافس الحزبى فى دائرة ضيقة ، ولا تمثل البدائل المنفذة حال تغير الحزب الحاكم هزه عنيفة لأسس النسق المستقل . هذه الصيغة لا تستبعد ، ولكن اتصور ان شروط امكانها صعبة ، ولذا قلنا انها حالة نادرة (**ولا ننسى أننا نتكلم عن حالة قيام نخبة ثورية بقيادة مشروع مستقل وليس عن أية حالة أخرى**) .

ثالثا : تقويم نقدى لمفاهيم الناصرية وممارستها من منظور الديمقراطية

يساعد في القاء مزيد من الضوء على تصورنا المطروح ان نقوم بهذا التقويم لاسلوب استجابة الناصرية للضرورات الموضوعية . والسبب **الأول** لاختيارى الناصرية هو أن أكون ــ بصراحة ــ أكثر حرية في التحليل النقدى . والسبب **الثاني** ، انني اعرفها اكثر من غيرها . وقد أرى أن كثيرا مما يمكن القول عنها يصح اسقاطه ، بدرجة أو أخرى ، على تجارب مشابهة في الوطن العربي . باعتبار أن الناصرية كانت بمثابة النموذج الاولي[٢٨] .

(١) ـ بناء سياسي لا يصلح لليبرالية

خصوم التجربة يتحدثون ، الآن ، عن دولتها كما لو كانت مجرد جهاز للقمع ، وهذا اختزال مخل لمضمون الدولة الناصرية كما اعلنته وكما مارسته . فقد كانت دولة ذات عقيدة ثورية توحّدت معها القيادة السياسية باخلاص وفاعلية ، وبفضل ذلك أصبح عبد الناصر زعيما حقيقيا للأمة العربية وليس مجرد رئيس للدولة المصرية . وقد بلورت الناصرية عقيدتها في صياغة نظرية على جانب معقول من الاحكام حين اصدرت الميثاق (١٩٦٢) الذى اصبح مرشدا حكم حركة التثقيف السياسي الخاص (القيادات والدعاة) والعام . وقد أرى الآن ان العقيدة الناصرية لم تبرز بعض مكونات أساسية[٢٩] ، وقد أرى أن بعض الصياغات النظرية التي اختارتها لم تكن تعبر بشكل صحيح عن جوهر ما مثلته الناصرية في الممارسة العملية ، وكل هذا لا مجال للاستطراد فيه ، اذ يظل صحيحا ، وهو ما يهمنا تأكيده في هذا السياق ، أن الدولة الناصرية لم تكن مجرد جهاز للقمع ، وهذا هو السبب في أنها تمكنت من استيعاب الآثار السلبية لجانبها القمعي بحيث لم يؤثر في مشروعيتها او في شعبيتها الكاسحة .

ومن المؤكد أن بنية النظام السياسي للناصرية لم تكن تسمح بأى نظام ليبرالي . ولن نلجأ فى اثبات ذلك الى المفاهيم النظرية الواردة في الميثاق ، أو في الخطاب السياسي لعبد الناصر ، ولن نلجأ الى قراءة الدساتير الصادرة في تلك المرحلة[٣٠] ، او الى استرجاع ملاحظاتنا الشخصية عن نمط الممارسة السياسية كمعاصرين لهذه الفترة . نحن نستند في الأساس الى نظرة في عمق الدولة ، وكيف نظمت مؤسساتها المختلفة ، وكيف تراتبت وتحددت علاقاتها بحيث تمركزت كل الخيوط الحاكمة في يد مؤسسة الرئاسة ، فكيف يمكن أن تنشأ ممارسة ليبرالية في اطار هذ النسق ؟ وقد أضافت المفاهيم والأساليب التي حكمت التطورات الاقتصادية والاجتماعية اوضاعا مؤسسية جديدة تكاملت مع النسق السابق وصبت في رصيد سلطة الرئاسة . هذه هي الحقيقة الموضوعية لجوهر البناء السياسي في الدولة الناصرية ، هذا هو الأمر الواقع الذى قام الميثاق بتبريره نظريا (دون أن يحلل تشكيله على النحو الذى أوضحناه) والذى قامت الدساتير لاسباغ اعتراف قانوني به . ان تعديل النظام السياسي الناصرى الى

نمط ديمقراطي غربي لم يكن يتطلب تعديلا دستوريا ، ولكن تعديلا في البناء السياسي الموضوعي وما ارتبط به في المجال الاقتصادي ــ الاجتماعي . لا خلاف في ذلك على ما اعتقد ، وعلى ذلك فليس هذا هو السؤال . السؤال هو : هل كان ممكنا او مشروعا ان يختلف الأمر جوهريا عن ذلك ؟ وأزعم أن هذا البناء لم يتشكل وفقا لاختيارات وقرارات عشوائية ، او لمجرد نزعة استبدادية لدى الزعيم ، وانما تشكل جوهر الدولة على هذا النحو في الأساس ، كنوع من الاستجابة لاعتبارات كتلك التي اوضحناها (في القسم ثانيا) ، والتي واجهت المشروع العربي المستقل ، كما بدت في ظروف الخمسينات والستينات ، ومن هنا اكتسبت مشروعيتها السياسية ، بل وتلاحم الأمة حولها . لا يعني هذا ان الاستجابة كانت صائبة دوما ، ولا يعني ان كل الاجراءات والترتيبات مبررة وايجابية ، ومن هنا فان التقييم النقدى مطلوب للمستقبل ، ولكن كل التصويبات الممكنة ستظل في اطار الجوهر نفسه ، ووفقا لمنطقه .

(٢) منطق الاستمرارية التاريخية

أ ــ اذا جئنا للموروث السياسي ، سنضطر الى بعض الاستطراد لأن الشك يتزايد في حقيقة ان جوهر الدولة الناصرية استمد جانبا من مشروعيته عبر منطق الاستمرارية التاريخية . يقال الآن العكس ، اى ان هذا البناء وما تولد عنه من نمط للممارسة السياسية مثل انكسارا في المسيرة الليبرالية الديمقراطية التي قطعها المجتمع المصرى منذ ستينات القرن التاسع عشر .

وأشير بداية الى أن أصالة الحكم المركزى في مصر مسألة مشتهرة . وتتضمن مركزية السلطة السياسية انها بدورها تتمركز حول الحاكم ، ولا تنفرد مصر بهذا النظام ، ولكن يمكن ان نقول ان النموذج في مصر كان بالغ الاحكام وله استمرارية لا تخطأ . ومن الإحكام الذى يضمن الاستمرارية ان الحاكم يتقيد بقواعد اللعبة فلا يكون مستبدا . ومشروعية هذا النسق (كنسق) في اية لحظة تاريخية معينة لا ترسخ هذا الرسوخ الذى نعلمه ، لمجرد أنه يحقق مصلحة عامة في تلك اللحظة ، او بسبب القمع ، فالاستمرارية التاريخية خلقت وعمقت تصورات وقيما ، وحّدت بين المصرى والدولة (بهذا النسق) . لقد اصبحت للمصرى العادى نفسية موظف (بدرجة أو اخرى)[٣١] ومنذ فترة سحيقة كانت مصر دائما جزءا من وحدة سياسية أوسع . أحيانا تكون هي مركز هذه الوحدة ، واحيانا أخرى لا تكون . في الحالين كان تراث الادارة المركزية اساسا في نظامها السياسي الداخلي ، ويكمن الفارق في أنها اذا كانت المركز ، إمتدت سلطة حاكمها الى تقرير السياسة الخارجية سلما أو حربا ، واذا كانت ولاية تابعة كانت تبتدع أوضاعا مؤسسية تخلخا تماسك سلطتها المركزية . وكان الامر ينتهى عادة الى قيام الحاكم في الدولة الأوسع (نصطلح على تسميته : السلطان) بمهمات السياسة والعلاقات الخارجية ويظل القائم على الادارة المصرية (نصطلح على تسميته : الوالي) مسؤولا عن مهمات الادارة الداخلية مستندا الى قواعد الجهاز المحلي العريق وتقاليده ، مع آليات ملائمة بطبيعة الحال تضمن خضوع الثاني للأول[٣٢]

ب ــ في ضوء الخلفية العامة نذكر أن محمد علي (في النصف الاول من القرن التاسع عشر) حاول ان ينقل مركز الوحدة السياسية الاوسع من الآستانة الى القاهرة (مرحليا أو كخط دائم ؟) . وكان هذا يعني ــ واقعيا ــ أن يتحول « الوالي » الى « سلطان » يقضي على التخلخل في السلطة السياسية المصرية ، وقد حقق ذلك باقتدار . ومع استعادة تماسك السلطة ، ومع ما تطلبه مشروعه من ثورة في التنمية الاقتصادية ومن بناء جيش نظامي قوى ، حدث ان اضطر الى زيادة الاعتماد على المصريين في المراتب الأعلى من الجهاز الادارى المدني ، وأخطر من ذلك أن دخل المصريون الى المراتب الدنيا من القوات المسلحة[٣٣] . ومع هزيمة المشروع الكبير لمحمد على حصل على حق ان يستمر هو وأسرته فى حكم مصر ، وظل محمد على بالتالي أكبر من « وال » ، أى ظلت سيطرة الآستانة على الحكم المصرى محدودة بدعم من الغرب . كان الغرب يهدف الى الحاق مصر بدائرة أوسع يقودها هو ، ولكن كانت هذه عملية تتطلب مرحلة انتقالية طويلة ، مع عزل مصر داخل حدودها الضيقة وبعيدا عن روابطها السياسية التقليدية (كأمر واقع وليس قانونا في المرحلة الأولى). ومع كثافة التدخل الغربي (ثقافيا واقتصاديا وسياسيا) تمت تفاعلات اجتماعية خاصة داخل مصر ، وكان لابد من أن تؤثر على نسق السلطة . فمشروعية « الوالي ــ السلطان » اهتزت ، وكذلك امتداداته المسيطرة على الجهاز الادارى والنشاط الاقتصادى . فمشروعية تولي غير المصريين لمركز « الوالي » أو « السلطان » استندت دائما الى ان الدولة تمثل مشروعا اكبر من مصر (اسلامي) ولذا أدى عزل مصر عن روابطها السياسية التقليدية الى تعرض اساس المشروعية هذا للتآكل ، بل ادى هذا العزل الى تآكل الأساس الاجتماعي لسلطة الوالي ، اذ توقفت او كادت ، الامدادات الخارجية لفئة الأتراك والشراكسة والألبان والقوقازيين وما أشبه ، ومن ناحية أخرى ساعد الانعزال في تسارع ذوبان اعضاء هذه الفئة في المجتمع المصرى . والتطورات التي حدثت في عصر اسماعيل (انشاء مجلس نيابي ١٨٦٦) لم تكن مجرد تعبير عن تمثيل فئات اجتماعية جديدة في نسق الدولة ، فقد تحقق هذا في اطار تعبير سياسي أوسع عن زيادة الدور الاجتماعي لمجمل الأعيان المصريين والمتمصرين في النشاط الاقتصادى والجهاز البيروقراطي (مدنيا وعسكريا) على حساب أسرة الوالي واصحاب الأصول العثمانية . وقد بلغ هذا الاتجاه ذروته في الثورة العرابية (١٨٨٠ ــ ١٨٨٢) التي استهدفت في لحظة من اللحظات عزل الخديوى ، ووضع مصرى في موقع « الوالي » (لأن العرابيين أعلنوا دائما تمسكهم بالتبعية للدولة العثمانية تعبيرا عن ارادة الرأى العام وليس مجرد مراعاة للتوازنات الدولية) . وقد انتهت الثورة العرابية على النحو المعروف وفرض الاحتلال الانجليزى ولكن المرء يتساءل هل كان المسار المحتمل في حالة انتصار العرابيين نحو جمهورية برلمانية أم الى الصيغة التقليدية بشكل أو آخر بزعامة قائد الثورة والجيش ؟

ج ــ الاحتلال الانجليزى فرض بالقوة المسلحة تبعية مصر الفعلية للامبراطورية البريطانية (وان ظلت غير قانونية) ، فانفصل مرة اخرى « الوالي » عن « السلطان » . ولكن نظرا لظروف العصر وامكاناته . ولحدة التنافس الدولي ، ولصعوبة اخضاع مصر الاسلامية العربية لامبراطورية اوروبية صليبية

في ذلك الزمان ، كان لابد ان يبعث « السلطان » (الانجليزى) من يمثله في قلب القاهرة ليطوّع الاوضاع المحلية وادارتها وفقا لاهداف الامبراطورية[٣٤] ، ولكن كان لابد ان يتم هذا تحت قناع « الوالي » المصرى . فأصبح هناك « وال فعلي » و « وال قانوني » . شمل تطوير الأوضاع المحلية ـــ من الناحية السياسية ـــ ابقاء الخلخلة التي اصابت بناء السلطة ، فأبقوا الوالي المصرى من ناحية ودعموا الحراك الاجتماعي الذى يزيد من مشاركة المصريين اقتصاديا وسياسيا من ناحية أخرى ، مع فرض الاستقرار على الطرفين من خلال ممثل « السلطان » الانجليزى وحرابه . وظل هذا تحديدا هو جوهر المرحلة التي تسمى ليبرالية والتي بدأت بدستور ١٩٢٣ . من المؤكد ان الشكل تغير . ثورة ١٩١٩ غيرت التوازن وانتزعت للمصريين اعترافا قانونيا بنصيب سياسي اكبر في بناء الدولة ، ولكن ظل الأساس دعم الخلخلة في بناء الدولة . مرحلة « الليبرالية » كانت مرحلة الانقسام الحاد بين « الوالي » المصرى (الملك) وبين الأمة المصرية . كانت القاعدة الاجتماعية للملك وأسرته قد زادت ضيقا ، وكانت مشروعيته السياسية تزداد تآكلا مع انكشاف التواطؤ المستمر لهذه المؤسسة مع الاستعمار ، ولكن احتفظ له « السلطان » ، اى الانجليز ، مع ذلك بسيطرته على الجهاز الادارى المدني والعسكرى ، وان ظلوا على حذر دائم من زيادة عدد الجيش وقدرته[٣٥] .

وقد سعى الوالي (الملك) من ناحيته الى استعادة قدر من مشروعيته السياسية من خلال دور اسلامي مزعوم يربط الملك المصرى بمشروع خلافة اسلامي يتعدى حدود مصر ، ولكن هذه المحاولات كانت تجهض دائما بسبب رفض الانجليز ومقاومة الأمة .. فى مواجهة الملك (الوالي) ، كان هناك الوفد الذى يساوى من الناحية العملية ما اطلق عليه ليبرالية . هل كان الوفد حزبا ؟ لقد كان يضيق بأية تعددية . كانت أية احزاب تفرض عليه فرضا ، وكا يعتبر اعضاء هذه الأحزاب خوارج على الأمة ، باعتبار أنه هو الأمة . وليس صدفة ان الأقباط جميعا كانوا مع الوفد . لم يكن انتماء لحزب ، ولكن كان توحدا مع الأمة ضد الوالي (الملك) ، كان جهاد الوفد في الأساس جهادا من اجل استلام المصريين لمنصب الوالي بالتفاهم مع الانجليز وفي اطار القبول « بسلطان » انجليزى[٣٦] . وهذا تفسير انه لم يشعر بأى حرج حين تولى الوزارة في ٤ شباط / فبراير ١٩٤٢ رغم أنف الملك تحت التهديد العسكرى المباشر للانجليز . الا ان الاستعمار لم يكن ليقبل طواعية ما يطرحه الوفد لأنه يقوّض اركان لعبته ، فهل كان بوسع الوفد (الليبرالي) ان يخرج من هذا الطريق المسدود ؟ كان الاستعمار في اعادة ترتيبه للاوضاع قد شكل نخبة سياسية ـــ فكرية « معتدلة » (أى تابعة بدرجة أو أخرى)[٣٧] ترتبط بطبقة اجتماعية « معتدلة » بدورها[٣٨] ، وهؤلاء ينحصرون في أساليب الكفاح المشروعة وفي منهج التدرج من خلال الاستقرار ، وكل هذا لم يؤد الى تغير في توازن القوى يمكن الوفد من فرض ارادته على الانجليز . ومع ذلك نفترض ان الوفد نجح في لحظة أزمة معينة في اقصاء الوالي (الملك) بالتفاهم مع الانجليز ، هل كان هناك ضمان لاستمرار الليبرالية ؟ الم يكن ممكنا ان يحاول ـــ في اطار عقيدة أنه الأمة ـــ أن يحتكر السيطرة على مؤسسة « الوالي » ، أى يسعى الى توحيد سلطة الملك على البيروقراطية المدنية

والعسكرية ، مع مشروعية الزعامة الشعبية ، وتنتهي قصة الليبرالية التعددية ، وتعود الوحدة المركزية التقليدية للدولة المصرية ؟ انه احتمال يصعب نفيه تماما ، والحسابات الانجليزية في رفض مطلب الوفد كانت خوفا من هذا الاحتمال على وجه التحديد .

د ــ على أية حال ، بعد سبعين سنه من الاحتلال ، وبعد ثلاثين سنه من الحكم الانجليزى تحت واجهة ما سمي بالليبرالية ، كانت مياه كثيرة قد مرت . ازداد عدد السكان ، وازداد تقسيم العمل ، وحدث نمو اقتصادى ، وانتشر الوعي السياسي وانكشف مغزى اللعبة الليبرالية وحدودها ، وذاعت مع هذا موجة نقدية للمفاهيم الغربية ، وعبر عن ذلك كله انتشار نخب سياسية جديدة (بتوالي ظهورها : الاخوان المسلمون ــ مصر الفتاة ــ الشيوعيون) تنازع الوفد في مشروعية تمثيله للامة . كانت اكثر راديكالية في مفاهيمها الاقتصادية ــ الاجتماعية ، واكثر راديكالية في الموقف من قضية السلطة ، فهي بالتأكيد لم تكن ليبرالية ، ولم تكن تتوقع وصولها للحكم عن طريق الانتخابات ، وكانت تخطط لضربة مباغته في لحظة أزمة ، أى تحطم بالقوة النسق السياسي المهلهل والتابع ، لتقيم نسقا آخر كان (بوعي او بغير وعي) استمرارا للنسق التقليدى . ويرتبط بهذا استعداد لدى هذه النخب بشكل ما (وخاصة عند مصر الفتاة والشيوعيين) للاستفادة من التناقضات الدولية في مواجهة الاستعمار الانجليزى .

وفي عام ١٩٥٢ قامت الثورة المنتظرة تعبيرا عن انتصار المفاهيم العامة التى جاهدت من أجلها النخب الجديدة[٣٩] ، فتم تغيير النظام السياسي بالقوة وبضربة مباغتة ، وأصبح (الوالي) مصريا لأول مرة منذ قرون بعيدة[٤٠] . وبعد النضال المركز في هذا الاتجاه خلال المائة سنة الاخيرة ، كان هذا الانجاز وحده سببا كافيا لقبول مبدئي لمشروعية الدولة الجديدة ونخبتها[٤١] . وقد قيل في وصف هذا التحول ان مصر اصبحت جمهورية ولم تعد ملكية ، واذا كان وصف الوفد بأنه حزب من قبيل اطلاق مصطلحات افرنجية على واقع غريب عنها كما لاحظ بحق طارق البشرى[٤٢] ، فان هذا الكلام ينطبق من باب اولى على وصف عبد الناصر (او نمط عبد الناصر) بأنه رئيس للجمهورية . رئيس الدولة المصرية : نعم . على أية حال ، لقد ورث الرئيس مشروعية سلطات (الوالي) الحاكمة ، ومصريته ، جعلته يطالب بمشروعية تمثيل الامة ، منازعا في ذلك الوفد والاخوان في المقام الاول . وكان هذا يتطلب صراعا ممتدا متشعبا قبل ان يتمكن من حسمه . وفي الحسم استخدم القمع طبعا ، ولكن اهم من ذلك ــ كما ذكرنا ــ ما اضفاه الرئيس على الدولة من رسالة أو عقيدة ، والتي انعكست عمليا في تحول « الوالي » المصرى الى « سلطان » ، أى أعاد للقاهرة السيطرة على قراراتها الداخلية والخارجية كلها .

وفي هذه العملية من اولها الى آخرها لم يكن عبد الناصر خارج التقليد (حتى التقليد المعاصر) وانما كان في قلبه ، الا ان تشكيل البناء لم يخضع للتاريخ وحده بطبيعة الحال ، فقد تشكل وتطور وفقا

لظروف عصره وصراعاته ايضا ، ولكن يظل جوهر ما تحقق هو استعادة الأمة ــ الدولة تماسكها التقليدي حول الحاكم ، والذى كان دوما نقطة البدء في استقرارها ونهضتها[٤٣] . وأود أن أضيف أن اعادة التماسك الى جهاز الدولة المصرى كان مكسبا تاريخيا ضخما (اجتماعيا وسياسيا) ، وينبغي ان نحرص على جوهر هذا المكسب كرصيد للمستقبل ولأمل التقدم المستقل[٤٤] ، تماما كما نحرص على القطاع العام في الجبهة الاقتصادية . ولكن بالقوة نفسها التي نقرر بها هذه الحقيقة ، نقرر ايضا ان انشاء نسق سياسي من هذا القبيل وادراته ، عملية بالغة التعقيد ، ليس التعقيد الفني والبيروقراطي فهذا أمر مفهوم ، ولكن أقصد الصيغة الديمقراطية الملائمة لهذا النسق التقليدى في طبعته المعاصرة ، وماهية العلاقات البنائية (ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا) التي ينبغي أن تحكم هذا النسق بحيث يصبح نمط الممارسة الديمقراطية (الذى نقترحه) ممكنا . ونعرض الآن كيف أجابت الناصرية على مثل هذه الاسئلة . وترتيب البنود المعروضة لا يعني تدرجا في تقرير اوزانها النسبية بالضرورة .

(٣) .. ملاحظات على ممارسات النسق الناصرى

أ ــ التغيير الاقتصادى ــ الاجتماعي

سبق ان اوضحنا رأينا في حدود التغيير المطلوب في نمط النسق الاقتصادى ــ الاجتماعي المستهدف ، وأثر ذلك في الديمقراطية السياسية الممكنة ، ويتضمن هذا نقدا للممارسة الناصرية . صحيح ان الناصرية أبقت على قطاع خاص يحصل على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي ، وقد حقق هذا فعلا قدرا من التوازن الاجتماعي كانت له انعكاسات ايجابية (في تقديرى) على الديمقراطية السياسية ، ولكن حد من هذه الآثار الايجابية ، **اولا** ، ان الموقف من القطاع الخاص لم يكن جزءا من نسق متكامل (على النحو الذى توضحه كل البنود الواردة هنا ككل) ، **وثانيا** فان حدود النمط ومنطقها لم تكن واضحة ، اذ امتدت التأميمات الى مجالات لم يكن مفهوما أن تمتد اليها اذا لم تكن النية تصفية القطاع الخاص تصفية كاملة (دور عرض سينمائي ــ بعض المباني السكنية ــ مضارب ارز صغيرة ... الخ) ، وفي الوقت نفسه تركت أنشطة كانت اولى بالتأميم (مواقع أساسية في تجارة الجملة مثلا) . ومن ناحية اخرى كانت التصريحات تؤكد أننا مجرد « مرحلة انتقالية في التطبيق العربي للاشتراكية » ، وكان الميثاق (الذي عيّن الحدود بين القطاعين العام والخاص) يعلن انه سيعدل بعد سبع سنوات ، وكان الشراح الراديكاليون يؤكدون تطلعهم الى « النموذج الاشتراكي الكامل » عند تعديل الميثاق . وهذا الجو لم يؤثر على الدور الاقتصادى الانتاجي للقطاع الخاص وحسب ، ولكن على دوره السياسي في احداث التوازن كذلك .

ب ـــ الموقف من جماعات الضغط الحديثة والتقليدية

أشير مثلا الى الموقف من النقابات العمالية التى لم تنتظم مواعيد انتخاباتها ، رغم التدخل الفظ والمباشر في هذه الانتخابات . ولم يكن هذا الموقف يعكس معارضة للمطالب الاقتصادية للعمال ، فقد سبقت الدولة بالفعل (وكما صرح عبد الناصر مرة) مطالب الحركة النقابية ، وانعكس ذلك في معدلات زيادة الاستهلاك وفي انماط الاستهلاك ، على نحو لا يتناسب مع معدلات زيادة الانتاجية ، او مع تباين الظروف السياسية المحيطة بالتنمية (مدى توافر القروض الخارجية الميسرة مثلا) ، بل لقد كان ضمن أسباب انخفاض معدلات الزيادة في الانتاجية محاصرة سلطات الادارة في فرض الانضباط داخل الوحدات الانتاجية . وعلى ذلك لم يكن هناك مبرر ولا نتيجة لهذا الموقف من النقابات العمالية الا مجرد فرض التخلف في تقاليد الممارسة الديمقراطية ، واضعاف الدور المؤسسي للنقابات العمالية كجماعة ضغط . الأمر نفسه تكرر بدرجة ما بالنسبة للنقابات المهنية ، وهي الوجه الديمقراطي للبيروقراطية (وجناحها التكنوقراطي) ، وقد كانت هناك محاولة لحلها ، بحجة أن اعضاءها هم في الأساس اعضاء في النقابات العمالية . وحين تعثرت هذه المحاولة كان النمط الفعلي هو محاولة السيطرة على هذه النقابات المهنية ، ولا لتطويعها وفقا لمتطلبات النسق العام ، بحيث تحدث فعلها وفق قواعد اللعبة واهدافها ، ولكن كادت تكون السيطرة بهدف تحييد اى تأثير لها . الأمر نفسه بالنسبة للجامعات ، لم يحدث جهد جاد ومنسق لتطويعها وفق متطلبات النسق بحيث تتوفر الظروف الموضوعية والذاتية لتنشيط دورها العلمي (التعليمي والبحثي) في تغذية احتياجات الدولة ـــ الأمة على نحو ملائم ، ولتحتل موقعها الطبيعي كجماعة ضغط مؤثرة ... ننتقل بعد هذا الى الجماعات التقليدية : العصبيات ، والأزهر والكنيسة . فلا اتصور ان الاصرار على تحليل العصبيات في الريف الى مكوناتها الأولية ، كان له ما يبرره من قوانين الاصلاح الزراعي ، ولم يحدث ان تحقق هذا الهدف الى درجة كافية ولا آسف على ذلك . اما الأزهر ، فان الموقف منه لم يقتصر على مواصلة التجاهل التقليدى لدوره (وهو الموقف الذى رسخته المرحلة « الليبرالية ») او مواصلة العزل التقليدى لخريجيه عن مواقع التأثير الفكرى والسياسي ، بل وعن المراتب العليا من البيروقراطية[٤٥] ، بل صدر القانون الغريب (١٩٦٤) الذى استهدف الهبوط بهذه المؤسسة الفكرية التاريخية العملاقة الى مجرد جامعة ضمن الجامعات الأخرى القائمة . صحيح ان ثورة يوليو لم تبتدع هذا الموقف من الأزهر ، ولكنها مسؤولة عن استمراره بل وتعميقه . وصحيح ان الأزهر كان يحتاج تطويرا شاملا ، ولكن من داخل رسالته المتميزة ووفق منطقها ، بحيث يقوم بدوره الطبيعي كمركز للفكر الاسلامي المتجدد في مصر والمنطقة العربية والاسلامية . ويقوم بالتالي بدوره الطبيعي كجماعة ضغط .

جـ ـــ الموقف من الاقباط

الموقف من الكنيسة يحتاج فقرة خاصة ، وندمجه في الموقف من الأقباط بشكل عام . فالأمر

المؤكد ان مفهوم التمصير الذى اشرنا اليه ، والذى حكم الحركة الوطنية المصرية ، ادى الى توثيق الروابط بين المسلمين والأقباط . وينبغي ان نسجل للنخبة السياسية الوفدية انها ادارت هذه العملية بيقظة وكفاءة . لم تتجاهل المشكلة لحظة ، اعتمادا على الاندفاع التلقائي للأمة ضد الاستعمار والملك ، وفي ادارتها لهذه العلاقة لم تعمد الى اعتماد نسب ثابتة تضمن حقوق كل من الطائفتين . بدا ان الأمور تلقائية وبلا قاعدة ، ولكن عين النخبة كانت لا تغفل عن ان تصير النتيجة النهائية مرضية لكل الأطراف ، وخاصة للأقباط ، بحيث تتأكد مصلحتهم الكاملة في الانتماء الى مشروع الأمة ـــ الدولة . وقد تجاهل الاخوان المسلمون هذه القضية وسبب هذا قلقا واضحا لدى الأقباط ، خاصة والاخوان يقدمون انفسهم باعتبارهم المشروع القادم للأمة ، ووصلت قوتهم الى ابعاد تجعل احتمال وصولهم الى السلطة ممكنا . وحين تسلمت ثورة يوليو السلطة ضربت الاخوان ، وتنفس الأقباط الصعداء ، ولم تكن الدعاية السياسية الرسمية للثورة تثير حساسيات طائفية ، ولكن بدا ـــ في احسن الفروض ـــ انها نسيت ان هناك مشكلة اصلا ، وفي أسوأ التفسيرا ـــ استنتج عديد من الأقباط ان هناك خطأ متعمدا يهدف الى ابعادهم عن مشروع الأمة ـــ الدولة . ولهم العذر ، ويكفي ان نستعيد قائمة المناصب العليا في الجهاز التنفيذى والادارى بل وفي المجالس النيابية خلال سنوات الثورة كلها . وقد ظهرت ردود فعل منذرة لهذا الموقف ، في شكل هجرة مئات الآلاف (بتيسيرات من الولايات المتحدة) ، ولكن لم يحدث تدارك للأمر . ان هذا الموقف من الاقباط اضعف وحدة الأمة في مواجهة اعدائها الخارجيين ، وكان لابد من ان يؤثر على ركائز الديمقراطية وأسلوب الممارسة الديمقراطية ، فأية ممارسة ديمقراطية حقة لا يمكن ان تقلل تأثير مكوّن اساسي من مكوّنات الأمة ومشاركته ، ان الخبرة البالغة السلبية للدولة الناصرية في هذا المجال رسبت آثارا تحتاج جهدا كبيرا ومركبا لمعالجتها . والمثقفون لهم دور مهم في ادارة الحوار المطلوب في هذا الاتجاه[٤٦] .

د ـــ القوات المسلحة

أزعم أن قيادة الثورة لم تتمكن ابدا من السيطرة على هذا المارد الذى حملها الى السلطة عام ١٩٥٢ ، وتولى حمايتها في السنوات الحرجة لاكتساب شرعيتها السياسية . لم تتمكن ابدا من اعادة الجيش الى حجمه الطبيعي في النسق السياسي (وان كان الوضع قد تحسن كثيرا بعد حزيران / يونيو ١٩٦٧) . وأيا كانت الاسباب ، فان النتيجة هي التي تهم ، والنتيجة ان هذا التضخم في الوزن السياسي أشاع اضطرابا واضحا في الممارسة الاجتماعية والسياسية ، وأسهم في ابعاد النخبة السياسية المدنية ، أي في خفض وزنها الطبيعي ودورها[٤٧] ، وكل طبيعيا ان يمتد ذلك الى وزن الزعامة نفسها ودورها[٤٨] وكل هذا ادى الى انحطاط الكفاءة العامة للنسق السياسي ، وللممارسة الديمقراطية ، وأدي في الوقت نفسه الى انحطاط الكفاءة القتالية للقوات المسلحة ، فكانت كارثة حزيران / يونيو ١٩٦٧ .

هـ ــ اجهزة الأمن

لم تكن هناك حدود واضحة معلنة لصلاحيات الأجهزة الأمنية ، في شكل تقرير ملزم بالحد الأدنى المتعارف عليه لحقوق الانسان (وفق القواعد الدينية او وفق المبادىء الانسانية العامة) . وهذا التقرير (أى قواعد قانونية تتابعها مؤسسات رقابية وقضائية) كان مطلوبا بحسم ، وخاصة في الحالات التي لا ترتبط باستخدام العنف ضد مؤسسات الدولة ورموزها ، ولم يكن هناك في تقديرى ما يمنع سيادة هذا المفهوم في اغلب فترات الدولة الناصرية . ومع ذلك **ينبغي ان نتذكر دائما تشابك العوامل المختلفة التي نذكرها** ، فمثل هذا المفهوم لا تدعمه مجرد قرارات من القيادة بقدر ما تضمنه الأوضاع المؤسسية الواردة في مجمل العوامل الأخرى . ونشير الى التشابك ايضا حين نقوم مدى كفاءة هذه الأجهزة ودورها الايجابي في المواجهات السياسية مع الأعداء الخارجيين والداخليين (سواء في مجال جمع المعلومات وتحليلها ، او في مجال العمليات الخاصة) . لقد أفرزت هذه الأجهزة ، وبالتحديد المخابرات العامة ، عديدا من الكوادر السياسية الكفأة للدولة الناصرية ، ولكن يظل صحيحا ان كفاءة هذه الأجهزة كانت ستتضاعف لو تحررت من السيطرة العسكرية المطلقة وعمقت تشابكاتها مع المؤسسات المدنية كما سيجيء في البندين التاليين .

و ــ اتخاذ القرارات في المستوى الأعلى وفي المستويات المختلفة

ان كافة القرارات السياسية تكتسب مشروعيتها من اتساقها مع عقيدة الأمة ــ الدولة المترجمة اجرائيا في الاستراتيجية العليا . وبتعبير آخر ، يجب ان تكون القرارات السياسية مقيدة بأهداف الاستراتيجية العليا ومحدداتها . ولا تكفي هنا النية الطيبة ، ولكن لابد من فن الحسابات الرشيدة وخبيرتها في ضوء المعلومات المتجددة والمتنوعة . ويتطلب هذا اوضاعا مؤسسية وتقاليد توازن الصلاحيات الكبيرة المسلمة للرئيس في اصدار القرارات . ويبدو في هذ المجال ان الممارسة الناصرية عانت من أوجه قصور واضحة ، لم تكن تكفي الكفاءة العالية لعبد الناصر لتلافي نتائجها . من المؤكد أن بعض الدراسات الفنية المتفرقة كانت تسبق او تصاحب اعداد القرارات ، ولكن يلاحظ ان هذه القرارات ذات طابع سياسي (أى مركّب) ، وبالتالي يتطلب اعداد الدراسات مجموعات عمل مؤقتة ، أو فرقا بحثية ، ومراكز مستقرة ، لكي تتفاعل الآراء والخبرات والتخصصات على نحو يلائم طبيعة القرار السياسي ، مع دراسة ردود فعله المحتملة ، وبلورة البدائل الممكنة ازاءها . ولم يكن هذا هو الحال . وأهم من ذلك أن الأمر يتطلب نقاشا جادا (شورى حقيقية) مع السياسيين المحيطين بالرئيس مباشرة (نخبة النخبة) ، ونلحظ هنا (حسب المعلومات المتاحة) ان هؤلاء المشاركين كان يطلب رأيهم فرادى (اذا طلب) وبدون معلومات كافية ، بل وبدون الاطلاع على التقارير التي قلنا من شأنها[٤٩] . ولا شك ان المشاركة المؤسسية في صنع القرار السياسي تضمن انتظام المشاركة وفاعليتها وتكاملها واتساع دائرتها .

ويحقق هذا اكبر قدر ممكن من ضمان عدم الانحراف (عمدا او خطأ) عن العقيدة ـــ الاستراتيجية ـــ التي هي الركيزة الأولى لوحدة الأمة ـــ الدولة . ومن الطبيعي ان تتم هذه المشاركة المؤسسية ، وخاصة في مستوياتها الأعلى ، في سرية تامة ، ولكنها مع ذلك اكثر اهمية من حيث المفهوم الديمقراطي من كل الاجتمعات المفتوحة لمجلس الأمة او الاتحاد الاشتراكي ، دون اسقاط لقيمة هذه او ما يماثلها من حيث الوظيفة الاتصالية . لنقل ان الممارسة الديمقراطية على مستوى المركز هي التي تضبط جدوى الحوار العام وجديته . وللأسف فان غياب هذا التقليد في المستوى السياسي الأعلى انتقل بالضرورة الى المستويات الأدنى من الدولة وقراراتها .

ز ـــ المراكز البحثية

استطرادا للنقطة السابقة ، يدهش المرء حين يلاحظ العدد الضئيل من المراكز البحثية المتخصصة التي نشأت في تلك الفترة (لم تكن هناك مراكز متخصصة عن اسرائيل او الاقطار العربية !) . وما نشأ او تطور كان بجهود فردية او تلقائية ، بلا اية خطة تحدد اولويات الاهتمام حسب اهداف الاستراتيجية العليا ، ودون ضمانات تكفل حرية الخلاف والحوار ، بل ودون قنوات مستقرة (او غير مستقرة) مع الجهة صاحبة القرار السياسي ، بل الآثار التى نجمت عن ذلك من حيث رشادة القرار السياسي ، او من حيث الممارسة الديمقراطية بمعنى توسيع الدائرة المشاركة او المؤثرة في صنع القرار ، قد يتصور البعض ان هذه مطالبة بتحسين الاداء البيروقراطي ولا تدخل في الديمقراطية السياسية . ولكن من قال بهذه القطعية بين تحسين الاداء البيروقراطي (وخاصة في مستوياته المؤثرة مباشرة من القرار السياسي) ، وبين تعميق الديمقراطية السياسية ؟ حتي في الدول الغربية لا تقاس ديمقراطية القرار السياسي بمدى مشاركة الاحزاب والسلطة التشريعية فقط ، ولكن باتساع دائرة المتخصصين ايضا الذين شاركوا في الاعداد له . وعموما فان تطوير الانظمة البيروقراطية مع الاتساع الكبير في عدد اعضائها وفي مستوياتها ، اصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بتوسيع الممارسة الديمقراطية وتعميقها .

ح ـــ تطوير الجهاز البيروقراطي المدني وعلاقاته واسلوب ادائه

كان الأمر يتطلب اجراءات تنظيمية ملائمة ـــ من منظور سياسي ديمقراطي تضمن الحد من مركزيته الشديدة ـــ ويعني هذا مثلا تعدد الأجهزة الرقابية ، وتعدد مراكز اصدار القرارات والتوصيات (تدخل في هذا اللامركزية في تعيينات الادارة العليا وخاصة في قطاعات الانتاج) ، بالاضافة الى ـــ عند المستوى الاعلى ـــ الفصل الفعلي بين رئاسة الدولة وبين الرئاسة المباشرة للجهاز التنفيذى . ان مثل هذه الاجراءات بساعد على اطلاق المبادرة داخل الجهاز البيروقراطي نفسه ، ويحد من قدرة البيروقراطية

على محاصرة النخبة السياسية وتقييد حركتها بعقليتها الجامدة والروتينية بالضرورة ، وبعبارة اخرى فان مثل هذه الاجراءات يسهم في خلق الاساس الموضوعي لامكان الممارسة الديمقراطية . وقد تحركت التجربة الناصرية في هذا الاتجاه جزئيا ، ولكن دون تكامل فى المفهوم ، وبالتالي دون تكامل في الاجراءات .

ط ــ الحوار السياسي العام

كان لابد من توسيع دائرة الحوار السياسي العام الى اقصى حد ممكن . وكما ينبغي التمييز بين مستويات الحوار ، يصح التمييز بين موضوعات الحوار ايضا . يصح التمييز بين القرارات الاستراتيجية أو المتعلقة بالأمن القومي (وفق مفهوم منضبط) وبين مسائل السياسة الجارية في الشؤون الداخلية والتنفيذية ، فالأولي تناقش اساسا في مستويات مختلفة داخل مؤسسات مغلقة (بل وصعبة الاختراق) على نحو ما اشرنا ، والثانية مجال مفتوح الى درجة أكبر للحوار والمشاركة العامة . وهذا التمييز مارسته التجربة الناصرية ، فالحوار وحق الخلاف في هذا المجال الثاني كان ممارسا الى حد معقول عبر أجهزة الاعلام وفي اجتماعات الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي ، ولكن قنوات التأثير المباشر لنتائج الحوار لم تكن منتظمة ، والحوار والمشاركة في دائرة القرارات الأولى (الاكثر حسما) سبق ان تناولنا حالها . وعلى كلّ ، **نعود ونذكر بترابط العوامل ، فغياب النسق العام المتكامل يؤثر طبعا في حرية أى حوار سياسي .**

ى ــ لحظات الاستقرار ولحظات الصراع

لم تكن استجابة الناصرية سريعة وملائمة للتغيير الموضوعي في طبيعة هذين النمطين من اللحظات ، بكل انعكاسات ذلك في البناء المؤسسي وفي اساليب الممارسة الديمقراطية . ومرة أخرى ، فان ضمان سرعة الاستجابة ، إو سرعة تعديل المسار ، لا تتوقف على يقظة الرئيس ومبادرته وحدها ، اذا كان مجمل النسق (الذى نحاول تحديد ملامحه) قائما ويعمل بكفاءة .

ك ــ التعليم والثقافة

من المؤكد ان التعليم اتسع كميا بشكل ملحوظ في كافة مستوياته ، وكذلك انتشرت الثقافة عبر الوسائل المختلفة ، وانعكس هذا في ارتفاع الوعي السياسي العام ، ولكن يصعب تفسير موقف القيادة الثورية من قضية الأمية رغم ارتباطها الواضح بقضايا التنمية وقضية الديمقراطية السياسية . وقد يكون صحيحا في وطني ان موقف التقاعس هذا لم يكن شرا كله ، اذا اخذنا في الاعتبار انحراف هيكل المؤسسة التعليمية (الانحياز الشديد للتعليم العام) ، بل ومحتوى العملية التعليمية (والثقافية) السائد

آنذاك ، الذى اد الى قدر من التشويه في القيم (مثل الموقف من العمل اليدوى والتفرغ ، ونمط التطلعات الاستهلاكية غير المشروعة) ، ولكن هذا الكلام لا علاقة له طبعا بتفسير موقف التقاعس من قبل قيادة الثورة .

ل ـــ عدم احتكار ادوات النشر والثقافة

هذا خط دفاعي سياسي للنخبة السياسية والفكرية لتأمين حد أدنى من حريتها في مواجهة الامكانات المركزية الضخمة في هذا المجال . فاطمئنان اعضاء النخبة الى انهم لن يفقدوا كل قدرة تعبيرية من خلال الكتاب أو المسرح مثلا (فضلا عن انهم لن يقتلوا او يقتلوا او يسجنوا بفضل الضمانات الاخرى التي يقدمها النسق) في حالة اضطرارهم الى الابتعاد عن عضوية المؤسسات الحاكمة ، من شأنه ان يحمي المبدعين وانتاجهم (الذى قد يؤثر في الاجيال القادمة ان عجز عن التأثير في وقته)[٥٠] ، ومن شأنه تشجيع المبادرة ، بكل نتائج ذلك على المناخ الفكرى والديمقراطي . وللحقيقة كان هذا ضمن توجهات الناصرية ، فقد عاملت مستويات النشر المختلفة بمعايير متمايزة ، فكانت حرية النشر في الكتب أوسع من حرية النشر في المجلات الثقافية ، وحرية تلك أوسع من حرية الجرائد اليومية والاذاعة والتليفزيون . كذلك كانت هناك دور نشر خاصة . وأعتقد أن نتائج ذلك ـــ ديمقراطيا ومعرفيا ـــ كانت إيجابية ، وان حد منها كالعادة عدم تكامل المفاهيم والاجراءات .

****

اعتقد انه آن لنا ان نتوقف لحظة لكي نعيد تجميع الخيوط ، ونخضع ما ذكرناه في الملاحظات السابقة للنظرة الكلية التي تتبناها الدراسة ، فالهدف من مناقشة وتقويم النقاط السابقة هو توفير بناء اجتماعي سياسي وقيمي يمكن من قيام نسق ديمقراطي ، ولكن في اطار التسليم بالدور المحورى والرئيسى للقيادة السياسية (رئاسة الدولة) . فمقابل ما اقترحناه من تصحيحات يظل في ذهننا ان الرئاسة مفروض ان تتبعها مباشرة القيادة الفعلية للقوات المسلحة والاجهزة الامنية واجهزة التخطيط المركزى . وتملك الرئاسة سلطة تعيين الوزارة ، وحق التدخل المباشر في حالة الانحراف عن الخط العام او الانخفاض الواضح في كفاءة الاداء ـــ ويزيد تدخلها المباشر في عمل الجهاز التنفيذي في لحظات الصراع . ولا يغرب عن الذهن ابدا ان الدولة ـــ في كل زمان ومكان ـــ لا تحقق اهدافها ووحدة الأمة ـــ الدولة بالاقناع وحده ، ولكن باستخدام مركّب من القسر والاقناع ، وبالتالي فان استخدام الدولة لقدر من القسر ، بل لقدر من البتر في لحظات ثورية معينة ، مسألة مفهومة ومشروعة . القضية هي مدى جرعة القسر ، ونوعها (وأشير الى ان الاغراء بامتيازات السلطة هو نوع ما من القسر والتطويع) ، ومناسبة استخدامها . والقضية هي ـــ في الوقت نفسه ـــ زرع امكانيات مضادة ، اى امكانيات مقاومة ،

داخل النسق تفرض الضوابط على استخدام هذا القسر بحيث لا يتحول الى طغيان . ولابد من تأكيد ان **كافة المؤسسات التي طالبنا بالابقاء عليها ، او بخلقها ، او بتطوير أسلوب عملها ، ينبغي ان تصاغ بحيث تتلاءم مع اهداف القيادة السياسية ومع نسق الدولة** . انها متغيرات تابعة وليست مجموعة من المتغيرات المستقلة ، وتحديداً فان هذه الاوضاع المؤسسية المقترحة لا يمكن أن تؤدى وظيفتها الديمقراطية (أو الاقتصادية او الاجتماعية) الا من خلال تمحورها بشكل أساسي حول المركز . والوصول الى هذه النتيجة عملية نضالية معقدة ، ومسؤولية ادارة صراع ذكي من أجلها هى مسؤولية مشتركة بين كل النخب السياسية صاحبة المصلحة في توسيع الممارسة الديمقراطية (من في الحكم منها ومن خارجه) . ولكن في عملية التطويع هذه ، وخاصة من جانب الدولة (بالقسر والاقناع) ينبغي أن يكون الهدف محددا ، اعادة الصياغة وليس الالغاء .

والخلاصة ان كل ما ذكرناه في الملاحظات السابقة كان في اطار ادراكنا للجانب الآخر من الصورة ، أو في مواجهته . أى في اطار عدم الاخلال بجوهر سلطات الرئاسة ، فالاخلال بهذا الجوهر اخلال بمنطق النسق السياسي الذى نزعم أنه ضرورة موضوعية[٥١] . وحين نطالب بخلق آليات تحفظ التوازن بين الرئاسة (أو بين أى طرف كالجيش مثلا) وبين باقي اطراف النسق ، فان هذا الكلام ليس من قبيل الوعظ (رغم أهمية هذا) ، ولكن يستمد قدرته على الاقناع — في المقام الاول — من مخاطبته للمصلحة المباشرة لكافة اطراف النخبة السياسية في نسق عربي ثوري ومستقل ، لمصلحتهم المباشرة في المحافظة على استقرار النسق واستمراره . وقد كتب القدماء مؤلفاتهم في الاحكام السلطانية وفق هذا المنطق ، أى قدمت المؤلفات انتقاداتها واقتراحاتها للاصلاح والترشيد ، وأحدثت فعلها ، من منطلق انها تقدم المفاهيم وقواعد السلوك الملائمة للقواعد الموضوعية للعبة الحكم . واذا كانت أعيننا على المستقبل ، فاننا نرجو ان تكون اجتهاداتنا نوعا من الاحكام السلطانية الجديدة وفق متغيرات العصر ، ومهداة لحكام الغد .

بعد هذا كله ، نؤكد معرفتنا بأن صياغة نموذج نظرى أيسر من تشكيل ما يماثله في الحياة الواقعية ، وسط صراعات وضغوط من كل جهة ، ووسط مفاجآت لا تنقطع قد تفضي الى قرارات يصعب احتواء نتائجها بسهولة . وغني عن البيان ايضا انه قد يتعذر تحقيق الشروط كلها مرة واحدة ، بل قد يتعذر تحقيقها كنسق متكامل ولو على مراحل . ولكن يبقى مع ذلك أن وضوح معالم النموذج الكامل مسألة مهمة ومرشدة .

رابعا : كلمة اخيرة عن النخبة السياسية ـــ الفكرية في الماضي والمستقبل

(١) استنقينا لختام الدراسة حديثا عن علاقة النسق السياسي الثورى بالنخبة السياسية ـــ الفكرية الملائمة . **والحقيقة أن كافة ما ذكرناه عن عوامل تنشيط الممارسة الديمقراطية وتعميقها ، يفقد المكوّن الاساسي لفاعليته وحيويته بدون مناقشة دور هذه النخبة في النسق الناصرى** ، او اى نسق مقبل يستهدف مشروعا ثوريا للانبعاث العربي . والنخبة الفكرية ـــ السياسية هي جماعة المؤهلين بالفطرة والتدريب للتصدى لقيادة المجتمع والدولة ، وخاصة في المستوى المركزى الاعلى . ويلاحظ انني قلت الفطرة ، وهذه مقصودة . سيقول الدنيوى (العلماني) ان اعضاء النخبة (أو الطليعة) افراز من نوع خاص للمجتمع ، والمتدين يقول انهم مجموعة وهبهم الله مواهب متميزة (يؤتى الحكمة من يشاء) ، وفي كان الاحوال سنتفق على ان النخبة فئة لا تعين بقرار ، وحين تكون الدولة صاحبة عقيدة يكون الجانب الايماني في النخبة المطلوبة لقيادة المشروع أكثر أهمية من جانبها الفكرى[٥٢] ، لا نقصد طبعا الاكتفاء بالايمان والحماس والا لما كنا نتحدث عن نخبة ، ولكن نقصد أولوية الايمان في مركّب عضو النخبة المطلوب لقيادة المشروع ، وهذا بالتحديد ما يفرقه عن البيروقراطي الكفء . المهم ، هذه الفئة ودورها المحورى (قلب النظام الثورى وعقله) كادت ان تكون غائبة عن وعي قيادة ٢٣ يوليو . لم تبحث عنها ، لم تسع الى تجميعها ، او الى تشكيل أية أوضاع مؤسسية تنظم العلاقة معها ، بل قد يكون أكثر صدقا أن نقول انها طاردت اغلب اعضائها وسدت الطرق امامهم تمنعهم من الوصول الى مواقعهم الطبيعية في قيادة مشروعها ومشروعهم . لقد كان ممكنا مع ذلك أن يستمر النسق مواصلا اعتماده على الجهاز البيروقراطي ، وعلى حشد عشرات الالوف من العمال والفلاحين في المؤتمرات العامة (ولعل هذا ما ساعد على استمرار هذا الموقف الشاذ) ، ولكن لا شك ان الكفاءة السياسية والثورية للنسق (والممارسة الديمقراطية بالتالي) كانت ستتضاعف لو أمكن تعبئة النخبة السياسية ـــ الفكرية الثورية .

لا يعني هذا ان النظام لم يشكل نخبته السياسية الخاصة ، فكل دولة لابد ان تقودها نخبة سياسية ما ، ولكن عدد من دربتهم من اصحاب القدرات الملائمة للمشروع كان محدودا جدا . وقد حدث في تجارب ثورية اخرى تبديد شديد في هذه الثروة ، وتم قتل وعزل مئات عديدة (أو الوف حسب عدد السكان والحالة) ، وأثر هذا المدى من التدمير تأثيرا سلبيا طبعا ، وليس من مهمتي أن أبحث هذه الحالات وتقييم ظروفها ، ولكن أسجل أنه في هذه الحالات كانت ظروف اندلاع الثورات ونجاحها في الوصول الى السلطة تستند الى احزاب ضمت قسما مهما من النخبة السياسية ـــ الفكرية الثورية ، وكل ما حدث من قتل وعزل لم يبدد تماما الرصيد الذى تحتفظ به من اعضاء هذه النخبة . ولكن في

حالة الثورة المصرية كان الامر يختلف كما نعلم . وكان الامر يتطلب جهدا مخططا لتجميع النخبة الملائمة وعدم الاقتصار على من خدموا صدفة في القوات المسلحة[٥٣] . ولكن ظل هذا المفهوم غير سائد حتى حين زادت الجهود لتشكيل التنظيم الطليعي ، الذي كان الى حد ما مجرد الوجه الآخر للبيروقراطية القائمة ، أى بلا روح وبلا ابداع . ان الامر كان يتطلب بالفعل انشاء اوضاع مؤسسية تضم اعضاء النخبة السياسية — الفكرية (بالمفهوم الذى حددناه) وتنظم علاقاتهم بالدولة (أو بالاصح اسلوب توجيههم لها) . هذه الاوضاع المؤسسية تشمل تشكيل حزب سياسي ، ولكن دون ان تنحصر في ذلك ، اذ ينبغي من منظور توسيع الممارسة الديمقراطية وتعميقها ان يفتح باب المشاركة السياسية والفكرية أمام غير اعضاء الحزب[٥٤] .

(٢) — ولكن الاهم من هذا أنه ينبغي ان نثير قضية اخيرة وهي قضية الانقسام في عقل الامة وشخصيتها بين اصحاب الثقافة الاسلامية من جانب ، وبين اصحاب الثقافة الغربية من جانب آخر ، وهو انقسام مبلور في مستوى النخبة الفكرية — السياسية . **وكما درجنا على قبول ارتباط غريب بين مزيد من « التقدم » ومزيد من القمع ، درجنا على قبول ارتباط غريب آخر بين مزيد من « التقدم » ومزيد من استبعاد النخب الفكرية والسياسية الاسلامية** . على مستوى الوطن العربي كله ، وفي اطار الانتشار المتزايد لقيم الحضارة الغربية وثقافتها ، وتوسيع الدائرة الاجتماعية لما يسمى بالقطاعات « الحديثة » (التي تخلق المناخ الملائم للتبعية الخارجية بمدارسها واشكالها المختلفة) توالت معارك بالغة الضراوة بين النخب السياسية المرتبطة بالتيارين ، احيانا لمصلحة الاستبداد الاستعمارى ، واحيانا لمصلحة الاستبداد « الوطني » . بالنسبة للأول نذكر مساندة الدول الاستعمارية للحركة العربية في مواجهة الاسلامية العثمانية في بدايات القرن وحتي « الثورة » العربية[٥٥] . ونذكر كيف تغيرت التحالفات في الفترة الناصرية ، فأصبحت الدول الاستعمارية تساند اصحاب التوجه الاسلامي (المعتدلين منهم والراديكاليين) في مواجهة المد القومي العربي الذي كان أكثر خطورة في تلك المرحلة . كان الهدف في الحالتين واحدا ، هو شق الصفوف وتمكينهم من رقابنا ، فهل نظل اسرى لنفس الممارسات حاليا ومستقبلا ؟ وبالنسبة لدعم الاستبداد الداخلي ، أذكر في التاريخ المصرى خلال السنوات الثلاثين الاخيرة ، ان قيادة الثورة تقاربت مع النخبة الثورية الاسلامية (الاخوان) في البداية لكي تبطش بالقوى الدنيوية الثورية (وغير الثورية) . وفي منتصف الستينات تبدلت المواقع وأصبح الموقف من القوى الدنيوية الثورية أفضل ، بينما دخل آلاف الاخوان الى السجون . وفي السبعينات اعاد السادات فتح السبل أمام النخب الاسلامية الثورية (وغير الثورية) لمناهضة الناصريين والماركسيين . ويحدث الآن العكس حيث تعمل احزاب الدنيويين وتصدر صفحهم بينما الآخرون في السجون ويمنعون من اصدار صحفهم . وفي كل الاحوال كانت النتيجة اضعاف النخبة الثورية في مجملها ، وزيادة المخاطر والتوترات الداخلية وتهيئة ظروف موضوعية لاستبداد الرئاسة والبيروقراطية[٥٦]

ان تبادل المواقع على النحو الذى اشرنا اليه لا يرجع الى انتهازية هذا الطرف او ذاك بقدر ما يرجع ــ في حالة النحب الثورية بالذات ــ الى خلاف حقيقي وعميق بين تصورات كل من الطرفين حول تاريخ الامة ومستقبلها ، والخلاف بدا عميقا لدى الطرفين بحيث ساد الاعتقاد بأنهما بصدد مباراة صفرية ، كل انتصار لجانب هو هزيمة للجانب الآخر بنفس القدر . وهذا التصور للخلاف وعمقه أصبح مطلوبا أن ندرسه من جديد . لابد من مراجعة نقدية شجاعة للمفاهيم والمواقف . ولست أقصد مجرد اجراء تصحيحات جزئية تكتيكية بحيث تزيد درجة تحمل كل طرف لوجود الآخر في هذه المعركة او تلك . المطلب الذى اتقدم به أكثر طموحا وعمقا . ينبغي ان **يكون الهدف استراتيجيا ويتضمن تشكيل اطار عقيدى موحد يضيق دائرة الخلاف في التصورات السياسية لمستقبل الأمة ونهضتها ، ويضبط بالتالي تناقضات الحركة السياسية ويحول دون انفجارها** ، وهذه مهمة تتطلب جهدا فكريا وسياسيا ابداعيا(٥٧) . كلنا معجب بكتابات محمد عبده ، ولكن كثيرين منا يتصور ان محمد عبده كان مجرد معبر أو مرحلة انتقالية تساعد في الانتقال الكامل الى مواقع الغرب . ولكن محمد عبده لم يكن ذاك ، لقد كان مركّبا متكاملا مكتفيا بذاته ، وكان يشعر باتساق تام بين كونه مسلما وبين دعوته لقبول العلم الحديث ، وقيم العمل المناسبة للصناعة ، وتطوير الممارسة الديمقراطية . ومن المؤكد ان الرجل كان سيصيبه الانزعاج الشديد اذا سمع من ينسب اليه اليوم انه كان خطوة في اتجاه ما آل اليه حالنا من تبعية وتفريط في كل مقدساتنا . واتجاه محمد عبده التجديدى ، لم يتوقف ، فهناك الكثيرون ــ في مختلف الاقطار العربية ــ الذين يكتبون من منطلقاته ، ويزيدون عليه ، ويختلفون او يتفقون معه ، ولكننا للاسف لا نقرأ لهؤلاء على أساس ان هذه مرحلة قد تجاوزناها كما يقول العروى ، او كما يقول اغلبنا في الواقع . ان هذا الاتجاه الفكرى الذى نرمز له بمحمد عبده قد يكون مثالا عند بعضنا لمحاولة تشكيل اطار عقيدى موحد ، وقد لا يكون عند بعض آخر . ويبدو في كل الاحوال ان التوصل الى توليفة نظرية ذات اتساق داخلي محكم أمر يتطلب زمنا ، ويتطلب ظهور عباقرة من بين صفوفنا قادرين على اداء مثل هذه المهمة . واذا كان الحال كهذا فلم لا نلجأ الى النهج التجريبى ؟ ان النهج التجريبي هو الحل .

يحدث كثيرا ان نلحظ ان تغيير الضغط او درجة الحرارة ، او اضافة مادة الى مادة اخرى ، يؤدي الى نتيجة معينة ثابتة . ونحن نقبل هذه النتيجة ونتعامل على اساسها بغض النظر عما اذا كنا نفهم منطق هذا التفاعل أو لا ، ومفيد ان نستخدم هذا المنهج العلمي والواقعي في الحالة التي نحن بصددها ، كمدخل وبداية على الاقل . فاذا لاحظنا مثلا ان اعادة الوفاق بين مفهوم العروبة والاسلام يؤدي الى وحدة الامة والى مزيد من الاندفاع في حركتها ضد العدو المشترك ، يكون علينا ان نقبل هذه النتيجة ونتعامل على اساسها حتى اذا عجز البعض منا (نتيجة التكوين الثقافي الخاص) عن ادراك العلاقة السببية أو المنطقية التي تربط طرفي المعادلة . ويرتبط بذلك استعداد لقبول النتائج التابعة التي تترتب على النتيحة الاساس ، كأثر الاسلام في محتوى النهضة ، وفي انساقها الاقتصادية والاجتماعية ... الخ . ان القبول بذلك لا يعني ان القضية قد حلت ، فهذا ــ كما قلت ــ مجرد مدخل ، وبعده ستبدأ خلافات كثيرة فكرية وسياسية ، ولكن ستكون في دائرة أُحسن تحديدها . ويتطلب هذا التحول ، او مجرد

القبول به ، مراجعة نقدية للمفاهيم التي سادت في المرحلة السابقة . والاطراف كافة تحتاج هذه المراجعة ، وهي عملية بالغة الصعوبة ، فالمفاهيم التقليدية لدي طرفي النزاع الرئيسيين (الاسلاميين والدنيويين) تحولت الى مؤسسات (حاكمة او غير حاكمة) ، واصبحت تقليدا فيه كثير من المرارات والثارات ، انها ابعد ما تكون عن مجرد حوار فكرى ، ولكن سيظل على المفكرين والمثقفين المهمومين بمستقبل امتهم دور بارز في هذا الجهاد . ويساعد في هذه المحاولة الضرورية ما تجمع لدى كل الاطراف من تجارب آن لنا ان نستخلص عبرها ، ويساعد ايضا ما آل اليه حالنا . لقد هزمنا ايها السادة . والمرارة في حلوقنا جميعا . واذا كنا لم نفقد بعد اخلاصنا لما استهدفناه في شبابنا وما ضحينا في سبيله ، فان هذا الاخلاص يتطلب ان نتحلى بالتواضع ، وان نتهيأ بعقولنا وقلوبنا لاعادة فحص كل ما كنا نعتبره مسلمات ، عسى ان نتمكن من صوغ مفاهيم جديدة تجعل الغد افضل حظا من اليوم والامس ان شاء الله[٥٨] . هل بعدنا بذلك عن موضوع الديمقراطية ؟ بالعكس ، نحن في قلبه ، اذ ما جدوى الحديث عن مشروع قومي يحارب الأعداء الأقوياء وعن ممارسة ديمقراطية تعبيء قوى الأمة ، اذا كانت النخب الثورية المرشحة للقيادة لا تتوقف عن ادارة حرب أهلية ؟

وأعيد واكرر في الأسطر الأخيرة ان كل ما قلناه في هذه الدراسة مصوب في الأساس الى الغد ، الى الشباب ، سنحاول قدر ما نستطيع ان نصلح بعض الجوانب ، ان نحد من الانهيار في المجالات المختلفة ، وضمنها الديمقراطية وحقوق الانسان ، وهو دور مشكور ، ولكنه ليس اهم ما يمكن ان نقدمه . فالانهيار اكبر مما يستطيع جهدنا ان يصلحه . واذا لم تحدث معجزة ان تُصلح بعض النظم من أحوالها ، فان الأمر سيتطلب اجراء عمليات جراحية ، فنحن في موقف شبيه بموقف أوائل الخمسينات ، ولذا قد يكون افضل ما ننجزه هو ان نسلم الأجيال الثورية الجديدة دليلا للعمل يستوعب خبرتنا ويتجاوز سلبيات ما اديناه ، حتى يبدأوا من حيث انتهينا ، ولا يكرروا الأخطاء نفسها ، في مجال الديمقراطية وفي غيرها من المجالات .

(١) لا أقصد الاساءة ، أقصد التعريف بما جاء في كتابات لينين وخاصة : **الدولة والثورة** ، **الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي** ، **والشيوعية اليسارية عبث اطفال** . في هذه المؤلفات كان الموقف ان الديمقراطية الغربية لا تصلح طريقا للثورة الاشتراكية البروليتارية ، وهي لا تصلح اسلوباً لادارة السلطة بعد استيلاء البروليتاريا عليها ، ولكنها تزوّد البروليتاريا بأدوات نضالية لابد من استخدامها بكفاءة لتحطيم الدولة البورجوازية ومعها شكلها الديمقراطي . هذا التكتيك ظل موجها لنضال الاحزاب الشيوعية داخل أوروبا وخارجها . وهو تكتيك لا غبار عليه في ظروف معينة ، وقد استخدمته عمليا كل الحركات الثورية المصرية قبل ١٩٥٢ ، شيوعية وغير شيوعية .

(٢) أعتقد أن من أكثر العروض النظرية تكاملا في هذا الموضوع هو ما كتبه : س . كاريو ، **الشيوعية الاوروبية والدولة** ، ترجمة سمير كرم (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) .

(٣) يندرج تحت هذا النموذج أغلب ما تكتبه صحف المعارضة المصرية الثلاث ، وكل ما تكتبه الاقلام النقدية في الصحف المركزية . وبالنسبة للكتب ، لم تقع عيني على مؤلف جامعي في القانون الدستورى لا يروج للنموذج الديمقراطي الغربي ، وفق المفهوم الذى نقدناه في المتن .

(٤) انظر على سبيل المثال : عبد الوهاب خلاف ، **أصول الفقه وخلاصة التشريع الاسلامي** (القاهرة ، ١٩٥٢) . وعبد الحميد متولي ، **مبادىء نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة بالمبادىء الدستورية الحديثة** ، ط ٣ (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٧) .

وتدخل هنا أيضا مؤلفات محمد عمارة المبكرة ، اذ عبّرت عن انتقاء يناسب المثل الغربية المعاصرة (ليبرالية أو ماركسية) . وقد تعدل هذا في كتاباته الاخيرة . أنظر : محمد عمارة ، **المعتزلة وأصول الحكم : دراسة مقارنة مع فكر الشيعة والخوارج وأهل السنة عن نظرية الامامة وفلسفة الحكم** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) .

(٥) يظل المؤلفان التقليديان في هذا المجال هما كتابا : ل . تروتسكى ، **الثورة المغدورة** ، و م . جيلاس ، **الطبقة الجديدة** . ويتمتعان بأهمية خاصة ، نظرا لدور المؤلفين اللذين تمكنا من متابعة تطور التجربتين « السوفياتية واليوغوسلافية » من داخلهما ، وكيف انحرفتا شيئا فشيئا من حيث التركيب الاجتماعي — الاقتصادي — السياسي عما كان مقدرا . ولكن لايكاد يوجد مؤلف غربي الآن ، علم اجتماعي او اقتصادي او سياسي ، يختلف في جوهر البناء الذى يحكم المجتمعات الاشتراكية . وان عبر عن ذلك بمصطلحات مختلفة حسب المدرسة التي ينتمي اليها الكاتب .

(٦) يتفق هذا مع رأي محمد الغزالي ، وان كان تعبيره في نقد التجزيئية الاسلامية أكثر حدة ، باعتبار ان كثيرا منها يقدم اجابات فارغة ومتخلفة . أنظر : محمد الغزالي ، **مائة سؤال عن الاسلام** (القاهرة : دار ثابت ، ١٩٨٣) ، ص ٢٨٨ — ٢٩٤ .

(٧) الاجتماع الانساني ضروري (...) وما لم يكن هذا التعاون فلا يحصل له (أى للواحد من البشر — ع) قوت ولا غذاء (...) ولا يحصل له أيضا دفاع عن نفسه (...) ثم أن هذا الاجتماع اذا حصل للبشر كما قررناه ، وتم عمران العالم بهم ، فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم ، وليست السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم لأنها موجودة لجميعهم ، فلابد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض (...) فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة ، حتى لا يصل احد الى غيره بعدوان ، وهذا هو معني الملك . انظر : ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، الباب الاول من الكتاب الاول .

(٨) كتابات ماركس عن النمط الآسيوى تتضمن ملاحظة هذه الظاهرة المخالفة لنمط التاريخ الاوروبي ، ولكن أهم من ذلك أننا نرى هذا السيناريو بأعيننا (نخبة سياسية تشكل قاعدتها الاجتماعية) في كل تاريخنا .

(٩) الصراع الاجتماعي في جوهره هو صراع نخب ، وقد تلجأ هذه الى قيادة فئات اجتماعية واسعة لترجيح كفتها ، ولكن ما ان تنتصر النخبة وتصل الى السلطة حتى يعود التمايز ، وتسفر العملية عن مجرد صعود نخبة جديدة ، تختلف في المضمون أو في الشكل فقط عن النخبة المندحرة . هذا كلام قريب من باريتو ، الذى تحدث منذ فترة مبكرة ووفقا لهذا المفهوم عن ان الصراع الطبقي لم تتغير طبيعته في العصر الحديث ، وأن البروليتاريا لن تحكم ، ولكن المتحدثون باسمها . انظر :

R. Aron, **Main Currents in Sociological Thought, 2** (a Pelican book, 1974), pp. 155-166.

ولكن قبل باريتو كان ابن خلدون يقول هذا الكلام في حديثه عن دور العصبية في اقامة الدولة ، ولكم سخر من معارضي الدولة الذين لا يستندون الى عصبية . أنظر : ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** .

(١٠) **قلنا ان التكامل هو السمة الأساسية في اغلب الحالات** . وهذا التحديد يعني رفض المبالغة في الحديث عن الحالة التكاملية للنسق على النحو الذى فعلته الوظيفية الفجة . وأعتقد أن الاتجاهات الحالية للمزاوجة بين الماركسية والوظيفية ، أى حقن الاولى بجرعة توازن وحقن الثانية بجرعة صراع ، تمثل مرحلة معرفية متطورة ، ساعدت في انجازها التطورات المعاصرة في المجتمعات الصناعية . ولكن دراسة التاريخ الاجتماعي في منطقتنا كان من شأنها أن توصلنا الى هذه النتيجة بشكل مستقل . ولم يكن صدفة ان التفكير الخلدونى ، والفكر الاسلامى عامة قائم على هذه النتيجة .

(١١) نشير هنا الى كتابات انطونيو جرامشي ، مفاهيمه عن الدولة الكلية (أى أن الدولة ليست جهاز الحكومة فقط ولكنها الجهاز الخاص للهيمنة أيضا ، أو « المجتمع المدني ») ، وكذا مفاهيمه عن الايديولوجية ، وعن « الكتلة التاريخية » المؤلفة من البناء التحتى والبناء الفوق ، وعن الدور التاريخي للبناء القومي في هذه الكتلة (الاكراه والاقناع أو القوة والتراضي) وما تفرع عن كل ذلك من مفهوم خاص لدور « المثقفين العضويين » ودور المؤسسات السياسية... الخ . كتابات غرامشي تختلف في كثير من نقاطها مع الطرح اللينيني (ولذا غير مرحب بها في المراجع السوفيتية) . وأعتقد أنها تحوى عديدا من المكونات التي يمكن أن تتسق — بعد تطوير ملائم — مع انساقنا النظرية المحتملة . أنظر :

A. Gramci, **Selections from the prison Notebooks**, ed. and trans. by Hoare and Nowell Smith (London: Lawrence and Wishart, 1971).

وبالعربية : أ . غرامشي ، **الأمير الحديث : قضايا علم السياسة في الماركسية** ، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠) .

(١٢) اشير بشكل خاص ، وفي هذا السياق ، الى :

G.W.F. Hegel and T.A. Knox, **Philosophy of Right** (Oxford: Clarendon Press, 1962).

(١٣) A. Toynbee, A **Study of History**, 10 vols. (London, 1934-1954), vol. 3, pp. 114, 173-174 and 248.

وقد عبر الطهطاوى من قبل عن مضمون هذا التصور للحظة النهضة وآلياتها في :

رفاعة رافع الطهطاوى ، « مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية » في : **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوى** ، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٣) ، ج ١ ، ص ٢٥١ و ٢٥٩ .

(١٤) ستتكرر الاشارة في الدراسة الى التجريد ومستوياته المختلفة ، ويحسن أن احدد مفهومه . التجريد في العلوم الاجتماعية عملية عقلية تستهدف التوسع الافقي في مجال النظرة الاجتماعية ، والتوسع الرأسي في عمق التاريخ ، بهدف استخلاص الجوهر المشترك بعد تجريده من مئات الاشكال المتباينة التي يتغلف بها ، ومن المتغيرات الكثيرة الهامشية التي تتنوع تفاصيلها وتشابكاتها من مكان الى آخر ، ومن عصر الى عصر ثان . وكلما اتسع مجال الرؤية افقيا ورأسيا ، زاد التخلص من عدد أكبر من الاشكال والمتغيرات المحلية او الموقوتة ، أى ارتفع مستوى التجريد . والعكس صحيح أى كلما ضاق نطاق العملية كنا في مستوى اقل تجريدا . ويمكن مشابهة هذه العملية حسيا عند المقارنة مع ما اصطلح على تسميته « نظرة بعين طائر » ، ونضيف الى هذا « النظرة بعين طائرة » ، ثم « النظرة بعين قمر صناعي » . حين نكون عند مستوى الارض تحيط العين بكل التفاصيل . بعين الطائر ستحيط العين بأبرز الأشياء في نطاق رؤيتها . بعين الطائرة ستسقط صور البشر والسيارات مثلا ولا تبقى الا الجبال وحدود المدن الكبيرة وما أشبه ، بعين القمر الصناعي ، سيزداد « التجريد » ولا ترى الا المحيطات كاملة والقارات . الا ان التجريد في العلوم الاجتماعية مسألة تتم في عقل الباحث وهو جالس في مكانه ، والانتقال بين مستويات التجريد المختلفة بالنسبة له مسألة بالغة الصعوبة ، وأحيانا تختلط عليه الأمور ، فيعالج قضيتين كما لو كانتا في مستوى واحد من التجريد ، بينما هما في الحقيقة عند مستويين . وأعتقد أن بعض أخطاء ماركس في تنظيراته التاريخية ، تعود الى ذلك .

(١٥) اختلف مع د . أحمد كمال أبو المجد حين يعلن « موافقته على ان حظ العلوم السياسية في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين هو حظ سيء ، وان وجودها بينهم كان أضعف وجود » . انظر : أحمد كمال ابو المجد ، « التجديد والفكر السياسي الاسلامي منهجا وتطبيقا ، » ورقة قدمت الى : جامعة الكويت وجامعة الامم المتحدة ، ندوة الابداع الفكرى في العالم العربي ، ٨ ــ ١٢ آذار / مارس ١٩٨١ . وادهش من هذا التقييم ، لعلمي بمدى

إطلاعه في الموضوع . قد يرجع قوله الى حقيقة ان الفكر السياسي الاسلامي لم يقدم اجابات مثل تلك التي قدمها الفكر الغربي ، ولكن هذا لا يعني التقاعس ، ولكن يعني ان نوع الاسئلة التي طرحها الواقع الاجتماعي عندنا كانت تختلف ، وكان طبيعيا أن تكون للفكر السياسي الاسلامي اجابة عن هذه الاسئلة المحددة . ويمكن بالقدر نفسه ان نقول ان الفكر السياسي الغربي لم يتعرض لما يشغلنا ، وهذا حقه ، ولا يعني اى اتهام له بالتقصير .

وبالنسبة لموقف الفكر الغربي من ممارساتنا السياسية التقليدية . أرجو الاطلاع على الدراسة المركزة والمكثفة لطلال أسد . أنظر :

T. Asad, «Two European Images of Non-European Rule», in: T. Asad, ed., **Anthorpology and Colonial Encounter** (London: Ithaca Press; Humanities Press, 1975).

حيث يكشف تحيزات الانثروبولوجيين الغربيين في دراساتهم لأفريقيا ، وتحيزات المستشرقين في دراساتهم للعالم الاسلامي . ولكن يلاحظ مع ذلك ان في حالة المجتمعات الافريقية يركز الدارسون من منظور وظيفي على الآليات التي تحفظ الاستقرار ، وكيفية الوصول الى حالة من التراضي العام بين الحاكم والمحكوم لتحقيق هذا الهدف ، واعتمادا على طبيعة الاعتماد المتبادل . وفي المقابل نجد أن الصورة التي يشكلها المستشرق تتلخص في التالي : تأكيد أن سلطة الحاكم مطلقة ، ومطالبه مجحفة وعادة ما تكون غير مشروعة ايضا . ومن الجانب الآخر تأكيد اللامبالاة والخضوع غير الواعي من قبل المحكومين ، ثم تأكيد انه تحدث بعض أشكال من التصادم غير العقلاني الذى قد تصعده عناصر غير مسؤولة وكيف يقابل ذلك بالقمع العنيف . وأخيرا تأكيد شيوع الفساد في الحياة السياسية وانحطاط الكفاءة ، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه النظرة في تقييم الفكر السياسي الاسلامي .. اذا كان هناك أى فكر وسط هذا الانحطاط الشامل ! . انظر : المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

ولابد من الاشارة الى الدراسة المبدعة والرائدة لحامد ربيع عن الفكر العربي الاسلامي :
حامد عبدالله ربيع ، « سلوك المالك في تدبير الممالك وعملية احياء التراث الاسلامي : تقديم » ، في : شهاب الدين احمد بن محمد بن ابي الربيع ، **سلوك المالك في تدبير الممالك** ، تحقيق وتعليق وترجمة حامد عبدالله ربيع ، ٢ ج (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٨٠ ــ ١٩٨٣) .

النتائج التي بلورتها مقدمة حامد ربيع مهمة ومثيرة ، وان كنا نختلف في بعضها . بعض النتائج المهمة تتمثل في : ظاهرة القيادة كمفهوم محورى ــ مبدأ التوفيق والاعتدال ــ العدالة تحكم نسق القيم . وأهم من نتائج الدراسة المنهج الذى قدمه لتأليف تصور نظرى لبناء فكرنا السياسي . يقوم الفكر السياسي عنده على : القيم السياسية + الفلسفات السياسية + المدركات المتداولة . والقيم هي « مجموعة من المثاليات التي وضعت اصولها تلك الحضارة ، وارتبطت بها وجودا او عدما . كل فكر سياسي لابد أن يشمل تلك المجموعة من القيم التي تميزه من حيث انتمائه الحضارى . كذلك الفكر السياسي الاسلامي لابد وان يتبلور حول مجموعة من القيم التي وضعت اصولها الحضارة الاسلامية ، وهي تختلف عن البنيان الفكرى لتصوير الوجود السياسي ، فهذه هي الفلسفة السياسية » . أنظر : ربيع ، المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

ويترتب على مثل هذه المفاهيم المنهجية التوسع في مصادر البحث عن المواد الاولية ، فهي لا تقتصر على بعض المؤلفات العملاقة (الفارابي وابن خلدون مثلا) ولا تقتصر على المؤلفات الموجهة مباشرة لترشيد الاداء السياسي والتي توالت منذ العصر السياسي ، فحامد ربيع يرى ان يمتد البحث الى خطب الحكام ورسائلهم ، والى الكتب الموسوعية التي تحوى عددا من المواثيق الهامة وتساعد في بناء اطار معين للمدركات السائدة . وقد نرى من ناحيتنا اضافة دراسة لتطور الاوضاع المؤسسية الاجتماعية ــ السياسية الفعلية .

أود اخيرا ان اشير الى تحليله ونقده لموقف الغرب وأكاديميينا في تجاهل تراثنا في الفكر السياسي (وغير السياسي) . انظر : ربيع ، المصدر نفسه ، الهامش ص ١٣٤ ــ ١٤٢ .

والفرق واسع حقيقة بين مقدمة حامد ربيع وبين دراسة العروى التي قرأت التراث الاسلامي حول الدولة قراءة متحيزة ناقصة . حتى ابن خلدون صاحب الآراء الشهيرة لم ينج من الاساءة . انه نوع من القراءة الذى يهدف مسبقا ومع سبق الاصرار الى قول ان الحداثة هي الغرب . انظر :

عبدالله العروى ، **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء : المركز الثقافي في المغربي ، ١٩٨١) ، الفصول ٣ ــ ٦ .

(١٦) نشير الى عدد من المصادر لمجرد اعطاء صورة عامة لتعدد انماط المعالجة وتعدد مستوياتها من حيث مستوى التجريد : ابن خلدون ، **المقدمة** ، الفارابي ، **المدينة الفاضلة** ، القاضي عبد الجبار ، **المغنى** ، الغزالي ، **احياء علوم الدين** ، **والاقتصاد فى الاعتقاد** ، ابن تيمية ، **السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية** ، ابن قتيبة ، **الامامة والسياسة** ، الرازى ، **علم السياسة** . **وكتب « الفقه » كلها تحتوى على باب الامامة وباب القضاء وباب الجهاد . ثم سلسلة المؤلفات لمعالجة الشؤون المباشرة والعملية للدولة القائمة وأشهرها** : **الماوردى** ، **الاحكام السلطانية والولايات الدينية** . ولكن الماوردى له كتابات أخرى مهمة غير منشورة اشير اليها وعرضت في : هادى العلوى ، **في السياسة الاسلامية : الفكر والممارسة** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٤) ، الفصل الخامس ، ابن الدفعة ، **بذل النصائح الشرعية فيما على السلطان والرعية** ، الحسن العباسي ، **آثار الأول في ترتيب الدول** ، السلطان أبو حمو ، **واسطة السلوك في سياسة الملوك** ... الخ .

مثل هذه المصادر مهمة ، ولكن معرفتنا المتكاملة بالفكر السياسي الاسلامي العربي تتطلب المصادر الاخرى التي اشار اليها حامد ربيع في : « **سلوك المالك في تدبير الممالك وعملية احياء التراث الاسلامي ــ تقديم** » ، والتي اضفنا اليها الدراسة المباشرة للواقع العيني للمؤسسات القائمة . هذه المؤسسات وعلاقاتها وفن توازنها وادراتها تكشف طبيعة الفكر السياسي السائد والمترسّب عبر تراكم الخبرات والتجارب في رؤوس القائمين على الدولة ، والذى يحكم حركتهم . ان كل الجو المحيط يعلمهم قواعد اللعبة حتى اذا لم تتيسر لهم قراءة المؤلفات التي تصيغ هذه القواعد وتكتبها صراحة بشكل محدد .

أشير مثلا الى تجربة محمد علي في مصر . للاسف تناولت الكتابات انشاءه للجيش وتطويراته للاقتصاد ، وصراعاته الاقليمية والدولية ، ولكن لم تقدم دراسة متكاملة حول اسلوب ادارته للدولة ، واسلوب اصدار قراراته . هناك الانطباع العام عنه انه كان في هذا المجال مجرد مستبد (وفقا للنظرة التقليدية عن انماط الحكم في الشرق) .

من المؤكد ان محمد علي كان في دولة محاربة تواجه مهمات مكثفة ، وكان هو نفسه شخصية عبقرية فذة ، فزاد تمركز اصدار القرارات في يده . ولكن ظلت هناك عوامل توازن وممارسات للشورى داخل النسق السياسي ، والا لما حقق ما حقق . ولم تصدر في عهد محمد على مؤلفات تفصح عن قواعد اللعبة (باستثناء كتابات الطهطاوى والتي تعكس الى حد ما نظرة مستقبلية أكثر من شرح لواقع أيامه) . في حالة كهذه يمكن الاسترشاد بالكتب التي تتناول بالتحليل الواقع العيني للمؤسسات وعلاقاتها . في هذا الاطار انظر مثلا :

هيلين آن ريفلين : **الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر** ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨).و

علي الجريتلي ، **تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر** (**القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٢**) .

وبالنسبة لفن ادارة الدولة ، في أن يكون الامير « أسدا » و « ثعلبا » ، كان خريج المدرسة العثمانية والمصرية العريقة ، أكثر علما من ميكيافيللى . يروى آرتين باشا انه عندما سمع محمد علي بكتاب الامير أمر بترجمته ، فأخذ آرتين يترجم كل يوم ١٠ صفحات ، « فلما جاء اليوم الرابع استوقفني قائلا : لقد قرأت كل ما اعطيتني من ميكيافيللى ، فلم اجد في العشر صفحات الاولى الكثير مما اعتبره جديدا علي ، ولكنني أملت ان اجد الصفحات التالية افضل . ولكن الصفحات العشر التالية لم تكن افضل من الاولى ، والثالثة لا تحتوى على أكثر من بديهيات ، فتيقنت من أنه ليس هناك ما يمكنني ان اتعلمه منه ، وانني اعرف من الحيل أكثر بكثير مما كان يعرف ، فلا حاجة بك إلى ان تترجم أكثر مما فعلت » . نقلا عن : جلال احمد امين ، **المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادى العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٢٩ .

(١٧) هناك محددات جغرافية تاريخية لنمط الدولة وديمقراطيتها ، وهذا النمط بمكوناته وملامحه العامة اصبح تقليدا . ومن هنا نلمح عند مستوى معين من التجريد استمرارية . ولكن عند مستوى أقل تجريدا سنلحظ طبعا أثر ما أدخله الاسلام في الدولة وديمقراطيتها . وهذا ما ينبغي ان نركز عليه لاتصاله المباشر بواقعنا المعاش الذى نسعى الى تطويره .

عند مستوى اعلى من التجريد ، سنلحظ ايضا أوجه شبه تقليدية بين النمط الروسي والنمط الصيني وبين الانماط السياسية في منطقتنا . وهناك خبرة تاريخية عظيمة ومعاصرة لاحداث تطوير ثورى للمجتمع من خلال هذه الانماط . فالنمط السوفيتي المعاصر والنمط الصيني المعاصر يمثلان استجابة لمنطق الاستمرارية في موطنهما بقدر ما يمثلان استجابة لتحديات الحاضر . وينسف هذا بالمناسبة كل النظريات الاجتماعية — السياسية الغربية التي زعمت (كلها وبدون استثناء) ان النمط الشرقي محكوم عليه بالجمود ، وان تحطيم هذا النمط واقامة بديل غربي هو السبيل الوحيد للتقدم الاقتصادى . ومن هنا قلنا ان في دراسة هذين النمطين جوانب كثيرة تهمنا ، ولا يتعارض ذلك بطبيعة الحال مع رفضنا لاستيراد النماذج الكاملة والجاهزة . **فأولا** ، ينبغي الا ننسى المستويات المختلفة من التجريد ، فعند مستوى عال من التجريد هناك تشابه بيننا وبينهم ، ولكن عند مستوى أقل من التجريد هناك اختلافات شديدة تتعلق بالمتغيرات النوعية والخاصة التى تدخل في نموذجنا المستهدف (العقيدة الاسلامية

العربية — المتغيرات الاقتصادية — والجيوسياسية ... الخ) . **ثانيا** ، نعيد التذكير بأن دراسة النموذجين السوفيتي او الصيني — عند أى مستوى من التجريد — ينبغي ان تكون نقدية ، أى لا نأخذ ما يقوله اصحابها عنها كمسلمة . وفي دراسة بنائها الاجتماعي السياسي الفعلي ينبغي ان ننتبه الى أنه لن يكون سهلا ان نصل الى تصورات متكاملة سواء لتعقد التجربتين وضخامة حجمهما او للنقص المتعمد في المعلومات . اشير هنا الى ما أورده أنور خوجه حين تصور الحزب الالباني (في مرحلة شهر العسل مع الصين) أن بوسعه أن يحصل على الصورة والخبرة الفعلية في ادارة الدولة الصينية وعلاقتها بالحزب ، وثبت أن هذا مستحيل . أنظر :

E. Hoxha, **Imperialism and Revolution** (Tirana: The 8 Mentori Publishing House, 1979), pp. 388-389 and 402-403.

ثالثا ، ينبغي أن نستهدف — ضمن ما نستهدف — تجنب السلبيات ، كسلبيات الممارسة الديمقراطية بحيث لا يتحقق التقدم الاقتصادى بثمن متعاظم من القهر .

(١٨) في حالنا الراهن ، حيث هبطنا في المجالات كافة وضمنها الديمقراطية الى ما دون الحد الادنى ، يوافق صاحب الدراسة بطبيعة الحال على أية مطالبات اصلاحية . وللاسف لا يبدو لي أن بوسعنا أن نحقق الكثير فى هذا الاتجاه — مع بقاء كل شيء على حاله . ولكن أى مكسب خير . مجرد الضغط لضمان الحد الادنى من حقوق الانسان ، بحيث تعود الى الاذهان الفكرة البديهية التي تقول ان هناك فارقا بين قتل انسان وقتل بعوضة . أى ضغط في هذا الاتجاه مفيد لنا وللاجيال من بعدنا . ولا يصل طموحي للاسف الى ما هو أكثر في واقعنا الحالي . هذا علي المستوى العربي العام ، ولكن تتفاوت الظروف والامكانية بين الاقطار العربية . فالاوضاع في مصر على سبيل المثال أفضل ، ولكن ليس الى مستوى الطموح الى الليبرالية ، هذا اذا كان التطلع الى الليبرالية كهدف استراتيجي مسألة مقبولة .

(١٩) ما دمنا نفترض اننا بصدد مشروع عربي ثورى مستقل ، فان دروس التاريخ كافة تؤكد ان مثل هذا المشروع يتطلب ضمن ما يتطلب (خاصة في لحظات الاقلاع) ظهور شخصية ذات مواهب قيادية غير عادية ، عقيدة المهدى المنتظر ، وما يماثلها عند القدماء ، يؤكدها استقراء أحداث التاريخ الكبرى . والمقصود هو الامل في ظهور شخصية ذات مواهب قيادية غير عادية (لا يمكن التنبؤ بموعد ظهورها ، ولا يمكن التحكم في آليات افرازها) حتى يتوفر شرط مهم من شروط النهضة ... المهم ، نعتقد في ضوء هذا ان القيادة في لحظات الاقلاع خاصة لن تكون جماعية ، ستكون في يد الزعيم من الناحية العملية صلاحيات كبيرة ، ولا اعتقد أن « الزعيم » سيكون عقبة في وجه اقامة نسق سياسي متكامل ، فاذا كانت المفاهيم واضحة ومتكاملة ، قد يكون « الزعيم » عونا في انشاء هذا النسق باعتبار ان النسق الصحيح سيساعد مشروعه ، دون ان يخشى على موقعه اعتمادا على شعبيته الواسعة .

وهناك ملاحظة أضيفها إلى هذا الهامش ، فقد أثارت إشارتى إلى ظهور شخصية ذات مواهب قيادية غير عادية لا يمكن التنبؤ بموعد ظهورها ، ولا يمكن التحكم فى آليات إفرازها ، أثارت هذه الإشارة إستنكاراً بدا غريباً بالنسبة لي . ويبدو أنه إمتداد لتصور أن الظاهرة الإجتماعية قابلة للتحكم والتنبؤ على النحو الذى نعرفه في الظواهر الطبيعية ، وقد نقدنا هذا التصور (انظر الفصل الأول) ، وحيث أن المستنكرين هم من المتأثرين بالثقافة

الغربية ، فإننى ألفت نظرهم إلى أن « الشخصية الكاريزمية » عند فيبر لا تختلف فى أوصافها عما ذكرنا وبالنسبة للماركسية ، فإن ماركس لم يبرز دور الأفراد الموهوبين في تحليله بحيث يمكن أن نقول إن النسق النظرى الذى أنشأه لا يفسر طبيعة الدور الذى لعبه هو شخصياً ، ولكن الماركسيين من بعده التفتوا إلى هذه القضية (انظر مثلا بليخانوف ، **دور الفرد فى التاريخ**) . لقد إعترفوا بالدور غير العادى للأفراد الموهوبين ، والتجارب الشيوعية الثورية أصبحت صاحبة الرصيد الاكبر فى « عبادة الفرد » ، ولم نعرف أن المنظرين الماركسيين (داخل الدول الشيوعية او خارجها) أعلنوا أن ظهور هؤلاء الأفذاذ من الأمور القابلة للتحكم والتنبؤ .. ففيم الإستنكار والدهشة مما ذكرنا ؟ ! وفى كل الأحوال مفيد أن نستخرج أحكامنا من التجارب التاريخية ، ونقبلها كما هي .. هذا هو المنهج العلمى على ما اعتقد .

(٢٠) دخلت السجون المصرية اعوام ١٩٥٢ (ايام الملك) ، و ١٩٥٣ — ١٩٥٦ ، ثم ١٩٥٩ — ١٩٦٤ والغريب ان مستوى القمع والتعذيب كان يتناسب تناسبا طرديا مع مستوى « التقدمية » . فكل مرحلة من المراحل الثلاث كانت أسوأ من سابقتها . ويثير السخرية المرة أن هذه الحقيقة كانت تستخدم في الاقناع بأن النظام يزداد تقدمية . كان محدثي يسألني كيف يكون النظام وطنيا تقدميا والتعذيب كما ترى ، فتكون الاجابة : الم يقتل ستالين نصف اعضاء حزبه ؟ ويفحم المعترض .

(٢١) امتدادا للهامش السابق ، نلحظ بشيء من التجريد ان البناء السياسي واسلوبه في اصدار القرارات يتشابه بين الدول « التقدمية » والدول « المحافظة » في الوطن العربي ، ويعكس هذا ما نقرره من ان الاستمرارية التاريخية لها منطقها الموضوعي . ولكن يلاحظ ان الدول الاولى أشد بطشا ، وجانب من تفسير الظاهرة هو ان الانساق الثانية ، بحكم انها محافظة ، تكون اقرب الى صيغة الانساق التقليدية بكل ما تحمله من مكونات وآليات تحقق التوازن . من ذلك موقفها من الطوائف والعشائر وما أشبه ، ومن ذلك ايضا نسق القيم الاسلامية التي تظل تؤثر في السلوك السياسي للحكام حماية للشرعية .

(٢٢) الموروث السياسي الاسلامي يقدم خبرة ثمينة مهمة في معالجة قضية الطوائف والاقليات تستحق الدراسة . الصيغة قامت على الحزم والمرونة — القرار والحوار — تحديد المركزى والمحلي . ليس مقصودا الامتداد الميكانيكي للتقليد ، فلدينا الآن امكانيات أفضل في يد الدولة الحديثة ، تمكننا من ابتداع صيغ أكثر ملاءمة . المهم هو منطق العملية .

(٢٣) يقول بعض قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ (البغدادى — زكريا محيى الدين — كمال الدين حسين) انهم اختلفوا مع عبد الناصر بسبب موقفهم من القطاع الخاص ، ولأسباب تشبه تلك التي نقدمها (دعم الممارسة الديمقراطية) . وخلافي مع هذا الموقف يصدر عن ان ما اقترحه هو أحد المكونات لنسق متكامل ، وبدون هذا النسق المتكامل لا يحقق هذا المطلب وحده الفائدة المرجوة ، بل قد يكون ضارا . سنطرح في الدراسة تصورنا لمكونات هذا النسق التي يمكن ان تحقق معا توسيع وتعميق الديمقراطية . واهمية النسق المتكامل لا تكمن في امكان تعميق فعلي للديمقراطية وحسب ، ولكن تكمن في ضمان أن تظل الوجهة السياسية العامة باتجاه المشروع المستقل وحرب اعدائه ايضا . ومجرد وجود قطاع خاص لا يحقق وحده هذه النتيجة .

ولا ينعكس أثر وجود قطاع خاص (في اطار النسق) في أنه يمكن أن يشكل حزبا سياسيا ، والاحزاب السياسية على أية حال ليست هذا التعبير المباشر والفج عن فئة اجتماعية معينة ، قد ينطبق هذا على الجمعيات والروابط ، وهذه سيشكلها فعلا العاملون في القطاع الخاص ، وسيكون لها أثرها كجماعة من جماعات الضغط . ولكن أهم من ذلك أن يكون عضو النخبة مطمئنا الى ان خلافة مع الدولة او الحاكم لن يصفيه جسديا ، ولن يعرضه لعقوبات بدنية بلا حدود ، ولن يسد كل ابواب العمل والرزق في وجهه ، فيستعاد قدر من التوازن بين الفرد من جهة وبين الحاكم وبيروقراطيته من الجهة الاخرى . والقطاع الخاص يحقق جوهر وظيفته الديمقراطية في هذا الاتجاه ، الى جانب ما ذكرناه عن دور الطوائف وعن القيم ، والى جانب المؤسسات الحديثة (النقابات العمالية والمهنية) . وحين يدرك الحاكم أن حربه مع خصمه لها حدود موضوعية ، وتجاوزه لهذه الحدود له ردود فعل محتملة ، يصل هو ذاته الى ضرورة ضبط النفس وضرورة المرونة في التعامل مع المخالفين .

نشير في هذا السياق الى الظاهرة البولندية ، فبغض النظر عن تقييمنا لدور نقابة « تضامن » ، وعن موقفنا السياسي من احداث بولندا ، يبقى أن نلاحظ كيف زادت قدرة التعبير والضغط والاصلاح في وجود مؤسسة قطاع خاص كبيرة (في قطاع الزراعة) ، وفي وجود مؤسسة الكنيسة .

(٢٤) يلاحظ في مقابل المتأثرين بالتجارب الاشتراكية أن أغلب ما يكتب عن « الاقتصاد الاسلامي » يقدم نموذجه باعتباره نموذجا مختلطا في كل الاحوال ، مع تباين في تحديد نوع الانشطة المتروكة للقطاع العام ، ونوع انشطة القطاع الخاص . ويعتمد في التخريج الشرعي لذلك على ما ورد في القرآن والسنة ، وعلى اجتهادات القدماء وخاصة في صدر الاسلام ، مع اختلاف واضح في قدرة الكتاب على الاستنباط والقياس . واذا كنت اتفق — عقلا ونقلا — مع صيغة الابقاء على القطاعين كمبدأ موجه ، الا انني اختلف هنا — كما في المواضع الاخرى — في انحصار الاجتهاد داخل جزئية او قطاع معين دون التفات الى المنطق المتكامل للنسق المستهدف . ومن ناحية اخرى ، لابد من الاستفادة من تاريخ الدولة الاسلامية كله ومنطق التطورات داخلها للتوصل الى تعميمات صحيحة . واخيرا لابد من التذكير بما كان يقولها ابن القيم الجوزية من ان تطبيق الشريعة يشمل ثلاث خطوات : معرفة الحق — معرفة الواقع — تنزيل احدهما على الآخر . وتفاعل الواقع مع الحق من شأنه ان يطرح أسئلة اقتصادية جديدة مثل قضية التبعية الاقتصادية . (وهي لا تناقش في الكتابات الاقتصادية الاسلامية المعاصرة عادة) ، ودور التنمية الصناعية المستقلة كأداة أساسية في تصفية هذه التبعية ، وعلاقة القطاعين العام والخاص في اطار هذه المحددات المعاصرة الى جانب المحددات التقليدية ، والتي قد نصفها بأنها عند مستوى اعلى من التجريد .

وبالنسبة للبناء الاقتصادى — الاجتماعي كما تطور في تاريخ الدولة الاسلامية ، وعلاقة ذلك بالديمقراطية ، نشير الى ان الحاكم ، وخاصة في الاقاليم المركزية كمصر ، كان يؤكد موقعه القيادى داخل النسق السياسي من خلال ملكية الدولة القانونية (ممثلة في شخصه) لمصدر الدخل الاساسي : الارض الزراعية بالاضافة الى سيطرته التقليدية على تنظيم الرى . ولكن كانت هناك اوضاع وآليات تقلل من الآثار السياسية الناجمة عن هذا التنظيم للعلاقات الاقتصادية . مثل قوة العائلات والعصبيات — نظام الاوقاف — نمط التنظيم العسكرى الذى كان يوفر تمويل التشكيلات العسكرية في كثير من الاحيان من خلال علاقة اشراف مباشرة (حق انتفاع) في الاراضي الزراعية — تخلف وسائل النقل والمواصلات الأمر الذى يزيد من قدرة الأقاليم على الضغط والتمرد — قوة العادة والقيم — نمط الثقافة السياسية لدى الحاكم ولدى اطراف لعبة السلطة ... الخ . هذا كله أدخل قدرا من التوازن

بين القوى الاجتماعية ـــ الاقتصادية في اشد حالات المركزية ، وانعكس ذلك في البناء السياسي وممارساته .

(٢٥) لابد من التذكير بأن كثافة التسليح في منطقتنا (والتي تعكس حدة الصراعات) لا مثيل لها في مناطق آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . أنظر :

أمين حامد هويدى ، **الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدى والرادع النووى** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، فصل ٢ ، جدول (٢) عن تطورات التسليح العربي ـــ الاسرائيلي خلال الفترة ١٩٧٣ ـــ ١٩٨٠ . وأيضا شكل (٢) عن التوزيع الاقليمي لاستيراد الاسلحة التقليدية . عام ١٩٦٥ كان الشرق الاوسط يستورد ١٣ بالمائة من الاسلحة التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة . وفي النصف الثاني من السبعينات ارتفعت النسبة الى ٤٥ بالمائة . وفي المقابل شرق آسيا ٣٠ بالمائة ، افريقيا ٦ بالمائة ، امريكا اللاتينية ٦ بالمائة ، جنوب آسيا ٤ بالمائة ، آخرون ٤ بالمائة . وفي حرب ١٩٧٣ كانت لدى الاقطار العربية ٤٦٠٠ دبابة و ١٢٢٥ طائرة قتال (أى ثلثى ما تملكه دول حلف الاطلنطي في اوروبا من النوعين) ، انظر : المصدر نفسه ، ص ٤٣ . ويعني هذا ان ما يحتشد في منطقة الشرق الاوسط (العرب واسرائيل) من اسلحة تقليدية يزيد كثيرا عما يحتشد في اوروبا الغربية . ولا ننسى ان نوعية السلاح المتوفر في منطقتنا تستحق التنويه أيضا .

(٢٦) انظر أيضا : هويدى ، **المصدر نفسه** . الكتاب اسهام ابداعي في الفكر الامني والعسكرى العربي . يثبت وفق منطق تطورات الصراع ضرورة توفر رادع نووى عربي ، وأثر ذلك على اشكال المواجهة العسكرية المحتملة . ولكن في قضية انتاج سلاح نووي عربي يتطلب الامر بحثا اضافيا عن المتطلبات السياسية (محليا واقليميا ودوليا) والاقتصادية ـــ الاجتماعية لانتاج سلاح نووى . فالبعض يتصور (وبعض الممارسات العربية العملية تعكس هذا التصور) أن انتاج السلاح النووى مجرد عملية عملية ـــ فنية ـــ عسكرية ـــ و .. تجارية .

(٢٧) امتدادا لهذا المنطق ، يساعد في تطوير (او تطويع) القوات المسلحة ودورها ، تغير في العقلية العسكرية العربية التي لم تستوعب ابدا عنصر التفوق البشرى الكمي في صراعنا مع اسرائيل داخل تخطيطها الاستراتيجي واشكالها المؤسسية ، والتي تتضمن فتح باب التدريب والمشاركة امام الملايين في خدمة عسكرية شبه منظمة .

(٢٨) يقال عادة من بعض نقاد الناصرية (وبنوع من الاستعلاء) انها بدأت بدون « ايديولوجية » أو نظرية متكاملة ، وكأن الآخرين كانوا يمتلكون هذه النظريات الكلية والمتكاملة . انهم يقصدون طبعا تقليد النماذج الكاملة التي أشرنا اليها في بداية الدراسة . ونقدنا لهذه النماذج يتضاعف اذا تذكرنا كيف كان مفهوم اصحابها لها في مطلع الخمسينات ، فحمدا لله ان الناصرية بدأت بدون تعصب مسبق لنموذج محدد من هذه النماذج . وعلى العموم ، فاننا نزعم انه نادرا ما حدث في التاريخ أن سبقت النظرية المتكاملة والمحكمة عملية التغير الثورى للممارسة العملية . ولكن اذا كنا نرفض هذا النقد للناصرية ، فان الصحيح في ظني ان يقال ان قيادة الثورة لم تكن تملك ثقافة سياسية وتجربة تتناسب مع المشروع الطموح الذى ملأ عقل زعيمها عبد الناصر وقلبه ، ولا ينفي هذا ان نعترف بعبقرية الزعيم وبكفاءة عدد محدود من المقربين إليه .

(٢٩) المقصود بالمكونات الأساسية التى لم تبرز اثر الإسلام والحضارة الإسلامية في صياغة النموذج الإقتصادى ــ الإجتماعي ــ الثقافي مع ما يتضمنه ذلك من نمط استهلاكي مستقل واسلوب للحياة . (انظر الفصل الثاني من الكتاب ــ ثانياً) . وبالنسبة للصياغات التي ارى انها لم تعبر بشكل صحيح عن جوهر ما تحقق ، اشير بشكل خاص إلى التركيز على مصطلح الإشتراكية بدلّا من مصطلح الاستقلال (انظر الفصل الثانى ــ ثالثاً) .

(٣٠) في تطور المؤسسات السياسية الناصرية وأساليب عملها ، انظر النظرة الاجمالية المحكمة في : طارق البشرى ، **الديمقراطية والناصرية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) ، خاصة القسم الأول « الناصرية اسلوب ومنهج » .

(٣١) لابد من الاشارة الى التغير الحاد والمفاجىء في هذا المجال مع الانتقال الواسع للعمل في الاقطار العربية النفطية .. انه تغير ثورى في النفسية الفردية والجمعية ، ولابد من متابعة آثاره السياسية المحتملة .

(٣٢) أشير في هذا الصدد الى دراسة مبدعة غير منشورة لسعد زهران بعنوان « في اصول السياسة المصرية » .

(٣٣) في متابعة تشكل الجامعة الوطنية المصرية ، وما صاحبه من تطور في المؤسسات المختلفة ، أشيد بالعرض التحليلي والتركيبي الرائع في :

طارق البشرى ، **المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية** (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠) . انظر خاصة : « بداية التمصير مع دولة محمد على » حتى « الثورة العرابية » ص ٧ ــ ٥٠ . مع ملاحظة ان عين الكاتب ركزت على العلاقة بين المسلمين والاقباط في هذه العملية اتساقا مع الهدف الاساسي للبحث .

(٣٤) من المعروف ان السياسة البريطانية (كما عبر عنها كرومر في تقريره عن عام ١٩٠٦ ، « **مصر الحديثة** ») كانت ترفض الاعتراف السياسي بكيان مستقل لمصر والمصريين ، فما يسمى مصر يتألف عنده من المسلمين والاوروبيين والبدو والآسيويين والافريقيين ، ولابد ان يعبر بناء الدولة عن هذا التشكيل . ومن المؤكد أن كرومر كان يهدف ــ ضمن ما يهدف ــ الى تصفية نظام الإمتيازات الاجنبية الذى يشتت ولاء الجاليات الاجنبية ، والى اخضاع هذه الجاليات لسلطة الاحتلال الانجليزى ، انظر : البشرى ، **المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية** ، ص ١٢٠ ــ ١٢١ .

ويلاحظ ايضا ان المنظور الانجليزى كان يستند الى منطق تاريخي : فمصر كانت دائما ومنذ فترة طويلة جزءا من وحدة سياسية اكبر ، ومن آليات انتظام هذا الارتباط بوحدة سياسية اكبر ان بناء جهاز الدولة في مصر كان يعبر بدرجة أو اخرى عن تشكيل اجتماعي أعرض من المصريين سكان الوادى وأكثر تنوعا ، وينطبق هذا بشكل خاص على الجيش . وما اقترحه كرومر كان في هذا الاطار . الخلاف الجوهرى تمثل في ان الوحدة السياسية التي كانت مصر تدخل في عضويتها ــ منذ الفتح الاسلامي ــ هي وحدة اسلامية ، والجديد في العصر الحديث ــ منذ الحملة الفرنسية ــ هو محاولة ان تكون الوحدة السياسية الاكبر التي تتبعها مصر هي امبراطورية اوروبية ، وتتطلب آليات الاخضاع بناء اجتماعيا وسياسيا ملائما لهذا الهدف ، يدخل الجاليات الاوروبية

في قلب الدولة والنشاط الاجتماعي ، بل في مواقع السيطرة ، كركيزة محلية لسلطة الامبراطورية وفي حماية جيشها . حزب الامة كان مع هذه الصيغة بالكامل . الحزب الوطني في المقابل وفي الفترة نفسها كان مع الوحدة السياسية الاوسع بمضمونها الاسلامي التقليدي (العثماني) .

(٣٥) استقراء لخبرة التاريخ (انظر الهامش السابق) . وخبرة التاريخ الحديث بدءا من محمد علي واضحة وهي تبرر وتثبت فزع قوى السيطرة الغربية من قيام جيش مصري قوى ، ومن خطر ذلك على مشروعاتها للسيطرة على مصر والمنطقة العربية . انظر خبرة مرحلة الاحتلال الانجليزى في : عبد العظيم رمضان ، **الجيش المصري في السياسية ، ١٨٨٢ ــ ١٩٣٦** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

(٣٦) من المؤلفات القليلة التي تابعت الى حد ما محور الصراع بين النخب المصرية والنخب المتمسكة بانتماءاتها غير المصرية (وعلى رأسها القصر) في المرحلة الليبرالية ، انظر : عفاف لطفي السيد ، **تجربة مصر الليبرالية ، ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦** (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨١) .

(٣٧) يفهم احيانا في علاقات التبعية ، ان الطرف التابع سلبي تماما ، وأنه مجرد منفذ لكل ما يصدر اليه من تعليمات من الطرف المسيطر . وهذا تصور خاطىء . فالطرف التابع ينتهز أية فرصة لتحسين وضعه وزيادة صلاحياته في اطار التبعية ، وسياسات شاه ايران او السادات (بدرجة اقل) نموذج في هذا . وفي المرحلة « الليبرالية » ، نلحظ ان كافة فرقها السياسية كانت تسعى ــ وفق هذا المنطق ــ الى تحسين وضع مصر في علاقتها التابعة مع بريطانيا . وصحيح ان الوفد ، وخاصة قبل ان تتبدد حرارة ثورة ١٩١٩ ، كان يعتمد على شعبيته الواسعة في اعلان مواقف اكثر تشددا اثناء المفاوضات ، ولكن لا نلحظ مع ذلك تباينا راديكاليا بين موقف الوفد في المفاوضات وبين المجموعات السياسية الأخرى . أنظر : محمد شفيق غربال ، **تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) ، ج ١ . وبعد عمليات الترويض انتهت المسألة بالتقاء الجميع على توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي لم تختلف جذريا عن المطروح في المفاوضات السابقة . ولذا اعتقد ان شعبية الوفد ترجع الى موقفه من القصر أكثر منها الى صلابة الموقف ضد الاستعمار الانجليزى .

(٣٨) يبدو انه أصبح مطلوبا ان نعيد التذكير بالاساس الاقتصادى ــ الاجتماعي للنخبة « السياسية الليبرالية » ، وهو الأساس الذى حقق استقرار التبعية للامبراطورية البريطانية . وهناك عدد من الدراسات الصادرة في هذا الاتجاه ، أنظر : علي بركات ، **تطور الملكية الزراعية واثره على الحركة السياسية في مصر ، ١٨١٣ ــ ١٩١٤** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) ، عاصم الدسوقي ، **كبار ملاك الاراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ ــ ١٩٥٢** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) ، ونبيل عبد الحميد سيد احمد ، **النشاط الاقتصادى للاجانب واثره في المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ الى ١٩٥٢** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢) .

ومن الطريف أن نشير الى تعليق عبد العزيز فهمي (قطب الاحرار الدستوريين) على مطلب الوفد (١٩٤١) بحل مجلس النواب القائم والذى لا يمثل الوفد فيه على نحو ملائم . كتب فهمي ان مجلس النواب القائم يعتبر ممثلا للبلاد تمام التمثيل « فأعضاؤه جميعا من اعيان البلاد او من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين

وغيرهم ، وهم على هذا النحو « أخوة أو اولاد عم او انداد لغيرهم ممن لم يكن لهم حظ في الانتخابات سنة ١٩٣٨ (يقصد الوفديين) ، وانني إذا اخذت الموجودين واحداً واحداً ، فلا تخوج من المقارنة الا صفر اليدين ، لتساويهم في الكفاءة والمؤهلات » ، **الاهرام** ، ٥ آيار / مايو ١٩٤١ ، نقلا عن : عبد العظيم رمضان ، **الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى نهاية ازمة مارس ١٩٥٤** (القاهرة : مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٧٥) ، ص ١٥ .

(٣٩) هذا الموقف للنخب الجديدة يرتبط في تراث الحركة الوطنية المصرية بالموقف الراديكالي للحزب الوطني (خاصة فترة مصطفى كامل ومحمد فريد) وموقف عزيز المصرى ، موقف الاعداد لضربة مباغتة قوية استفادة من علاقات دولية معارضة للامبراطورية البريطانية . فترة فريد بالذات شهدت تحركا مكثفا في هذا الاتجاه . أنظر : مركز وثائق تاريخ مصر الحديث ، **اوراق محمد فريد** ، سلسلة المذكرات التاريخية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ج ١ : **مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ ــ ١٩١٩** .

ومن المؤسف في ضوء السرد الوارد في المتن ، ان يختار فؤاد سراج الدين (ممثل الوفد) متحدثا باسم المعارضة المصرية باتجاهاتها المختلفة ، عند الافراج عن ممثليها بعد اغتيال السادات ، وقد كان بين الموجودين فتحي رضوان . ان هذا الموقف الرمزى يعكس خلطا في المفاهيم ، واعلاء من شأن المرحلة « الليبرالية » في مواجهة ممثلي التيارات الجديدة التي جاءت ثورة ٢٣ يوليو لكي تتوج نضالها من اجل الاجهاز على هذا النسق السياسي التابع .

(٤٠) وفق منطق التفاعلات للحركة الوطنية المصرية التي فرض عليها ان تنحصر داخل حدود مصر ، كان ما تحقق انتصارا وتتويجا لجهاد طويل . ولكن من منظور تاريخي ومستقبلي اوسع ، لابد من ملاحظة ان حصر التفاعلات داخل حدود مغلقة رسخ مفهوما عند المصريين يخالف المفهوم التقليدى ، وهو ان حاكم مصر لابد ان يكون « سلطان » ، ولا يمكن ان يكون من غير ابنائها . وهذا المفهوم من أخطر العوائق في وجه احتمالات الوحدة السياسية العربية ، خاصة وانه ينتشر الآن الى كل قطر عربي مع تكرار حصر التفاعلات الاجتماعية في حدود مغلقة .

(٤١) تأكيدا للانتصار السياسي المصرى وفق المفهوم الذي اوضحناه ، لم تقف الثورة عند طرد الملك ، ثم انهاء الملكية ، ولكن اضافت اليه بعدا اجتماعيا خاصاً عند معاملة الاملاك الزراعية لأسرة محمد علي معاملة تختلف عن معاملة كبار الملاك المصريين (صودرت اراضي الاسرة المالكة عام ١٩٥٢) . والمعني نفسه تأكد عند تمصير الاقتصاد المصري (عام ١٩٥٧ وما تلاه) ، إذ صاحب التمصير الاقتصادى (تأميم الممتلكات الاجنبية) تخلص من الوجود السكاني للاجانب الذين رفضوا طوال تاريخهم التمصر ، (كان عددهم قبيل الثورة حوالي ١٣٠ الفا) . وبالتالي صاحب التمصير الاقتصادي تمصير مجتمعي .

(٤٢) طارق البشرى ، « نحن بين الموروث والوافد » ، في : **ندوة اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي** (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٣) .

(٤٣) انظر : أحمد صادق سعد ، **في ضوء نمط الانتاج الآسيوى : تاريخ مصر الاجتماعي ـــ الاقتصادي ، مصر الفرعونية ـــ الهيلينية ـــ الامبراطورية الاسلامية ـــ الفاطمية من المغرب ... الى مصر عهد المماليك** (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٩) .

من المعروف ان ما يسمى « النمط الآسيوى » في مفهوم ماركس ، وبما يتضمنه من نسق اجتماعي ـــ سياسي يدار مركزيا ، هو نمط منحط ومحكوم عليه بالجمود ، ولابد من ضرب هذا النسق التقليدى اذا كان مقدرا لبلاد هذا النمط ان تتقدم . وقد تمسك صادق بهذا الحكم المسبق في دراسته الضخمة ، وتهلل عند كل لحظة ضعفت فيها الدولة المركزية ، واصيب بالاحباط في كل مرة استعادت الدولة المركزية فيها عافيتها ، باعتبار ان « طريق التقدم » قد سد مرة اخرى . رغم ان دراسته الامبيريقية نفسها تثبت انه في كل لحظة انهارت او تحللت اثناءها الدولة المركزية ، اختل نظام الرى ، وانخفض الانتاج الزراعي ، وانكمش مجمل النشاط الاقتصادى ، وانتشرت المجاعات وزاد معدل الوفيات . وفي لحظات استعادة الدولة المركزية لدورها كان يحدث العكس ... مع هذا لم يعدل حتى آخر سطر عن أمل تحلل الدولة المركزية !

يقابل ذلك ما كتبه مفكر اصيل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . انظر : الطهطاوى ، **مناهج الالباب المصرية في مباهج الآداب العصرية** ، الذى صدر عام ١٨٦٩ (قبل وفاته بأربعة اعوام) فمثل خلاصة خبراته وتأملاته . وكما لم ينبهر المؤلف في اولى كتاباته : **تخليص الابريز في تلخيص باريز** بالنموذج الليبرالي اقتناعا منه بأنه لا يصلح لبلاده ، نلحظ أن آخر كتاباته لم تبالغ فى النتائج المتوقعة لتجربة مجلس شورى النواب . وبعد تحليل عميق للاعتبارات الجغرافية والجيوسياسية والتاريخية يستخلص ان المصريين « في قديم الزمان كانوا منقادين للحكم الملوكي ، فكانوا مطيعين لملكهم ، وكان الملك منقادا ايضا لقوانين المملكة واصولها ، فكانت حركاته وسكناته على طبق القوانين ، وكانت حكماء مصر تذكر الملوك دائما بالحقوق والواجبات ، وتحثهم على التمسك بالفضائل الملوكية ، وتلعن من يصرفهم عنها من بطانة السوء وأهل النفاق ، وكانت الملوك في تلك الاوقات يشتغلون بمطالعة الحكم والآداب ، والمواعظ والتاريخ ، وكل ما يرشد الى العدالة والاستقامة » . انظر : الطهطاوى ، المصدر نفسه ، ص ٣٤٨ . هذا هو النمط المثالي الذى بلوره الطهطاوي . وارتبط بذلك ان قدم طبعته الخاصة من فن ادارة الممالك ، لتحديد البناء واساليب الممارسة الملائمة لمهمات الغد ، ولكن في اطار النمط المثالي نفسه . انظر : المصدر نفسه ، ص ٥١٥ ـــ ٥٥٣ .

(٤٤) من المعروف ان الضغوط الامريكية كانت خلف شعارات السادات عن « دولة المؤسسات » وعن الصيغة « الليبرالية التعددية » التي ابتدعها . الهدف الامريكي ليس امتدادا للتقاليد الديمقراطية الغربية ، ولكنه امتداد للتقاليد البريطانية في حكم مصر . اى خلخلة التماسك في الدولة المركزية ، وتعدد مراكز القرار داخل النخب التابعة . ويدخل في ذلك من الناحية السياسية محاصرة صلاحيات مؤسسة الرئاسة ، سواء بتنمية النزعة الاستقلالية عند المؤسسة العسكرية (بعد ان اصبحت بحجمها الكبير امرا واقعا لا يمكن استبعاده) ، او بتنشيط صيغة حزبية تعددية (ولكن تقوم على الوفد وما أشبه وليس أحزاب المعارضة الاخرى التي سمح بقيامها السادات والتي لا تمثل من المنظور الامريكي بديلا ملائما للحكم القائم عند الحاجة) . لا يعني هذا طبعا رفض المشاركة في المعركة الديمقراطية الدائرة ، ففي حالنا الراهن ينبغي كما قلنا أن نستخدم كل فرصة متاحة للتعبير عن الرفض والاحتجاج ، ولتعظيم قدرة الشعب على التنظيم والضغط ... الخ . ولتكن لكل طرف من اطراف اللعبة حساباته الخاصة ، ولكن يجب ان نفهم جيدا حسابات الاطراف الاخرى .

(٤٥) انظر في متابعة هذا الاتجاه : طارق البشرى ، « الخلف بين النخبة والجماهير ازاء العلاقة بين القومية العربية والاسلام » ، في مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة القومية العربية والاسلام ، بيروت ، ٢٠ — ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، **القومية العربية والاسلام : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : المركز ، ١٩٨١) .

(٤٦) اذا كانت هناك الآن مطالبة بتركيز يزيد عن السابق على المحتوى الاسلامي للمشروع العربي (واعتقد ان هذا مطلوب منطقيا وواقعيا) ، فانني اقدر تماما مدى المعارضة والنفور المحتمل من جانب الاقباط ، وستكون حجتهم ان المشروع الناصرى العربي دل على ان تشكيل دولة مركزية ذات توجه وحدوى وذات صلاحيات اقتصادية واجتماعية واسعة ، أسفر عن احتكار « المسلمين » لسلطة ابعادهم عن المراكز القيادية لأنشطة المجتمع المختلفة ، رغم ان النغمة الاسلامية لم تكن عالية في العقيدة السياسية الناصرية ، فما بالنا اذا كان المكون الاسلامي اكثر فاعلية . ان الرأى العام القبطي الآن أكثر حذرا من التوجه العربي ، واكثر حذرا من توسع الدولة في ادارة الاقتصاد ، واقل حذرا من الدور الامريكي في فتح أنشطة الاقتصاد المصرى لقطاع خاص تابع ، وبالتالي اقل حذرا من الدور الامريكي السياسي .

وكمثال للدور الفكرى الذى يمكن ان يلعبه المفكرون في مواجهة هذا الموقف اشير الى الحوار الرائع الذى اجراه طارق البشرى مع آراء اصحاب الاتجاهات المختلفة . انظر : البشرى ، « ماذا بعد ؟ » في **المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية** ، ص ٦٧٩ — ٧٥٠ . وأشير الى الدراسة التي لاتقل روعة ، والتي كانت بمثابة استجابة لهذا الحوار من قبل مفكر قبطي (وليم سليمان) وفي اطار من تأليف تصور نظرى متكامل لمسيرة التاريخ المصرى . أنظر : وليم سليمان ، « في اصول الصيغة المصرية للوحدة الوطنية » ، في : وليم سليمان ، طارق البشرى ومصطفى الفقى ، **الشعب الواحد والوطن الواحد : دراسة في اصول الوحدة الوطنية** (القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٢) .

(٤٧) لا توجد دراسة امبيريقية متكاملة حول الموضوع ، ولكن يمكن الاسترشاد بما جاء في : أحمد حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليو** ، ٥ ج (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ — ١٩٧٨) ، ج ٢ : الباب الثاني . والملاحظة الاكثر أهمية في هذا المجال هي انه باستثناء محمد هيكل لم يتح لأى عنصر من خارج العسكريين ان يشارك بقدر من التأثير وبقدر من الانتظام ، في مشاورات القرارات السياسية العليا .

(٤٨) أصبح معروفا الآن ان عبد الناصر كان معزولا تماما عن قيادة القوات المسلحة ، ومجردا من سلطة اصدار القرارات اليها ، ومن سلطة تنفيذها اذا صدرت . هناك اجماع في المصادر المختلفة على وصف هذه الحالة بدءا من عام ١٩٦٤ . ويعود عبد اللطيف البغدادى بهذا الوصف الى حرب السويس عام ١٩٥٦ . أنظر : عبد اللطيف البغدادى ، **مذكرات عبد اللطيف البغدادى** (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧) ، ج ١ .

(٤٩) وصلنا الى هذا التقييم عبر قراءة كل ما كتبه اعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين ، ومحمد حسنين هيكل ، وامين هويدى ، وسيد مرعي . بالاضافة الى المناقشات المباشرة التي اجراها كاتب الدراسة مع عدد من مسؤولي تلك الفترة . أشير على سبيل المثال الى : ما سبق وما تلي قرار تأميم القناة . قرار الوحدة المصرية — السورية . قرار حرب اليمن . ما سبق وصاحب قرارات ايار — حزيران / مايو — يونيو ١٩٦٧ ، وارجو الا يتبادر الى الذهن ان

هذا النمط في اصدار القرارات يصاحب بالضرورة الزعامات « الكاريزمية » ، أو الشخصيات « الدكتاتورية » . وأحيل هنا الى مؤلفين شهيرين لمعرفة كيف كان ستالين يدير عملية اصدار القرارات اثناء الحرب ، وكيف كان هتلر يفعل الشيء نفسه . انظر :

M. Djilas, **Conversations with Stalin** (A Penguin Book, 1967), and W.L. Shirer, **The Rise and Fall of the Third Reich** (London: Pan Books, 1972).

في الحالتين كانت المعلومات والتقارير والدراسات منتظمة ، المشاورات مؤسسية واسعة ومكثفة ، وبعدها ــ وفي ضوئها ــ يصدر القائد القرار (دون عملية تصويت) .

(٥٠) يرد الى الذهن هنا مثال الفارابي او ابن خلدون او الغزالي . ماذا لو ان نظم الحكم في زمانهم كانت تستطيع ان تسد امامهم سبل العيش والبحث ، أو كانت تستطيع ان تجهز عليهم جسديا ، على اساس مواقفهم النقدية من المفاهيم والممارسات السائدة ، أو على أساس اعتزالهم مشاكل عصرهم وسلطانهم (وقد كانوا كذلك فعلا) . أية خسارة كانت ستحيق بالفكر الاسلامي العربي من جراء ذلك ؟ أتصور اننا نجهض الآن عشرات من هؤلاء بكل الآثار المدمرة لذلك على مستقبل الامة .

(٥١) لم أشر في المتن مثلا الى الاضراب والتظاهر . اذ بدا لي ان هذا النمط من التعبير الديمقراطي لم يكن ليتسق مع منطق النسق الناصرى وظروفه . ويبدو لي ان الاعتراف القانوني بهذه الاشكال يمكن ان يساء استخدامه بحيث يعرض النسق في مجمله الى هزات يصعب احتمالها . ولكن عدم الاعتراف القانوني بهذه الاشكال يقابله أنها عمليا احتمال قائم (خاصة في اطار التعديلات المقترحة لقواعد اللعبة) . هي احتمال قائم اذا هددت التوازنات التي تحقق مصلحة الاطراف المختلفة على نحو مرض (وهذا ما كان يحدث تاريخيا) . ومجرد قيام هذا الاحتمال يساعد في دفع النسق لتصحيح اخطائه عبر استجابات رشيدة من قيادته .

(٥٢) أشير هنا الى ست مقالات شهيرة لمحمد حسنين هيكل بعنوان « أزمة المثقفين » نشرت في **الاهرام** بدءا من ٢ حزيران / يونيو ١٩٦١ ، ودارت من حولها مناقشات واسعة . الملاحظ ان المقالات والمناقشات لم تبرز أهمية هذا الجانب الايماني . في مرحلة تالية ، بدأ الحديث ينتشر عن انه لا اشتراكية بدون اشتراكيين ، وهو شعار يتضمن هذا الجانب الايماني ، ولكن يعيبه ان القائلين به كانت عينهم على الماركسيين وحدهم تقريبا .

(٥٣) الصراع بين قيادة الثورة وبين النخب السياسية الثورية خارج صفوفها ، (الاخوان ــ الشيوعيون ــ الاشتراكيون) كان مسألة مفهومة تماما خلال مرحلة معينة بسبب اختلاف الرؤية والمفاهيم ، ولأن الثورة لم تكن قد بلورت مفاهيمها الخاصة وممارساتها . وأهم من هذا وذاك ان قيادة الثورة كانت بصدد كيانات مؤسسية تنافسها على قيادة الدولة . وحسم مسألة القيادة لمن ، هي مسألة ضرورية بغير شك ، وتخضع لقواعد ومنطق خاص بها . ولكن مع بلورة المفاهيم والمؤسسات ، ومع حسم مسألة القيادة ، وتحلل المؤسسات المنافسة تحت تأثير القمع أو تأثير ما انجزته الناصرية ، لم يكن مفهوما استمرار العلاقة وفق منطق المرحلة الاولى . من منظورى في قاعدة المشروع لا ارى حقيقة اى منطق كان يبرر استمرار آلاف من امثالي في السجون او معزولين عن المشاركة السياسية ، لا ارى بكل اخلاص اية مبررات امنية ، واعتقد ان التحاق هذه الآلاف (باتجاهاتها

المختلفة) بصفوف النخبة السياسية القائدة ، بعد القبول الواسع والصادق لزعامة عبد الناصر ، كان من شأنه احداث تغيير هائل في المسار . وقد سألت عددا ممن كانوا في القمة ، هل هناك اعتبارات واقعية من منظور القمة تعارض هذا الذى اراه ، وللاسف لم احصل على اجابة مقنعة . واذكر ان احمد بهاء الدين اثار هذه القضية ، قضية الحذر الغريب من اصحاب التاريخ السياسي ولكن لم تلق صيحته اية استجابة .

(٥٤) لا تعارض بين النقد الوارد في هذه الدراسة للتجربة الناصرية ، والذى قد يبدو حادا ، وبين ما سجله الكاتب في الفصلين الرابع والخامس . فالرؤية التي تعبر عنها الدراسات السابقة تتسق تماما مع الرؤية التي تعبر عنها هذه الدراسة . الرؤيتان في اطار ان الناصرية شكلت نسقا ثوريا قادرا على الاستجابة لتحديات مشروعها . وقد أشرت في الدراسات السابقة ، (خاصة الفصل الخامس) ، الى نواقص البناء الفكرى والتنظيمي في التجربة الناصرية ، ولكن لم نستطرد لان طبيعة الاشكال الذى تصدينا له كانت مختلفة ، فقد كنا بصدد تنفيذ التفسيرات المختلفة والذائعة لظاهرة انهيار الناصرية . وقد اختلفنا مع اصحاب هذه التفسيرات حول صحة ما يطرحونه من مفاهيم من ناحية ، وحول الوزن النسبي لجوانب القصور البنائي من ناحية اخرى ، عند تفسير ما حدث . خاصة وان السؤال الذى حاولنا ان نواجهه « ليس : لماذا هزمت الناصرية ، ولكن السؤال بالتحديد هو : لماذا صفيت الناصرية بهذه السهولة » ، (الفصل الخامس) . وقد ركزنا الانتباه في اجابتنا عن هذا السؤال المحدد على أثر هزيمة حزيران / يونيو وأثر المال النفطي . ومازال في تقديري ان هذه اجابة صحيحة للسؤال كما حددناه . ولكننا في هذه الدراسة نناقش إشكالا آخر هو تحديداً ما استبعدنا التوسع في مناقشته في الدراسات السابقة ، اى تحليل اوجه الاختلال الفكرى والتنظيمى في النسق الناصري ، في ضوء مفاهيمنا العامة عن مضمون العقيدة الجامعة والموجهة وعن الدولة والديمقراطية . ونتائج المعالجة الحالية تظل في اطار ما توصلت اليه الدراسات السابقة ، بمعني ان كل ما كشفناه هنا لا يبرر الانهيار السريع والسهل نسبيا . وكان ممكنا — في تقديرى — ان تستمر الناصرية حاملة هذه النواقص كما حدث ويحدث في تجارب ثورية اخرى (اذا استبعدنا أثر العاملين الداهمين اللذين اشرنا اليهما) . واذا كان بعضنا يتصور انه بدون هذين العاملين كان لابد وان تنهزم الناصرية بسبب نواقصها البنائية ، فاننا نقول لهم حسنا كنتم تتوقعون موت الناصرية بأزمة قلبية ، ولكن ما حدث فعلا انها انتهت في حادث سيارة ، وبالتالي فالوفاة في حد ذاتها لا تثبت صحة تحليلاتكم .

(٥٥) من الملاحظ ان النخب السياسية والفكرية في المشرق العربي تعزف عادة عن مراجعة مواقفها ومفاهيمها مراجعة نقدية . وفي هذا الصدد اعيد التذكير بمصدر معروف ومحترم عن طبيعة التوجهات المختلفة للحركات القومية العربية في المشرق العربي حتى الحرب العالمية الثانية ، عن ظروف نشأتها ، وعمن وراءها ، وعن منطق تطورها . انظر : البرت حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ — ١٩٣٩** ، ترجمة كريم عزقول ، ط ٣ (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٧) ، الفصول ٩ — ١١ .

(٥٦) هذه اللعبة يمكن ان تتواصل في المستقبل باشكال مختلفة ، اذا وصل الاسلاميون الى السلطة ، او القوميون ، او الشيوعيون ، طالما استمرت المفاهيم نفسها حاكمة ... وتستمر المذابح والثارات . وليست المسألة مجرد فزع شخصي او جمعي ، ولكن لمصلحة من تستمر هذه اللعبة الغبية والقذرة ؟

(٥٧) أشير هنا الى جرامشي مرة أخرى في كتاباته عن ايديولوجية الامة وكيف انها نسق من المكونات نفسها وتلعب

القوى السياسية دورها من خلال اعادة ترتيب وتأويل المكونات ، أى اعادة تشكيل النسق نفسه بما يتفق مع الاهداف السياسية المختلفة . أنظر :

Gramci, Selections from the Prison Notebooks.

وأشير كذلك إلى الخبرة الصهيونية . فاليهودية وتاريخها بالنسبة للمتدينين فعل الهى مقدس . وبالنسبة لغير المتدينين هى ايضاً عقيدة مقدسة باعتبارها ابداع « الشعب » اليهودى . اختلفت المداخل والحيثيات ، ولكن تحقق الإطار الايديولوجي الواحد ، وتحقق الإنتماء لمشروع مشترك ، وكل ذلك ضبط حركة الخلافات السياسية ومنع تفاقمها .

(٥٨) هذه الدعوة للمراجعة النقدية موجهة الى كافة الفرقاء . من المؤكد ان القوميين هم المطالبون الاول بحكم المواقع التي احتلوها في قيادة السلطة السياسية ، وبحكم المسؤولية التي يتحملونها بالتالي في النتائج التي وصلت اليها الامة العربية الآن . ولكن الشيوعيين لا يمكن ان يعفوا انفسهم من المسؤولية تماما ، ومن واجب المراجعة النقدية بالتالي . فمن المؤكد ان الفكر الماركسي عرض نفسه في الساحة العربية بأوسع انتشار ممكن ، واحدث تأثيرا واضحا في مختلف النخب السياسية والفكرية « التقدمية » . ومن ناحية اخرى ، فان الاحزاب الشيوعية شاركت بدرجات مختلفة في السلطة السياسية في عدد من الاقطار العربية ، وفي لحظات سياسية مختلفة ، ولم يؤثر كل ذلك في النتيجة النهائية . بل ان سلطة ماركسية لينينية تقوم في اليمن الديمقراطي ، والملاحظ ان اثر المال النفطي في الافساد لم يختلف في اليمن الديمقراطي عنه في بلد عربي آخر . ان اهل اليمن كانوا قلب الفتوحات العربية الاسلامية ، ولكننا لم نلحظ في ايامنا تدفق مقاتلين من اليمن الديمقراطي الى لبنان ، وانما لاحظنا تدفق المهنيين والعمال المهرة الى الدول النفطية . الا يتطلب هذا وقفة للتأمل حول طبيعة القيم التي ادخلتها الماركسية اللينينية وفاعليتها ؟ ولا يستطيع التيار الاسلامي بدوره ان يقول ببراءة انه غير مسؤول عن حالنا الراهن على اساس انه كان مبعدا طول الوقت من السلطة . فهذا في حد ذاته يتطلب منه وقفة للمراجعة النقدية . اذ لماذا نجحت دائما محاولات ابعاده من السلطة ؟ ، ألا يعكس هذا قصورا في اساليب العمل وفي صياغة الهدف ؟

وأود أن أشير هنا إلى مفكر ارتبط تاريخيا بالاتجاه الماركسى ، ووصل بشكل مستقل إلى نفس ما وصلنا اليه : أى ضرورة التأليف النظرى بين الاتجاهات الراديكالية المتصارعة ، وعدم الاكتفاء بالبرامج السياسية المشتركة والتحالفات المؤقتة . ويتطلب ذلك إبداعا وموقفاً نقديا من كل الفرقاء . انظر : محمد سيد أحمد ، **مستقبل النظام الحزبي في مصر** (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤) .

محتويات الكتاب

رقم الايداع ٨٥/٣٩٠٤

□ هذا الكتاب يقول صاحبه انه مثير للجدل والخلاف ، فهو يطرح عددا من القضايا بطريقة تعارض ماهو معروف ومشتهر ، وما أصبح فى موضع المسلمات والعقائد لدى مختلف الفرقاء .

□ إن الكتاب لايسعى للخلاف كغاية ، ولكن التيارات التى سادت الساحة الفكرية والسياسية تقليديا أصبحت تحتاج وقفة تأمل وتقويم . فما آل إليه حالنا يتطلب هذا . ومن ناحية أخرى فإن الصراعات الدامية بين هذه التيارات بددت خلال السنوات الماضية طاقة الأمة وطلائعها الساعية للتغيير ، وليس مقبولا أن يستمر هذا فى المستقبل .

□ إن الكتاب يطرح مدخلا او منهجا جديدا لمعالجة المشاكل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مع تحديد للهدف الرئيسى باعتباره نهضة حضارية مستقلة لأمتنا العربية الاسلامية .

□ ويعتقد المؤلف أن الحوار الموضوعى حول الرؤية النظرية المقدمة فى كتابه يسهم فى إقامة جسور التفاعل بين أصحاب الثقافة الاسلامية من جانب وأصحاب الثقافة الغربية من جانب آخر .. وهو أمر طالما أفتقدناه .



دار المستقبل العربى
٤١ شارع بيروت . مصر الجد
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

٥٠٠ قرش

دار النصر للطباعة والنشر
٢٢٢ش الجيش - القاهرة
ت ٨٢٥١٦١ - ٨٢٧٤١٣